البناء النظري لعلم الاجتماع

الجزء الأول

مدخل لدراسة المفاهيم والقضايا الأساسية

تأليف

أ.د/ نبيل السمالوطي

عميد كلية الدراسات الإنسانية (سابقا)

أستاذ علم الاجتماع بجامعة الأزهر

الطبعة الخامسة

١٤٢٨ هـ/ ٢٠٠٧م



بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمة الطبعة الخامسة

يتزايد الاهتمام بالفهم العلمى للمجتمع فى المجتمعات المتقدمة والنامية للعديد من الأسباب، منها: محاولة الوصول إلى ما يشبه القوانين التى تحكم حركة المجتمعات فى ثباتها وتغيرها فى صحتها ومرضها، والقوانين التى تحكم الظواهر والنظم والعلاقات والسلوك الاجتماعى، ومنها محاولة الاستناد إلى الفهم العلمى للمجتمعات فى تشخيص أمراضها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ومحاولة رسم السياسات والخطط والبرامج الاجتماعية لمواجهتها، ومنها ضبط حركة المجتمعات فى مواجهة المتغيرات العالمية المعاصرة وظواهر العولمة وتجلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاتصالية... إلخ.

ولهذا تتزايد الحاجة إلى كتب ودراسات توضح مداخل الفهم العلمى للمجتمعات، وهنا نجد الحاجة ماسة إلى دراسات علم الاجتماع كعلم بينى يحاول تحقيق الفهم المتكامل الشمولى للظواهر الاجتماعية، خاصة وأن كل علم من العلوم الاجتماعية يركز على مجموعة محددة من الظواهر المتخصصة، يتعمق فيها لفهم طبيعتها وآلياتها والقوانين التى تحكمها، دون بذل اهتمام متعمق إلى علاقاتها الجدلية مع بقية الظواهر الأخرى، التى هى موضوع متخصص فى علم اجتماعى آخر.

والكتاب الذى بين يدينا محاولة لتحديد موضوع ومجال ومناهج الدراسة فى علم الاجتماع، وقد نفدت طبعاته السابقة؛ لذا فكرنا فى إعادة طبعه من جديد.

وأرجو أن يمثل إسهامًا متواضعًا فى هذا المجال، يستفيد منه الطالب والباحث فى هذا المجال.

والله من وراء القصد وهو الهادى إلى سواء السبيل.

د. نبيل السمالوطى
القاهرة ٢٠٠٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يحاول الإنسان منذ قرون طويلة مضت إستجلاء طبيعة الانسان وسلوكه وانفعالاته وتفكيره ، والكشف عن طبيعة الحياة الاجتماعية بنظمها وظواهرها المختلفة ، وفهم حركة التاريخ ومساراته وإتجاهاته وقوانينه . وكان الإنسان يتطلع خلال هذه المحاولات ، إلى الوصول بصدد الانسان والمجتمع والتاريخ ، إلى نفس القدر من المعلومات والفهم الذى إستطاع أن يصل اليه بصدد الظواهر الطبيعية . وقد وجد الباحثون فى المجتمع أن استخدام المنهج العلمى هو الذىأدى إلى إحراز ذلك التقدم الهائل فى مجال العلوم الطبيعية ، أو إلى التوصل إلى فهم حركة الظواهر الطبيعية ، من خلال الوقوف على القوانين التى تحكمها ، الأمر الذى ساهم إيجابيا فى امكانية التنبؤ بتلك الظواهر تمهيدا للتحكم فيها . ولعل هذا هو مادفع هؤلاء الباحثين إلى محاولة تطبيق أصول ذلك المنهج فى مجال دراسة المجتمع .

ويمكن القول بأن محاولة الفهم العلمى للمجتمع ، أو الدعوة إلى إستخدام المنهج العلمى عند دراسة المجتمع ببنائه ونظمه وظواهره ومايحدث داخله من تفاعلات وأفعال اجتماعية ، هى محاولة قديمة ترجع تاريخيا إلى الفكر العربى الخلاق . فقد كان إبن خلدون أول مفكر يوضح لنا أن الظواهر الاجتماعية أو واقعات العمران البشرى - على حد تعبيره - لاتسير وفقا لارادة فرد أو أفراد ، وإنما تخضع - شأنها فى ذلك شأن الظواهر الطبيعية - إلى مجموعة من القوانين التى يمكن لنا الكشف عنها باستخدام المنهج العلمى . وبقول آخر فإن إبن خلدون سبق الفكر

الغربى الحديث فى القول بفكرة الحتمية الاجتماعية وبامكانية الدراسة العلمية للمجتمع . حقيقة لم يكن ذلك المفكر عالما فى مجال المجتمع ، كما لم يكن يهدف إلى الكشف عن علم جديد ، ولكن هذا لايمنع من أن نذكر له فضل التنبيه إلى ضرورة تخليص الدراسات الاجتماعية من الطابع السياسى أو المعيارى ، حتى تقوم على أساس من الموضوعية أو المنهجية العلمية .

والواقع أن علم الاجتماع الذى ظهر فى العالم الغربى خلال القرن التاسع عشر ، لم يكن إستجابة لحاجات معرفيه خالصة بقـــدر ماكان استجابة لحاجات إجتماعية وسياسية واقتصادية خلال تلك المرحلة التى تلت الثورة البرجوازيه فى فرنسا ، كما سوف نوضح خلال هذا الكتاب سواء فى هذا الجزء أو الأجزاء التالية .

وظهر منذ ذلك الوقت حتى الآن العديد من الدراسات والنظريات والاتجاهات المتصارعة والمتناقضة . فهناك إختلاف واضـح بين الباحثين فى مجـال علم الاجتماع حول القضايا والمفاهيم الأساسية سواء على المستوى النظرى أو على مستوى المنهج والتطبيق . وقد يرجع هذا إلى الحداثه النسبية لذلك العلم ، ولكنه يرجـع حتما إلى عدة عوامل أخرى فى مقدمتها التوجيه الايديولوجى والفروض الخلفيه التى تسهم بشكل واضح فى تشكيل الفكر السوسيولوجى سواء فى العالم الغربى أو العالم الشرقى أو فى دول العالم الثالث . حقيقة يجب الفصـــل الكامل بين البحث العلمى والتوجيه القيمى أو الايديولوجى ولكن الواقع أن هذا الفصل أمر غير متحقق فى ميدان الدراسات السوسيولوجية كما تكشف معظم الدراسات النقدية الموضوعية التى ظهرت فى مجال علم اجتماع علم الاجتماع أو فى مجال تطور النظرية السوسيولوجية مثل دراسات « الفين جولدنر » A.Gouldner و « فريدريكس » Fredricks و « زيتلين » Zeitlin و « ترياكيان » Tiryakyan وغيرهم وهو ماسوف نتعرض له كذلك خلال هذا الكتاب .

ولكن على الرغم من وضوح وانتشار القضايا الخلافية حول مجال الدراسة فى علم الاجتماع وقضاياه الاساسية وأسلوبه المتميز فى معالجة هذه القضايا ، إلا أن هناك قدرا من الاتفاق حول بعض المفاهيم ، وأن كان هـذا الإتفاق لايمتد إلى المنهج وأسلوب المعالجة والمنظـور .

وسوف يتضح لنا من قراءة الموضوعات المطروحة فى كتابنا هـذا أن القول بأن علم الاجتماع ، علم متحرر تماما من القيم محض خرافة لا أساس لها من الصحة . بـل يمكن أن نذهب إلى أبعـــد من ذلك ، فعلم الاجتماع ابتـداء من « كومت » فى فرنسا حتى « بارسونز » فى أمريكا و « أوسيبوف » فى الاتحاد السوفيتى ، كان دائما ومايزال ملتزما من الناحية السياسية . فعلم الاجتماع ـ باستثناءات قليلة ـ يحاول فى كل مجتمع الدفاع عن الاوضاع القائمة داخل ذلك المجتمع . ومن هنا نجد أن علم الاجتماع الغربى يدافع عن النظام السياسى والاقتصادى الغربى ، كما يلتزم علم الاجتماع فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوربا بالماركسية وبالمواثيق القومية هناك .

ولنا أن نتساءل عن موقع علم الاجتماع فى بلدنا من هذا الصراع السوسيولوجى أو التوجيه الايديولوجى المتناقض . إننا نرى أن الاجتماع يجب أن يوظف فى مجتمعنا لخدمة قضايانا القومية ـ كما هو الحال فى جميع دول العالم . ولكن علم الاجتماع بشكله الغربى أو الشرقى يعجز فى الواقـــع عن خدمة واقعنا القومى . وبقول آخر يجب ألايكون دورنا هو دور الناقل أو المستعير أو المترجم ، وإنما يجب أن نطوع تراث علم الإجتماع بما يخدم واقعنا ويواجه مشكلاتنا .

وإذا كان مجتمعنا يعانى من مشكلات التخلف المزمنة ويحاول الانطلاق فى طريق التنمية والتقدم اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا فإنه فى أشد الحاجة إلى أن

يوظف علم الاجتماع بما يخدم هذه الاهداف فى إطـــار من الفهم الموضوعى لظروفنا التاريخية والدينية .

لقد مضى عهد الترف الفكرى وأصبحت قيمة كل علم تقاس بما يقدمه من إسهامات فى خدمة المجتمع . وعلى علم الاجتماع أن يسهـــم فى تنمية بلدنا والا تحول إلى نوع من الرطانة الجوفاء التى لاطائل من ورائها .

أن علم الاجتماع يجب أن يتحول فى بلدنا إلى علم إجتماع التنمية . ويمكن فى أطار هذا العلم أن تعالج كافة القضايا السوسيولوجية كالتنظيم والقيم والدور والمركز والتنظيمات . . . الخ ، من خلال منظور محدد ولخدمة أهداف بعينها ، فى ضوء مواثيقنا القومية كالميثاق الوطنى وورقة أكتوبر . .

وقد حاولت فى هذا الكتاب أن أعرض لبعـــض مجالات الدراسة فى علم الاجتماع ، والقضايا الاساسية فى ذلك العلم . وكان لابد لنا من أن نعرض للصراع والخلاف حول هذه القضايا . وهو ما سوف يتضح بشكل أقوى خلال الجزء الثانى من هذا الكتاب .

وبعد فإنى أود أن أعبر عن خالص تقديرى لأستاذى ووالدى الدكتور محمد عاطف غيث الذى أنار لى الطريق إلى المعرفة والعلم ، والذى أمدنى من علمه وخلقه وذوقه بطاقات مكنتنى من إجتياز الطريق الصعب ، طريق البحث العلمى . كذلك فإنى أذكر بالعرفان أستاذى الراحل الدكتور أحمد الخشاب الذى ترك بصمات واضحة على الفكر الاجتماعى وعلى علم الإجتماع ، كما ترك بصمات إنسانية على كل من تعامل معهم، فقد كان مثالا للخلق وللأبوة وللعالم الباحث المدقق ،جزاه الله كل خير وأسكنه فسيح جناته . وأعبر عن تقديرى للأستاذ الدكتور صلاح العبد الذى له دور واضح وبارز فى مجال علم الاجتماع والتنمية سواء على المستوى الفكرى أم

على المستوى التطبيق ، فهو رائد من رواد العمل الاجتماعى فى مصر منذ الثلاثينيات ومازال يمنح ذلك العمل دفعات وطاقات فعاله سواء على المستوى القومى أو على المستوى العالمى . كذلك فإننى أعبر عن شكرى للمربى الفاضل الأستاذ على الخولى رئيس قسم التعليم الابتدائى بمديرية التربيـــة والتعليم بالبحيرة ومدير فصـول الخدمات بالمحافظة على مابذله من جهد معى فى كل خطوات ابحاثى العلمية إبتداء من ابحاث الماجستير حتى اخراج هذا الكتاب . وقد كان فى كل موقف مثالا للخلق الكريم وللانسانية فى أسمى صورها .

ولايفوتنى أن أعبر عن ذلك الدور الهـام الذى لعبته زوجتى التى تقـدر قيمة البحث العلمى والتى عبرت فى كل موقف عن تذوق رفيع لعلم الاجتماع والعلوم الإجتماعية على الرغم من انتمائها إلى بعض فروع العلم الطبيعى . وأذكـر لها تشجيعها المتواصل وتهيئة الجو الملائم للبحث ، وآرائها القيمة فى بعض الموضوعات المطروحة فى هذا الكتاب والتى كان لها تقديرها .

وأخيرا أشكر القائمون على أمر دار الكتب الجامعية ودار بورسعيد للطباعة لمـا أبدوه من تعاون صادق ولمـا يتصفون به من أمانة فائقه وحسن معاملة وخلق كريم .

ربنا لاتزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهيء لنا من أمرنا رشدا والله الموفق ؟

الدكتور / نبيل السمالوطى

رمل الأسكندرية فى يونيو سنة ١٩٧٤



الفصل الأول

مجال الدراسة فى علم الاجتماع

١ — مقـــدمة .

٢ — المدخل التاريخى الكلاسيكى فى تحديد مجال الدراسة فى علم الاجتماع .

أ) التصور السوسيولوجى عند « ماركس »

ب) التصور السوسيولوجى عند « كومت »

حـ) التصور السوسيولوجى عند « سبنسر »

ء) التصور السوسيولوجى عند « دوركيم »

هـ) التصور السوسيولوجى عند « فيبر »

٣ — المدخل الإمبيريقى فى تحديد مجال الدراسة فى علم الإجتماع .

أ) المصادر الأساسية فى علم الإجتماع

ب) مجالات إهتمام الباحثين المعاصرين

حـ) المؤتمرات والمجلات العلمية المعاصرة

٤ — المدخل التحليلى العقلى فى تحديد مجال الدراسة فى علم الإجتماع .

أ) علم الإجتماع كدراسة للمجتمع

ب) علم الإجتماع كدراسة للنظام

حـ) علم الإجتماع كدراسة للعلاقات

٥ ـ علم الإجتماع عند أنصار المدارس السوسيولوجية .

ا) علم الإجتماع عند أنصار المدرسة السلوكية

ب) علم الإجتماع عند أنصار المدرسة التحليلية

حـ) علم الإجتماع عند أنصار مدرسة الفعل الإجتماعى

ء) علم الإجتماع عند أنصار المدرسة الصورية .

٦ ـ مناقشه عامة .

مراجع الفصل .

مقدمة عامة

لايمكن فى الواقع وضع حدود دقيقة لأى فرع من فروع المعرفة الإجتماعية، فالعلوم الإجتماعية تعالج قضايا الإنسان والمجتمع والتاريخ ، مما يجعلها تتداخل مع بعضها بالضرورة عند معالجة أى موضوع يتعلق بهذه العناصر الثلاثة . وبقول آخر فإن الإنسان وحدة نفسيه وإجتماعية وتصدر عنه كافة أنواع السلوك سواء الإقتصادى أو السياسى أو الدينى ..الخ. وعلى هذا فإنه يلزم عند معالجة أى من هذه الجوانب - الإقتصادية أو السياسية أو الدينية على - سبيل المثال ، أن ننظر اليها داخل الإطار الكلى لها ، وإلا إستحالت الدراسة الموضوعية لهذه الجوانب .

ومع هذا فإنه من الضرورى أن نحدد ميدان كل علم من العلوم الإجتماعية لأسباب تتعلق بالتخصص العلمى وتقسيم العمل بين الباحثين . ويمكن لنا أن نحدد مجال علم الإجتماع من خلال ثلاثة مداخل نوجزها فيما يلى :(١)

أولا : المدخل التاريخى : ويتمثل هذا المدخل فى محاولة الرجوع إلى كتابات الرواد الأول لعلم الإجتماع الكلاسيكى، بهدف البحث عن مجالات إهتمامهم والنقاط التى ركزوا عليها فى أبحاثهم ودراساتهم . ونحن عند ما نستخدم هذا المدخل نتساءل عن إهتمامات الرواد الأول ، وعن مجال علم الإجتماع كما تصوره هؤلاء الرواد .

ثانيا : المدخل الإمبيريقى : ويتمثل هذا المدخل فى إستعراض الدراسات المعاصرة فى علم الإجتماع ، بهدف الوقوف على الموضوعات التى تحتل أهمية كبرى عند الباحثين المعاصرين لهذا العلم . ونحن عندما نستخدم هذا المدخل نتساءل عما يقوم علماء إجتماع اليوم بدراسته والتركيز عليه فى أبحاثهم .

ثالثا : المدخل التحليلي : ويتمثل هـــذا المدخل فى محـاولة تقسيم العـالم الإجتماعى العام إلى أقسام معينة ، يتولى كل علم من العلوم الإجتماعية دراسة أحد هذه الأقسام ، بمـــا يتفق مع المنطق والعقل . ونحن عندما نستخدم هذا المدخل نتساءل عن الموضوع الإجتماعى الذى يصلح لأن يـكون مجال الدراسة فى عـــلم الإجتماع ، بمـا يتفق مع المنطق وطبائع الأشياء .

ولاشك أن هناك مجموعـة من المميزات والعيوب لـــكل مدخل من هـذه المداخل (٢). فميزة المدخل التاريخى هى أنه يتيح لنا الإستفادة من حكمة الماضى، كما يتيح لنا فرصة تفهم قضايا علم الإجتماع تفهما أكثر عمقـا من خلال الوقوف على خلفياتها التاريخية . ولـكن الإكتفاء بهـذا المدخل وحده قد يؤدى إلى جمود أو تحجر علـم الإجتماع ، وعدم تطور التفكير السوسيولوجى . فقـد طرأ العديد من المشكلات التى لم تظهر فى عهد الرواد الأول لهذا العلم ، مما يجعل الفكر التقليدى غير صالح لمواجهتها وهنا لابد من ظهور فكر سوسيولوجى جديد ، أوظهور مجالات إهتمام جديدة فى علم الإجتماع قادرة على مواجهة مشكلات المجتمع سواء الحاليه أو المقبله .

أما المدخل الإمبريقى فإنه يكشف لنا عن إهتمامات علمـــاء إجتماع اليوم ، ولـكن هـــذه الإهتمامات قد تـكون مجرد نزوة عابرة قليلة الإرتباط بالأعمـال والإهتمامات التقليدية لعلم الإجتماع الكلاسيكى . ويؤكد العديد من الباحثين وفى مقدمتهم « بيترم سوروكين » « P. Sorokin » أن الإهتمامات المعاصرة لبعض علماء الإجتماع ليست سوى نوع من البدع أو النقائص Fads and Foibles.(٣) كذلك فإن « س رايت ملز » « C.R. Mills » يشير فى بعض دراساته النقدية إلى أن الكثير من الدراسات السوسيولوجيه المعاصرة تفتقد إلى الخيال السوسيولوجى Sociological immagination، وبالتالى تفتقد إلى الخصوبة والثراء الفكرى(٤).

وأخيرا فإن المدخل التحليلي هو أقل المداخل إثارة للمشكلات، لأنه لايتطلب سوى وضع مجموعة من التعريفات والشروح . ولـكن هذا الأسلوب يعد أقرب إلى المدخل التاريخي لأنه الأسلوب الذى إستخدمه « كومت » مؤسس عـــلم الإجتماع . ويمـكن القول بصعوبة الفصل التحليلي الدقيق بين العلوم الإجتماعية بطريقة حاسمة . فعلى الرغم من التعريفات والتقسيمات قد تكون مرضية تماما من الناحية المنطقية ، فإنها قد لاتعبر عما يحدث بالفعل فى الواقع .

وبوجه عام نستطيع القول بأن كلا من هـذه المداخـل يسهم فى تحقيق الفهم الشامل لمجال عـــلم الاجتماع وما يعالجه من قضايا ومشكلات . ويحسن بنا أن نتناول كل مدخل من هذه المداخل الثلاثة بشىء من التفصيل :

أولا : المدخل التاريخى الكلاسيكى فى تحديد مجال الدراسة فى علم الإجتماع :ـ

أشار « سوروكين » ، وهو أحـد كتاب النظرية السوسيولوجية إلى أكثر من ١٠٠٠ عالم فى مجال إستعراض تطور ونمـو علـم الإجتماع ، وذلك فى دراسة له بعنوان « النظريات السوسيولوجية المعاصرة » .(٥) كذلك فـإن دراسة « بيكر » « Becker » وبـارنز « Barnes » عن « الفكر الإجتماعى من الأسطوره إلى العـلم » (٦) تقع فى مجلدين كبيرين . ويعد هـذا المؤلف محـاولة للتأريخ للفكر السوسيولوجى على مدى التاريخ الفكرى كلـه . وتكشف كل هذه المؤلفات وغيرها ـ مثل مؤلفات « مارتنديل » و« تيماشيف » ـ عن كثرة عدد الباحثين فى علم الإجتماع وعن تعدد وتناقض نظريات هذا العلم ومدارسه .

وفى هذا الإطار يحق لنا أن نتساءل عن أبرز الشخصيات العلمية فى هذا العلم، تلك الشخصيات التى يمكن أن تحدد لنـا التقاليد السوسيولوجية والواقع أنه على من الرغم إتساع وتنوع التراث السوسيولوجى ، إلا أن هناك إتفاقا عاما بين

الدارسين - مهما تعددت إهتماماتهم - على أن هناك شخصيات محورية أسهمت إسهامات بارزة فى ظهور ونمو علم الإجتماع وهم : « كارل ماركس » « K Marx » و « أجيست كومت » « A. Comte » و « هربرت سبنسر » « H. Spencer » و « إميل دوركيم » « E. Durkhiem » و « ماكس فيبر » « M.Weber » . وقد عاش هؤلاء الباحثون خلال القرن التاسع عشر وإستمر بعضهم حتى القرن العشرين.

ويمثل هؤلاء الباحثون المراكز القومية الأساسية فى فرنسا وإنجلترا وألمانيا حيث إزدهر علم الإجتماع وحيث ظهرت الأسس التقليدية فى هذا العلم . وقد كان لكل من هؤلاء العلماء أثر تاريخى مستمر على تحديد ميدان علم الإجتماع وقضاياه الأساسيه . سوف نستعرض أساسيات التصور السوسيولوجى عند كل من هؤلاء العلماء .

أولا : التصور السوسيولوجى عند ماركس :

يقوم التصور السوسيولوجى عند « ماركس » وعلماء الاجتماع الماركسى على أساس تصور معين لبناء المجتمع . فالأساس المادى أو الاقتصادى هو الذى يفسر لنا كافة النظم وأشكال التنظيمات داخل المجتمع ، كما يفسر لنا حركة المجتمع وتغيره . وقد ركز أنصار هذا الاتجاه على العلاقات الأساسية التى تظهر أثناء عملية الانتاج ، بإعتبار أن علاقات الملكية أو علاقات الانتاج بوجه عام هى التى تشكل طبيعة بناء المجتمع ككل .(٧) فشكل الملكية هو العامل الحاسم فى تحديد ظروف إستخدام المواد والأدوات ، وتحديد صور التعاون وتقسيم العمل ، وتحديد أسلوب توزيع الناتج .(٨) وعلى هذا فإنه يمكن القول أن ملكية وسائل الانتاج فى نظر « ماركس » هى المبدأ التنظيمى الذى يقوم عليه علاقات الانتاج والتوزيع . وقد تتخذ الملكية الشكل الخاص أو العام .

ويستخدم « ماركس » مصطلح « أسلوب الانتاج » Mode of Produstion

ليعبر به عن الأساس المادى للمجتمع . ويتضمن أسلوب الإنتاج نوعين من العوامل هما : علاقات الانتاج وقوى الانتاج . ويقصد بعلاقات الانتاج ، تلك العلاقات التى تقوم بين الناس أثناء عملية الانتاج وتتضمن ملكية وسائل الانتاج، ووضع القوى الاجتماعية المختلفة فى عملية الانتاج، وأشكال توزيع الناتج الاجتماعى وطريقة هذا التوزيع . أما قوى الانتاج فإنه يقصد بها القوى التكنولوجيه والبشرية المستغرقه فى عمليه الانتاج . ويعد أسلوب الانتاج هو التصور العام الذى يستخدمه « ماركس » للتعبير عن العملية المعقدة التى يتفاعل من خلالها الناس مع الطبيعة من ناحية ومع بعضهم بعضا من ناحية أخرى .(٩) وهناك علاقة جدلية بين هذين النوعين من العلاقات فعلاقة الناس مع الطبيعة تحدد طابع علاقاتهم الاجتماعية ، كذلك فإن تفاعلاتهم الاجتماعية تسهم فى تحديد طابع علاقاتهم مع الطبيعة .

ويؤكد « ماركس » أن هذه الآراء لا تمثل قضايا دجماطيقية وإنما يمكن إخضاعها للبحث الإمبيريقى ، وذلك من خلال فحص العلاقة بين البناء الإجتماعى والسياسى من ناحية وبين الانتاج والعمليات الإنتاجية أو علاقات الإنتاج من ناحية أخرى .(١٠)

واستطاع ماركس أن يقدم لنا أساسيات نظريته فى دراسة له بعنوان « مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى» .(١١) وقد صارت هذه النظرية هى المنطلق الاول لدى أنصار الاتجاه الماركسى فى علم الاجتماع فيما بعد . ويذهب ماركس فى هذا المؤلف إلى أن الناس يدخلون أثناء عملية الانتاج الاجتماعى فى علاقات لها طابعها المحدد والمستقل عن إرادتهم . وتقابل هذه العلاقات الانتاجية مرحلة معينة من مراحل تطور القوى المادية للانتاج . ويشكل أسلوب الانتاج السائد

البناء الأساسى Infra - Structure وهو الأساس الواقعى الذى يقوم عليه البناء العلوى Supra - Structure . ويقصد بالبناء الأسفل البناء المادى أو الاقتصادى للمجتمع، ويقصد بالبناء العلوى النظم القانونية والسياسية والدينية والايديولوجيات، تلك التى تقابل أشكالا محدده من الوعى الاجتماعى .

فأسلوب الانتاج هو الذى يحدد الطبيعة العامة لعمليات الحياة الاجتماعية والسياسية والقانونية والروحية داخل المجتمع . فليس وعى الناس هو الذى يقرر أو يحدد وجودهم الاجتماعى ، ولكن على العكس من ذلك فإن وجودهم الاجتماعى هو الذى يحدد وعيهم . ويحدث عند مرحلة معينة من التطور الاجتماعى ، الصراع بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج . فمع تطور قوى الانتاج وبقاء علاقات الانتاج كما هى ، يختل التوازن بينهما بحيث تصبح علاقات الانتاج عقبة أمام تحقيق المزيد من النمو بالنسبة لقوى الانتاج . وهذا هو ما يحتم قيام الثورة الاجتماعية لتحطيم الشكل القديم لعلاقات الانتاج وخلق شكل جديد يسمح بنمو قوى الانتاج ويحقق نوعا من التوازن مع هذه القوى . وتستهدف هذه الثورة تغيير البناء الأساسى أو الأساس المادى للمجتمع . مع تغيير هذا البناء ، تتغير تلقائيا البناءات العلوية .

وقد إستطاع أنصار الإتجاه الماركسى فى علم الاجتماع إستخلاص بعض القوانين فى هذا الصدد ، ويمكن أن نعطى بعض الأمثلة عليها بالقوانين التالية :-

أولا : قانون التوافق الضرورى بين علاقات الانتاج وطابع القوى الاجتماعية.

ثانيا : قانون التوافق الضرورى بين البناء العلوى والبناء الأساسى داخل المجتمع . (١٢)

ويعد « ماركس » مؤسسى علم إجتماع المعرفة ، حيث أنه رد الايديولوجيات

والبناءات الفكرية والتصورية والقانونية والسياسية والدينية إلى الواقع المادى للمجتمع وإلى تلك المشكلات التى تنبثق داخل البناء الطبقى للمجتمع . بمعنى أنه ربط هذه البناءات بواقع الحياة الاجتماعية (١٣) . كذلك فقد طبق ماركس المنهج الجدلى عند « هيجل » على المجتمعات البشرية وعلى التاريخ الاجتماعى باستخدام القانونين السابقين ، فكل نظام إجتماعى يخلق نقيضه ويحمل بذور هدمه . ومثال هذا أن الطبقة البرجوازية قد ولدت فى رحم المجتمع الاقطاعى ثم قضت على النظام الاقطاعى نفسه . ولكن البرجوازية أو المجتمع الرأسمالى عندما ينمو ويتوسع يحمل عناصر هدمه من خلال تزايد التناقضات الطبقية بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال ، وبين الطابع الجماعى المتزايد للعمل والانتاج والطابع الفردى للملكية . وتتراكم هذه التناقضات مع مضى الزمن تراكما كميا ، حتى يصل المجتمع إلى مرحلة يحدث عندها الانفجار الكيفى فى شكل الثورة الاجتماعية . ويؤكد ماركس حتمية هذه الثورة وحتمية التحول الاشتراكى .

وقد عالج « ماركس » قضية التطور الاجتماعى ، وإتخذ من المجتمع ككل وحدة للتحليل الاجتماعى . ورسم هذا المفكر خطا تطوريا للمراحل التاريخية التى يمر بها المجتمع من النظام البدائى إلى النظام العبودى أثناء عهد الامبراطوريات ثم إنتقل المجتمع بعد ذلك إلى العصر الاقطاعى ، ويأتى بعد ذلك النظام الرأسمالى الذى تقوم فى النهاية الثورة عليه لما يحمله من تناقضات ، وأخيرا يصل المجتمع إلى عصر النظام الاشتراكى تمهيدا لتحقيق المجتمع اللاطبقى وتحقق الشيوعية الكاملة .

وعلى الرغم من وقوع النظرية الماركسية فى العديد من الأخطاء العلمية سواء من حيث التركيز المطلق على العامل المادى والإهمال النسبى للعوامل الأخرى ، أو فيما قدمته من تصور خيالى للمراحل التطورية المتوقعة ، إلا أنها تحتل أهمية كبرى

فى علم الاجتماع ويمكن إبراز هذه الأهمية وإيجازها فى النقاط التالية :-

أولا : أنها قدمت لنا تصورا لبناء المجتمع بصورة يمكن إخضاعها للدراسة العلمية والموضوعية ، بعد أن كان هذا البناء يناقش فى ضوء عوامل غيبية تستعصى على البحث العلمى .

ثانيا : أنها أشارت إلى أهمية الدراسة الامبيريقية للمسائل التى تتعلق بالمجتمع. وقد قام ماركس بدراسة ميدانية عن ظروف العمال باستخدام جدول المقابلة .

ثالثا : أنها ركزت على تحليل العمليات والتحولات المجتمعية والتاريخية من خلال الرجوع إلى العلاقات الانتاجية الاجتماعية بين الأفراد والجماعات والطبقات . وهذا أمر يمثل أهمية كبرى داخل علم الاجتماع.

رابعا : إن النظرية الماركسية كانت هى التحــــدى الأعظم الذى واجه الفكر الغربى واستقرار النظام الرأسمالى ، وكانت هى أحد العوامل الأساسية فى ظهور علم الاجتماع نفسه عند رواده الأول لدحض هذه النظرية وتقديم نظريات مضادة(١٤).

خامسا : أن هذه النظرية أدت إلى ظهور إتجاه قوى فى علم الاجتماع المعاصر هو علم الاجتماع الماركسى يناصره اليوم علماء الاجتماع فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوربا . ويركز هذا الاتجاه على دراسة أسلوب الانتاج وفحص التفاعل بين البناء الأساسى والبناء العلوى ودراسة التغير الاجتماعى والتحول التاريخى إعتمادا على القوانين الأساسية للنظرية الماركسية .

ثانيا : التصور السوسيولوجى عند « كومت »

كان « أجست كومت » هو أول من أطلق مصطلح « علم الاجتماع Sociology»

على العلم الجديد . وقد كرس جهده لتوضيح آماله بالنسبة لهذا العلم ، وقد أوضح أن هذا العلم فى مراحله الأولى يشبه التنجيم فى مراحله الأولى ، كما يشبه علم الكيمياء فى مراحله الأولى ، حيث كان يفتقد إلى الدقة العلمية . وكما أن التنجيم قد تطور إلى علم الفلك ، وتطورت الكيمياء القديمة إلى علم الكيمياء الحديثة التى تقوم على أساس علمى ، فكذلك علم الاجتماع حيث أنه سوف يتطور مع الزمن واستمرار البحث العلمى فى مجال المجتمع ، ليصبح علما له أصوله وتقاليده وقوانينه المحددة والدقيقة . وأدرك « كومت » أن علم الاجتماع سوف ينقسم إلى عدة فروع ، يختص كل منها بدراسة ميدان محدد ، ولكنه لم يستطع أن يتنبأ بهذه الفروع أو الميادين الجديدة (١٥) .

وقسم « كومت » هذا العلم بوجه عام إلى قسمين أساسيين هما :

أ) الاستاتيكا الاجتماعية أو الثبات والاستقرار الاجتماعى Social statics .

ب) الديناميكا الاجتماعية أو التطور الاجتماعى Social dynamics .

وقد ظل هذا التقسيم مأخوذا به فى أغلب الدراسات السوسيولوجية اللاحقة . وظهر هذا التقسيم تحت أشكال ومسميات مختلفة عند العديد من علماء الاجتماع اللاحقين .

ويتركز الاهتمام فى القسم الأول أو الاستقرار الاجتماعى ، فى فحص العلاقات المتبادلة بين النظم الاجتماعية . وهنا تكون الوحدة الأساسية للتحليل السوسيولوجى هى النظم الاجتماعية بوجه عام والأسرة بوجه خاص . ويهتم الباحث عندما يدرس « الاستقرار الاجتماعى » بالدراسة التشريحية للمجتمع من خلال استخدام المنهج العلمى أو الوضعى الذى يقوم على أساس الملاحظة والتجربة والمقارنة . ويقول آخر فان هـذا القسم يهتم بدراسة مايطلق عليه « التوافق الاجتماعى » Social Consensus .

وتحاول الدراسة الاستاتيكية للمجتمع - عند كومت - إكتشاف قوانين الفعل ورد الفعل بالنسبة لمختلف أجزاء النسق الاجتماعي . (١٦) ويؤكد الباحث المذكور إستحالة تحقيق الفهم الموضوعي لأجزائه أو مكوناته كل على حدة كما لو كان لكل جزء وجود مستقل . ويشير إلى أن الاسلوب الوحيد للفهم العلمي للمجتمع يمكن أن يتحقق من خلال النظر إلى هذه الأجزاء أو المكونات على أنها متبادلة الاعتماد وتكون كلا متساند الأجزاء . (١٧) وينظر « كومت » إلى فكرة الارتباط الإجتماعي المتداخل ذى الطابع الشمولي Universal Social Interconnection على أنها الفكرة الأساسية في مدخله لدراسة المجتمع .

أما القسم الثاني من أقسام علم الاجتماع عند « كومت » فهو الديناميكا أو التطور الاجتماعي ، ويهتم بكيفية تطور المجتمع خلال الزمن ، وبيان مراحل هذا التطور والتغير . وهنا يصبح المجتمع ككل لا النظم هو وحدة التحليل السوسيولوجي ويؤكد كومت بأن تطور المجتمعات لا يتحقق بأسلوب عشوائي ، وانما يتم طبقا لقانون معين يمكن إكتشافه إذا ما درسنا المجتمعات الكبيرة ككل (١٨) وقد قدم « كومت » نظريته في مراحل التطور التاريخي أو ما أسماه بقانون المراحل الثلاث في مواجهة النظرية الماركسية في التحول التاريخي . وحاول هذا الباحث جاهدا أن يثبت إمكانية التوفيق بين النظام - أو أستمرار الأوضاع البنائية القائمة - وبين التقدم أو إصلاح المجتمع والقضاء على مشكلاته . وهكذا فانه لايلزم لتحقيق الإصلاح الاجتماعي أو مواجهة المشكلات الاجتماعية أن يحدث تغير جذري في نظم المجتمع الاقتصادية والسياسية - كما تؤكد النظرية الماركسية - وإنما يمكن تحقيق هذا الإصلاح وتلك المواجهة عن طريق التغيير الفكري والقيمي حتى يكتسب الناس أسلوب التفكير الوضعي أو العلمي ويوضح

حد للفوضى الفكرية التى تسود المجتمع . فالنظام والتقدم يتحققان من خـــلال التطور العقلى للانسان ، لامن خلال تغيير النظام الاقتصادى كما يذهب «ماركس».

وينص القانون الذى وضعه «كومت» لتطور المجتمعات عـلى أن كل مجتمع يمر فى حالات ثلاث هى :ـ

أولا : الحالة اللاهوتية أو الدينية	L'état theologigue
ثانيا : الحالة الميتافزيقية	L'état metaphisique
ثالثا : الحالة الوضعية	L'état Positive

وقد قسم كومت الحالة الأولى إلى عـــدة مراحل فرعية هى مرحلة الوثنية ومرحلة تعدد الآلهة وأخيرا مرحلة التوحيد . وتتسم هـــذه المرحلة من الناحية الفكرية بغلبة الفكر الدينى ، ومـن الناحية المادية بسيادة الاتجاهات العسكرية . وكانت الوحدة الاجتماعية المركزيه هى العائلة . أما المرحلة الثانية فانها تتسم من الناحية الفكرية بسيادة الاتجاهات الميتافـيزيقية ، حيث لا تفسر الوقائع والأحداث بإرجاعها إلى إرادات الآلهه ، وإنما تفسر بإرجاعها إلى مبادىء وفروض غيبية كالأثير مثلا . وتتسم من الناحيـــة الماديه بغلبة الإتجاه التشريعى . وهنـا تصبح الدولة هى الوحدة الأساسية ويقوم التنظيم على أساس جمعى.

وبقدوم المرحلة الوضعية أو الأخـيرة تنتفى مشكلات الإنسان والمجتمـع حيث يسود الفكر العلمى القائم على أساس الملاحظة والتجربة والمقارنة العقلية . وهنا تنتقل الإنسانية من المحليـة أو الاقليمية أو العائلية إلى العـالمية . وقد أرخ لبداية ظهور هذه المرحلة الأخيرة بقيام الثورة فى فرنسا .

ويهمنا هنا أن نبرز تركيز «كومت» على أهمية الدراسة المقارنة للمجتمعات كموضوع أساسى فى التحليل السوسيولوجى .

التصور السوسيولوجى عند « هربرت سبنسر » (١٨٢٠ - ١٩٠٣)

ويمكن إعتبار دراسة « سبنسر » H. Spencer بعنوان «مبادىء علم الإجتماع» التى تقع فى ثلاثة مجلدات والتى نشرت سنة ١٨٧٧ ، هى أول دراسة منهجية خصصت لتناول قضية التحليل فى علم الإجتماع. وكان هذا الباحث أكثر تحديدا من « كومت » من حيث بيان الموضوعات أو الميادين التى يجب أن تحتل أهميـــة فى التحليل السوسيولوجى فى نظره . فقـــد أوضح فى المجلد الأول من كتاب « المبادىء » مجالات الدراسة فى علم الإجتماع حيث « ذكر » ، أنه على علم الإجتماع أن يوضح لنا كيفية نشوء الوحدات والأجيال المتعاقبة ، وكيف يتم تنظيمها بحيث تحقق التعاون المتبادل . ولهذا فإنه يجب البدء بدراسة تطور الأسرة . ويجب على علم الإجتماع بعد ذلك أن يصف ويوضح تطور التنظيم السياسى الذى ينظم شئون المجتمع ويحقق التنسيق بين أفعال الأفراد وينظم تعاملاتهم مع بعضهم البعض . كذلك يجب على هذا العـــلم أن يصف ويوضح تطور البناء والوظائف الروحية والأخلاقية داخل المجتمع ، وأن يعالج نظام القيود الإجتماعية التى يتم من خلالها تنظيم سلوك أعضاء المجتمع » (١٩)

وقد أكد « سبنسر » على أهمية دراسة مراحل التطور الصناعى ونمو الأبنية التنظيمية الناجمة عن هذا التطور . ويمكن القول بأن موضوع علم الإجتماع كما حدده « سبنسر » يتضمن موضوعات مألوفة لنا فى علم إجتماع اليوم، ويجب علينا أن نترجم لغة « سبنسر » إلى المصطلحات الشائعة فى علم الإجتماع المعاصر . فعندما تحدث هذا الباحث عما أطلق عليه « نظام القيود » System of restraints » كان يقصد ما نطلق عليه اليوم مصطلح الضبط الإجتماعى وبالمثل فإن فكرة «سبنسر» عن البناء والوظائف الروحيه تقابل النظام الدينى فى علم الإجتماع الحديث .

ويمكن حصر ميادين علم الإجتماع طبقاً لما جاء فى كتاب « سبنسر » « الأصول » فى الميادين التالية : الأسرة والسياسة والدين والضبط الإجتماعى والصناعة أودراسة العمل . يضاف إلى هذا أن العالم المذكور أدرك أهمية الدراسة السوسيولوجية للاتحادات والمجتمعات المحلية وتقسيم العمل والتباين الإجتماعى والتدرج الطبقى وسوسيولوجية المعرفة والعلم والفن والجوانب الجمالية فى المجتمع (٢٠)

وتكشف مقارنة ميادين الدراسة فى علم الإجتماع كما حددها « سبنسر » بميادين الدراسة المعاصرة لهذا العلم عن إستمرار وثبات هذه الميادين على مدى فترة طويلة نسبياً من الزمن وقد أكد هذا العالم أهمية دراسة العلاقات المتبادلة بين العناصر المختلفة للمجتمع بهدف الكشف عن العلاقات التفاعلية بين هذه العناصر من جهة والعلاقة التفاعلية بين الجزء والكل الإجتماعى من ناحية أخرى . وضرب لنا الباحث المذكور بعض الأمثلة على هذا التأثير المتبادل ، حيث أوضح أثر المعايير الجنسية على الحياة الأسرية ، كما بين العلاقة بين النظم السياسية وكافة النظم والأشكال الإجتماعية الأخرى التى تنظم سلوك الإنسان داخل المجتمع مثل الدين والأنشطة التى تتعلق بالطقوس المقدسة . يضاف إلى ذلك أنه نبه الباحثين إلى أهمية دراسة النظام الكنسى وبعض الأنماط الأخرى للتدرج الإجتماعى ، بهدف الكشف عن أوجه الإرتباط بين التغير البنائى فى مثل هذه التنظيمات والتغير فى بعض النظم الإجتماعية الأخرى داخل المجتمع .

وإهتم « سبنسر » بمعالجة المجتمع ككل على أنه الوحدة الأساسية للتحليل فى علم الإجتماع . فقد أكد أكثر من مرة أنه على الرغم من أن المجتمع مكون من أجزاء أو وحدات يمكن إدراك كل منها على حدة ، إلا أنها تخضع جميعاً لتنظيم معين وتدخل مع بعضها فى علاقات تساندية معينة ، الأمر الذى يجعل من المجتمع

بكل أجزائه ومكوناته كلا ذا معنى MeaningFull entity . ولعل هذا هو سبب تأكيده على أهمية إجراء المقارنة بين مختلف أنواع المجتمعات، وبين مختلف المراحل التي يمر بها المجتمع الواحد خلال فترات زمنية متباينة (٢١).

ويتحقق الفهم العلمي للمجتمع في نظر هـــذا الباحث عن طريق التوصل إلى المبادىء الأساسية في هذا العـــلم . ويمكن التوصل إلى هذه المبادىء عن طريق دراسة بناء المجتمع ووظائفه بعد أن نخلصها من التفاصيل والوقائع الجزئية داخل كل مجتمع على حده (٢٢) .

ويكشف هذا الإستعراض السريع عن تشابه تصور « سبنسر » لميادين علم الإجتماع مع ذلك التصور الذي قدمه « كومت »، وإن كان التصور الأول أكثر تفصيلا وتحديدا .

التصور السوسيولوجي عند إميل دوركيم (١٨٥٨ - ١٩١٧)

لم يعرض « دوركيم » لتصوره عن مجال الدراسة في علم الإجتماع بنفس التفصيل الذي شاهدناه عند « سبنسر » ، ولكنه تعرض لهذا الموضوع في كتابه عن «قواعد المنهج في علم الاجتماع » وفي مختلف كتبه الأخرى (٢١) . فقد أشار « دوركيم » في الكتاب المذكور إلى أنه على علـم الاجتماع أن يدرس الظـواهر الاجتماعية كما لو كانت أشياء ، بمعنى دراستها دراسة موضوعية من خلال إستخدام المنهج العلمي. وقد حدد خصائص الظواهر الاجتماعية في التلقائية والجبرية والعمومية والخارجية وشرح « دوركيم» معنى الحقيقة الاجتماعية وحددها بأنها ظواهر عامة تميز مجتمعا بأسره ، وذهب إلى أنه يجب دراستها دراسة علمية بهدف الـكشف عن طبيعتها ونشأتها وتطـورها والعلاقات المتبادلة بينها والتوصل إلى القـوانين التي تحكمها.

وأشار العالم المذكور إلى ما أطلق عليه الميادين الخاصة لعلم الاجتماع ، وإلى

ضرورة الاهتمام بتنميتها. كذلك فقد أكد ضرورة الاهتمام بدراسة النظم الاجتماعية والعمليات الاجتماعية التى تحدث داخل المجتمع الانسانى. يضاف إلى هذا أنه حين تطبيق ما أطلق عليه « كومت » « عصر التخصص على علم الاجتماع، حيث أوضح إمكانية قيام فروع لعلم الاجتماع بقدر عدد العلوم الاجتماعية الخاصة ، أو بقدر عدد الحقائق الاجتماعية ذاتها (٢٤)

وعبر « دوركيم » عن رأية فى مجال علم الاجتماع عند تخطيطه للمجلدات الأولى لأول مجلة لعلم الإجتماع وهى « الحولية السوسيولوجيه » l'Annee Sociologique حيث قسم المجلة إلى سبعة أقسام ، كما قسم كلا من هذه الأقسام السبعة إلى عدة أقسام فرعية . وتتمثل هذه الأقسام الاساسية لهذا العلم فيما يلى :

أولا : علم الإجتماع العام

ثانيا : علم الإجتماع الدينى ويهتم بدراسة الظواهر الدينية

ثالثا : علم إجتماع القانون والأخلاق . ويتضمن هذا القسم بعض الأقسام الفرعية عن التنظيم السياسى والتنظيم الإجتماعى والأسرة والزواج .

رابعا : علم إجتماع الجريمة : ويهتم بدراسة الظواهر التى تتعلق بالسلوك الإنحرافى .

خامسا : علم الإجتماع الاقتصادى: ويتضمن هذا القسم بعض الأقسام الفرعية عن قياس القيمة والجماعات المهنية .

سادسا : علم الإجتماع السكانى : ويتضمن هذا القسم بعض الأقسام الفرعية مثل دراسة المجتمعات الريفية والحضرية .

سابعا : علم إجتماع الجمال : ويهتم بدراسة الظواهر الجمالية داخل المجتمع.

ويمكن القول أن هذا التحديد لميادين علم الاجتماع الذى وضعه « دوركيم »

سنة ١٨٩٦ ينطبق إلى حد كبير على التراث المعاصر فى علم الاجتماع. وقد أكد هذا العالم - كما فعل «كومت» من قبله - على أهمية تحليل العلاقات المتبادلة بين النظم والحقائق الاجتماعية أو الظواهر الاجتماعية . فأحد الاسهامات الأساسية لعلم الاجتماع فى نظره تتمثل فى الوعى بالارتباط والتداخل والتساند بين الحقائق الاجتماعية ، تلك الحقائق التى كانت تدرس كل منها على أنها مستقلة عن غيرها . ويشير «دوركيم» إلى خطأ هذه النظرة الأخيرة ، حيث يجب على عالم الاجتماع أن يربط كل حقيقة إجتماعية بوسطها الاجتماعى Socialmilieu المحدد، وبنموذج المجتمع الذى تظهر داخله (٢٥) وبدون هذا الربط فإننا نترك الحقائق الاجتماعية مثل الدين والقانون والأفكار الأخلاقية والجوانب الاقتصادية معلقة فى الفراغ . وبقول آخر فإن الفهم الموضوعى لهذه الحقائق لايتأتى إلا من خلال رؤيتها فى علاقاتها مع بعضها البعض من ناحية ، وإدراك إرتباطها العضوى بوسطها أو إطارها الاجتماعى العام من ناحية أخرى .

ويتفق «دوركيم» مع «سبنسر» فى النظر إلى المجتمعات ككل على أنها الوحدات المناسبة للتحليل فى علم الاجتماع . وقد تحدث أكثر من مرة عن علم الاجتماع بإعتباره علم المجتمعات The science of societies (٢٦) كذلك فإنه أكد أهمية الدراسة المقارنة للنماذج المختلفة من المجتمعات وأهمية الدراسة التاريخية للنظم والحقائق الاجتماعية ، ذلك لأننا لا يمكننا تفهم أية حقيقة إجتماعية مركبة إلا بالرجوع إلى تطورها خلال كافة الأنواع الاجتماعية . ولم يكن «دوركيم» ينظر إلى علم الاجتماع المقارن Comparative Sociology على أنه فرع متخصص من فروع علم الاجتماع ، ذلك لأنه كان يعتبر، أنه يمثل علم الاجتماع ذاته ، وأن هذا العلم الأخير لابد وأن يكون مقارنا بالضرورة (٢٧)

التصور السوسيولوجى عند « ماكس فيبر » (١٨٦٤ - ١٩٢٠)

يعد « فيبر » من أبرز علماء مدرسة العلاقات فى المانيا الذين يركزون على دراسة الفعل الاجتماعى والتفاعل والعلاقات الاجتماعية دراسة تحليلية . كذلك فإنه يؤكد على أهمية دراسة النظم الاجتماعية للوقوف على طبيعة التأثيرات المتبادلة بينها . وقد أظهر إهتماما خاصا بالعلاقة بين النظــام الاقتصادى والنظام الدينى . وعلى الرغم من تأكيده للتفاعل والتأثير المتبادل بين هذين النظامين ، إلا أنه أبرز بطريقة واضحة ومقصودة أثر التوجيهات القيمية والدينية على النشاط الاقتصادى لدرجة أن بعض النقاد يرون أنه وقــع فى نوع من حتمية العامل الواحد . كذلك فإن بعض نقاد النظرية السوسيولوجية مثل « زيتلين » يرون أن تأكيد فيبر على أثر التوجيهات الدينية والقيمية على النشاط الاقتصادى ، كان عبارة عن محاولة لتقديم نظرية تقف فى وجه النظرية المادية التاريخية التى قدمها « ماركس » والتى تقوم على أساس التفسير المادى أو الاقتصادى للتاريخ والمجتمع وكافــة النظم الاجتماعية الأخرى بما فيها النظام الدينى نفسه (٢٨) .

وقد قدم « فيبر » تعريفاً عاما لعلم الإجتماع وهــو : « أنه العلم الذى يحاول تحقيق الفهم التفسيرى للفعل الإجتماعى من أجل التوصل إلى التفسير العلمى لمساره ونتائجه (٢٩) » وتبنى هذا العالم منهجا معينا لدراسة الأفعال والعلاقات الاجتماعية ، وهو ما أطلق عليه منهج الفهم (verstehen) Method of understanding . ويستهدف هذا المنهج عنده ضمان تحقيق الموضوعية والحياد العلمى والابتعاد عن أحكام القيمة فى علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية . ويقصد « فيبر » بمنهج الفهم محاولة تقديم تفسير للافعال الاجتماعية للناس من خلال التعرف على دوافعهم الداخلية التى تدفعهم إلى القيام بأفعال معينة داخل موقف تاريخى ورمزى معين . ويتطلب هذا المنهج إستخدام الخيال والحدس intuition ، حيث يحاول الباحث

أن يتصور نفسه مكان الشخص الآخـــر الذى يحاول أن يفهم ما يصدر عنه من فعل له معنى ذاتى .

ويشير « فيبر » إلى وجود مستويين لفهم الظواهر الاجتماعية فهما عليا وهما:

المستوى الأول : الفهم العلى : ويقوم هذا المستوى على أساس الإقتناع بعدم خضوع الظواهر والأفعال الاجتماعية لعامل الصدفة أو العشوائية ، وإنما تتبع فى ظهورها وتتابعها نظاما عليا معينا يمكن الكشف عنه من خلال تطبيق منهج الفهم .

المستوى الثانى : وهو الفهم على مستوى المعنى : وهو يقارن فى هذا الصدد بين الظواهر الإجتماعية والظواهر الطبيعية فعندما نحاول فهم الظواهر الطبيعية نكتفى بالتعرف على مظاهرها الخارجية فحسب ، وعلى العكس من ذلك فاننا عندما نحاول دراسة الظواهر الاجتماعية نجد أن هذا الفهم الخارجى غير كاف على الاطلاق . فالظواهر الاجتماعية لها معنى ذاتى إلى جانب المظاهر الخارجية ، أى أنها تصدر عن دوافع معينة وتستهدف تحقيق مقاصد محددة . وهذا ما يجعل الاقتصار على الملاحظة والتفسير الخارجى للفعل الاجتماعى مسأله سطحية تعجز عن الفهم العلمى الموضوعى للفعل. وبقول آخر فإن مستوى التفسير عندما نتناول ظاهرة مثل سقوط الحكومات أو إضراب العمال ، لابد أن يختلف عن مستوى التفسير عندما نتناول ظاهرة سقوط الأجسام الطبيعية أو حركة الاجرام السماوية أو التفاعلات الكيميائية فالظواهر الإجتماعية هى ظواهر ذات معنى meaningfull مما يحتم التركيز على الجوانب الذاتية للظاهرة .

وبوجه عام يمكن القول بأن الموضوع الأساسى لعلم الإجتماع عند «فيبر» هو دراسة الفعل والتفاعل والعلاقة الإجتماعية . وعلى الرغم من تحديد « فيبر » لمجال

البحث فى علم الإجتماع ولمنهجه وأسلوبه ، إلا أنه لم يقدم لنا نظاما معينا يمكن من خلاله تصنيف الأفعال الإجتماعية، كذلك فإنه لم يقدم لنا دراسة توضح لنا الأثر التفاعلى والتساندى للافعـــال والنظم بعضها فى بعض . وبدلا من ذلك ركز على دراسة النظم الواقعيه concrete . وأهم النظم التى إهتم بعلاجها « فيبر » هى الدين والجوانب المختلفة للحياة الإقتصادية مثل المال وتقسيم العمل والأحزاب السياسية والأشكال الأخرى للتنظيمات السياسية والسلطة والبيروقراطية والتنظيمات الكبرى والطبقة والطائفة والمدينة والموسيقى ... الخ .

والواقع أن ما طرحه « فيبر » من تعريف لعـــلم الإجتماع ، وما قدمه من موضوعات للبحث السوسيولوجى لايعبران تعبيرا كافيا عن أهم الملامح البارزة لأعمـــاله العلمية ويذهب « رنهارت بندكس » R. Bendix - وهـو باحث تخصص فى دراسة أعمال « فيبر » - إلى أن هنـاك ثلاثة موضوعات أساسية ركز عليها « فيبر » فى دراساته وهى (٣٠) :

١) بحث أثر الأفـكار الدينية على الأنشطة الإقتصادية .
٢) تحليل العلاقه بين التدرج الإجتماعى والافـكار الدينيه .
٣) شرح الملامح المميزة للحضارة الغربية .

ويمـكن لنا أن نعتبر الموضوعين الاول والثانى مؤشرا عـلى تصور « فيبر » لعلم الإجتماع كنظام علمى يهتم إهـتماما فريدا بالعلاقات المتبادلة بـين عناصر أو مكونات المجتمع . ويعتبر « إنـكلز » A.Inkeles أن الموضوع الثالث يعد دليلا على إهتمام « فيبر » بعلم الإجتماع المقارن الذى يعالج المجتمعات على أنها الوحدات الاساسية فى التحليل السوسيولوجى ، بهدف الوقوف على العوامل المسئولة عن جوانب الإتفاق والإختلاف بين المجتمعات المتباينة زمانيا ومكانيا (٣١) .

مناقشة عامة للمدخل التاريخى :

ويكشف لنا العرض السابق للتصور السوسيولوجى عند خمسة من رواد علم الإجتماع والفكر الإجتماعى عن وجود نوع من الإتفاق الشكلى على مجال الدراسة فى علم الإجتماع . ونوجز أهم جوانب الاتفاق فيما يلى :

أولا : التأكيد على أهمية دراسة وتحليل النظم الإجتماعية ، تلك التى تتراوح بين نظام الاسرة ونظام الدولة . وأهم النظم التى ركزوا عليها هى نظم الأسرة والدين والاقتصاد والسياسة والايديولوجيا .

ثانيا : التأكيد على أهمية تناول هذه النظم من المنظور الخاص بعلم الاجتماع وباستخدام منهج البحث السوسيولوجى .

ثالثا : التأكيد على دراسة التفاعل المتبادل بين النظم الاجتماعية داخل المجتمع

رابعا : التأكيد على أهمية الدراسة المقارنة للمجتمعات ، وإمكانية النظر إلى المجتمعات على أنهـــا وحدات التحليل فى علم الاجتماع . وتستهدف هذه الدراسة المقارنة الوقوف على عوامل الاتفاق والإختلاف وأسباب كل منها .

خامسا : وقد ظهر اتجاه واضح خلال عـــلم الاجتماع الكلاسيكى يركز على الفعل الاجتماعى والعلاقة الاجتماعية ، كما يظهر بجلاء عند « فيبر » .

سادسا : تنبه الفكر الاجتماعى الكلاسيكى إلى ما نطلق عليه اليوم علم إجتماع المعرفة والفكر ، كما يتضح بجلاء عند « ماركس » . ويهتم عـــلم إجتماع المعرفة بدراسة الخلفية الاجتماعيه للافكار والنظريات الفلسفية والعلمية بما فى ذلك نظريات علم الاجتماع وهو ما يطلق عليه اليوم « علم إجتماع علم الاجتماع » .

ثانيا : المدخل الامبيريقى فى تحديد موضوع وقضايا علم الاجتماع :

ويتمثل هذا المدخل فى فحص أعمال وإهتمامات علماء إجتماع اليوم . وهناك ثلاثة مصادر أساسية فى هذا الصدد وهى :

أ) المراجع الأساسية فى هذا العلم والتى يحاول من خلالها العلماء المحدثون عرض مجال دراستهم وموضوعات تخصصهم .

ب) إتجاهات التخصص التى تعكسها إهتمامات علماء إجتماع اليوم .

حـ) الأبحاث والتقارير العلمية التى تعرض فى المؤتمرات العلمية وتنشر فى المجلات المتخصصة .

وسوف نعرض لكل مصدر من هذه المصادر بإيجاز .

أ) المصادر الأساسية فى علم الاجتماع :

يتم تدريس علم الاجتماع فى أغلب دول العالم إعتمادا على مجموعة من المراجع الأساسية فى هـذا العلم ، تلك التى تقدم تصورا شاملا للميدان والموضوعات والمنهج والنظرية . وفى الفتره بين ١٩٥٢ و ١٩٥٨ صدرت عده مراجع فى هذا الميدان فى الولايات المتحدة الأمريكية يقدرعددها بحوالى خمسة وعشرين مرجعا تمهيديا . ويمكن لنا الوقوف على مجال الدراسة فى هذا العلم على المستوى الأكاديمى عن طريق معرفة جوانب الاتفاق الأساسية بين هـذه المراجع وغيرها من المراجع الأخرى (٣٢)

وقد قام « هورنل هارت » « Hornell Hart » مدير مشروع التحليل المقارن لمراجع علم الاجتماع بجامعة فلوريدا بتحليل مضمون هذه المراجع . وكشف هذا التحليل عن وجود إتفاق حول (١٢) موضوعاً من موضوعات عـلم الاجتماع

بين عشرين مرجعا من المراجع التى قام بفحصها ، بنسبة ٨٥٪ من جميع المراجع المفحوصة . وهذه الموضوعات التى يوجد حولها اتفاق هى :ـ

١) المنهج العلمى فى علم الاجتماع
٢) الشخصية فى المجتمع
٣) الثقافـــة
٤) الجماعات الانسانية
٥) السكان
٦) الطبقة والطائفة
٧) الأجناس
٨) التغير الاجتماعى
٩) النظم الأقتصادية
١٠) الأسرة
١١) الدين
١٢) التعليم

كذلك فقد أوضح الباحث المذكور عن إهتمام هذه المراجع بمعالجة العمليات والمشكلات الاجتماعية ، وإن لم ينص عليها فى قائمـة الموضوعات . وكانت هذه المعالجات تتم تحت مسميات مختلفة . ومثال هذا أن موضوع الحياة الاجتماعية فى الريف والحضر لم يعالج معالجة مستقلة ، حيث عولج فى أغلب المراجع التى قام « هارت » بفحصها تحت عنوان « الحياه فى المجتمع المحلى » . ويمكن القول أن هذه المسألة تتعلق بطبيعة التصنيف الذى يرتضيه الباحث .

وهكذا نجد أن هناك إتفاقاً بين أغلب مراجع هذا العلم فى الستينات فى هذا القرن على الموضوعات الأساسية التى يعالجها علم الاجتماع . ولكن على الرغم من وجود هـذا الاتفاق ، إلا أن هناك إختلافا بشأن الأهميـة النسبية للموضوعات المختلفة والواقع أنه يوجد إختلاف كبير بين المراجع بالنسبة لطبيعة الموضوعات التى يركز عليها كل مرجع ، إلى درجة أن كلا منها يـكاد يعطى إنطباعا مختلفا حول طبيعة علـم الاجتماع . ومثال هـذا أن « أرنولد جرين » « A. Green » لا يذكر فى الكتاب الذى أصدره بعنوان « عـــلم الاجتماع : تحليل للحياه داخل

المجتمع الحديث » ، المصطلحات التالية سواء فى قائمة المحتويات أو فى الفهرست : الأتجاهات - والضبط الاجتماعى - الحشود - والرأى العـــام - والتخطيط الاجتماعى.(٣٣) أما « جورج لندبرج » « G. Lundberg » فإنه يركز تركـيزاً واضحا عـــلى موضوع المنهج العلمى فى علم الاجتماع ، فى الوقت الذى يتجاهل قضية الضبط الاجتماعى.(٣٤)كذلك فقد خصص «رونالدفريدمان» R.Freebman وزملاؤه فى جامعة منشجان قسطا كبيرا من كتابهم عن«مبادىء الاجتماع» لدراسة موضوع الإيكولوجيا الإجتماعية وأساليب الحياة داخل المجتمعات المحلية ،فى حين أنهم أهملوا بعض الموضوعات كالتفاعل والإتصال الإجتماعى.(٣٥)

وبوجه عام نستطيع القول بأن هناك قدراً من الإتفاق على مجال الدراسة فى علم الإجتماع ، بين أغلب المراجع المعاصرة لهذا العـــلم ، على الرغم من هذا التباين فى مجالات التركيز

ب) مجالات الإهتمام بين الباحثين فى علم الإجتماع :

ويمكن أن نقف على أهم الموضوعات المعاصره لعلم الاجتماع من خلال الرجوع إلى الميادين المفضلة للبحث عند طلاب هذا العلم والمهتمين به .وقدطلب من كل عضو من أعضاء الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع سنة ١٩٥٠ وسنة١٩٥٩ أن يحدد ثلاثة موضوعات يستطيع أن يقوم بدراستها وتقديم بحث حولها ، ثم صنفت الموضوعات المختاره داخل ٣٣ مجموعه تتفق فى أغلبها مع الموضوعات التى تناولتها المراجع الأساسية فى الميدان والتى سبق أن عرضنا لها فى الفقرة السابقة .

والواقع أنه لايمكن لنا إعتبار أن هذا الأسلوب فى تحديد مجال الدراسة فى علم الاجتماع الأسلوب الأمثل فى هذا الصدد ، ذلك لأن مايهتم به الباحثون

المعاصرون قد لايمثل بدقه مجالات الإهتمام المركزية فى هذا العلم كفرع مستقل من المعرفة العلمية المنظمة . كذلك فقد يرجع إهتمام الباحثين المعاصرين إلى ظروف معينة تمر بالمجتمع . ويمكن لنا أن نعطى مثالا على ذلك يتماظم الإهتمام بعلم إجتماع الطب Sosiology of midicine . فقبل الحرب العالميـة الثانية لم يكن هناك سوى مايقرب من عشرة باحثين فى الولايات المتحـدة الأمريكية يهتمون بهذا المجال . أما فى الفترة التى تلت الحرب وخاصة ما بين عام ١٩٥٠ — ١٩٦٠ تكاثر عدد المشتغلين بهذا المجال ، إلى درجة أنه تم تـكوين قسم مستقل داخل الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع ، يختص بهـذا الميدان جنبا إلى جنب مع الفروع التقليدية لهذا العلم .

وقد كان الفرع النـامى الثانى بعد علم إجتماع الطـــب هو الطبقة الإجتماعية والتدرج الطبقى الاجتماعى . ويعزو نقاد النظرية السوسيولوجية الاهتمام النامى بهذا الميدان بعد الحرب العالمية الثانية إلى التفات العلماء إلى أحد الحقائق الأساسية للحياة الاجتماعية ولاشك أن هذا التفسير يمثل إنحيازا أو سوء فهم للواقع . فقد تجاهل علم الاجتماع الغربى على مدى فترة طويلة من عمره تنـاول قضايا الطبقة والصراع الطبقى على أساس إرتباطها بالنظرية الماركسية التى تمثل تهديدا للنظام الرأسمالى الغربى . ولكن بعد أن أثبت التطبيق العملى لهذه النظرية نجاحها فى بعض دول العالم ، لم يستطع علماء إجتماع الغرب تجاهل هـذه القضايا ، ولهذا حاولوا دراستها بمساعدة العديد من المؤسسات الصناعية الإحتكارية الأمريكية ، بهدف تقديم نظرية فى الطبقـــة أو التدرج الاجتماعى قادرة على تفنيد النظرية الماركسية ، وقادرة على تبرير النظام الغربى القائم .

ويكفى هنا أن أشير إلى ماذكـره أحد الباحثين فى علم الإجتماع الأمريكى

أثناء إنعقاد الجمعية الأمريكية لعلم الإجتماع ، وهو « مارتن نيكولاس » « M.Nicolaus » من أن علم الإجتماع أصبح فى أمريكا خليطا بين المذهب المحافظ للقرن التاسع عشر والليبرالية الأمريكية المعاصرة . وذهب هذا الباحث إلى أن علماء الإجتماع الأمريكيين هم الخدام العقليون لأسيادهم أصحاب رؤوس الأموال(٣٧) .

جـ) موضوعات علم الإجتماع كما تعرض فى المؤتمرات والمجلات العلمية .

ويمكن لنا أن نقف على أهم موضوعات الدراسة السوسيولوجية عن طريق الرجوع إلى مايعرض فى المؤتمرات والمجلات العلمية المتخصصه . وقد عقدت مؤتمرات ولقاءات علم الإجتماع فى الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٥٧ للاستعراض العام لمشكلات علم الإجتماع ومستقبله كنظام علمى . وقد شكلت لجنة برئاسة « روبرت ميرتون « R.Merton » الذى كان يشغل منصب رئيس الجمعية الأمريكية لعلم الإجتماع فى هذا العام لإختيار موضوعات التخصص فى علم الإجتماع والتى سيعالجها المؤتمر . وقد تم إختيار (٣٠) تخصصا تم إجراء دراسات حول كل منها ، وتم نشر بعضها فى الكتاب المشهور بعنوان « علم اجتماع اليوم »(٣٨) .

ويمكن إعتمادا على هذه المصادر أن نحدد أهم الموضوعات المألوفة فى علم إجتماع اليوم فيما يلى :—

١) النظرية فى علم الاجتماع
٢) الفرد فى المجتمع
٣) الأسرة
٤) العلاقات العرقية والعنصرية
٥) المجتمع المحلى .

وقد حذف المشرفون على إخراج كتاب «علم اجتماع اليوم» بعض الموضوعات مثل علم الاجتماع التاريخي وعلم الاجتماع الحربي بسبب عدم توافر مساحة كافية لها في هذا المؤلف .

وهناك ما يشير إلى نمو إتجاهات وفروع جديدة في علم الاجتماع مثل « علم إجتماع المرض العقلي وعلم اجتماع الجماعات الصغيرة وعلم إجتماع التنظيمات . كذلك فقد ظهر اتجاه تحليلي أدق نحو دراسة موضوعات أكثر تخصصا مثل علم إجتماع المستشفى Sociology of hospital وعلم إجتماع راكبي الدراجات Sociology of bicycle . ولكن هذه الفروع الدقيقة تكون أجزاء من فروع تقليدية أكثر شمولا . ومثال هذا أن علم إجتماع المستشفى أو المصنع ، هو في حقيقة أمره جزء من علم إجتماع التنظيمات .

وإذا مارجعنا إلى إحدى المجلات العلمية المتخصصة في علم الاجتماع العام على مدى عام ، فإنه يمكننا أن نحدد أهم الموضوعات التي يركز عليها علم إجتماع اليوم . ومن الضروري أن تكون هذه المجلة متخصصة في علم الاجتماع العام حتى لايكون لها اتجاه معين في الدراسة . ونقدم فيمايلي تصنيف مقالات المجلة الأمريكية في علم الاجتماع على مدى عام ١٩٥٩ :

أولا : التحليل في علم الاجتماع — Sociological analysis

- الثقافة الانسانية والمجتمع : Human Culture and Society
- منظور علم الاجتماع — Sociological Perspective
- المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية — Scientific method in Social Sciences

ثانيا : الوحدات الأولية للحياة الاجتماعية : Primary Units of Social Life

- الأفعال والعلاقات الاجتماعية Social acts and Social relationships
- الشخصية الفردية The individual Personality
- الجماعات (بما فيها الجماعات السلالية والطبقية) : Groups (Including ethnic and class)
- المجتمعات المحلية : الحضرية والريفيه Communities: Urban and Rural
- الروابط والتنظيمات Associations and of organisations
- السكان Populations
- المجتمع العام Society
- الأسرة والقرابة Family and kinship
- النظام الاقتصادى Economic
- النظام السياسى والقانون Palitical and Legal
- النظام الدينى Religions
- النظام التربوى والعلمى Educational and Scientific
- نظام الترويح والرعاية Recreational and Welfare
- النظام الجمالى والتعبيرى Aesthetic and expressive

رابعا : العمليات الاجتماعية الأساسية Fendanêatal Sociol Processes

- التباين والترتيب الطبقى Differentiation and Stratification
- التعاون والتوافق والتمثيل : Cooperation , Accomodation, Assimilation.
- الصراع الاجتماعى (بما فى ذلك الثورة والحرب) Social conflict (including revolution and War).

• الاتصال (بما فى ذلك تكوين الآراء والتعبير عنها وتغييرها)

Communication (including opinion formation, Experession and change).

• التقييم الاجتماعى (دراسة القيم)

Social evaluation (The study of values).

• الضبط الاجتماعى — Social control

• الانحراف الاجتماعى (الجرائم والانتحار ... الخ)

Social deviance (Crime , Suicide , ... etc)

• التكامل الاجتماعى — Social integration

• التغير الاجتماعى — Social change

ثالثا : المدخل التحليلى العقلى فى تحديد موضوع وقضايا علم الاجتماع:

ويعترض بعض الباحثين فى علم الاجتماع المعاصر على المدخلين السابقين لتحديد موضوع أو مجال الدراسة فى هذا العلم . ويذهب هؤلاء العلماء إلى أن الاسلوب الأمثل لتحديد مجال هذا العلم ، يتمثل فى التحليل المنطقى . فكل فرع من فروع الدراسة فى مجال العلوم الاجتماعية يختص بموضوع متميز . وعلى سبيل المثال يختص علم السياسة بمحاولة دراسة بعض القضايا مثل الدولة والحكومة والسلطة ، كما يقوم بدراسة الأساليب المشروعة لإستخدام القوة والتوزيع الفعلى لها والتنظيمات التى تمارسها داخل المجتمع كالأحزاب السياسية أو الوزارات أو المؤسسات الصناعية ... الخ . وبالمثل فإنه من الممكن بنفس هذا الاسلوب تحديد الموضوع المتميز لعلم الاجتماع .

ويكشف الاستعراض العام للنظم والعمليات الاجتماعية ، أو للحياة الاجتماعية بوجه عام عن وجود بعض الموضوعات التى لا يتناولها علم معين بالدراسة

والبحث . فاذا كانت هناك علوم مستقلة للنظم السياسية والاقتصادية والظواهر الأدبية واللغوية والتعليمية ... الخ ، فان هناك مجموعة أخرى من الموضوعات لم تظهر بعد علوم مستقله لدراستها كالأسرة والجريمة والطبقات الاجتماعية والمجتمعات المحلية الريفية والحضرية والجماعات العرقيه أو السلالية ... الخ ، وقد إهتم علم الاجتماع بهذه الموضوعات الأخيرة ، حيث حاول علماء الاجتماع التوصل إلى نظريات لتفسيرها وتحليلها وفهمها .

ولكن هذا يعني أن علم الاجتماع يقتصر مجاله على دراسة تلك الموضوعات التي لم تظهر بعد فروع من المعرفة تتخصص في تناولها بالدراسة ، أو بقول آخر هو المقولة المتبقية من العلوم الإجتماعية . ولعل هذا هو ما جعل بعض الباحثين يرون إستنتاجا من ذلك ، أنه لا يوجد موضوع متكامل لدراسة علم الإجتماع ، طالما أنه يتناول طائفة من القضايا التي لا يوجد بينها رابط سوى أنها لم تحظ بعد بعلوم مستقلة لدراستها ، أو أنها فشلت تاريخيا في أن يكون لكل منها فرع متخصص من فروع المعرفة لدراستها . وإنطلاقا من هذا التحليل فإنه يقال إن علم الاجتماع يقوم اليوم بالدور التاريخي للفلسفة. فقد كانت الفلسفة في فترة من الفترات متضمنة كافة ألوان المعرفة ، ثم أخذت العلوم تنفصل عنها شيئا فشيئا ، وهذا هو معنى أن الفلسفة أم العلوم . ومن الملاحظ أن نفس الشيء يحدث الآن بالنسبة لعلم الاجتماع، حيث تنسلخ بعض فروع علم الاجتماع اليوم لتكون فروعا مستقله من المعرفة الاكاديمية المعترف بها من الجامعات . ومثال ذلك إنفصال ميادين السكان والجريمة والعقوبة ، حيث أصبحت هناك علوم مستقلة لدراسة السكان Demography والجريمه Criminology والعقوبة Penology كذلك فقد أخذت بعض الفروع اللصيقة الصلة بعلم الاجتماع في الانسلاخ عن هذا العلم لتكون فروعا متخصصة من المعرفة ، مثل دراسات الأسره والعلاقات الصناعية .

ويمكن القول أنه مع إستمرار حركة التخصص، ونموها، فإن جميع ميادين الدراسة فى علم الاجتماع سوف تنفصل عن هـذا العلم، مـكونة علوما مستقله . وهنا يحق لنا أن نتساؤل عن مصيرعلم الاجتماع ومستقبلهفى ظلهذه الانسلاخات أو الحركات الانفصاليه؟ وبقول آخر يجب أن نطرح السؤال التالى : هل سوف ينتهى علم الاجتماع ليفسح المجال لظهور ونمو هذه العلوم الوليدة ؟ أم أنه سوف يستمر جنبا إلى جنب مع هـذه العلوم المستحدثه ؟ وإذا كان الامر كذلك فهـل هناك ضرورة لاستمرار هذا العلم ؟ والواقع أن هذا العلم يمكن أن يستمر ،إذا ما كان هناك موضوع متميز للدراسة يختص به، وإذا كان له أسلوبـه المنهجى ومدخله النظرى المميز .

وقد أكـد علماء الاجتماع أن هناك موضوعا متميزا للدراسة فىهذا العلم . ولـكنهم إختلفوا فى تحـديد هذا الموضوع . فقد ذهب بعض العلمـــاء أن هذا الموضوعهو دراسة المجتمع، بينما ذهب فريق ثانإلى أن هذا الموضوع هودراسة النظم ، فى حين ذهب فريق ثالث إلى أن هــذا الموضوع هو دراسة العلاقات الاجتماعيه . وسوف نناقش كلا من هذة الموضوعات بشىء من التفصيل :

أولا : علم الاجتماع كدراسة للمجتمع:

يشير بعض العلماء إلى أن علم الاجتماع هو العلم الذى يدرس المجتمع كـكل بمعنى أنه يتخذ من المجتمع الوحدة الأساسية فى التحليل . فعلم السياسة يستهدف الـكشف عن خصائص الظاهرة السياسية التى تتضمن الحكومة والسلطة والتنظيمات السياسية ... الخ، كما يحاول علم الاقتصاد الكشف عن طبيعة الظواهر الاقتصادية وكذلك الأمر بالنسبة لعلوم الادارة والقانون والنفس ... الخ . وتبقى بعد هذا الحاجة إلى علم ذى نظرة أكثر شمولا لا يركز على أحد جوانب الحياة الاجتماعية

ويهمل الجوانب الأخرى ، وإنما يهتم بدراسة الحيـــاة الاجتماعية فى عموميتها وشمولها وكليتها ، وهذه هى المهمة الأساسية لعلم الاجتماع . ويهتم علم الاجتماع فى هذا الصدد بدراسة أوجه الاختلاف والاتفاق بين المجتمعات أى أنه يحاول أن يـكشف عن أهم العنـاصر المشتركة بين كافة المجتمعات على الرغم من الاختلافات الثقافية ، كما يحاول أن يشرح لنا أهم جوانب الخلاف بينها . ويتساءل علماء الاجتماع بعض الأسئلة فى هذا المجـال ، ويمكن أن نعرض نماذج منها : هل هناك فترات زمنية معينة لسيادة أنواع معينة من المجتمعات كالامبراطوريات مثلا ؟ وهل تتغير المجتمعات وفقاً لسلسلة معينة من المراحل التاريخية ؟ . وقد شغلت هذه التساؤلات وغيرها علماء الإجتماع فى القرن التاسع عشر ، حيث حاولوا الكشف عن مراحل تطور المجتمعات . وقد أطلق على هـذا الإتجاه إسم فلسفة التاريخ وهو نوع من الفكر المرفوض فى عـــلم الاجتماع الحديث ، لأنه يقوم على أساس من التأمل الفلسفى وعلى التعميم غير المستمد من أساس على مقـــارن . ومن الملاحظ أن أغلب علماء إجتماع اليوم أحجموا عن الأخذ بهذا النموذج التطورى فى التفسير السوسيولوجى (٢١) ، وتبنوا بدلا منه إتجاها آخر يركز على دراسة البناء الداخلى للمجتمع بكافة نظمه وتنظيماته وجمـــاعاته وطبقاته . ونتيجة لتبنى هذا الإتجاه الجديد فى دراسة المجتمع ، ظهرت عدة تساؤلات تختلف عن التساؤلات السابقة. ومن أمثلة التساؤلات الجـــديدة : ماهى المشكلات الداخلية التى تواجهها كافة المجتمعات بغض النظر عن الاختلافات الثقافية ؟ وماهى المكـونات الأساسية التى يجب أن توجد لكل مجتمع حتى يمكن أن يقوم المجتمع أصلا ؟ وكيف تقوم المجتمعات بتوزيع المسئوليات على كافة العناصر الداخلية المكونة لهـا - جماعات - نظم - تنظيمات ... الخ بهدف أداء كل عنصر لوظيفة محددة تسهم فى إستقـرار المجتمـع وإستمراره ؟ ثم ماهي نتائج تبنى نظام جديد على البناء والنظم الاجتماعية القائمة؟

وبقول آخر هل يمكن إستحداث نظام إجتماعى داخل المجتمع ، مع بقاء النظم الإجتماعية القائمة كما هى ؟ومثال هذا هل يمكن تبنى نظام التصنيع مع الاحتفاظ بنموذج الأسرة المركبة Complex أو الممتدة extended وعلى العلاقات التقليدية والجماعات الأولية التى كانت سائدة قبل إستحداث نظام التصنيع الحديث؟ .

والواقع أن مثل هذه التساؤلات الأخيرة هى جوهر الدراسة فى بعض فروع علم الإجتماع مثل علم الإجتماع التاريخى وعلم الإجتماع المقارن (٤٠) . وقد إهتم بعض رواد علم الإجتماع بمثل هذه التساؤلات . ومثال ذلك أن « ماكس فيبر » حاول إستجلاء العلاقة بين الأخلاقيات الدينية وبين السلوك الإقتصادى للانسان داخل المجتمع،حيث طرح التساؤلات التالية:ألايتضمن كل نوع من الأخلاقيات الدينية مجموعة من الموجهات الفكرية والسلوكية المؤثرة على الأفعال الاجتماعية لأعضاء المجتمع بما فى ذلك الفعل الاقتصادى ؟ وإذا صح هذا الفرض - ألا يعنى ذلك أن أنصار ديانات معينة يمكن أن يكونوا أكثر إيجابية وتأثيرا فى مجــال الحياة الإقتصادية ، بالمقارنة بأنصار ديانات مختلفة ، بسبب طبيعة التوجيهات القيمية المنبثقة عن الدين ذاته ؟ .وجاءت محاولة « فيبر » للاجابة على مثل هذه التساؤلات فى دراسته الشهيرة بعنوان « أخلاق المحتجين وروح الرأسمالية » وتعد دراسة « فيبر » فى نظر بعض الباحثين مثل «إنكلز» نموذجا لدراسة المجتمع ، حيث أن إهتمامه لم يكن منصبا على الدين كدين ،ولكنه كان منصبا على أثر نماذج معينة من التنظيمات الدينية على مختلف جوانب الحياة الإجتماعية الاخرى ، خاصة الحياة الإقتصادية ولكن آراء نقاد النظرية السوسيولوجية تختلف حــول هذه النقطة . فقد ذهب بعض الباحثين مثل «زيتلين» إلى أن نظرية « فيبر» لم تكن فى التحليل الأخير سوى محاولة لهدم التصور الماركسى للمجتمع والتاريخ الذى يركز على العامل الإقتصادى وعلى حتمية الثورة ضد النظام الرأسمالى .

ثانيا : علم الإجتماع كدراسة للنظم :

يذهب بعض الباحثين فى علم الاجتماع إلى أن محاولة دراسة العلاقات بين مختلف العناصر التى يتكون منها المجتمع ، أو اتخاذ المجتمع ككل وحدة للتحليل الإجتماعى ، محاولة قديمة يضاف الى ذلك أن هناك مجموعة من النظم العلمية أو المعارف المستقرة تستمر فى بذل هذه المحاولة حتى اليوم كالتاريخ والانثروبولوجيا الإجتماعية ، وهى علوم سابقة على قيام علم الإجتماع نفسه . وهذه الأسباب هى التى تدعو هؤلاء الباحثين إلى القول بأن علم الإجتماع يجب أن يركز لاعلى المجتمع ككل ولكن على نظم إجتماعية محددة مثل الأسرة والتصنيع والكنيسة والحزب السياسى . . . الخ .

وهناك مجموعة من التساؤلات التى يحاول أنصار دراسة النظم الاجتماعية الإجابة عليها ، ومن أهم هذه التساؤلات مايلى : ماهى المكونات الأساسية للنظام الإجتماعى أياكان هذا النظام (سياسى أو اقتصادى أو أسرى) ؟ وماهى الأبعاد الأساسية التى يمكن على أساسها التمييز بين النظم ؟ ثم هل توجد ملامح مشتركة بين النظم الإجتماعية التى تتشابه فى الحجم ودرجة التخصيص ومدى الإستقلال؟ وكيف يتحقق التفاعل الوظيفى بين مختلف النظم المكونة للمجتمع؟ وماهى النظم الاساسية والنظم الفرعية داخل أى مجتمع؟

وقد أشار « دوركيم سنة ١٩٠٢ إلى أنه يمكن أن نعرف علم الاجتماع بأنه « علم النظم » The science of inis.itutions . ولكن هذا الشكل من التحليل السوسيولوجى لم ينل الإهتمام الكافى من جانب علماء الاجتماع ، إلا أنه بدأ يستعيد أهميته مع تزايد أهمية بعض النظم الإجتماعية فى المجتمعات الحديثة (مثل نظام التصنيع أو الاوتوميشن) ومع نمو التنظيمات ذات النطاق الواسع . هــذه

العوامل إلى جانب غيرها من العوامل الأخرى أدت إلى إستعادة الاهتمام بالكشف عن الخصائص العامة للنظم .

ثالثا : علم الإجتماع كدراسة للعلاقات الإجتماعية :

إذا كانت المجتمعات تتألف من مجموعة أنساق أجتماعية ، وكل نسق يتألف من مجموعة نظم اجتماعية ، فإن كل نظام يتألف بدوره من مجموعة من العلاقات الاجتماعية المعقدة . فالأسرة على سبيل المثال تتألف من مجموعة متشابكة من العلاقات مثل تلك التى بين الزوج والزوجة ، والأب والإبن ، والأب والإبنه، والأم والابن والجد والحفيد ... الخ. ويمكن تصنيف العلاقات على حسب حجم الجماعة (جماعة ثنائية أو ثلاثية أو متعددة الأعضاء) ، كذلك يمكن تصنيفها على حسب نوعية العلاقة ذاتها ، كأن تكون علاقة سيطرة أو خضوع أو صداقة أو عمل ... الخ .

ويذهب بعض الدارسين إلى أن هذه العلاقات الاجتماعية هى التى تشكل الموضوع المتميز لعلم الاجتماع . فإذا كان من الممكن دراسة أوجه الاتفاق والاختلاف بين النظم الاجتماعية، فإنه يمكن بنفس هذا الأسلوب دراسة العلاقات الاجتماعية . ولكن العلاقات الاجتماعية ليست هى أبسط وحدات الحياة الاجتماعية حيث أنه يمكن ردها الى وحدات أكثر اصغرا وبساطة وهى الفعل الاجتماعى. فالعلاقة الاجتماعية هى فى جوهرها محصلة تفاعل إجتماعى وينجم التفاعل عن ظهور عدة أفعال متبادلة . وهكذا يكون أبسط مكونات الحياة الاجتماعية . الفعل فالتفاعل فالعلاقة .

وقد ركز أنصار الاتجاه الصورى فى علم الاجتماع الألمانى مثل « فيبر » و « سيمل » على دراسة العلاقات الاجتماعية الصورية كموضوع متميز لعلم

الاجتماع(٤٣) . فإذا كانت هناك سلطة داخــل المنزل وداخل المصنع وداخــل الدولة ... الخ ، فإنها تختلف مــن حيث المضمون . ومــع ذلك فانها تتفق من حيث الشكل . وهنا تكون مهمة علم الاجتماع هي إستجلاء علاقة السلطة من ناحية الشكل بغض النظر عن إختلاف المضمون .

موضوع علم الاجتماع عند أنصار المدارس المختلفة فى علم الاجتماع :

هناك عدة مدارس متصارعة فى علم الاجتماع ، لكل منها تصورها المعين لميدان هذا العلم وموضوعه . فهناك المدرسة السلوكية والمدرسة التحليلية والمدرسة الصورية ومدرسة الفعل الإجتماعى .... الخ . ويحسن هنا أن نعرض لأمثلة من هذه التصورات عند بعض تلك المدارس السوسيولوجية .

أولا : علم الاجتماع عند أنصار المدرسة السلوكية :

أبرز من يمثلون هذا الاتجاه فى علم الاجتماع « جورج لندبرج » و « أجبرن » ويميل أنصار هذه المدرسة إلى تعريف علم الاجتماع بأنه « علم المجتمــع » ، على أساس أن المجتمع هو فى جوهره محصلة سلوك أية جماعــة تتألف من أعضاء ، ويحيون حياه متبادله الاعتماد ، مــن خلال التفاعل والعلاقات المتبــادلة . وهكذا يكون موضوع علم الاجتماع عند أنصار هذه المدرسة هو دراسة السلوك الانسانى داخل الجماعة مع التأكيد على أهمية التفاعل .

ويؤكد أنصار هذه المدرسة — وفى مقدمتهم « لندبرج » — أن كافة العلوم تدرس السلوك ، ومايترتب عليه من نتائج (الثقافــة) . ويناصر « لندبرج » فكرة تطبيق المنهج العلمى المستخدم فى العلوم الطبيعيه ، فى دراسة موضوعات علم الاجتماع . فعلم الاجتماع عنـد ذلك الباحث هو علم طبيعى ، مثـله فى ذلك مثل

علم الطبيعة وعلم الكيمياء ويحاول « لنــدبرج » تحديد مجـال الدراسة فى علم الاجتماع فيما يلى :

١) أنه يدرس الجماعه كوحدة أساسية فى التحليل .

٢) أنه يدرس السلوك الذى يعبر عن تساند علاقات أعضاء الجماعة .

٣) كذلك فإنه يدرس التفاعل المؤدى إلى نشوء الظواهر الاجتماعية .

أما « وليم أجبرن » فإنه يشـير إلى أن موضوع علم الاجتماع هـو الدراسة العلمية للحياة الاجتماعية . فهـذه الحياة تقوم على أساس التفاعـل الذى يؤدى إلى قيام التنظيم الاجتماعى ، وهذا التنظيم يسهم بدوره فى ظهور المكونات الثقافية كاللغة والأخلاق والثقافة المادية بأشكالها المختلفة . والمهمه الأساسية لعلم الاجتماع عندهذا الباحث تتمثل فىدراسة الخصائص المشتركة بين الجماعات والمجتمعات المختلفة .

ونستطيع القول بأن المدرسة السلوكية فى علم الاجتماع تركـز على دراسة الجماعة والتفاعل السلوكى وماينجم عن هذا التفاعل من ثقافة .

ثانيا : علم الاجتماع عند أنصار المدرسة التحليلية :

يذهب « تيماشيف » إلى أن « سوروكين »هوأبرز ممثلى الاتجاه التحليلى فى علم الاجتماع . ويعـرف « سوروكين » علم الاجتماع بأنـه دراسة الخصائص العامة المشتركة بين كافة أنـواع الظواهر الاجتماعية . وهذا الأمـــر يقتضى إجـراء الدراسات التاليـة :ـ

أولا : دراسة العلاقات والارتباطات بين كافة أنواع الظواهر الاجتماعية ، كالدينية والاقتصادية والسياسية ... الخ .

ثانيا : دراسة العلاقات بين هذه الظواهر الاجتماعية والظواهر غير الاجتماعية كالظواهر الجغرافية والبيولوجية .

ثالثا : إستخلاص الخصائص العامة المشتركة بين الظواهر الاجتماعية .

وهذه الدراسة هى ماتضفى على علم الاجتماع طابـــع التخصص . ويقسم « سوروكين » ميدان علم الاجتماع إلى قسمين أساسيين همـا : —

أولا : علم الاجتماع العام : ويختص بدراسة الخصائص المشتركة بين الظواهر الاجتماعية . وينقسم هذا القسم بدوره إلى قسمين فرعيين هما :

ا) علم الاجتماع البنائى : ويهتم بدراسة بناء وتكوين الظواهر الاجتماعية والثقافية ، مثل بناء الشخصية والانقسام الطبقى ... الخ .

ب) علم الاجتماع الدينامى : ويهتم بدراسة العمليات الاجتماعية المتكررة ، مثل الاتصال والتفاعل والتنشئه الاجتماعية والصراع والسياده ... الخ .

ثانيا : علوم الاجتماع الخاصة : وتتمثل فى تطبيق أصول علم الاجتماع العام ومنهجه على دراسة ظواهر اجتماعية معينة ، كالأسرة والسكان والحرب والثورة والدين والجريمة ... الخ .

ويركز « سوروكين » على دراسة التفاعل الاجتماعى ، وإعتبر أن التفاعل هو الوحدة الأساسية فى التحليل السوسيولوجى . ويحدد هـذا الباحث أهم مكونات التفاعل فيما يـلى :

أولا : الشخصية وهى موضوع التفاعل .

ثانيا : المجتمع وهو مجموع الشخصيات المتفاعلة .

ثالثا : الثقافة وهى مجموع القيم والمعانى والمعايير التى تنجم عن التفاعل والتى تحكمه فى نفس الوقت .

ويختلف « ماكيفر » Mc Iver عن « سوروكين » حيث يرفض إدخال الثقافة

كأحد موضوعات علم الاجتماع . فهذا العلم يجب أن يركز - فى نظر «ما كيفر» على دراسة العلاقات الاجتماعية فحسب ، ولا يهتم بالثقافة إلا فى أضيق الحدود وعندما تكون دراستها حتمية لفهم العلاقات الاجتماعية . فنحن فى هذا العلم لاندرس الدين كدين ولا الفن كفن ، وإلا لكان علينا أن ندرس كافة ألوان النشاط الإنسانى على مدى تاريخه الطويل .

وأياكان الخلاف وأسبابه بين العلماء فإننا لايمكن أن نفصل العلاقات عن محتواها الثقافى أو عن موجهاتها القيمية والمعيارية .

ثالثا : علم الاجتماع عند أنصار مدرسة الفعل الاجتماعى

سبق أن أشرنا إلى أن هناك طائفة من العلماء مثل « فيبر » و « بارسونز » يتخذون من الفعل الاجتماعى الوحدة الأساسية للتحليل فى علم الاجتماع . ويحاول أنصار هذا الاتجاه دراسة مكونات الفعل الإنسانى وموجهاته وطبيعته . وقد أكد « فيبر » أن علم الإجتماع هو العلم الذى يحاول التوصل إلى الفهم التفسيرى للفعل الاجتماعى من أجل الوقوف على أسبابه ونتائجه .

رابعا : علم الاجتماع عند أنصار المدرسة الصورية

لقد تصور أنصار هذه المدرسة وفى مقدمتهم « جورج سيمل » Simmel مثلا — الذى أسس هذا الاتجاه فى ألمانيا — أن علم الاجتماع هو علم العلاقات الاجتماعية . وهم لايدرسون هذه العلاقات كما توجد بالفعل فى الواقع الاجتماعى الحى ، ولكنهم يدرسونها بأسلوب تجريدى أو صورى أو شكلى . أى أنهم يحاولون الإقتصار على شكل العلاقات أو صورتها ، بعد تجريدها من مضمونها المتكثر أو المتعدد .

ويعترض « سيمل » على أولئك الذين يتصورون أن موضوع علم الإجتماع يمتد ليشمل كافة مظاهر الحياة الاجتماعية فى مضمونها الواقعى ، ذلك لأن هذا التصور يسيىء فى نظره إلى هذا العلم ويفقده بالتالى شخصيته الواضحة كعلم . ويؤكد هذا العالم ضرورة إعادة النظر فى هذا التصور ، بحيث نتوصل إلى تصور آخر أكثر تحديدا لمجال الدراسة فى علم الاجتماع . ويجب أن يكون هذا المجال متمثلا فى دراسة صور العلاقات وأشكال التفاعلات الاجتماعية التى تحدث فى كافة ميادين الحياة الاجتماعية . ومثال هذا أن الدارس للمجتمع سوف يجد أن هناك العديد من الوان الصراع فى الأسرة والمدرسة والنادى والحزب والدولة... الخ ، وهنا يجب عليه أن يستخلص الصورة العامة للصراع بغض النظر عن مضمونه المادى . ونفس الشىء ينطبق على علاقات السلطة والخضوع والتنافس .

مناقشة عامة :

عرضنا فى هذا الفصل لثلاثة مداخل مختلفة لتحديد موضوع علم الاجتماع ومجال الدراسة فيه وهى المدخل الكلاسيكى والامبيريقى والتحليلى . ولاشك أن لكل مدخل من هذه المداخل مزاياه وعيوبه . والواقع أن إنقسام علم الاجتماع بهذا الشكل إلى مدارس وإتجاهات مختلفة متباينة ، وعدم الاتفاق بين الباحثين فيه على مجال محدد للدراسة ، يعد مؤشرا على عدم نضج هذا العلم . ويمكننا أن نرجع هذا الخلاف إلى عــدة عوامل فى مقدمتها حداثة هذا العلم ، وتأثره الواضح بالنزعات الفلسفية والتوجيهات الايديولوجية والسياسية .

ويهمنا هنا أن نوضح حقيقة وهى أن محاوله علم الاجتماع دراسة النظم الاجتماعية المختلفة على الرغم من وجود علوم إجتماعية يختص كل منها بدراسة أحد هذه النظم ، مثل علوم الاقتصاد والسياسة والادارة ، لايعد نوعا من التزيد

أو الاستعمار المدرسى أو التدخل غير المشروع فى مجال علوم مستقلة ، ذلك لأن علم الاجتماع لايدرس النظام الاقتصادى أو السياسى أو الدينى دراسة تركز على الأساليب الفنية والعلاقات الداخلية للنظام ، ولكنه يركز على الخصائص المشتركة بينها وعلاقاتها المتبادلة ووظائفها داخل الكل البنائى للمجتمع . فعلم الإجتماع يدرس الحياة الاجتماعية باعتبارها مجموعة من العناصر أو المكونات الاجتماعية التى تتدرج من حيث الحجم ودرجة التعقيد ، وأهم هذه العناصر المتدرجة التى يهتم علم الاجتماع بدراستها — الأفعال الاجتماعية — والتفاعلات — والعلاقات — والجماعات — والتنظيمات — والنظم — والمجتمعات المحلية — والمجتمعات العامة أو القومية .

وإذا أردنا أن نحدد ميدان الدراسة فى علم الاجتماع فإنه يمكن لنا إيجازه فى الموضوعات التاليـة .

أولا : الأفعال والتفاعلات والعلاقات الاجتماعية .

ثانيا : الجماعات الاجتماعية كأنساق للتفاعل المنظم .

ثالثا : العمليات الاجتماعية كالتعاون والتنافس والصراع والتمثل والضبط الاجتماعى والحراك الاجتماعى والتغير الاجتماعى والثقافى ... الخ .

رابعا : النظم الاجتماعية وهى الأساليب المقننة والمقررة للسلوك الاجتماعى

خامسا : الشخصية وهى العامل الذى يشكل الثقافة ويتشكل من خلالها .

سادسا : الثقافة وهى محصلة التفاعل الاجتماعى بين عدة شخصيات.

إن تفهم علم من العلوم لايتحقق من خلال الوقوف على موضوع دراسته فحسب، ولكنه يتطلب فى نفس الوقت معرفة طبيعه التساؤلات التى يطرحها هذا العلم حول هذا

الموضوع وأسلوبه المنهجى فى الاجابة عليها . وعلى هذا فان قائمة الموضوعات التى سبق أن أشرنا إليها تدلنا على مايعالجه علم الاجتماع ، لكنها لاتدلنـــا على طبيعة التناول أو المعالجة السوسيولوجية لهذه الموضوعات . وبقول آخر فان مجرد عرض قائمة بالموضوعات لايكشف لنا عن منظور علم الاجتماع عندما يتناول بعض النظم أو الميادين التى تشكل كل منهـــا موضوعا للدراسة المتخصصة لأحد فروع المعرفة مثل علم الاقتصاد أو السياسة أو الدين .

ويؤكد « إنكلز » أن الإكتفاء بوضع مثل هذه القـائمة يشبه تعريف علم الأحياء بأنه العلم الذى يدرس الأيدى والأرجل والقلب والمعدة .... الخ ، وأنه يعالج الدورة الدموية والتنفس والهضم ، وإنه يقارن بين الذكور والإناث. ومن المؤكد أن مثل هذا القول لايمكن إعتباره تعريفـــا علميا بأى حال من الأحوال. فبعد معرفة موضوعات الدراسة ، يبقى أن نعرف منظور علم الاجتماع عندما يدرس هذه الموضوعات ، وأسلوبه فى معالجتها منهجيا . وذلك ماسنوضحه فى الفصل القادم والفصول التالية .

مراجع الفصل الأول

(1) Alex Inkeles : What is sociology, An introduction to the discipline and profession. Prentice Hall, New Jersey 1964 P. 1.

(2) Ibid ; P. 2.

(3) Pitirin Sorokin : Fads and Foibles in modern sociology and related sciences : Chicago 1956.

(4) C. R. Mills : The sociological immagination. N. Y – OxFord University Press. 1959.

(5) P. Sorokin : Contemporary sociological theory : N. Y – Harper 1928.

(6) H. Becker and H. E. Barnes : Social thought from Lore to science : 2nd. ed : Washington – D. C : Haren Press 1951.

(7) M.M. Tumin : Social stratification : The Forms and Functions of inequality, Prentice Hall–New Jersey 1976– PP. 4–6.

(8) Ibid.

(9) Irvin Zietlin : Idiology and the development of Sociological theory; Prentice Hall Englewood Cliff – New Jersey 1969 pp. 98–99.

(10) Karl Marx and F. Engels : The german idiology; N. Y. International publishers. 1960. pp. 7–14.

(11) K. Marx : Contribution to the critique of political economy; Chicago Charles H. Kerr and Co. 1940. pp. 11–12.

(١٢) أسكار لانج : الاقتصاد السياسي ـ ترجمة د. راشد البراوي دار المعارف ١٩٦٦ ص ٤٢ ـ ٥١ .

(13) R. Mertons Sociology of Knowledge; Philosophical Liberary. N.Y. 1945–p. 373.

(14) I. Zietlin, op. cit.

(15) August Comte, (Trans. by H. Martineau) The positive philosophy of August Comte : N. Y – Blanchard 1955, p. 442.

(16) Ibid. p. 457.

(17) Ibid. p. 458.

(18) Ibid. p. 460.

(19) Herbert Spencer : The principles of sociology; 3rd. ed. Vol. N. Y. Apliton and Co. 1910 – pp. 437–440.

(20) Ibid. p. 439.

(21) Ibid. p. 442.

(22) Ibid. p. 37.

(23) See Kurt H. Wolff, (ed) : Emile Durkhiem. 1858 – 1971 : A collection of essays with translations and a -bibliography : Ohio Univ-Press–1960 p. 463.

(24) E. Durkeim : Sociology; in Wolf : Ibid p. 380.

(25) E. Durkhiem : prefaces to L'Année Sociologiqe, in Wolf – Ibid.

(26) E. Durkhiem : The dualism of human nature and its social conditions; in Wolf–p. 326.

(27) E. Durkhiem : The rules of sociological method; 8th. ed : Univ. of Chicago press – Trans. by S. Solovay and J. Mueuer. 1938. p. 139.

(28) I. Zietlin : op. cit.

(29) Max Weber : The theory of social and economic organization. Trans. by A. Henderson and Parsons. N. Y. 1947: p. 88.

(30) R. Bendix : Max Weber : An intellectual portrait. N. Y. Doubleday, 1960. p. 205 FF.

(31) A. Inkeles : op. cit.

(32) A. Inkeles : op. cit. pp. 8-12.

(33) A. Green : Sociology : An analysis of life in modern society : 2nd. ed. N.Y. 1956.

(34) G. Lundberg, C. Clarence and O. N. Larsen : Sociology, N.Y. Holt. 1958.

(35) R. Freedman, et al : Principles of Sociology : Atext book with readings : rev. ed. N.Y. Holt. 1956.

(36) Hornell Hart : Comparative coverage on agreed on Sociological topics; Third report for the project for comparative analysis of introductory sociology text books 1959. p. 10.

(37) A. Gouldner : The Comming crisis of western Sociology : Heinemann. London. N. D. 1971. p. 10.

(38) R. Merton, L Broom and L. S. Cotren (eds) Sociology today : Problems and prospects : N. Y. Basic books I. N. C. 1959.

(39) Karl Poper : Poverty of historisism. Part : 4.

(40) A. Inkeles : op. cit. pp. 14-16.

(41) E. Durkhiem : The rules of Sociological method : p. IV i.

(42) Kurt H. Wolff (Trans and ed) : The sociology of George Simmel : Glencoe 1650.



الفصل الثاني

علاقة علم الإجتماع بالعلوم الإجتماعية الأخرى والمنظور المتميز لعلم الاجتماع

١ ـ مقدمة عامة .

٢ ـ علاقة علم الإجتماع بالعلوم الإجتماعية المتداخلة معه .

٣ ـ العلاقة بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد .

٤ ـ العلاقة بين علم الإجتماع وعلم السياسة .

٥ ـ العلاقة بين علم الإجتماع والتاريخ .

٦ ـ العلاقة بين علم الإجتماع وعلم النفس .

٧ ـ العلاقة بين علم الإجتماع وعلم الإنسان .

٨ ـ مناقشة عامة حول قضية الحدود الفاصلة بين العلوم الإجتماعية .

٩ ـ نحو تحديد أدق لمجال علم الإجتماع وموضوعه ـ النظام ـ الصراع ـ التغير.

مراجع الفصل .

مقدمة عامة :

سوف نتناول فى هذا الفصل علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الأخرى المتداخلة معه ، بهدف التوصل إلى الملامح الأساسية للتحليل السوسيولوجى ، أو إلى أسلوب معالجة علـــم الاجتماع لموضوعاته وقضاياه . وسنحاول فى نهاية هذا الفصل تقديم تصور أكثر تحديدا لميدان الدراسة فى علم الاجتماع .

علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأجتماعية المتداخلة معه :

يمكن النظر إلى علم الاجتماع على أنه أحد العلوم السلوكية ، حيث أنه يحاول تفسير السلوك الإنسانى التاريخى أو المعاصر . فعلم الاجتماع هو فى جوهره المحاولة العلمية المنظمة لدراسة النماذج السلوكية للانسان سواء تلك التى يمكن ملاحظتها مباشرة ، أو التى يمكن إستخلاصها من مختلف الفنون أو الآثار أو التكنولوجيا ... الخ .

ولكن هذا يعنى أن هناك مجموعة من العلوم أو المعارف تشارك علم الاجتماع فى دراسة نفس الموضوع ـ وهو السلوك الإنسانى التاريخى أو المعاصر ـ مثل الأنثروبولوجيا والتاريخ وعلم النفس وعلم الاقتصاد ... الخ . ولعل هذا التداخل فى الموضوع هو ما يستوجب توضيح الطبيعة المتميزة للمدخل السوسيولوجى فى معالجة هذه الظواهر السلوكية .

ولا شك أن أية محاولة للتمييز الحاسم بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى سوف تكون محاولة متعسفة بالضرورة ، ذلك لأن هناك تقدما مستمراً فى المعرفة ، إلى جانب أن هناك تغيرا مستمراً فى إتجاهات الدراسة والبحث فى كافـــة العلوم الاجتماعية . يضاف إلى ذلك أن هناك تقاربا متزايدا فى مداخل الدراسة للظواهر السلوكية ، خاصة بعد إقتناع أغلب العلماء الاجتماعيين اليوم

بالمدخل المتداخل النظم Interdisciplinary approach ، وهو ذلك المدخل الذى لايقتصر فى تفسير أية ظاهرة سلوكية على عامل بعينه أو على نموذج مستمد من علم إجتماعى بعينه ، وإنما يفسر مثل هذه الظاهرة من خلال الإستعانة بكافة العلوم الإجتماعية فى نفس الوقت. فأية ظاهرة سلوكية يجب - طبقاً لهذا المدخل - أن نفسرها تفسيرا سوسيولوجيا ونفسياً وإقتصادياً... الخ. ويرى بعض الباحثين أن محاولة تفسير أية ظاهرة سلوكية - مثل إضراب العمال أو الصراع السياسى أو الإدارى ... الخ - فى نطاق علم إجتماعى واحد ، سوف تكون محاولة مبتسرة غير متكاملة .

ويذهب « جوزيف شواب » J. J. Schwab — أحد فلاسفة ومؤرخى العلم — إلى أن نموذج التساؤل والاستقصاء الذى يرفضه العلماء فى فترة من الفترات ، قد يكون هو النموذج الأكثر خصوبة وإنتشارا عند طائفة أخرى من العلماء أو فى فترة زمنية مختلفة ، أو فى مجال علم إجتماعى آخر (١) .

ولكن هذا لايعنى إستحالة التمييز بين مختلف فروع العلوم الاجتماعية ، ذلك لأن كل فرع من فروع المعرفة التى يهتم بدراسة الإنسان وسلوكه داخل المجتمع، يتميز بمجموعة من الخصائص والأساليب البحثية التى تميزه عن بقية العلوم أو الفروع الأخرى التى تدرس نفس الموضوع . ويطرح علماء المناهج مجموعة من التساؤلات فى هذا الصدد، بهدف التمييز بين كل علم من العلوم الاجتماعية. ومن أمثلة هذه التساؤلات ما يلى :

أولا: هل يتسم العلم- موضوع البحث- بتعدد الأبعاد Multi dimensional أم أنه يركز على أحد جوانب الحياة الإجتماعية فحسب ؟

ثانيا : وإذا كان العلم من النوع الأخير ، فما هو الجانب الذى يركز عليه هذا العلم ؟

ثالثا : هل يهتم هذا العلم بالتوصل إلى التعميمات والقضايا النظرية المجردة ، أم أنه يركز على وصف الواقع الملموس مباشرة .

رابعا : هل يستخدم هذا العلم المقاييس والوسائل الرياضية عند معالجته لمادة الدراسة أم أنه يعتمد على الملاحظة المباشرة والأساليب الإكلينيكية لفهم السلوك الإنسانى ؟

خامسا : وأخيرا هل يتبنى العلم - موضوع البحث - المدخل الشمولى فى معالجة موضوعاته ، أم أنه يعتمد على بعض المداخل الجزئية ؟ .

وسوف نعرض فيما يلى للعلاقة بين علم الاجتماع والعلوم الأخرى التى تشاركه فى دراسة نفس الموضوع. وسنبدأ بالعلوم الأقل تداخلا معه كالاقتصاد والتاريخ، ثم ننتهى إلى أكثر العلوم تداخلا معه مثل علم النفس الإجتماعى وعلم الإنسان أو الأنثروبولوجيا الإجتماعية والثقافية .

أولا : العلاقة بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد

يركز علم الاقتصاد على دراسة نظم إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات . وقد أصبح هذا العلم فى العالم الغربى - يعالج العلاقات المتداخلة بين متغيرات إقتصادية خالصة ، مثل علاقة العرض بالطلب ، وعلاقة هذين المتغيرين بالأسعار والسيولة النقدية... الخ . ولم يحاول هذا العلم تناول بعض الموضوعات الأخرى مثل السلوك الاقتصادى الواقعى ، والدوافع التى تقف خلف الفعل الإقتصادى ، والموجهات القيمية المؤثرة على هذا الفعل ... الخ يضاف إلى ذلك أن علماء الإقتصاد لا يعالجون المشروعات الإقتصادية كتنظيمات إجتماعية ، تحتوى على بناءات رسمية وغير رسمية ، وعلى جماعات وطبقات متفاعلة ومتصارعة ، وتخضع لمجموعة من المعايير والإجراءات والقيم الموجهة لسلوك أعضاء التنظيم.

ولا شك أن عدم تركيز علم الاقتصاد على مثل هذه الموضوعات ، لايتيح لنا فرصة الفهم المتكامل للحياة الإقتصادية داخل المجتمع . حقيقة قد ظهرت مجموعة قليلة من علماء الإقتصاد أبدوا إهتماما واضحا بدراسة قضية دوافع الفعل الإقتصادى وسياقه النظامى ، ولكن هناك العديد من المشكلات الاقتصادية لايمكن فهمها فى ضوء علم الإقتصاد نفسة بوضعه الحالى ، نتيجة لعدم إهتمام علماء الإقتصاد بها . ومثال ذلك دور القيم والتفضيلات كعامل مؤثر على عرض العمل، وتأثير العادات والتقاليد على أسعار السلع، والأصول الإجتماعية والطبقية لطائفة المنظمين أو المديرين ، والبناء الدافعى لأبناء هذه الطائفة وطبيعة الإسهامات التربوية والتعليمية فى مجال الإنتاج ، والعلاقة بين التعليم والتدريب والكفاية الإنتاجية ، والعلاقة بين البناء السوسيومترى وبين الانتاجية ، والدوافع المختلفة التى تحكم العاملين داخل التنظيم والتى تقف وراء الاستقرار أو الصراع الصناعى ، وعلاقة الأسلوب البيروقراطى السائد بالكفاءة الانتاجية للتنظيم ... الخ.

هذه الموضوعات وغيرها قد تركت إلى حد كبير لدراسات الباحثين فى علوم الاجتماع والنفس(٢) ويحاول علماء الاجتماع معالجة النظام الإقتصادى بظواهره المختلفة من خلال منظور شمولى ، حيث يفحصون علاقة النظام الإقتصادى ببقية النظم الاجتماعية الأخرى العاملة داخل المجتمع كالنظام السياسى والدينى والعائلى ... الخ .كذلك فإن علم الإجتماع يعالج النظام الإقتصادى فى ضوء ما يؤديه من دور وظيفى داخل المجتمع ، أو على أنه وسيلة المجتمع لبلوغ أهدافه التى تحددها ثقافته . وهناك العديد من القضايا الإقتصادية لا يمكن لنا فهمها بعيدا عن إدراك إرتباطاتها بالبناء الثقافى الكلى داخل المجتمع . ومثال ذلك أنه لا يمكننا دراسة القيمة فى الاقتصاد بمعزل عن الاتجاهات الاجتماعية ونسق القيم والتفضيلات الثقافية داخل المجتمع .

وعلى الرغم من إعتراض بعض علماء الاجتماع على المدخل النوعى التخصصى الذى يستخدمه علماء الاقتصاد فى دراسة موضوعات علمهم، إلا أن هذا المدخل أتاح لهم الفرصة لتنمية علمهم بحيث إستطاعوا التوصل إلى منجزات علمية لها وزنها وقيمتها . ولا شك أن علمـــاء الاجتماع يعجبون بدقة تحديد علماء الاقتصاد لمصطلحاتهم ، ولإتفاقهم حول العديد من النظريات والقضايا العامة ، يضاف إلى ذلك أن أحد المميزات الأساسية لعلماء الاقتصاد هى قدرتهم على تطبيق العديد من النظريات التى يتوصلون اليها ، أو أن ينفذوا ما يقدمونه من مقترحات .

ولكن هذا لايعنى أنه يمكن لعلماء الاقتصاد وحدهم قيادة العمل الانمائى فى المجتمعات خاصة فى دول العالم الثالث ، وهذا ما تكشف عنه مختلف دراسات التنمية فى تلك الدول مثل دراسات « جونى » و « منظمة تقييم البرامج فى الهند» . ويرجع ذلك إلى أن الباحثين الإقتصاديين غالبـــا ما يعجزون عن تبنى المدخل السوسيولوجى الشمولى فى معالجة مشكلات المجتمع . فقد كشفت أغلب الدراسات عن وجود مجموعة من العوامل الإجتماعية — كالقيم والمعايير والارتباط السيكولوجى بالبناء الثقافى القائم — لها وزنها وأهميتها فى تحديد مسارات الفعل الاقتصادى ذاته .

وفى هذا المجـــال تبرز أهمية التحليل السوسيولوجى ، أو أهمية المدخل السوسيولوجى التكاملى فى معالجة قضايا المجتمع ومشكلاته . والواقع أن هناك تشابها بين بناء التفكير السوسيولوجى وبناء التفكير الاقتصادى، بمعنى أن أسلوب التفكير لدى علماء الاجتماع أكثر إتفاقا مع نموذج التفكير الاقتصادى، بالمقارنة بنموذج التفكير لدى المؤرخ أو المنظر السياسى . (٣) فعلماء الاقتصاد يفكرون

فى ضوء نظرية النسق العام والأنساق الفرعية* ، ويؤكدون على العلاقات التفاعلية المتبادلة بين مكونات النسق ، كما يفعل عالم الاجتماع عندما يدرس المجتمع ككل باعتباره نسقا يحتوى على مكونات ـ نظم أو جماعات أو طبقات أو مهن ... ـ تتفاعل وتتكامل وتتساند داخل البناء العام للمجتمع . كذلك فإن علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع يهتمون بدراسة وقياس العلاقات بين المتغيرات ، ويحاولون الاستعانه بالنماذج الرياضية فى معالجة وتحليل المادة الامبريقية.

ثانيا. العلاقة بين علم الاجتماع والعلوم السياسية :

يتضمن علم السياسة كما يدرس فى الولايات المتحدة الأمريكية عنصرين أساسيين هما : النظرية السياسية والادارة الحكومية . ويذهب « إلكز » إلى أن هذين العنصرين لا يتضمنان أية معالجة مركزة للسلوك السياسى ، فعلماء السياسة يعالجون تحت عنوان النظرية السياسية تلك الأفكار والنظريات والآراء التى طرحت حول السلطة والحكومة من أفلاطون حتى ماكيافيلى و « روسو » و « ماركس » كذلك فإنهم يعالجون تحت عنوان الإدارة الحكومية ، البناء والوظائف الرسمية للاجهزة الحكومية ، وهم لا يتناولون الأداء الفعلى لهذه الوظائف فى الواقع التطبيقى إلا بصورة سريعة وغير مركزة.

ويتبنى علم الاجتماع منظور أكثر شمولا من منظور العلوم السياسية ، فعلم السياسة يركز دراساته على مجال القوة السياسية كما تعكسها التنظيمات الرسمية داخل الدولة ، بينما يهتم علم الاجتماع بدراسة كافة المتغيرات المشكلة للحياة الإجتماعية بما فى ذلك متغير القوة السياسية . كذلك يهتم هذا العلم الأخير بالعلاقات التفاعلية المتبادلة بين كافة نظم المجتمع بما فى ذلك النظام السياسى أو النظام الحكومى.

* يعرف النسق بأنه الشكل الذى يتضمن مجموعة من الأجزاء المتفاعلة والمتداخلة والمتبادلة الاعتماد، ولهذا فاننا يمكن أن ننظر إلى الجسم الانسانى كنسق وإلى المصنع كنسق ، وإلى المجتمع كنسق .

وقد ظهر حديثا فرع لعلم الاجتماع وهو علم الاجتماع السياسى، يشارك العلوم السياسية إهتمامها بنفس القضايا وفى مقدمتها قضية القوة السياسية فى المجتمع وقد لعب بعض علماء الاجتماع مثل « ماكس فيبر M. Weder و«روبرت ميكلز» R. Michler دوراهاما فى الفكر السياسى ، وفى تحديد أبعاد الدراسة فى علم الاجتماع السياسى.

ويحاول بعض علماء الإجتماع مثل «ليبست» S.M. Lipset توضيح الفرق بين العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسى . فعلم السياسة يهتم - فى نظر الباحث المذكور بمعالجة موضوع الإدارة العامة ، أو بكيفية تحقيق فعالية التنظيمات الحكومية ، فى حين يركز علم الاجتماع السياسى على دراسة البيروقراطية ، من حيث خصائصها وإرتباطها ببناء المجتمع وما تمارسه من ضغوط إجتماعية معينة ومختلف ردود الفعل التى تصدر من المجتمع فى مواجهتها (٤) . ولكن على الرغم من إبراز علماء الاجتماع لبعض الفروق بين العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسى ، إلا أنه من الملاحظ أن هناك تشابها واضحاً فى الموضوعات التى تدرس فى علم الاجتماع السياسى وعلم السياسة فى العديد من الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

وإستطاع بعض علماء الاجتماع المهتمين بالقضايا السياسية - خلال الثلاثين عاما الماضية - تحديد موضوع متميز لدراستهم ، يختلف عن موضوع علم السياسة وهو دراسة السلوك السياسى Political behaviour (٥) ، مثل السلوك الانتخابى والسلوك الحزبى واتجاهات وقيم المواطنين التى تتعلق ببعض الموضوعات السياسية ، والحركات السياسية داخل المجتمع - اليمينية واليسارية ، والتنظيمات الطوعية ، وعملية إتخاذ القرار داخل التنظيمات السياسية... الخ(٦) ولعل هذا هو ما أضفى على علم الاجتماع طابعاً جديدا جعله يدخل فى مجال العلوم السلوكية.

ويوجد الآن العديد من علماء السياسة الذين يتبنون المنظور السوسيولوجى فى معالجة قضايا السياسة ، بحيث يمكن ادراج دراساتهم داخل العلوم السلوكيه ومن أبرز هؤلاء العلماء « كاى V.O.Key » و « روبرت داهل R. Dahl » وهنا تتلاشى الفروق بين نموذج التحليل السوسيولوجى ونموذج التحليل السياسى ، حيث يسترشد التحليل السياسى عند هؤلاء العلماء بأساسيات التحليل السوسيولوجى وفى مقدمتها النظرة الشمولية التكاملية للمجتمع ولموضوع الدراسة .

وبوجه عام نستطيع القول أن المنظور الشمولى والتكاملى لعلم الاجتماع ، يستوجب معالجة قضايا السياسية كالسلطة والضبط الإجتماعى والسياسى والبناء القانونى للمجتمع والتنظيمات السياسية ... الخ ، من خلال ربطها ببناء المجتمع ونظمه الاخرى، ومن خلال تفهم أصولها التاريخية ومانؤدية من وظيفة إجتماعية داخل هذا المجتمع .وقد استطاع بعض علماء الإجتماع - مثل « روبرت ماكيفر» من خلال هذا المنظور ، أن يقدم إسهامات قيمة لعلم السياسة ذاته .

ثالثا : علاقة علم الإجتماع بالتاريخ

يهتم التاريخ بالتتابع الزمنى لبناء الأحداث والوقائع ، بحيث يمكن النظر اليه على أنه ترتيب السلوك خلال الزمن . ويختلف علم الإجتماع عن التاريخ من عدة جوانب. فاذا كان علم الإجتماع يهتم بدراسة العلاقات والوقائع الإجتماعية المتزامنة التى تقع فى الوقت الحاضر أو التى وقعت فى الماضى القريب ، فإن المؤرخين يتناولون بالدراسة تلك العلاقات والوقائع التى حدثت فى الماضى ، وكلما كانت هذه الأحداث والوقائع أكثر عمقا ،زادت قيمتها التاريخية. كذلك فإن المؤرخين يكتفون عاده ببيان كيفية وقوع الأحداث ولايحاولون تفسير أسباب وقوعها من خلال ربطها ببناء المجتمع ونظمه ، وعلى العكس من ذلك نجد أن علماء الاجتماع

يركزون على العلاقات المتبادلة بين الوقائع والأحداث ، وعلى ما تؤديه كل منها من وظيفة إجتماعية داخل المجتمع .

يضاف إلى ذلك أن هناك فارقا أكثر وضوحا بين التاريخ وعلم الاجتماع. فالمؤرخ يعتمد على السرد الوصفى وعلى تقديم تفصيلات عن الحياة الواقعية للمجتمع ويكتفى عادة بهذا السرد والوصف ، أما الباحث السوسيولوجى فإنه يعتبر هذه الوقائع أو التفصيلات ، المادة الأولية أو الاثنوجرافية التى يجرى عليها مختلف العمليات التحليلية المنهجية بهدف التوصل إلى القضايا العامه أو النظريات أو القوانين التى تحكم العلاقات والتفاعلات الاجتماعية ، أو بهدف التوصل إلى أوجه التشابه والاختلاف وأسباب كل منهما .

وهكذا لايهتم عالم الاجتماع بتاريخ مجتمع معين ، وإنما يهتم بما هو عام خلال تاريخ المجتمعات بوجه عام ، أو خلال تاريخ إقليم معين . وباستعراض التراث التاريخى نجد أن أغلب ما كتب عن تاريخ الانسان ، عبارة عن تاريخ الملوك والحروب. ولم يهتم أغلب المؤرخين بتتبع التغيرات التى تحدث فى النظم الاجتماعية من حيث الشكل أو المضمون ، أو فى مجـــال العلاقات الاجتماعية ، إلا بطريقة عرضية غير مركزه ، فى حين أن هـذه النظم والعلاقات تحتل أهميـة مركزية فى التحليل السوسيولوجى .

ولـكن هذا لايعنى الفصل المطلق بين التاريخ وعلم الاجتماع. فقد إهتم بعض علماء المؤرخين مثل « روستوفتزيف » Rostovtzev و « كولتون » Ccoulton و« يعقوب بيركهاردت » J. Bekhardt وغيرهم بالتاريخ الاجتماعى، أو بذلك التاريخ الذى يهتم بدراسة العلاقات والعادات والأعـــراف والنظم الاجتماعية والنماذج السلوكيه داخل المجتمع[٢] كذلك فقد إستعان بعض المؤرخين بالتحليلات

السوسيولوجية فى مجال فهم الواقع والأحداث ، ومثـــال ذلك إستخدام بعض المؤرخين التحليل السوسيولوجى عند « ماكس فيبر » بهدف تحقيق فهم أحسن لبعض المشكلات التاريخية .

يضاف إلى ذلك وجود فرع أساسى لعلم الاجتماع يهتم بقضايا التاريـخ من خلال المنظـــور السوسيولوجى ، وهو مايطلق عليه « علم الاجتماع التاريخى » Historical Sociology . ومن أبرز المشتغلين بهذا الفرع، « سجموند دياموند» S.Diamond و « روبرت بلا » R.Bellah و « نورمان برنبوم » N.Burnbaum ولايشك أحد من الباحثين فى مجـال علم الاجتماع فى أهمية البعـد التاريخى فى فهم نظم وعلاقات المجتمع المعاصره .

وهكذا يمكن القول بأنه على الرغم من وجود بعض الفروق بين أساليب التحليل التاريخى والتحليل السوسيولوجى ، إلا أن هناك مجالا واسعا للتأثير والتأثر والتعاون بينها .

رابعا : علاقة علم الاجتماع بعلم النفس .

يعرف علم النفس عادة بأنه العلم الذى يدرس السلوك بكافة أنواعه ـ الظاهر والباطن والشعورى واللاشعورى ، والفطرى والمكتسب . ويركـز علماء النفس على دراسة العمليات العقليه كالإدراك والتصور والتخيل والتفكير والتعلم ويهتم هؤلاء العلماء بدراسة المشاعر والعواطف والدوافع والحوافز ... الـخ ، كذلك فإنهم يدرسون تنظيم مثل هذه المتغيرات داخل أطار ذلك الـكل المتكامل الذى يطلقون عليه مصطلح الشخصية .

والواقع أن هناك تداخلا كبيرا بين علم النفس وعلوم الأحياء ووظائف الاعضـاء . فهناك بعـض الموضوعات التى يشترك علم النفس مـع هذه العلوم فى

دراستها مثل الإدراك البصرى والسمعى ودراسة الجهاز العصبى والغدى للانسان لفحص أثر هذين الجهازين على السلوك الانسانى . ويركز فرع هام من فروع علم النفس على هذه الموضوعات وهو علم النفس الفسيولوجى ، وهو فرع بعيد تماما عن مجال دراسة علم الاجتماع حيث أنه يركز على الأصول البيولوجية للسلوك بعكس الحال بالنسبة لعلم الاجتماع الذى يركز على الأصول الثقافية والتاريخية والمكتسبة للسلوك الإنسانى .

ولكن هناك تقاربا واضحا بين علم الاجتماع وبين بعض فروع علم النفس مثل علم النفس الاجتماعى، تلك التى تركز على السلوك الاجتماعى الناجم عن إنخراط الإنسان فى التفاعلات الاجتماعية . فعلم النفس الاجتماعى يهتم بدراسة مجموعة من الموضوعات التى تحتل أهمية جوهرية فى التحليل السوسيولوجى ، مثل الاتجاهات الاجتماعية والجماعات والرأى العام والعلاقات الاجتماعية وقياس العلاقات أو مايطلق عليه القياس الاجتماعى أو السوسيومترى ... الخ . وبقول آخر فإن علم النفس الاجتماعى يشارك علم الاجتماع فى دراسة الشخصية الإنسانية داخل السياق الاجتماعى ، وتفسير السلوك فى ضوء البناء الثقافى للمجتمع كالقيم والمعايير والتنشئة الاجتماعية والإنتماءات الشخصية والطبقية والمهنية . الخ .

وهناك العديد من علماء النفس الذين يركزون على أثر المناخ الاجتماعى على بعض العمليات العقلية ذاتها كالادراك والتصور والتخيل ، أى أنهم يهتمون بالمحتوى الثقافى لهذه العمليات. ومثال هذا أن «سولومون أش» S. Asch الذى قام بدراسة ممتازة عن « الامتثال والادراك » Conformity and perception ، حيث كشف عن تأثر تقديرات الناس لأطوال بعض الخطوط بآراء أعضاء الجماعة أكثر من تأثرها بالمعرفة السابقة القائمة على أساس المعلومات المستقاة من الحواس.

أى أن هذه الدراسة تكشف عن تأثر عملية الادراك كعملية نفسية وفسيولوجية بالموقف الاجتماعى وبالتفاعلات الجماعية ، الأمر الذى يخـــرج هذه العملية عن إطارها الفسيولوجى الخالص .

ويلعب مصطلح الشخصية فى علم النفس نفس الدور الذى يلعبه مصطلح النسق فى علم الاجتماع ، حيث أن كلا منهما يحقق التكامل بين عدة متغيرات معينة ، كما يبرز التفاعلات والعلاقات التساندية بين هذه المتغيرات . ويذهب « وليم أجبرن » W.Ogburn عالم الإجتماع الأمريكى أن علم الاجتماع أدرك أهمية الشخصية ، كما أدرك علم النفس أهمية الثقافة ، مما أدى إلى تحقيق مزيد من التقارب بين هذين العلمين . وقد سبق أن رأينا فى الفصل السابق كيف أن موضوع الشخصية هو أحد الموضوعات الأساسية التى يعالجها علم الاجتماع .

ولعل من أبرز الاتجاهات السيكولوجية النامية فى عـــلم الاجتماع ، ذلك الاتجاه الذى يطلق عليه إتجاه الفعل الاجتماعى . فقد إهتم أنصار هذا الاتجاه مثل « بارسونز » فى أمريكا بتحليل الفعل الاجتماعى إلى مكوناته الأساسية بهدف الوقوف على دوافعه وأبعاده وموجهاته وآثاره على الفـرد والجماعة والمجتمع . كذلك فقد قام « سوروكين » بدراسة قيمة عن « المجتمع والثقافة والشخصية » ، حيث أوضح أن التفاعل هو الوحدة الأساسية التى يجب أن تحـلل الظواهر الاجتماعية على أساسها . ولا يقتصر أثر التفاعل عـلى الجوانب السلوكية لأعضاء الجماعة ، وإنما يمتد ليشمل الجوانب أو الاتجاهات العقلية أيضا . ويتضمن التفاعل عند « سوروكين » ثلاثة مكونات مترابطة وهى : الشخصية وهى موضوع التفاعل ، والمجتمع وهو مجموع الشخصيات المتفاعلة ، والثقافه وهى مجموعة المعانى والقيم والمعايير التى تكون لدى الشخصيات المتفاعلة .

ويؤكد « اجبرن » أن هنـاك تعاونا واضحا بـين علمى النفس والاجتماع فى شكل دراسة موضوعات مشتركة كالقيم والتنشئة الاجتماعية والعلاقات المتبادلة بين العوامل الثقافية والعوامـل السيكولوجية . وقد أسهم علمـاء الاجتماع بشكل واضح فى بيان أثر الدور والمركـز الاجتماعى عـلى شخصية الانسان ، وفى بيان أثر الصياغة الثقافية على البناء السيكولوجى لاعضاء الجماعة أو المجتمع(١) . وعلى الرغم من الإختلاف بين المدخل السيكولوجى والمدخل السوسيولوجى فى دراسة الموضوعات المشتركة بين علم الاجتماع وعلم النفس ، إلا أن هذا الاختلاف يتلاشى عند الممارسة الفعلية للابحاث . فن الصعب أن نميز فى دراسات الرأى العام أو السلوك الغوغائى مثل كافة الوان الشغب، وحركات الجموع Mass movements سواء فى المجال السياسى أو الدينى . . . الخ ، بين أولئـــك الذين تلقوا تدريبا سوسيولوجيا وبين الذين تلقوا تدريبا سيكولوجيا .

ولعل هذا التداخل بين موضوعات علمى النفس والاجتماع والتقـارب المتزايد فى أساليب المعالجة ، هو ماجعل بعض الباحثين يطالبون باستقلال علم النفس الاجتماعى عن ميدان علم النفس العام ليكون ميدانا متميزا للدراسة . وقد أنشأت بعض الجامعات بالفعل برامج مستقلة لمنح الطلبة درجات علمية متخصصة فى علم النفس الاجتماعى . ولكن يجب أن نشير إلى أن المدخـل السوسيولوجى هو فى جوهره مدخل متعدد الأبعاد ، فهو يحاول دراسة الظاهره من جميـع أبعادها بما فى ذلك البعد السيكولوجى . وهذا مايجعلنا نؤكد على أن المدخل السوسيولوجى أكثر شمولا وتكاملية من المدخل السيكولوجى على الرغم من هذا التقارب المتزايد بينهما . فالمدخل السوسيولوجى فى دراسة أية ظاهرة اجتماعية يتناولها من جميع جوانبها النفسية والاقتصادية والدينية والسياسية . . . الخ .

خامسا : علاقة علم الاجتماع بعلم الانسان أو الانثروبولوجيا

تعالج الانثروبولوجيا عدة موضوعات متنوعة . كما ترتبـــط بعدة علوم مختلفة . فهى ترتبط بعلم الآثار فى مجال وصف بقايا الثقافات الماضية ، والاثنولوجيا Ethnology وهو الفرع مـن المعرفة الذى يهتم بدراسة نشـأة وتطور الأشكال الاجتماعية والعادات الانسانية والاثنوجرافيا Ethnegraphy وهى ذلك الفرع الذى يهتم بالسرد الوصفى للوقائع الثقافية كما يلاحظها الباحث الميدانى لمجتمع ما. يضـاف إلى ذلك أن الأنثروبولوجيا لهـا صلة وثيقة بالتاريخ الثقافى Cultural history وبعض فروع علم اللغويات Linguisties . وترتبـط الأنثروبولوجيا ـــ شأنها فى ذلك شأن بعض فروع علم النفس ـــ بالعلوم الطبيعية وبعلوم الحياة إرتباطا وثيقا ، خاصة ذلك الفرع مـن الأنثروبولوجيا الذى يهتـم بالتطور التشريحى للانسان وعلاقته بصنع الثقافة ، وهو مايطلق عليـه « الأنثروبولوجيا الفيزيقية » Phisical anthropology .

ولكن هناك فرعين آخرين للانثروبولوجيا يهتمان بدراسة الأبنية الاجتماعية والثقافية للمجتمعات وبالنظـــم والعلاقات والتفاعلات الاجتماعية ، وبالتـالى يشاركان عـلم الاجتماع فى إهتماماته الاساسيـة . وهذان الفـرعان هما : الأنثروبولوجيا الثقافية Cultural anthropology والأنثروبولوجيا الاجتماعية Soial anthropology.

والانثروبولوجيا كعلم يدرس الثقافة يرتبط إرتباطا وثيقا بعلم الاجتماع . وتشير الثقافة بمعناها الضيق أو المحدد إلى نسق الرموز الذى يتضمن اللغـة والقيم والمعانى المشتركة بين جماعة معينة أو لدى شعب من الشعوب . وبهذا المعنى يمكن القول بأن هناك موضوعا متميزا للأنثروبولوجيا الثقافية وهو دراسة الثقافة ،

كما أن هناك موضوعا متميزا لعلم السياسة وهو دراسة القوة والسلطة ، وأيضا هنـــاك موضوع لعلم الإقتصاد وهو دراسة إنتاج وتوزيع وإستهلاك السلع والخدمات [١٠]. ولكن إذا ما عرفنا الثقافة بمعناها الواسع الذى يشير إلى كافة الأساليب المنمطة للفعل ، بحيث لاتتضمن القيم واللغة والمعانى فحسب ، ولكن تتضمن أيضاالنظم والعلاقات الإجتماعية وكافة الجوانب النظامية والتنظيمية للمجتمع فإنها تفتقد الموضوع المميز وتتداخل تداخلا واضحا مع علم الإجتماع. وهنا لا يصبح لها موضوع واحد بعينه ، ولكن يصبح لها عدة موضوعات .

وقد كانت الأنثروبولوجيا الإجتماعية فى الجامعات البريطانية ، هى الدراسة الأكاديمية للمجتمع ، قبل أن يقبل علم الاجتماع فى تلك الجامعات كأحدالعلوم الأكاديمية المعترف بها . ولعل تداخل الموضوعات بين هذين العلمين وتداخل أساليب المعالجة فى كثير من الأحيان هو ما أدى إلى التوحيد بين قسمى الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية فى العديد من الجامعات الامريكية [١١]

وهناك مجموعة من الاختلافات بين علمى الاجتماع والانسان ، وإن كانت هذه الاختلافات قد أخذت فىالتضاؤل ، أو هى فى طريقها إلى الزوال. فقد إرتبطت الانثروبولوجيا الاجتماعية منذ نشأتها بدراسة المجتمعات البدائية التى لهـا سماتها المحددة ، بعكس الحال بالنسبة لعلم الاجتماع الذى إرتبطت نشأته بدراسة أكثر المجتمعات تطورا وتقدما وهى المجتمعات الأوربية . ولعل هذا الخلاف هو سبب الإختلاف فى مدخل الدراسة لكل من هذين العلمين. فعلماء الأنثروبولوجيا يميلون نحو دراسة مجتمعات صغيرة من جميع جوانبها ونظمها وملامحها الاجتماعية وأحيانا لايقتصر علماء الانثروبولوجيا على دراسة مجتمع واحد فحسب ،وإنما يحاولون دراسة منطقة ثقافية Cultural area بأكملها تتضمن أكثر من مجتمع

لها بعض الخصائص الثقافية المشتركه . وعلى العكس من ذلك فإن علماء الاجتماع عادة مايتناولون بالدراسة والتحليل أحد جوانب المجتمع وغالبا ما يتخصص كل عالم أو باحث فى علم الاجتماع فى دراسة أحد النظم الاجتماعية، مثل نظام الاسرة أو فى إحدى العمليات الاجتماعية كالتغير الاجتماعى أوالتنقل الاجتماعى مثلا .

ويتحتم على الباحث طبقا للتقاليد الانثروبولوجية أن يعيش داخل المجتمع الذى يقوم بدراسته، حتى يتمكن من ملاحظة كافه ملامح الحياه الاجتماعية للمجتمع بنفسه وتسجيلها كما يراهـــا أو كما يستمع اليها من الاخباريين . ويذهب بعض الباحثين فى التفرقة بين عـــلم الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية ، إلى أن الانثروبولوجيين يستخدمون المناهج الكيفية والإكلينيكية فى دراسة موضوعاتهم بينما يعتمد علماء الاجتماع عـــلى الأساليب والطرق الإحصائية ، وعلى بعض الادوات البحثية كالإستبيان أو جداول المقابلة ، كذلك فإنهم يميلون إلى عرض نتائج أبحاثهم فى صورة كمية .

ونتيجه لهذه الفروق فى مداخل الدراسة وأساليبها فإنه يقال عادة بأن الوسط المناسب للدراسات الانثروبولوجية هو الجماعات الصغيره أو المجتمعات التقليدية البسيطة ، وعلى العكس من ذلك فإن الوسط المناسب لدراسات الباحثين فى علم الاجتماع هو المجتمعات الأكثر تطورا وتعقدا . ويذهب بعض الدارسين مثل « إلكلز » إلى أن الانثروبولوجيا الاجتماعية يمكن أن يكون لها موضوع طالما وجدت شعوب أو جماعات أو مجتمعات متميزة لها ثقافاتها الخاصة أو الفريدة . كذلك فإنه من الممكن أن يكون هناك مبرر لوجود هذا العلم إذا ما تحركت هذه الجماعات إلى مناطق أخرى وظلت محتفظة بخصائصها الثقافية المميزه ولكن إذا ما أدى هذا الانتقال المكانى إلى حدوث الاختلاط أو الامتزاج الثقافى بحيث

تفقد الجماعة النازحة خصائصها الثقافية التقليدية ، فإنه سوف لايكون هناك مبرر لإستمرار علم الأنثروبولوجيا الإجتماعية وتصبح فرعا من فروع علم الإجتماع يتخصص فى دراسة الخصائص الثقافية للجماعات الصغيرة .

والواقع أن هذا التمييز بين الأنثروبولوجيا الإجتماعية وعلم الإجتماع قد أخذ يفقد أهميته مع نمو كل من هذين العلمين.ولعل هذا مايجعلنا نرفض هذه التفرقة الحاسمة ونرفض رأى بعض الباحثين مثل « إنكلز » فى هذا الصدد . فهناك إتجاه نحو إستخدام المدخل الأنثروبولوجى فى دراسة مجتمعات أكثر تعقيدا كالقرى التى لاتعد مجتمعات أو أنساقاً مغلقة كتلك التى إعتاد الأنثروبولوجيون دراستها، ذلك لأن المجتمعات القروية هى جزء من أبنية ثقافية أكثر إتساعا كالاقاليم والدول . وقد قاد « ردفيلد » R. Redfield حركة الدراسات الأنثروبولوجية للمجتمعات القروية فى العالم الغربى . كذلك فإن هناك إتجاها ناميا لدراسة بعض التنظيمات المعقدة داخل أكثر المجتمعات تطورا - مثل التنظيمات الصناعية والإدارية الكبرى - من خلال المدخل الأنثروبولوجى .

يضاف إلى ذلك أن هناك محاولة لإستخدام العمليات الإحصائية والرياضية فى التحليل الأنثروبولوجى للأبنية الإجتماعية والثقافية المجتمعات . ويشير « ماير فورتس » M. Forts فى هذا الصدد إلى أن تطور العلم سوف يؤدى بالتدريج إلى إخضاع المعلومات التى تعالج الآن فى الأنثروبولوجيا الإجتماعية فى حدود الألفاظ والمصطلحات الكيفية ، للتحليلات والتفسيرات الرياضية . ويذهب « فورتس إلى أن الثقافة تمثل الجانب الكيفى من الحقائق الإجتماعية ، بينما يمثل البناء الإجتماعى الجانب الكمى . كذلك حاول « كلودليفى ستروس» C.L Stross تطبيق القياس فى مجـــال الأنثروبولوجيا الإجتماعية أو ما يطلق عليه

« الأنثروبومترى » Anthropometry كما هو الحال فى بعض العلوم الاجتماعية الأخرى كالاجتماع الذى يستخدم السوسيومترى Sociometry والنفس الذى يستخدم السيكومترى Psychometry وعلم الاقتصاد الذى يستخدم التحليل الرياضى فى دراسة قضاياه .

وعلى الرغم من الانتقادات التى وجهت إلى هـذا الاتجاه سواء من جانب جورج جيرفتش « G.Gurvitch » أو من غيره ، فالملاحظ أن هذا الاتجاه الكمى إتجاه نام ، حيث يناصره العديد من أقطاب هذا العلم فى العالم مثل « ميردوك » Murdock و « أندريه كوبن » A.J.kobben . والواقع أن هـذا الاتجـاه – كما يشير إلى ذلك الدكتور أحمـــد أبو زيد ليس جديدا أو طارئا على الدراسة الأنثروبولوجية ، حيث أنه يرجع تاريخيا إلى تايلور « Tylor » ولـكنه أهمل بعد ذلك حتى أعيد إحياؤه حديثا .(١٢)

وهكذا يتداخل ميدان الدراسة فى علم الاجتماع مع ميدان الدراسة الأنثروبولوجية ، بحيث لايتبقى سوى بعض الفروق فى وحدات التحليل ومداخل الدراسة وأساليب المعالجة المنهجية ، وإن كان هناك إتجـــاه واضح للتقارب فى هذه المجالات .

مناقشة عامة لقضية الحدود الفاصلة بين العلوم الاجتماعية :

يذهب « بنجامين كيد » B.Kidd فى دراسته عن علم الاجتماع المنشورة فى دائرة المعارف البريطانية سنة ١٩١١ ، إلى أنه منذ القرن السابع عشر حتى الآن كان لكل إكتشاف هام فى مجال الفلسفة ، أثره الواضح على تلك العلوم التى تعالج قضايا المجتمع والثقافة . وأشار الباحث المذكور إلى أنـه مع مضى الزمن قد طرحت العديد من المصطلحات ومجالات البحث التي حاول بعض الباحثين إحلالها

محل مصطلح علم الاجتماع ذاته مثل السياسة وعلم السياسة الإقتصاد الاجتماعى والفلسفة الاجتماعية والعلم الاجتماعى(١٢).

ويجب فى ظل هذه الظروف أن نغفر المبتدىء فى دراسة علم الاجتماع إذا ماعبر عن عدم قدرته على التمييز الدقيق أو الحاسم بين تلك العلوم المتداخلة التى تدرس قضايا الإنسان والمجتمع والتاريخ . ولعل مايزيد الأمر تعقيداً قيام علماء الاجتماع بدراسة طائفة كبيرة من النظم والموضوعات ، بعضها يدرس دراسة متخصصة فى علوم إجتماعية أخرى كالنظـــام الاقتصادى أو السياسى أو الدينى ، وبعضها لم تظهر بعد علوم متخصصة فى دراستها ، كالأسرة والجماعات والعلاقات الإجتماعية .

وتنبثق هذه الطبيعة المفتوحة لعلم الاجتماع من تركيزه على دراسة الفعل والتفاعلات والعلاقات الاجتماعية ، والعلاقات المتبادلة بين النظم الاجتماعية . وهذا هو مايحتم على هـذا العلم معالجة كافة جوانب الحياة الاجتماعية سواء تلك التى تدخل أو لاتدخل فى نطاق العلوم الاجتماعية المتخصصة . فنحن نجـد على سبيل المثال أن علم الاجتماع يتناول بالدراسة النظام الاقتصادى وعلاقات الانتاج والتوزيع مع أن هناك علما متخصصاً فى هذا المجال وهو علم الاقتصاد . كذلك فإن علم الإجتماع يدرس الســـلوك السياسى والعلاقات والتنظيمات السياسية والبيروقراطية . . الخ ، مع أن هناك علماً متخصصاً فى هـذا المجال وهو علم السياسة . وما هو أكثر من ذلك أن علم الاجتماع قد إنقسم الى علوم إجتماع خاصة مثل علم الإجتماع الإقتصادى وعلم الإجتماع السياسى وعلم الإجتماع الدينى . . . الخ ، مما يطرح فوراً السؤال التالى : ماهى العلاقة بين كل فرع من هذه الفروع بالعلم الاجتماعى المتخصص فى هذا المجال ؟ وعلى سبيل المثال ماهى

علاقة علم الإجتماع الإقتصادى بعلم الإقتصاد ؟ وما هى علاقة علم الاجتماع السياسى بعلم السياسة ؟ وهكذا بالنسبة للفروع الأخرى .

ويعلق « إنكلز » على هذا التداخل فى حدود العلوم الاجتماعية بأنه لا توجد هيئة قضائية يمكن الرجوع اليها للفصل فى قضية الحدود بين العلوم الاجتماعية المتداخلة ، كما أن هناك بعض الهيئات التى يرجع اليها للفصل فى قضية الحدود بين الدول المختلفة(١٤) . ولاشك أن الخلاف الأساسى بين علم الاجتماع وبين العلوم الاجتماعية الأخرى ، ليس هو خلافاً فى مجال الدراسة ، ولكنه فى جوهره خلاف فى أسلوب المعالجة أو مدخل الدراسة فحسب .

وهناك مجموعة من التساؤلات التى يجب طرحها والاجابة عليها بصدد أى فرع من فروع المعرفة له موضوعه المتميز ، بهدف التوصل إلى فهم أكثر عمقا لهذا الفرع أو العلم . ويمكن إيجاز هذه التساؤلات فيما يلى :

أولا : ماهى طبيعة التساؤلات المطروحة فى هذا العلم ؟ وهل هى ذات قيمة علمية بحيث تستحق الدراسة ؟

ثانيا : هل يتوافر لهذا العلم منهج واضح وأدوات بحث قادرة على الاجابة على هذه التساؤلات المطروحة ؟

ثالثا : هل يمكن التوصل من خلال هذا المنهج وتلك الأدوات إلى حقائق أو قضايا ذات معنى ؟

رابعا : هل يمكن لهذه الحقائق أن تتجمع بشكل معين يسهم فى إثراء المعرفة العلمية ؟ أو فى تكوين نظريات علمية معتمدة ؟

خامسا : هل يمكن لقضايا هذا العلم أن تمهد لنا الطريق إلى تساؤلات جديدة تسهم الاجابة عليها فى تقدم فهمنا للانسان والمجتمع والتاريخ ؟ .

ومن الحق أن نقول أنه على علم الاجتماع أن يجيب على هذه التساؤلات بوضوح ، حتى يبرر وجوده وسط مختلف المشكلات النظرية والمنهجية المطروحة فى مجال العلوم الاجتماعية .

نحو تحديد أدق لمجال علم الاجتماع وموضوعه : النظام - الصراع - التغير

يذهب « إنكلز » إلى أنه يمكن تحديد المشكلة الاساسية التى يدور حولها التحليل السوسيولوجى بايجاز ، فى محاولة تفسير طبيعة النظام الاجتماعى Social order وطبيعة التفكك الاجتماعى Social disorder وعوامل أو اسباب كل منهما . ويشارك علم الاجتماع فى المنظور العلمى العام ، ذلك المنظور الذى يقوم على أساس إفتراض وجود نظام عام يحكم الكون أو العالم ، وأنه من الممكن الكشف عن هذا النظام وفهمه من خلال الدراسة العلمية المنهجية .

وتسعى كافة العلوم إلى محاولة تفسير الظاهرة موضوع الدراسة ، والتوصل إلى القوانين التى تحكمها . ولايختلف علم الاجتماع فى هذا الصدد عن بقية العلوم الأخرى . فكما أن قوانين علم الفيزياء تحاول أن تصف لنا النظام الكامن الذى يحكم العلاقات بين الظواهر الطبيعية ، وتسعى قوانين علم الفلك إلى وصف النظام الذى يحكم حركة الأجرام السماوية ، ويسعى علم الجيولوجيا إلى وصف النظام الذى يقف خلف بناء طبقات الأرض التاريخى والحديث ، فإن علم الاجتماع يسعى نحو الكشف عن ذلك النظام الذى يجعل حياة الانسان داخل المجتمع ممكنة ، أو النظام الذى يقف وراء الحياة الجماعية بوجه عام(١٥) .

ونحن عندما نتحدث عن النظام Order فإننا نعنى أن الأحداث أو الوقائع أو العلاقات الاجتماعية ، تتم طبقا لأسلوب منتظم ، أو طبقا لتعاقب منتظم . وهذا الإنتظام هو الذى يسمح لنا بصياغة بعض القضايا أو الفروض القابلة للتحقيق

الإمبيريقى ، والتى تدور حول العلاقة بين متغيرين أو أكثر فى فترة زمنية معينة وتحت ظروف معينة .

ويمكن إيجاز المشكلة الأساسية الأولى فى علم الإجتماع على مستوى الوحدات الكبرى كالمجتمع أو الدولة - فى أن أعضاء مثل هذه الوحدات يقومون بأداء ملايين أو بلايين الأفعال الإجتماعية فى اليوم الواحد . ومع هذا التعدد الضخم فإن الحياة الإجتماعية داخل المجتمع تسير بشكل منظم إلى حد كبير . وبقول آخر فإن هناك نظاما إجتماعيا معينا يحكم حركة الناس وأفعالهم داخل المجتمع ، ويسمح بانصراف كل شخص إلى عمله ، كما يحول دون حدوث تعارض جوهرى بين الناس من حيث الهدف . فهناك إذن حد أدنى من الإتفاق لابد أن يسود المجتمع حتى يقوم هذا المجتمع أصلا . وهكذا تكون المشكلة الأساسية الأولى لهذا العلم هى محاولة تفسير هذا الارتباط والتناسق والتكامل بين مختلف الأفعال الاجتماعية على الرغم من تعددها . أى أن هذه المشكلة هى فى جوهرها محاولة تفسير عوامل تحقق النظام الاجتماعى .

ويجب أن تتم دراسة وتفسير النظام الإجتماعى فى علم الإجتماع بطريقة موضوعية ، أو بعيده عن أحكام القيمة كما هو الحال عندما نحاول تفسير النظام فى العالم الطبيعى . ولكن ماهو حادث بالفعل أن أغلب دراسات علم الاجتماع لاتصدر من منطلق موضوعى ، وانما تصدر من منطلق إيديولوجى ، لدرجة أن كتاب النظرية السوسيولوجية يصنفون إتجاهات أو نماذج التحليل إلى قسمين ، يقوم الاول على أساس النظام والتوازن - وهو الاتجاه أو النموذج الغربى ، بينما يقوم الثانى على أساس الصراع - وهو الاتجـــاه أو النموذج الشرقى . وسوف نتعرض لهذه القضية بمزيد من التفصيل فيما بعد .

ولاشك أن العالم الاجتماعى ـ على العكس من العالم الفيزيقى ـ لا يسير فى توازن أو نظام مطلق ، حيث يعتريه بالضرورة العديد من مظاهر التفكك وسوء التنظيم . بل أن علماء الطبيعة المحدثين ، يشيرون فى بعض الأحيان إلى وجود قدر من الحرية فى حركة مكونات الذرة . وبقول آخر فإنه لايوجد مجتمع يسوده النظام المطلق وينظر اليه جميع أعضائه على أنه المجتمع الأمثل . فهناك فى كل مجتمع حالات إنتهاك المعايير والقواعد الإجتماعية المتواضع عليها داخل المجتمع .

ولكن التفكك أو الخروج عن المعايير المقررة لايعنى الفوضى ، ذلك لأن التفكك يحدث داخل مجتمع منظم ومحكوم بمجموعة من النظم الثقافية القادرة على القضاء على هذا التفكك وإستعادة التوازن ، أما إذا إنقلبت الحياة الاجتماعية إلى فوضى فإن معنى ذلك إستحالة الحديث عن حياة إجتماعية وإستحالة قيام المجتمع أصلا .

ويوجد داخل المجتمع كما يوجد داخل النفس الإنسانية قوى معينة تعمل على تحقيق الإستقرار والنظام ، كما توجد مجموعة أخرى من القوى التى تعمل على إحداث القلق والتوتر والصراع . ويتحقق التوازن بين هاتين القوتين بأساليب مختلفة تتباين زمانيا ومكانيا ، أو على حسب كل موقف على حده .

وتختلف منظورات الباحثين فى علم الاجتماع ، عندما يحاولون دراسة المجتمع ومشكلاته . فهناك طائفة من هؤلاء الباحثين يرون أن المجتمع يقوم فى جوهره على أساس التكامل والتوازن والنظام ، وأن ما يعتريه من صراعات أو حالات للتفكك ، ليست فى التحليل الأخير سوى حالات مرضية ، يمكن لميكانزمات المجتمع القضاء عليها وإستعادة التوازن . وهناك طائفة أخرى من العلماء يؤكدون أن المجتمع يقوم فى جوهره على الصراع بكافة أشكاله وصوره ـ كالصراع الطبقى

والصراع القيمى والصراع بين المعايير والأجيال والمصالح - ولكنه يسعى نحو تحقيق النظام حتى يستمر فى الوجود . وهنا يظهر التوجيه الايديولوجى بجلاء .(٦٦)

ويميل أغلب علماء الغرب إلى تبنى المنظور الأول ، حيث يفترضون قيام المجتمع على أساس التوازن ويستبعدون فكرة الصراع كأساس للحياة الاجتماعية، بينما يتبنى أنصار الإتجاه الماركسى فى علم الاجتماع المنظور الثانى ، حيث يؤكدون أن تاريخ البشرية وتاريخ الحياة الاجتماعية ، هو فى جوهره تاريخ الصراع الاجتماعى بكافة صوره وفى مقدمتها الصراع الطبقى والصراع الإقتصادى أو صراع المصالح .

وبوجه عام فإن النظرية الموضوعية فى علم الاجتماع لا يمكن أن تقوم إلا بإفساح المجال لتكامل هذين المنظورين معا . فمن المستحيل تصور قيام المجتمع على أساس التوازن المطلق ، كذلك لا يمكن تصور قيامه وإستمراره بدون وجود حد أدنى من التوازن ، أو دون إفتراض وجود بعض الميكانزمات القادرة على حفظه أو إستعادته إذا ما تعرض للاختلال . وقد إستطاع بعض الباحثين مثل « أرنولد فيلدمان ، A. Feldman و « ولبرت مور ، W·More ، تقديم تصور أكثر دينامية للمجتمع باعتباره نسق قادر على ضبط ما يحدث داخله من توترات Tension managment system .(٧١) فالنظام الذى يميز المجتمع أو أى نسق إجتماعى ، له طابع حركى أو دينامى ، كما أنه يحتوى على مجموعة من الأساليب القادرة على حفظه واستمراره فى مواجهة قوى التفكك والهدم التى تعمل داخل أى مجتمع .

فعلم الاجتماع إذن هو العلم الذى يسعى نحو تقديم تفسير علمى لقيام المجتمع

ولاستمراره خلال الزمن . وبقول آخر فإن عليه أن يقدم تفسيرا عليا لشبكة العلاقات الاجتماعية المعقدة التى تتألف من بلايين الأفعال الاجتماعية داخل المجتمع. ولكن إستمرار النسق الاجتماعى ليس إستمرارا إستاتيكيا ، ولكنه إستمرار دينامى ، حيث يفتقد النسق أثناء مسيرته الزمنية مجموعة من السمات والخصائص الثقافية ، كما يكتسب مجموعة جديدة من السمات والخصائص . وهنا تظهر مهمة أخرى لعلم الاجتماع إلى جانب دراسة النظام والصراع، وهى محاولة تفسير ما يعترى الحياة الجماعية أو النسق الاجتماعى من تغيرات. ومعنى هذا أنه على هـــذا العلم دراسة قضية التغير الاجتماعى من حيث عوامل التغير وإتجاهاته ومعوقاته ... الخ .

وبعبارة موجزة نستطيع القول بأن علم الاجتماع هو ذلك الفرع من المعرفة العلمية الذى يحاول الكشف عن القوانين التى تحكم حركة الناس والجماعات داخل المجتمع ، والتى تحكم العلاقات والتفاعلات بين النظم والجماعات والتنظيمات الاجتماعية المختلفة .



مراجع الفصل الثاني

(1) A Inkeles : op. cit. p. 19.

(2) Ibid. p. 20.

(3) T. Parsons, and Neil Smelser : Economy and society: A study in the integration of economics and social theory : Glencoe : The free press, 1956.

(4) S. Marten Lipset : Political sociology : in R. K. Merton, L. Broom, and L. S. Cottrell : op, cit., p. 83.

(5) Ibid, pp. 18–114. A. Inkeles : National character and modern political systems : in Francis Hsu (ed) : Psychological anthropology; Homewood. Dorsey 1961 pp. 172–208, Feliks Cross : Political sociology; in Joseph S. Rousek (ed) : Contemporary sociology; N. Y– Philosophical Liberary 1958– pp, 201–223.

(٦) لقد صدر في هذا الميدان العديد من الدراسات ، ونشير الى نماذج لها .

Elihu katz and P. Lazarsfeld : Personal influence. Glencoe, The free press. 1955 – William kornhauser : The Politics of mass society; The free press 1959 – A. Etzioni. A comparative analysis of complex organisations. The free press 1961.

(7) Mikhail I. Rostovtzev : The social and economic history of Hellenistic world – Oxford – The Tlarendon press 1941 – George G. Coutton : Midieval panorama : The English scene from conquest to reformation. N. Y. 1957 – J. Burkhardt : The civilisation of the renassance in Italy. N. Y. 1958.

(8) Sigmond Diamond : The reputation of the American businessman : Harvard Univ. press 1955 – R. Bellah ;

Tokogawa : The values of pre-industrial Japan. The free press 1957. N. Burnbaum : social structure and the german university - (PH. D thesis - Harvard univesily. 1941.

(9) W. Ogburn and Nimcoff. A handbook of sociology; Routledge and kagan Poul, 4 ed 1960 p. 219.

(10) A. Inkeles : op. cit. p. 23.

(11) Ibid.

(13) Sociology : Vol XXV. Encyclopaedia Britanica 1911. p. 322, FF.

(14) Inkeles : op. cit.

(15) Ibid. p. 25.

(16) G. Osipov. Sociology : Problem of theory and method : Progress publishers - Mosco 1969 pp. 41-59.

(17) Arnold Feldman and W. Moore : Industrialisation and industrialism; Convergences and differenciations. Transactions of the fifth world congress of sociology: Vol II 1962 p. 155.

الفصل الثالث

أهم مكونات الحياة الاجتماعية

---

١ — مقــدمة .

٢ — الضروريات الوظيفية للنسق الاجتماعى .

٣ — الثقــافة .

٤ — الأوضاع الإجتماعية ـ المراكز والأدوار .

٥ — المعايير الجمعية .

٦ — النظم الإجتماعية .

٧ — القيم الإجتماعية .

مقدمة عامة :

هناك مجموعة من المقومات أو العناصر الأساسية للحياة الإجتماعية ، يحاول علم الإجتماع دراستها دراسة علمية وموضوعية . ولكل علم مجموعة من المصطلحات الأساسية المتعارف عليها بين الباحثين فى هذا العلم . ويحاول علم الإجتماع - شأنه فى ذلك شأن كافة العلوم الأخرى - أن يكون له مجموعة من المصطلحات المتفق عليها بين الباحثين فى قضايا المجتمع والحياة الإجتماعية . ولكن المشكلة فى هذا العلم - كما تشير إلى ذلك « لوسى مير » L. Mair فى مقال لها بعنوان « لغة العلوم الأجتماعية » - هى أن الكثير من مصطلحاته يكتنفها الغموض والإضطراب[1] . فمازال هناك خلاف بين الباحثين فى هذا العلم حول بعض المصطلحات الرئيسية مثل « الثقافة » و « الطبقة » و « النظام » ... الخ

وقد ظهرت أول محاولة لوضع دليل لمصطلحات علم الاجتماع سنة ١٩٠٠ ، وذلك من خلال أول مجلة علمية فى هذا العلم وهى مجلة « حولية علم الاجتماع » L'Année Sociologique . وقد تضمن هذا الدليل العديد من المصطلحات السوسيولوجية التى ظلت شائعة فى هذا العلم حتى الآن مثل العرف والطبقة والطائفة والتفكك الأسرى والتركز الحضرى والتكيف والزواج الخارجى ... الخ ، وقد تلا ذلك ظهور العديد من القواميس المتخصصه فى هذا المجال .

وعلى الرغم من وجود قدر كبير من الخلاف حول تحديد مضامين مصطلحات علم الإجتماع ، إلا أن هناك قدرا من الإتفاق حول المكونات الأساسية للحياة الإجتماعية ، أو حول العناصر الأساسية التى يجب توافرها حتى يقوم المجتمع ،أو تكون هناك حياة جماعية منظمة . وهناك أيضا قدر من الإتفاق حول المصطلحات التى تعبر عن هذه المقومات أو المكونات أو العناصر .

وقبل أن نعرض لأهم هـذه المكونات بشيء من التفصيـل ، يجب أن نعرض بشيء من الإيجاز لما يطلق عليه بعـض العلماء ـ مثل « بارسونز » Parsons الضروريات الوظيفية للنسـق الإجتماعى . ويقصد بهـذا المصطلح الظـروف أو الحاجات الجوهرية التى يجب على أى مجتمع أن يقـوم باشباعها أو مواجهتها حتى يوجد هذا المجتمع ويستمر فى الوجود .

الضروريات الوظيفيـة للنسـق الإجتماعى

يتسم الإنسان بقدره فريدة على التحليل والإختراع والإبتكار وتطويرحياته الإجتماعية والثقافية ، والوصـول بها إلى درجة لايمكن تصورها من العقيد . ولاتوجد مثل هذه القـدرة لأى من الكائنات الأخرى سـواء فى عالم الحشرات أو الحيوانات . فربما يكون لبعض هـذه الحيوانات وسائل معينـة للاتصال كالإشارات الصوتيـة فى حالة وجود أعـداء أو إستشعار الخطـر أو الحاجة إلى الطعام أو الجنس ، ولكن لاتوجد للحيوانات لغة مشتركة يمكنهم من خلالها تسجيل ملامح حياتهم الاجتماعية والثقافية . كذلك فإن بعـض الحيوانات أو الحشرات يؤدون بعض الحركات المنظمة أو الرقصات المعقده . ولكننا لايمكن النظر إلى هذه الحركات أو الرقصات على أنها مسألة ثقافية ، ذلك أنها تنبثق عـن أساس فطرى أو غريزى . ومن أقوى الأدلة على فطريتها أنها عامة فى النوع وتؤدى بشكل نمطى محدد فى مناسبات معينة كالممارسات الجنسية مثلا ، ولاتتغير بتغير الأجيال .

ويجب أن نشير هنا إلى أن هناك مجموعة أساسية مـن الحاجات الوجودية أو التى تتعلق بالحياة أوبا الإستمرار الحياتى ، يشترك فيها الإنسان مع بقية الكائنات الاخرى ، ولـكن حاجات الإنسان لاتقف عند هـذا الحد وإنما تتجاوزها إلى حاجات أخرى لايعرفها الحيوان ولايتطلع اليها . وبقول آخر فإن حاجات الانسان

لاتنحصر فى مجرد البقاء أو الاستمرار الفيزيقى للكائن العضوى ، وانما تمتد لتشمل مجموعة أخرى من الحاجات العليا النفسية والاجتماعية . ولاتقـــل هذه الحاجات الأخيرة إلحاحاً عن الحاجات المادية للانسان .

وقد قسم « ماسلاو » الحاجات الانسانية إلى خمسة مستويات هى - الحاجات العضوية أو البيولوجية ، وحاجات الأمن المادى ، وحاجات الأمن النفسى ، والحاجة إلى تقدير الذات والحاجة إلى التعبير عن الذات . وقد أوضح أن الانسان يشترك مع الحيوان فى الحاجات الدنيا وهى الحاجات العضوية كالحاجة إلى الطعام والشراب والجنس ، والحاجـة إلى الأمـن المادى فى مواجهة البيئة الطبيعية . أما الحاجات العليا فيختص بها الانسان وحده ، وهى حاجات سيكو إجتماعية فى جوهرها .

ويطرح علماء الاجتماع تساؤلا بصدد المجتمع ، يشبه ذلك الذى يطرحه علماء الحياة بصدد الكائن العضوى . فعلماء الحيـــاة يتساءلون عن الظروف التى يجب توافرها لحفظ حياة الكائن العضوى وإستمراره فى أداء وظائفه الحيوية . وكذلك يتساءل علماء الاجتماع عن الظروف التى يجب توافرها لاستمرار الحياة الاجتماعية وقيام المجتمع بأداء وظائفه الإجتماعية .

فالمجتمع الانسانى يختلف عـن كافة أشـكال المجتمعات أو التجمعات الحيوانية الأخرى ، ذلك لأنه يوجد للانسان ثلاثة قدرات مميزة وهى :

أولا : قدرته على الخلق والابتكار والتفكير والتعقل . ويختلف التفكير الانسانى من حيث النوع عن تفكير كافة الأنواع الحيوانية الأخرى .

ثانيا : القدرة على الاتصال الرمزى بالآخرين من خلال اللغة . وقد إستطاع الانسان من خلال القدرة على الابتكار والتفكير وإستخدام اللغة من أن ينقل

معارفه وخبراته وابتكاراته واكتشافاته للآخرين المعاصرين له وللأجيال اللاحقة. وهذا هو العامل الأساسى فى التراكم الثقافى وتعقد مجتمع الإنسان .

ثالثا : القدرة على إستخدام الأجهزة والأدوات التى يصل اليها من خلال قدرته الإبتكارية والإستيعابية .

وقد ظهرت عدة محاولات لتحديد الضروريات الوظيفية لأى نسق إجتماعى، حيث قدم بعض الباحثين قوائم كاملة بهذه الضروريات أو الحاجات . ومن أبرز الأمثلة على ذلك ماقدمه « تالكوت بارسونز » فى هذا الصدد ، حيث قدم هذا الباحث قائمة مكونة من عشرة ظروف أو حاجات أساسية يجب على أى مجتمع أن يواجهها أو يقوم بإشباعها . وتتراوح هذه الحاجات بين الحاجات البسيطة والواضحة مثل الحاجة إلى الإتصال بالآخرين والحياة داخل جماعة ، وبين الحاجات الأكثر تعقيدا والأقل وضوحا مثل الحاجة إلى تنظيم التعبير العاطفى[٣] .

وعلى الرغم من ضخامة حجم القوائم المقدمة وكثرة الحاجات المتضمنة داخلها، إلا أنه يمكننا أن نصنف هذه الحاجات داخل ثلاث فئات أساسية ، تعالج كل منها نموذجا معينا من التكيف الذى يجب على كل مجتمع أن يحققه حتى يستمر فى الوجود .

أولا : التكيف مع البيئة الخارجية : فإستمرار الحياة الجماعية أو المجتمع يتوقف على قدرته على إمداد أعضائه بالحد الأدنى على الأقل من الضروريات الأساسية كالطعام والملبس والمأوى وأساليب الدفاع فى مواجهة قسوة الطبيعة أو إغارة الحيوانات المفترسة أو المعتدين من بنى البشر . كذلك فإنه يجب على أبناء المجتمع نقل خبراتهم فى هذا الصدد إلى الأجيال اللاحقة ، من خلال التنشئة الإجتماعية وكافة العمليات التربوية الأخرى .

ثانيا : التكيف مع البيئة السيكولوجية والحيوية للانسان : وتتمثل هذه الحاجات فى عدة مظاهر لايمكن حصرها ، أهمها الحاجة إلى الإتصال بالآخرين والحاجة إلى التعبير عن النفس والحاجة إلى شغل مركز اجتماعى وأداء دور معين داخل المجتمع . ويمكن أن ندخل فى هذه الفئة كافة الحاجات الدينية والروحية ، كالحاجة إلى الإرتباط بالمقدس أو بكائن روحى سام ، والحاجة إلى تنظيم أسلوب قضاء وقت الفراغ ... الخ .

ثالثا : التكيف مع متطلبات الحياة الإجتماعية أو تحقيق التكامل الإجتماعى : ولايمكن أن يقوم أى مجتمع على مجرد إشباع الحاجات البيولوجية والسيكولوجية للانسان والتوافق مع البيئة الخارجية فحسب ، ذلك لأن قيام الحياة الجماعية يتطلب تحقيق نوع من التنسيق والتكامل بين مايصدر عن أعضاء الجماعة أو المجتمع من سلوك وأفعال . ويتحقق هذا التنسيق والتكامل داخل مجتمعات الحشرات والحيوانات ، مثل مجتمع النحل أو النمل من خلال الدوافع الفطرية أو الغريزية . ولكن هذا التنسيق والتكامل لايتحقق داخل مجتمع الإنسان من خلال مثل هذه الدوافع ، وإنما يتحقق من خلال مجموعة من الوسائل أو العوامل المختلفة . وفى مقدمة هذه العوامل المعايير الاجتماعية والقيم الموجهة للسلوك والمعتقدات المشتركة ، والتنظيم الاجتماعى الذى يقوم على أساس ترتيب الناس داخل المجتمع فى شكل متدرج من المراكز والأوضاع الاجتماعية ، والحاق دور محدد بكل عضو من أعضاء المجتمع . وبقول آخر فإن مايحقق التكامل داخل مجتمع الانسان عوامل ثقافية لاغريزية . وتقوم هذه العوامل على ركيزتين أساسيتين هما : الضبط الاجتماعى والتنظيم الاجتماعى . ويشير بعض الباحثين إلى أن قدرة الانسان على تطوير التنظيم الاجتماعى الثقافى ، تعد أكثر أهمية من قدرته على إختراع الآلات والأدوات ، ذلك لأن القدرة الاولى أدت إلى الفصل المطلق بين عالم الانسان وعالم

الحيوان ، إلى جانب أنها خلقت الظروف الملائمة لظهور الإختراعات المـــادية والإجتماعية الأكثر تعقيدا .(٣)

مكونات الحياة الإجتماعية :

هناك مجموعة من العناصر الأساسية التى توجد داخل أى مجتمع من المجتمعات الإنسانية . وسوف نتناول فى هذا الفصل أهم هذه العناصر :

أولا : الثقافة Culture

(أ) يتسم الإنسان بقدرته الفريدة على نقل خبراته ومعارفه ومهاراته إلى الجيل اللاحق له ، كذلك يستطيع أعضاء المجتمع تحقيق التماثل الفكرى والسلوكى إلى حد ما ، من خلال أشكال ومضامين التربية المتشابهة . وبقول آخر يستطيع الإنسان إكتساب الخصائص الثقافية لآبائه والإضافة عليها ونقلها إلى أبنائه . وتعد عملية الإنتقال الثقافى Cultural transmition عملية إقتصادية من وجهة نظر الجيل الجديد ومن وجهة نظر المجتمع نفسه ككيان تاريخى مستمر . فهذه العملية تعفى كل جيل من أن يكتشف بنفسه ما إستطاعت الأجيال السابقة التوصل اليه ، وبالتالى تعفيه من الكثير من التكاليف والمخاطر . كذلك فإن هذه العملية هى أساس التراكم والتعقد الثقافى ، ذلك لأن كل جيل يبدأ ثقافيا من حيث إنتهى الجيل السابق .

ويكون المجموع الكلى للأشياء والمعلومات والمعتقدات والنماذج السلوكية أو الأساليب النظامية للفعل ، والتى ينقلها كل جيل إلى الأجيال اللاحقة ما يطلق عليه فى علم الإجتماع « ثقافة المجتمع » . وتقوم الثقافة عند الإنسان بدور الغرائز عند الحيوان ، حيث تزوده بأساليب التوافق مع البيئة الطبيعية والسيكولوجية والإجتماعية . كذلك فإن الثقافة تسمح للانسان بإشباع غرائزه الفطرية بأسلوب

معين يسمح به المجتمع وهو ما نطلق عليه الأسلوب الثقافى . وتعد الثقافة أكثر مرونة من الغرائز ، من حيث إمكانية إكتسابها وتغييرها وتطويرها .

(ب) وقد طرح العديد من التعريفات الثقافة ، تعكس بعض الإختلاف فى وجهات النظر فقد ركز بعض الباحثين على المضمون أو المحتوى ، بينما حاول آخرون النظر اليها من خلال منظور سيكولوجى ، حيث يركزون على الجانب الرمزى لها وجانب تعلمها واكتسابها . وهناك فريق ثالث حاول دراستها من منظور بنائى ، حيث إهتم بالصيغ العامة ونماذج الفعل والسلوك . وعلى الرغم من هذا الإختلاف فى المنظورات ، إلا أن هناك شبه إتفاق على التعريف الكلاسيكى الثقافة الذى قدمه « تايلور Tylor » فى دراسته « عن الثقافة البدائية » وينص هذا التعريف على أن « الثقافة أو الحضارة بمعناها الإثنوجرافى الواسع ، هى ذلك الكل المركب الذى يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون ، وكل المقدرات والعادات الأخرى التى يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو فى المجتمع(٤) » .

(ج) ويكشف هذا التعريف عن مجموعة من الخصائص المميزة الثقافة ، نوجزها فيما يلى :-

أولا : الإكتساب والتعليم والتمايز : فالثقافة تتسم بالاستقلال عن حملتها الذين يكتسبونها بالتعليم وينقلونها إلى الأجيال اللاحقة بالتربية والتنشئة الإجتماعية . وقد أجمع كل العلماء على أن الثقافة شىء مكتسب أو متعلم ، وأنها تختلف تماما عن الغرائز وكل ماهو فطرى موروث بيولوجيا . ومثال هذا ما يؤكده « جراهام والاس » من أن الثقافة هى تراكم الأفكار والقيم والأشياء ، أى أنها التراث الذى يكتسبه الناس من الأجيال السابقة من خلال التعلم . وعلى هذا فهى تتميز عن التراث البيولوجى الذى ينتقل الينا عن طريق الجينات أو حاملات الخصائص

الوراثية . ويشير « هوبل Hobel إلى أن عامل السلوك المكتسب أو المتعلم يعد ركنا أساسيا فى أى تعريف للثقافة ، وأنه من الضرورى الإبتعاد عن كل ماهو غريزى عند مناقشة مفهوم الثقافة .

ونستطيع القول بأن الثقافة هى فى جوهرها هى محصلة العمل والتفاعل والإختراع البشرى . فهى إذن تتجاوز الأساس العضوى ، وهذا هو ما أدى بطائفة كبيرة من العلمـــاء مثل « هربرت سبنسر » H. Spencer و « كروبر » A. kroeber وغيرهما إلى مناقشة الثقافة فى ضوء مصطلح « مافوق العضوى » Super-organic.(*) فالتطور عند « سبنسر » يسير من العضوى إلى مافوق العضوى . ولكن « سبنسر » يربط التطور الاجتماعى أو ما فوق العضوى أو الثقافى ، بالتطور العضوى فى إطار نظريته العامة للتطور . فكلا النوعين من التطور يتوقف عـــلى حدوث تغيرات جوهرية داخل الكائن العضوى أو الكائن الإجتماعى ، كذلك فـإن التطور فى كلا الحالتين يؤدى إلى تعقد البناء وتمود وتكامل الوظائف . والتطور الإجتماعى هو الذى يسهم فى التراكم الثقافى إلى درجة لا يمكن تصورها .

ثانيا : الإستمرار : تميل ثقافة المجتمع إلى البقاء والإستمرار لفترة طويلة نسبيا من الزمن ، كما أنها ذات طبيعة محافظة رافضة للتغير . ويرجع هذا إلى أن الثقافة هى التراث الإجتماعى الذى يرثه أعضاء المجتمع عن الأجيال السابقـة ، على حـد تعبير « رالف لنتون » R. Linton فالسمات الثقافية قدرة كبيرة على الإستمرار خلال الزمن لمدة أجيال ، حتى بعد أن يزول سبب وجودها ويفقد مضمونها سبب وجوده . وهنا يكون الإستمرار قاصرا عـــلى الشكل وهو ما يطلق عليه العلمـــاء مصطلح « الرواسب » Survivals .

ثالثا : التعقد : ونتيجة لإستمرار الثقافة خـــلال الزمن ، وقـدرة الانسان على

الابتكار والاختراع والاضافة باستمرار ، فإنه يحدث ما نطلق عليه التراكم الثقافى الذى يؤدى إلى تعقدها المتزايد مع مضى الوقت .

(د) ويمكن تصنيف ثقافة أى مجتمع إلى جزئيات وسمات وأنماط ومركبات ثقافية وكل ثقافى أو البناء الثقافى .

ويمكن توضيح هذه المكونات بمثال من بعض القبائل البدائية . فالقوس فى ثقافة بعض القبائل التى ذكرها لنتون ، Linton . فى دراسته عن ، دراسة الانسان يعد سمة ثقافية cultural trait ، وهو يحتوى على عدة جزئيات أصغر أو عده فقرات Items كالخشب والخيوط وأساليب صنعه . ولكن القوس كسمة ثقافية لامعنى لها إلا بارتباطها ببعض السمات الثقافية الأخرى كالسهم وحقيبة السهام وأسلوب الرمى ... الخ . ويتألف من هذه السمات جميعها النمط الثقافى الذى يضمها معا . وباجتماع هذا النمط مع مجموعة من الأنماط الثقافية الأخرى كركوب الخيل ، يتكون المركب الثقافى . ويتفاعل هـــذا المركب مع غيره من مركبات ثقافية أخرى كالحرب والزواج والجوانب الدينية داخل المجتمع ليتألف النشاط الثقافى العام، أو مايمكن أن نطلق عليه البناء الثقافى فى المجتمع .

(هـ) وتميل الثقافة فى أى مجتمع إلى تكوين أنساق ثقافية ، يتحقق بينها التكامل بدرجات مختلفة من القوة والضعف . ويمكننا — كما يشير « جونسون » Johnson أن نعتبر أى فرع من فروع العلم — مثل الكيمياء العضوية — على أنه نسق ثقافى . فذلك العلم يتألف من مجموعة المكونات الثقافية المتفاعلة كالقضايا والمفاهيم المنطقية المتكاملة . كذلك فإننا يمكن أن نعتبر اللغة نسقاً ثقافيا ، ذلك لأنها تتضمن عدة أنواع من القواعد مثل قواعد النطق ، وقواعد تجميع الأصوات فى شكل وحدات ذات معنى ... الخ.(٦)

ويتسم كل نسق من هذه الأنساق الثقافية Cultural systems بالتعقيد الشديد . وهنا يطرح بعض الدارسين مثل « جونسون » سؤالا حول طبيعة الثقافة الكلية للمجتمع الحديث كالمجتمع الفرنسى مثلا . فلاشك أن مثل هذه الثقافة تتضمن مجموعة من الأنساق المتباينة أو التى لا يتحقق بينها تجانس كامل ، كالعلوم والتكنولوجيات واللهجات المتعدده والإيديولوجيات والأنماط القرابية والأشكال المتعددة للدين والنظم الاقتصادية ... الخ . فهل تكون كل هذه الأنساق الثقافية وغيرها ـ نسقا ثقافيا أكبر ، بمعنى أنها تحقق نوع من التكامل المطلق مع بعضها .

(و) والواقع أنه لا بد من وجود حد أدنى من التكامل الثقافى حتى تتحقق الوحدة الثقافية للمجتمع ، ولكن هـــذا التكامل لا يصل فى أى مجتمع ـ خاصة المجتمعات الأكثر تطورا إلى ١٠٠٪ . ففى أى مجتمع ـ خاصة الحديثة ـ توجد مجموعة من القيم أو الأدوار أو المعايير أو الجماعات المتصارعة أو المتناقضة أو المختلفة . وفى نفس الوقت توجد فى كل مجتمع مجموعة من الأساليب القادرة على ضبط هذا الصراع الثقافى وتحقيق التعايش السلمى بين القيم والثقافات الفرعية المختلفة Sub-Cultures ، يمكن أن نعرض لبعضها فيما يلى : (٧)

١) هناك ميل فى كل مجتمع وكل جمـــاعة إلى ترتيب القيم المختلفة ترتيبا تدرجيا ، بحيث تتحدد درجة أهمية كل قيمة على سلم معين . وبهذا الشكل تسهل عملية الإنتقاء القيمى على حسب كل موقف على حدة .

٢) يوجد فى كل مجتمع ما يمكن أن نطلق عليه « صمامات الأمان » Safety Valves فى شكل نظم ثانوية Secondary insititions ، تسمح بتخفيض القلق والتوتر الذى يسببه الإمتثال أو محاولة الإمتثال التام للنظم أو القيم الأساسية التى تحتل المكانة الأولى داخل الجماعة ، وذلك فى إطار نوع من الضبط المقبول .

ويضرب لنا « جوامون » مثالا على هذه النظم الثانوية ، بنظام فتاة الجيشا في المجتمع الياباني Geisha girls . ولكن هذه النظم الثانوية تقع في مرحلة وسط بين الإمتثال والإنحراف .

٣) ويمكن تحقيق التعايش السلمي بين القيم والمعتقد المختلفة داخل مجتمع واحد إذا ماتحقق الفصل النسبي بين الجماعات المختلفة التي تتبنى كل منها مجموعة من القيم أو المعتقدات أو تقوم بنماذج سلوكية تختلف عن تلك التي تقوم بها الجماعة أو الجماعات الأخرى . ومثالنا على هذا الجماعات الدينية المتعدده في المجتمع الهندي.

٤) كذلك فإنه يمكن قيام الشخص بأداء عدة أدوار متباينة أو متصاعة ،إذا ما إستطاع الفصل بين هذه الأدوار موقفيا وزمنيا . ومثالنا على هـــذا المرأة العاملة في المجتمع الحديث . فهذه المرأة مطالبة بالقيام بدورها في العمل كموظفة عليها إلتزامات محددة ولها حقوق بحكم ما تشغله من مركز إجتماعي معين داخل تنظيم العمل . وقد تتعارض هذه الالتزامات والحقوق الوظيفية مع مركزها الأسرى كأم وكزوجة . ولكنها تستطيع أداء هذين الدورين بكفاءة إن استطاعت الفصل بينهما زمنيا وموقفيا .

٥) وعلى الرغم من إحتمال وجود قيم متصارعة بين عـدة جماعات متباينة ، إلا أنه لابد من وجود قيم مشتركة بين هذه الجماعات ، وإلا استحال تواجدها معا . فقد توجد عدة جماعات دينية داخل مجتمع ما كالمجتمع الهندي - تختلف من حيث القيم والمعتقدات والعبادات ، ولكنها تشترك في الايمـــان بقيمة مشتركة كالتسامح الديني . وهذا الايمان بتلك القيمة المشتركة هو ما يمكن مثل هذه الجماعات من التعايش معا داخل مجتمع واحد (٨)

(ز) ويحاول بعض الباحثين مثل « وليم أجبرن » W. Ogburn ، تقسيم ثقافة أى مجتمــــع إلى قسمين أساسيين هما : الثقافة المادية Material Culture والثقافة اللامادية Immaterial Culture . ويتضمن القسم الأول كافة ما ينجم عن التفاعل الإجتماعى - التاريخي والمعاصر - داخل المجتمع من منتجات مادية كالمبانى والأدوات والملابس ... الخ . أما القسم الثانى فإنه يتضمن القيم والمعانى والرموز والمعايير التى تحكم العلاقات والسلوك داخل المجتمع (٩) .

(ح) وهناك محاولة أخرى لتصنيف ثقافة أى مجتمع إلى ثلاثة أقسام هى :

أولا : العموميات Universals وتتمثل فى مجموعة الخصائص الثقافية التى تتخلل المجتمع كله بغض النظر عن الإنقسامات الجماعية أو الطبقية أو المهنية .. الخ، كاللغة والشعائر والمعتقدات العامة . وهذه العموميات هى ما يضفى على المجتمع وحدته وتماسكه .

ثانيا : الثقافة الخاصة أو الخصوصيات Specialities . وتتمثل فى مجموعة الخصائص الثقافية التى تميز كل جماعة - مهنية أو طبقية أو أقليمية - من جماعات المجتمع . فهناك ثقافة فرعية لكل طبقة أو جماعة دينية أو أبناء مهنة واحدة ... ، تختلف عن الثقافة الفرعية لأبناء الطبقات أو الجماعات أو المهن الأخرى . وهذا الإختلاف بين الثقافات الفرعية داخــــل الثقافة الكلية للمجتمع هو أحد العوامل الأساسية التى تحول دون تحقيق التكامل الثقافى المطلق داخل أى مجتمع (١٠) .

(ط) وقد ظهرت بعض الإتجاهات المختلفة فى دراسة الثقافة ، كالإتجاه الواقعى والاتجاه المعيارى أو المثالى . ويؤكد أنصار الإتجاه الأول - مثل « مالينوفسكى » Malinowski و « بواس » Boas ، على ضرورة دراسة الثقافة وتعريفها فى ضوء ما هو متحقق بالفعل داخل المجتمع . فالثقافة هى نماذج السلوك

الإجتماعى كما تمارس داخل المجتمع . ولهذا فانهم يعرفونها فى ضوء العادات والعرف والتقاليد ... الخ . وعلى العكس من ذلك نجد أن أنصار الاتجاه المعيارى يميلون إلى إغفال الممارسات الواقعية عند دراسة الثقافة . فالثقافة كما يتصورها أنصار هذا الإتجاه ، عبارة عن الأفكار والتصورات والمعايير والمثل التى توجه السلوك الإجتماعى . ولاشك أن فى هذا الإتجاه الأخير مسحة فلسفيه تجريديه . (١١)

(ى) وظهرت عدة محاولات لفحص العلاقة بين الثقافة والبيئة الطبيعية كالمناخ والتربه ومختلف الظروف الطبيعية الأخرى . ونستطيع أن نوجز فيما يلى ما خلص اليه أغلب الباحثين من دراستهم لهذه القضيه . (١٢)

أولا : تقدم البيئة الطبيعية العديد من الامكانيات لنمو الثقافة الانسانية .

ثانيا : ولكن البيئة الطبيعية تفـــرض فى بعض الأحيان حدودا معينة لنمو الثقافة أو لإستخدام بعض المعارف الثقافية فى مناطق معينـة .

ثالثا : ويعتمد أثر البيئة إلى حد ما على طبيعة الثقافة القائمة ، تلك الثقافة التى تعتمد بدورها على مجموعة من العوامل الأخرى كالاختراع والانتشار أو إستعارة عناصر ثقافية من مجتمعات أخـرى .

رابعا : لايمكننا فى الوقت الحالى الجزم بالحدود النهائية لما يمكن أن تقدمه البيئة من إمكانيات لنمـو الثقافة ، نظـــرا للتقدم العلمى والتكنولوجى المتزايد يوما بعد يوم .

خامسا : يسهم التقدم المضطرد للثقافة فى تحرير الإنسان من قيـود البيئة فى أى مكان . وهذا يعنى تزايد إعتماد الإنسان عـلى الظروف الثقافية ، جنبـا إلى جنب مـع الظروف البيئيه .

سادسا : ولكن إذا كانت الثقافة المتنامية تسهم فى تحرير الانسان من قيود الطبيعية أوما تفرضه من حدود ، إلا أنها سوف تزيد الانسان إرتباطا بالطبيعة نتيجة لتزايد علمه بما تحمله من إمكانيات أكثر خصوبة وثراء .

(ك) يحاول بعض أنصار الاتجاه العنصرى فى علم الاجتماع مثل «دى لابوج» و «آمون» ربط الثقافة بالأجناس البشرية . وقد كشفت الدراسات الموضوعية عن خطأ هذه الفكرة وإنحيازها ، كما كشفت عن أهدافها الاستعمارية والسياسية . فلا يوجد فى الواقع أية صلة بين البناء الثقافى والبناء العنصرى . ويشير «دوركيم» فى هذا الصدد إلى أننا لانعرف أية ظاهرة إجتماعية ترتبط إرتباطاحتميا بالجنس، ذلك لاننا نجد صور التنظيم المختلفة فيما بينها أشد الاختلاف داخل مجتمعات من جنس واحد ، بينما نلاحظ تشابها عجيبا بين مجتمعات من أجناس مختلفة .فالمدنية وجدت عند الفينيقيين كما وجدت عند الرومان والاغريق ، ونظام العائلةالأبوية كان منتشرا عند اليهود كما إنتشر لدى الهنود ، ولكنه لم يوجد عند السلافيين الذين ينتمون إلى نفس الجنس الآرى . يضاف إلى ذلك أنه لايوجد حاليا جنس نقى خالص . فتاريخ العالم منذ عصور ماقبل التاريخ ، هو تاريخ الهجرات وإختلاط الأجناس البشريه .

والواقع أنه لايوجد مفهوم يجتنبه الغموض والخلاف مثل مفهوم الجنس ، لدرجة أن أنصار الاتجاه العنصرى عندما فشلوا فى تعريف الاجناس فى ضوء الخصائص البدنيه ، لجأ البعض مثل «جونتر» Gunther و«فرتش» Fritch إلى تعريف الجنس فى ضوء خصائص نفسية وخلقية . وهكذا إنتهى هؤلاء الباحثين إلى الابتعاد عن فكرة الجنس البيولوجى والدخول فى مفهوم القوميه الثقافى .

ونستطيع القول على وجه اليقين بانعدام الصله بين الثقافه والجنس . ولعل هذا يتضح من تحديدنا لخصائص الثقافه ، وتأكيدنا لخاصيه الإكتساب والتعلم كخاصية مميزة لها.

الأوضاع الاجتماعية Social Positions

يقوم النسق الإجتماعي Social system على أساس وجـــود عدة جماعات إجتماعية وعـدة جماعات فرعية ، ينشأ بينها تفاعل بهـدف تحقيق هـدف مشترك. ويختلف أعضاء النسق الاجتماعي من حيث الأوضاع الإجتماعية وما يقوم به كل عضو من دور إجتماعي . كذلك يختلف أعضاء النسق من حيث توقعات الدور ، بمعنى أنه يتوقع من كل عضو داخل النسق أن يقـــوم بدور معين ، ولا يتوقع بالطبع أن يقوم كل الاعضاء بأداء نفس الشيء . ويمكن القول أن أحد جوانب تنظيم أو بناء النسق الإجتماعي ، هو أن أعضاءه يتباينون من حيث مايشغلونه من أوضاع إجتماعية . (١٣)

ويختلف أعضاء النسق من حيث طبيعة الجماعة أو الجماعة الفـرعية التي ينتمى اليها كل عضو ، وكذلك من حيث الوضع الذى يشغله داخل هذه الجماعة أو تلك الجماعة الفرعيه . ويتمثل الوضع الإجتماعي للشخص في مجموعة الحقوق والواجبات التي تميز هذا الشخص داخل الجماعـــة أو النسق ككل . ويتسم مضمون الوضع الإجتماعي بطابع معيارى . فالعامل فى أحد المصانع (وهو شاغل وضع إجتماعى معين) لابد أن يجيد مهارات معينة وأن يتمتع بقدرات محددة وأن يكون حاصلا على درجة معينة من التعليم أو التدريب . ويمكن القول بأن مضمون هذا الوضع ذو طابع معيارى من ناحيتين . الناحية الأولى هى المعيار الفنى الذى يحددأسلوب تعامل العامل مع المادة الخـام التى يصنعها . والناحية الثانية هى المعيار الإجتماعى الذى يتمثل فى توقع الآخرين داخل هـــذا المصنع أن يقوم هذا العامل بأفعال إجتماعية معينة ، كما يتمثل فيما يتوقعه العامـــل نفسه من الآخرين - زملائه أو مرؤوسيه - فإذا إنحرف هذا العامل عن هذه المعايير الفنيـة أو الإجتماعيـة ، فانه يتعرض للجزاءات الإجتماعية من جانب رؤسائه . (١٤)

وهناك جانبان أساسيان للوضع الاجتماعى هما : الحقـــوق والواجبات . فالشخص الذى يشغل وضعا إجتماعيا معينا داخـل أى نسق إجتماعى ، يكون له مجموعة من الحقـوق المعترف بها داخل هـذا النسق ، كما تكـون عليه مجـوعة من الواجبات المعينة التى يتوقع منه أداؤها .

ويطلق بعض الباحثين مثل « جونسون » على مجموعة الحقوق التى يتمتع بها الشخص نتيجة لإحتلاله وضعا إجتماعيا معينا - المركز الاجتماعى Social Status. كذلك فإنه يطلق على مجموعة الواجبات المطلوبة من مثل هـذا الشخص مصطلح الدور الاجتماعى Social role . ولهذا يمكن القول أنه يترتب على شغل وضـع إجتماعى معين ، أن يكون لشاغل هذا الوضع مركز معين (أو مجموعة معينـة من الحقوق) ، كما يكون له دور معين (أو مجمـوعة معينة مـن الواجبات) . وبقول آخر فإنه إذا كان لشخص معين مجموعة من الحقوق والواجبات المعينـة والمعترف بها داخل النسق الاجتماعى أو المجتمع الذى ندرسـه ، فإن ذلك يعنى أن هذا الشخص له وضع إجتماعى متميز داخل ذلك النسق أو المجتمع .

ونتيجة لهذا التحليل فإن « جونسون » يشير إلى أنه من الممكـن لنا أن نستخدم مصطلح « الدور » أو « المـركز » بدلا مـن مصطلح الوضع الإجتماعى ، حيث أن أيا من هذين المصطلحين (الدور والمركز) يعنى نفس الشىء الذى يشير اليه مصطلح الوضع الاجتماعى . فبناء الأدوار Role Structure لأية جماعه هو ذاته بناء المراكز Status Structure داخل هذه الجماعة ، لأن مايعد دورا من وجهة نظر شخص معين ، يعد مركزا مـن وجهة نظر شخص آخـر ، أو ما يعـد واجبا من وجهة نظر أحد أفراد الجماعة (دور) يعد حقا من وجهة نظـر عضو أو أعضاء آخرين داخل هذة الجماعة (مركز) (١٥) . ومثال هذا أن قيام الطبيب

بأداء إلتزاماته كالكشف على المرضى وتحديد العلاج (دور الطبيب) يعد فى نفس الوقت حقا للمرضى الذين يترددون على هذا الطبيب .

وهناك مجموعة من الأوضاع الاجتماعية ، يمكن أن يشغل كل منها عدة أشخاص داخل نفس المجتمع ، كالطبيب والمدرس والعامل والمزارع ... الخ . وهناك مجموعة أخرى من الأوضاع التى لا يمكن أن يشغلها سوى شخص واحد داخل نفس المجتمع ، مثل رئيس الجمهورية أو رئيس الهيئة التشريعية . وعادة ماتكون مثل هذه الأوضاع الاجتماعية قليلة داخل أى مجتمع . ويجب أن نلاحظ أنه يمكن لشخص واحد أن يشغل عدة أوضاع إجتماعية داخل نفس النسق أو المجتمع. فالشخص الواحد يمكن أن يكون طبيبا وأبا وزوجا ومواطنا وعضوا فى إحدى الجمعيات أو أحد النوادى ... الخ .

ولكل وضع إجتماعى مكانة إجتماعية معينة داخل المجتمع ترتبط بمجموعة الحقوق التى يتمتع بها شاغل هذا الوضع ، أو مايطلق عليه « جونسون » « المركز الإجتماعى الذى يحتله هذا الشخص». وقد تتغير مكانة Prestige الوضع الإجتماعى مع مضى الزمن . ومن أبرز الأمثلة على ذالك تغير مكانة العلماء والفنانين أو مكانة المرأة فى العصر الحديث بالمقارنة بالعصور الوسطى.

ويجدر بنا أن نشير إلى تفاعل الأوضاع الإجتماعية داخل أى مجتمع . فهناك تفاعل مستمر بين شاغل وضع إجتماعى معين وبين العديد من شاغلى الأوضاع الإجتماعية الأخرى داخل نفس المجتمع وتقسم البناء الإجتماعى لأى مجتمع بتساند الأوضاع الاجتماعية المتضمنة داخل هذا البناء ، أو بتبادل الاعتماد بينها . ويستخدم بعض الباحثين مصطلح « فئة الدور » Role set للاشارة إلى مجموعة الأوضاع الاجتماعية التى يرتبط بها وضع إجتماعى معين . ومثال ذلك أن وضع

الطبيب يرتبط بعدة أوضاع إجتماعية أخرى مثل الصيادلة وشركات الأدوية والمجلات العلمية والمستشفيات ... الخ . وهكذا فإنه يمكن أن نطلق على هذه الأوضاع المتعددة مصطلح « فئة الدور » بالنسبة للوضع الاجتماعي للطبيب.

ولما كان الشخص يشغل عدة أدوار إجتماعية داخل المجتمع - كموظف وكأب كزوج مثلا - فإنه يرتبط بعده أوضاع وأدوار أو بفئات أدوار مختلفة . فهو كموظف يرتبط بفئة معينة للدور تشمل زملاءه في العمل ورؤساءه ومرءوسيه.. الخ وهو كأب وكزوج يرتبط بفئة معينة للدور تشمل زوجته وأبناءه وأصهاره.. الخ. وعلى الرغم من تعدد النماذج السلوكية للشخص الواحد في تفاعله مع شاغلي الأوضاع المختلفة ، والذين يؤلفون بالنسبة له « فئة الدور » إلا أننا لا يمكن أن نعتبر أن هذه النماذج السلوكية تكون أدوارا مختلفة ، ذلك لأنها في الواقع ليست سوى جوانب مختلفة لنفس الدور. فسلوك الموظف مع زملائه يختلف بالضرورة عن سلوكه مع رؤسائه أو مرؤوسيه , ولكن هذا السلوك في مجموعة يكون دوره كموظف .

ويجب أن نميز في هذا الصدد بين الدور Role وبين أداء الدور Role Performance . فدور الفنانين أو المدرسين واحد في أي مجتمع معين ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة لأداء الدور، ذلك لأن هذا الأداء يختلف من شخص إلى شخص على حسب القدرة والاستعداد والتدريب .كذلك يجب أن نميز بين مكانة مركز إجتماعي معين ، وبين مكانة شاغل معين لأحد المراكز الاجتماعية فالمكانة الاجتماعية للفنانين في عصر « مايكلانجلو » كانت أكثر إرتفاعا بالمقارنة بمكانتهم في العصور السابقة ، ولكن هذا الفنان الفذ كانت له مكانة فريده بين بقية الفنانين وأعضاء المجتمع ، جعلته يرتبط بالملوك والبابا في عصره (١٦).

ويشير « جولسون » إلى أن تعدد وتعقد الأدوار أو الالتزامات الاجتماعية داخل أى مجتمع ، لايتيح لنا تحديد المضامين المشتركه للادوار بوجه عام . ولا شك أن هناك تعدد وتعقد مماثل بالنسبة للمراكز الاجتماعية ، ومع هذا فإنه يمكن القول بأن هذه المراكز تتسم غالبا (وليس دائما) بمجموعة من الخصائص التى يمكن إيجازها فيما يلى (١٧).

أولا : أنها تتضمن نوعا من السلطة، المتفاوتة من حيث الدرجة، على الآخرين

ثانيا : أنها تتضمن الحق فى الحصول على شكل معين من المكافأة نتيجة لأداء دور معين .

ثالثا : أنهـا تتضمن الحق فى إستخدام بعض الأشياء والحصول على بعض التسهيلات المعينة الكفيلة بحسن أداء شاغل المركز الدور المنوط به .

رابعا: أنها تتضمن درجة معينة من درجات المكانة الإجتماعية، بمعنى أن لكل مركز مكانة معينة على حسب نوع هذا المركز وموقعه من المراكز الأخرى المتدرجة داخل المجتمع وتتمثل هذه المكانة فى المزايا والتسهيلات التى يحصل عليها شاغل المركز، وفى ذلك القدر من الاحترام والتقدير الذى يناله من الآخرين.

وهناك مصطلح آخر فى هذا الصدد يتردد ذكره كثيرا فى دراسات علم الاجتماع وهو « جماعة المركز » Status group . ويعنى هذا المصلح مجموعة الاشخاص الذين يشغلون نفس الوضع الاجتماعى داخل المجتمع ، بغض النظر عن التنظيمات أو الجماعات التى ينتمون اليها وبقول آخر فإنها تشمل أولئك الذين يشتركون فى إحدى الخصائص الموضوعية المشتركة . وبهذا المعنى فإنه يمكن أن نتحدث عن جماعات الاطباء أو أصحاب الاعمال أو العزاب ... الخ ، على أن كلا منها تؤلف جماعة مركز .

وفى بعض الأحيان يستخدم مصطلح المركز الإجتماعى للدلالة على الموقع الكلى للانسان داخل المجتمع. وهذا يعنى أن هذا المصطلح يشير إلى كافة المراكز التى يحتلها الشخص داخل المجتمع ومايتمتع به من مكانة إجتماعية بسبب شغله لهذه المراكز أو بسبب خصائصه الشخصية .

وعلى الرغم من عدم إتفاق علماء الاجتماع على تحديد المعانى الدقيقة لمصطلحات الدور والمركز والوضع ، إلا أنهما تعد من المفاهيم الرئيسية بالنسبة لعلم الاجتماع (١٧) خاصة فى مجال دراسة الحياة الجماعية المنظمة ، والنسق الاجتماعى ، والشخصية. والواقع أنه لا يمكن الفصل بين مصطلحى الدور والمركز ، بمعنى أنه يمكن لنا مناقشة أحد هذين المفهومين دون أن نتعرض للمصطلح الآخر . فالدور هو الوجه الدينامى للمركز كما يشير إلى ذلك « رالف لنتون » ، بمعنى أنه الجانب السلوكى أو الذى يتعلق بالفعل الإجتماعى (١٣) . فشاغل مركز أو وضع إجتماعى معين ، يطالب بأداء أفعال معينة ، أو يتوقع منه أداء دور معين . فالدور هنا ليس مجرد فعل ولكنه فى نفس الوقت توقع لفعل . ولاشك أن هذا التوقع يرتبط بطبيعة المركز الإجتماعى للشخص . فالناس تتوقع من الشخص الذى يشغل مركز الطبيب أن يقوم بفعل معالجة الناس ، كما تتوقع من الشخص الذى يشغل مركز القاضى أن يطبق العدالة بين الناس وهكذا .

والواقع أن مصطلح الدور مأخوذ فى الأصل عن عالم المسرح ، حيث يلعب كل شخص الدور المعين أو الشخصية المحددة له داخل الرواية . ويستخدم هذا المصطلح فى علم الإجتماع للدلالة على النماذج السلوكية التى يقوم بها شاغل مركز معين ويمكن لنا أن نورد مجموعة من الملاحظات على مفهوم الدور كما هو مستخدم فى علم الإجتماع ، نوجزها فيما يلى (١٩) .

أولا : أن الدور الإجتماعى يقـــوم فى جوهره على أساس فكرة السلوك المتوقع من شاغلى مراكز أو أوضاع معينة داخل الجماعة أو التنظيم . فهو ليس مجرد نماذج سلوكية متحققة ،ولكنه يتضمن كذلك النماذج السلوكية المتوقعة .

ثانيا . عادة ما تكون الادوار مستقلة عن شخصيات القائمين بها داخل أية جماعة أو تنظيم ، خاصة فى المجتمعات الحديثة . فدور القاضى يتضمن مجموعة من النماذج السلوكية المتوقعة ، سواء قام بذلك الدور شخص معين أو قام به آخر .

ثالثا . عادة ما تكون الادوار متبادله ومتسانده - مثل دور الطبيب والمريض أو دور الزوج والزوجة ... الخ

رابعا : يتضمن كل دور مجموعة من النماذج السلوكية المسموح بها وأخرى محرمة أو غير مسموح بها ، على حسب طبيعة الدور نفسه. وهذا يعنى أن الأدوار تتضمن درجة معينة من القهر السلوكى .

خامسا : قد لاتكون جميع الادوار التى يقوم بها الإنسان فى حالة إتساق مع بعضها ، الأمر الذى يثير مشكله صراع الأدوار Role conflict . فى كثير من الأحيان - خاصة فى المجتمعات الحديثة - يحدث نوع من التناقض فى مجال ما هو متوقع من شخص معين أن يقوم به . ومثال هذا أن الزوج يتوقع من زوجته العاملة أن تؤدى التزاماتها كزوجة وكأم على خير وجه ، وفى نفس الوقت يتوقع منها رئيسها فى العمل أن تؤدى واجبات وظيفتها على خير وجة . وقد يحدث تعارض بين هذين التوقعين ، حيث قد يكون تحقيق أحدهما على حساب الآخر .

ونستطيع أن نوجز أهم الافـــكار المتضمنة فى مفهوم المركز الإجتماعى فيما يلى :(٢٠)

أولا : يشير المركز الإجتماعي إلى وضع الإنسان داخل الجماعة أو المجتمع ، ذلك الوضع الذي يحدده السن أو الجنس أو التعليم أو المهنة .

ثانيا : تتسم المراكز الاجتماعية بتبادل الاعتماد والنسبية . فالشخص يحتل مركزا معينا في علاقته بأشخاص آخرين يحتلون مراكز أخرى .

ثالثا : هناك نوعان من المراكز داخل كل مجتمع وهما : المراكز الموروثه Asaribed statuses والمراكز المكتسبة من خلال العمل Achieved statuses. وتتمثل الأولى في تلك المراكز التي يحصل عليها الانسان بحكم ظروف لادخل له فيها كالسن والجنس مثلا . أما النوع الثاني من المراكز فإنه يتمثل في تلك التي يحصل عليها الانسان من خلال جهده وعمله. وتختلف المجتمعات بهذا الصدد،حيث أن هناك مجتمعات أكثر تقديرا للمراكز الموروثة، وهنا يتحدد المركز الاجتماعي للشخص بناء على خصائص أسرته التي ولد فيها، وعلى العكس من ذلك فإن هناك مجتمعات أكثر تقديرا للمراكز المكتسبة التي يصل اليها الانسان بجهده وعمله وتعليمه .

رابعا : يمكن القول كقاعدة أن الانسان يحصل أولا على مراكز منسوبة أو موروثة ، ثم يصنع هو بنفسه بعد ذلك مركزه المكتسب ، خاصة في المجتمعات الحديثة.

خامسا : يمكن القول كقاعدة أنه مع نمو المجتمعات وتقدمها يزداد إتجاه المجتمع نحو تقدير المراكز المكتسبه .

سادسا : يمكن دراسة المراكز الاجتماعية من ناحيتين ، ناحية موضوعية حيث يدرس المركز الاجتماعي كما هو متحقق فعلا داخل المجتمع ، وناحية ذاتية

حيث يدرس المركز من خلال وجهة نظر شاغله ووجهات نظر الآخرين فيه .

سابعا: يوجد فى كل مجتمع مجموعة من المراكز ذات قيمه عليا ، وتختلف معايير تحديد قيمة كل مركز بإختلاف المجتمعات.

ثامنا : يمكن أن يكون لكل شخص عدة مراكز داخل عدة جماعات ينتمى اليها داخل المجتمع . وقد لاتكون هـذه المراكز المتعدده التى يشغلها الشخص متسقة مع بعضها . ومثال هذا أن مدير المصنع قد يكون له وضع نقابى . وهو فى المصنع يعبر عن وجهة نظر الحكومة أو أصحاب العمل ، وهو فى النقابه يعبر عن وجهة نظر العمال . وقد يكون هناك تعارض بين وجهتى النظر .

تاسعا : قد تكون هناك جوانب رمزية لبعض المراكز الإجتماعية داخل المجتمع كالملابس والشارات والمساكن ... الخ . ومثال هذا ملابس الضباط فى المجتمع الحديث .

عاشرا : يناط بكل مركز إجتماعى دور معين يتوقع من شاغل هذا المركز أن يلعبه فى الحياه الإجتماعية . وإذا لم يقم شاغل المركز بأداء دوره المتوقع،فإن سلوكه يصنف على أنه سلوك منحرف . ويقوم هـذا التصنيف على أساس معيار معين وليس على أساس جميع المعايير. ويكون هذا المعيار هو الذى يحدد طبيعة الجوانب السلوكية المطلوبة من شاغل المركز المعين .

حادى عشر : قد تسهم المراكز المكتسبة فى تقليل أهمية المراكز الموروثة أو المنسوبة ، ولكنها لايمكن أن تلغى أثرها نهائيا . ومثال ذلك أن مركز المرأه المتعلمة فى المجتمع الحديث، قد ألغى العديد من الجوانب السلوكية التى كانت تحرم على المرأة فى الماضى بحكم كونها إمرأة ، كما أتاح لها الكثير من الحقوق التى كانت

قاصره على مجتمع الرجال ولكن تعليم المرأة وخروجها للعمل وحصولها على حريتها السياسية والإجتماعية لايمكن أن يلغى تماما أثر الجنس كمحدد للمركز الإجتماعى داخل المجتمع .

المعايير الجمعية Group norms

تعد قضية المعايير الجمعية من أهم قضايا علم الإجتماع ، إن لم تكن أهمها قاطبة . فالمعايير الإجتماعية هى التى تفسر لنا سبب إنتظام التفاعلات الإجتماعية ، وسبب إستقرار الحياة الإجتماعية داخل المجتمع أو الجماعة . فى أى موقف إجتماعى أو أية جماعة إجتماعية أو أى مجتمع ، توجد مجموعة من المعايير التى تحكم السلوك والتفاعلات الإجتماعية ويمكن النظر إلى المعايير على أنها مجموعة القواعد والمقاييس التى تحكم أفعال الناس كما تحكم ردود أفعالهم تجاه أفعال الآخرين .

ويختلف إنتظام المجتمع الإنسانى عن إنتظام المجتمعات الأخرى مثل مجتمع النحل أو النمل أو كافة المجتمعات الحيوانية ، فى أنه ذو صفة معيارية Normative . فالنظام داخل المجتمعات الحيوانية يعتمد على عوامل غريزية ، بعكس الحال بالنسبة للنظام الإجتماعى البشرى الذى يقوم على أساس مجموعة من القواعد والنظم والمعايير التى تنجم عن التفاعل الإجتماعى التاريخى . وإذا كان السلوك الغريزى هو الذى يسمح لنا بالتنبؤ فى علم الحيوان ، فإن المعايير أو القواعد الاجتماعية الثقافية هى التى تسمح لنا بالتنبؤ فى عالم الانسان .

وهناك مجموعة كبيرة من التساؤلات يحاول علم الاجتماع أن يجب عليها ، حتى يكتمل فهمنا للحياة الاجتماعية وفى مقدمة هذه الأسئلة ما يلى :

أولا : كيف يصبح التفاعل معياريا ؟ وبأى معنى ؟

ثانيا : لماذا يمتثل أعضاء الجماعة للمعايير الجمعية ؟

ثالثا : لماذا يركز المجتمع على بعض المعايير تركيزا شديدا ، حيث يلحق بها مجموعة كبيره وقوية من الجزاءات، فى حين يتساهل فى بعض المعايير الأخرى؟

رابعا : لماذا تكون المعايير غير الرسمية (كالعادات الشعبيه والمعايير العرفية) كافية للاحتفاظ بالنظام والاستقرار الاجتماعى داخل نموذج معين من المجتمعات (كالمجتمعات البسيطة أو التقليدية) فى حين أنها لاتكفى وحدها للحفاظ على النظام والاستقرار فى نموذج آخر من المجتمعات ؟ أى لماذا تلجأ المجتمعات الأكثر تطورا وتعقيدا وحداثة إلى إستحداث المزيد من المعـــايير أو القواعد الرسمية التى تسندها مجموعة قوية من الجزاءات الماديه ؟

ويمكن الاجابة على السؤال الأول بالاستعانة بنظريه « وليم جراهام سمنر » W.G.sumner فى العادات الشعبية Folkways . فالجماعات الاجتماعية ـ طبقا لهذه النظرية ـ تحاول مواجهة مشكلاتها عن طريق المحاولة والخطأ ، وأن الحلول النافعة تميل للاستمرار، بمعنى أنها تصبح معيارية وروتينية ومتوقعة. وإذا ما كان الحل متصلا بحياه الجماعة أوحاجاتها الأساسية فإنه يصبح ذا قيمة كبيرة فى حياة الجماعة ويرتبط بمجموعة من الجزاءات القويه التى تطبق على من ينحرف عن الأسلوب الجماعى المتبع فى مواجهة هـــذه المشكلات أو الحاجات أما إذا كان هذا الحل لايتصل بهذه الحاجات الحيوية للجماعة ، فإن الجماعة تميل إلى التساهل مع أولئك الذين لايلتزمون به فى حياتهم اليومية . ويطلق « سمنر » على النوع الأول من الحلول مصطلح « الأعراف » Mores ويطلق على النوع الثانى مصطلح « العادات الشعبية Folkways

أما الاجابة على السؤال الثانى، فإنها تقوم على أساس مفاهيم التنشئة الاجتماعية والجزاءات الاجتماعية . فأعضاء المجتمع ينشئون على أساس الايمان بمعايير الجماعة

وقواعدها ، الأمر الذى يجعلهم يستدمجون هذه المعايير داخل شخصياتهم . وهذا يعنى أن أعضاء الجماعة أو المجتمع يشبون على قبول ما هو حق أو حسن ورفض وما هو سيىء أو باطل داخل الجماعة دون مناقشة وهذا الإستدماج هو العامل الأول للامتثال فإذا ما إنحرف الشخص عن معايير الجماعة ، فإنه تواجه بمجموعة من الجزاءات العقابية . وهكذا يدرك الشخص - من تجاربه أو تجارب الآخرين - أن الإمتثال يجلب له الراحة والإستقرار بعكس الحال بالنسبة للانحراف . ولكن هذا لا يعنى سيادة الإمتثال سياده مطلقة داخل أى مجتمع ، ذلك لأن التنشئة الإجتماعية لا تكون لدى الجميع بنفس الكيفية أو بنفس الدرجة من الكفاءة ، كذلك فإن هناك فى كل مجتمع مجموعة من الثغرات التى يمكن أن ينفذ منها كل من يحاول الإنحراف .

ويمكن الإجابة على السؤال الثالث بأن كل جماعة تميز عادة بين السلوك المعيارى والسلوك المسموح به أو المتسامح . فيه والفيصل فى التمييز هو قرار الجماعة ذاتها بشأن ما يعد فى نظرها أمرا جوهريا بالحياة الجماعة وإستمرارها وما لا يعد كذلك . ويمكن القول أن تحديد الجماعة السلوك المعيارى الواجب إتباعه ، والسلوك الذى يمكن التسامح فيه ، يعتمد فى نهاية الأمر على الظروف والوقائع التاريخية للجماعة أو المجتمع . وهنـــاك مجالات سلوكية معينة ، تحيطها كل الجماعات والمجتمعات بتقدير كبير وتضفى عليها قيمة كبيرة (مثل الجنس والوطنية والعلاقة بالمقدس)(٣١)

وأخيرا فإن الإجابة عـــلى السؤال الرابع يتطلب الفهم العلمى للفروق بين الجماعات الإجتماعيــة - الأولية والثانوية . فالمعايير غير الرسمية تسود داخـل الجماعات الأولية ، وتقوم بأداء وظائفها بكفاءة كبيرة ، بسبب صغر حجمها وقوة العلاقات الإجتماعية بين أعضائها الذين يعرف بعضهم بعضا . ولـكن هذه المعايير

غير الرسمية تفقد فعاليتها كوسيلة وحيدة للضبط الإجتماعى داخل التجمعات الأكبر حجما نتيجة لتعدد الإتجاهات والقيم وصراع الادوار والطبقات والجماعات. وهذا هو ما يستوجب ظهور المعايير أوالقواعد الرسمية المتمثلة فى القانون .

ويتضح لنا من هذه الإسئلة والإجابة عليها معنى أن النظام الاجتماعى داخل المجتمع الانسانى له طابع معيارى ، وأن التفاعل الاجتماعى داخل التجمع البشرى يتخذ الطابع النظامى أوالروتينى فى ضوء التوقعات التى تتم على أساس القواعد الاجتماعية السائدة داخل الجماعة أو المجتمع . فالقواعد أو المعايير هى التى تحدد طابع التوقعات ، وتحقق هذه التوقعات أو قيام كل شخص بدورة كما هو متوقع منه ، هو ما يضفى على المجتمع الطابع النظامى .

ويؤكد «جونسون» على نسبية المعايير ، فالمعايير التى تسود داخل نسق إجتماعى معين تختلف عن تلك التى تسود نسقاً آخر ، أوعن تلك التى تسود داخل نفس النسق خلال فترة زمنية مختلفة . ويضرب لنا مثلا على هذا بفكرة تعدد الزوجات التى تسمح بها المجتمعات الاسلامية فى حين لا تسمح بها المجتمعات المسيحية(٢٣). ويمكن القول بأن معيارا معيناقد أصبح له الطابع النظامى inistitutionalised ، أى أصبح يكون جزءا لا يتجزأ من النظام الاجتماعى القائم ، إذا ما توافرت له ثلاثة شروط أساسية وهى :

أولا : تقبل المعيار من جانب عدد كبير من أعضاء النسق أو المجتمع .

ثانيا : أن هذا التقبل يتسم بطابع الجدية نتيجـــة لاستدماج أعضاء المجتمع لهذا المعيار إستدماجا سيكولوجيا بفعل عمليات التنشئة الاجتماعية .

ثالثا : إرتباط هذا المعيار بمجموعة معينة من التوقعات والجزاءات . وهذا يعنى أن أعضاء النسق يتوقعون أن يسلك بعض الأعضاء بناء على هذا المعيار تحت

ظروف معينة . وإذا لم يحدث السلوك طبقا للتوقع المعيارى يعد هـــذا السلوك إنحرافيا من جانب أعضاء الجماعة ككل .

وتختلف المعايير فى تطبيقها على أعضاء المجتمع على حسب الوضع الإجتماعى لكل عضو ، فالمعايير التى يخضع لها العامل فى المصنع قد تختلف عن تلك التى يخضع لهـــا المدير المحلى أو رئيس مجلس الإدارة . ولـكن جميع المعايير العاملة داخل المجتمع تكون ما يطلق عليه علماء الإجتماع النمط أو النموذج المعيارى للمجتمع Normative Pattern . وهذا النموذج يكون عادة متقبلا من كل أعضاء النسق أو المجتمع . فالعمال يقدرون المعايير التى تطبق على المديرين والرؤساء ، كذلك فإن هذه الطائفة الأخيرة تقدر المعايير التى تطبق على العمال . ويرجع هذا إلى أن جميع هذه المعايير تكون جزءا من ثقافتهم المشتركة .

ويجب أن نشير هنا إلى أن إستدماج أعضاء الجماعة للمعايير الجنية هى مسألة درجة . فهناك معايير يركز عليها المجتمع ويحـاول تعميقها فى نفوس أفراده ، وهناك معايير أخرى ينظر اليها عل أنهـــا أقل أهمية . ونفس الشىء ينطبق على تقبل أعضاء المجتمع للمعايير ، فهو أيضـا يعد مسألة درجة . فـلا يوجد مجتمع يقبل أعضاءه المعايير داخله بنسبة ١٠٠٪ . وقد سبق أن أشرنا إلى هذه النقطة ، وسوف نعالجهـا بتفصيل أكبر فيما بعد .

ويطرح بعض علماء الإجتماع السؤال التالى : يشترط أن يدرك جميع أعضاء المجتمع وأن يتقبلوا قاعدة معينة حتى يصبح لهـــا طابعاً معياريا ؟ وما هو الحد الأدنى من التقبل والإدراك اللازم تحقيقه لقـاعدة ما حتى تصبح معيارا داخل المجتمع ؟ ويذهب « جونسون » إلى أنه من غير الممكن أن نجيب على مثل هـذه التساؤلات بطريقة دقيقة ومحددة (٢٣) فالحد الأدنى اللازم توافره من أعضاء

الجماعة أو المجتمع الذين يدركون ويتقبلون القاعدة حتى تتخذ هذه القاعدة الطابع المعيارى ، يختلف من حالة إلى حالة . ويعتمد هـذا الحد على طبيعة القاعدة من ناحية وعلى حجم الجماعة أو المجتمع ودرجة تعقده من ناحية أخرى . فليس من اللازم فى حالة الأنساق أو المجتمعات الكبرى أن يتحقق أدراك كل أعضاء النسق أو المجتمع لقاعدة ما حتى تتخذ الطابع المعيارى . ويضرب لنا مثلا على ذلك بالبورصة والأسواق فى الولايات المتحدة الأمريكية . فهناك بدون شك مجموعة من القواعد والمعايير التى تحكم العمل فى البورصة والأسواق ، ومع ذلك فإن هناك العديد من أبناء المجتمع الأمريكى لايدركونها ولايفهمونها.(٢٤) ونفس الشىء ينطبق على المعايير التى تحكم عمل الأطباء أو المدرسين أو رجال الأعمال وفى حالة المجتمعات المعقدة أو الحديثة ليس من اللازم أن يدرك كل فرد جميع المعايير السائدة داخل المجتمع ، ولـكن يجب على كل عضو أن يدرك ويقبل معايير الجماعة أو التنظيم الذى ينتمى اليه ويتفاعل مع أعضائه. فليس من اللازم أن يدرك الطالب مثلا المعايير التى تحكم العمل داخل أحد المصانع الكبرى ، ولـكن من اللازم أن يدرك ويتقبل المعايير التى تحكم سلوك الطالب داخل الكلية والمجتمع ككل.

النظم الاجتماعية Social inistitutions

وتتجمع هذه المعايير مع بعضها فى شكل نظم إجتماعية ، فبعض المعايير التى تحكم عدة جوانب سلوكية ومجموعة معينة من العلاقات ، تتجمع معا لتشكل ما نطلق عليه النظام الإجتماعى .فالزواج مثلا هو نظام إجتماعى، لأنه يتضمن مجموعة من التوقعات المعيارية أو المعايير التى تحكم العلاقة بين الزوج والزوجة ، أو بين دورين ومركزين معترف بهما داخل المجتمع (٢٥) .

وإذا ما حاولنا دراسة المجتمعات التاريخية أو المعاصرة ، البدائية أو المعقدة،

فإننا سنجد أن الحياة الإجتماعية داخـــل جميع هذه المجتمعات لا تسير بطريقة عشوائية وإنما تحكمها بإستمرار مجموعة من النماذج السلوكيه المعترف بها والعلاقات المقررة داخل المجتمع . وبقول آخر فإننا سوف نجـد أن هناك مجموعة من النظم الإجتماعية التي تحكم الحياة الإجتماعية داخل هذه المجتمعات .

ويمكن أن نعرف النظـام الإجتماعي في ضوء هذا الفهم بأنه نمـوذج معياري معقد معترف به داخل المجتمع ويحكم مجموعة معينة من العلاقات والنماذج السلوكية . فنظام الزواج هو عبارة عن نموذج معياري معقد يطبق داخل المجتمع ككل أو داخل أحد أجزائه بطريقة معينة (٢٦) .

وهذا يعني أن عملية الزواج والعلاقات والأنماط السلوكية المتعلقة به داخل هذا المجتمع أو ذلك الجزء منه ، تخضع لهذا النموذج المعياري . وعادة ما يختلف هذا الإلتزام من حيث الدرجة ، ولـكن ما هو مهم في هذه الحالة ، هو أن هذا النموذج مدرك ومتقبل من أعضاء ذلك المجتمع أو ذلك الجزء من المجتمع.

ويشير «جونسون» إلى أن هناك طـائفة من علماء الإجتماع يطلقون مصطلح النظام الإجتماعي على النموذج المعياري المعقد الذي يحكم طائفة معينة من العلاقات والنماذج السلوكية المعينة ، كما يطلقونه على بعض الجماعات والتنظيمات كالمدارس والمصانع والكنائس ... الخ. وعلى الرغم من وجـود بعض الفروق بين النموذج المعياري وبين الجماعـة أو التنظيم الذي يطبق داخـله ذلك النموذج ، إلا أن هذا الاستخدام لمصطلح النظام قد شاع إلى درجة كبيره في تراث علم الاجتماع (٢٧)

ويربط بعض علماء الاجتماع بين النظام الاجتماعي وبين الحاجات والمشكلات الاجتماعية . فالنظم الاجتماعية هي الأساليب المقـررة لمواجهة مختلف المشكلات

التى تواجه المجتمع أو الحياة الجماعية داخلة. ويؤكد هؤلاء العلمــــاء أن مصطلح النظام فى هذه الحالة يشير إلى النماذج السلوكية المقررة وليس إلى التنظيمات أو الجماعات التى تطبق داخلها هذه النماذج السلوكية(٢٨)

ويتضمن مفهوم النظـام العديد من المفـاهيم السوسيولوجية الأخرى كالدور والمركز والمعايير والقـيم والأفـكار ، تلك التى تتجمع فى شكل منظم بهدف تلبية حاجة أساسية من حاجات الحياة الجماعية ، أو بهدف مواجهة إحدى المشكلات الأساسية التى يجب على كل مجتمع أن يحلها . فالمجتمع يواجه حاجته إلى أعضاء جدد حتى يستمر فى الوجود ، وحاجته إلى خلق الشخصيات التى تتمثل معاييره وقيمه وأفكاره ... الخ من خلال نظام الأسرة ، كما يواجه حاجاته المادية إلى الانتاج والاستهلاك والتوزيع من خلال النظام الاقتصادى ... الخ

ويمكن القول بأن هناك مجموعة مشتركة من المشكلات الأساسية التى يجب على كل مجتمع أن يواجهها . فكل مجتمع مطالب بأن ينظم الممارسات الجنسية وأن يحقق الأمن للأطفال ، وأن يربيهم على قيمه وأفكاره ومبادئه ، وأن يوفر لأعضائه الطعام والمأوى والملبس ، وأن يضبط سلوك أعضائه حتى يتحقق النظام والاستقرار الاجتماعى ... الخ وعلى الرغم من هـذا التشابه فى المشكلات أو الحاجات داخل أى مجتمع بشرى ، إلا أن هناك إختلافا كبيرا بين المجتمعات من حيث أسلوب مواجهة هذه المشكلات أو تلبية تلك الحاجات.

والواقع أنه مع نمو المجتمعات وتعقدها ، تظهر نظم جديدة أكثر تخصصا فى مواجهة المشكلات أو الحاجات الاجتماعية . فمع تطـــور المجتمعات - مثلا - تظهر نظم متخصصة فى التربية والترفيه والتثقيف ، مما يفقد نظام الأسرة بعض وظائفه التقليدية ، كالوظيفة التربوية والاقتصادية والترفيهية ... الخ (٢٣).

ويحدد « رويتر » E.B.Reuter « النظام » فى قاموس المصطلحات السوسيولوجية بأنه « النسق المنظم للممارسات والأدوار الاجتماعية التى تتركز حول قيمة معينة أو مجموعة من القيم ، إلى جانب وسائل تنظيم تنفيذ القواعد الاجتماعية (٣٠). ويذهب « ماكيفر » إلى إن النظام هو الصور أو الأشكال الثابتة التى يدخل الناس من خلالها فى علاقات إجتماعية ، أو هو « كل ما هو مقرر إجتماعيا » ، أو هو « الأساليب المقررة للعمل والسلوك داخـــل الحياة الاجتماعية (٣١) . ويعرف « موريس جنزبرج » النظم الاجتماعية بأنها القواعد المستقرة والمعترف بها والتى تحكم العلاقات بين الأفراد والجماعات (٣٢) ويضرب « جنزبرج » مثلا على ذلك بنظام الملكية ، فهو فى نظره عبارة عن مجموعة القواعد المعترف بها التى تحـــكم العلاقات بين الناس فيما يتعلق بسيطرتهم على الأشياء المادية وإقتنائها وتبادلها(٣٣). كذلك يعرف « بارنز » النظم بأنها البناء والوسائل التى يقوم من خلالها المجتمع الانسانى بتنظيم وتوجيه وتنفيذ مختلف الأنشطة المتعددة المطلوبة لاشباع الحاجات الانسانية (٣٤) ويشير « وليم أجبرن » إلى النظم على أنها الطرق المستقرة والمنظمة لاشباع مجموعة معينة من الحاجات الانسانية .

ويرجع الفضل إلى « دوركيم » فى التركيز على النظم الإجتماعية كموضوع أساسى لعلم الإجتماع . فقد أكد هذا العالم أهمية دراسة الظواهر الإجتماعية لامن حيث موضوعها فحسب ، ولكن من حيث معناها كذلك داخل المجتمع الذى ندرسه . ولا يتحقق الفهم الموضوعى التكاملى لأية ظاهرة ، إلا من خلال إدراك إرتباطاتها بمختلف الظواهر الأخرى التى تؤلف معها نظاما إجتماعيا ، يسهم فى تشكيل البناء الكلى للمجتمع عن طريق ما يؤديه من وظيفة ، ومن خلال إرتباطه ببقية النظم الأخرى داخل هذا البناء . فما يمنح الظاهرة معناها وأهميتها داخل المجتمع هو علاقتها التفاعلية ببقية الظواهر الأخرى التي تؤلف معها ما نطلق عليه

النظام الاجتماعى . وهذا الفهم هو ما جعل دوركيم يعترض على إجراء مقارنة بين ظواهر منفصلة فى مجتمعات مختلفة ذلك لأن هذه الظواهر لامعنى لها إلا داخل سياقها النظامى . يضاف إلى ذلك أن علم الإجتماع يهتم بمسائل أكثر تجريداً من الظواهر الجزئية ، فهو يهتم بدراسة مبادىء التنظيم الإجتماعى والنظم الإجتماعية التى هى فى جوهرها النماذج المنظمة للفعل الإجتماعى أو الأفعال الإجتماعية التى تحكمها مجموعة محددة من القواعد أو المعايير ، والتى تستهدف تحقيق هدف مقرر داخل المجتمع .

وعلى الرغم من تعدد تعريفات النظم الإجتماعية عند علماء الإجتماع ، إلا أنه يمكن القول بأن النظم هى مجموعة من النماذج الثقافية التى تتجمع كل منها حول حاجة أساسية من حاجات الإنسان . وأهم هذه الحاجات ما يأتى :-

أ) الحاجة إلى إمداد المجتمع بأعضاء جدد وتربيتهم وتدريبهم (نظام الأسرة)
ب) الحاجة إلى الاستمرار الفيزيقى فى الوجود (الاقتصاد) .
جـ) إسترضاء القوى العليا المجاوزة للطبيعة (الدين) .
د) ضبط سلوك أعضاء الجماعة تحقيقا للاستقرار والأمن الإجتماعين(السياسة)
وهناك العديد من الحاجات الأخرى مثل الحاجات التربوية والحربية والترفيهية... الخ ، تلك التى يوجد لكل منها نظام معين لإشباعها .

وهذا يعنى أنه لكل نظام وظيفة أو دور معين داخل المجتمع . وهناك تفاعل وظيفى مستمر بين النظم التى توجد فى أى مجتمع وتؤلف بناءه الإجتماعى . ويمكن تعريف وظيفة النظام بأنها مجموعة الأنشطة التى يؤديها هذا النظام من خلال مجموعة الأدوار الإجتماعية النظامية لأعضاء المجتمع ، والتى تسهم فى تلبية الحاجة أو الحاجات التى يستهدف النظام تلبيتها .

ويمكن القول من المنظور التاريخى أن نظام الأسرة كان فى المـــاضى يقوم بأغلب الوظائف المجتمعية ـ التربوية والجنسية والإقتصادية والسياسية والدينية والترفيهية ـ . ومع نمو المجتمعات وتعقدها بدأت أغلب هـذه الوظائف تنسلخ عن نظام الأسرة ، حيث ظهر العديد من النظم الأكثر تخصصا ، وصار كل نظام يقوم بوظيفة معينة داخل المجتمع .

ويصنف الباحثون النظم الإجتماعية داخل أى مجتمع من حيث درجة العمومية والاستمرار إلى ثلاثة أنواع نوجزها فيما يلى :ـ(٣٥)

أولا النظم العامة General inistitutions : ويتمثل هذا النوع من النظم فى تلك التى تتخلل المجتمع بكل أقسامه وطبقاته ، كما أنها توجد فى كل وقت مثل نظام الأسرة أو نظام الإنتاج الزراعى أو الصناعى :

ثانيا النظم التكرارية Repetetive inistitutions . ويتمثل هـذا النوع من النظم فى تلك التى ليس لنا وجود دائم ، ولـكنها تتكرر بصفة منتظمة على مدار السنة ، مثل الطقوس الدينية . ويمـكن أن نعطى عليها مثلا بنظام الحج والصوم وقضاء العطلة الصيفية فى المصايف .

ثالثا : النظم العارضة Contingent inistitutions . ويتمثل هذا النوع فى تلك التى يعترف بها المجتمع ولـكنها ليس لها وجود دائم مثل النظم العامة ، كما أنه ليس لها وجود دورى أو تكرارى مثل النظم التكرارية . وتظهر هذه النظم العارضة كلـــا دعت الحاجة إلى وجودها . ومن أبرز الأمثلة على هذه النظم ، نظام الزواج .

كذلك فقد حاول بعض الباحثين مثل « إنكلز » Inkeles تصنيف النظم من

حيث الحجم ونطاق كل منها إلى ثلاثة أنواع هى مايلى :ـ(٣٦)

أولا : النظم ذات الحجم الصغير Small Scale inistitutions مثل نظام الخطبة مثلا ، وهو نظام بسيط ولكنه يتضمن مجموعة من الإجراءات والأساليب السلوكية والمعايير المتفق عليها والتى تحكم هذا السلوك .

ثانيا : النظم ذات الحجم الكبير Large Scale inistitutions مثل نظام الزواج الذى يتضمن أكثر من نظام جزئى مثل نظام الخطبة وتقديم الهدايا ودفع المهر والإحتفال ... الخ .

ثالثا : مركبات النظم Complex of inistitutions مثل نظام القرابة الذى يضم أكثر من نظام من النظم ذات الحجم الكبير مثل نظام الزواج ونظام التربية ونظام المصاهرة ونظام الميراث... الخ . ويطلق بعض الباحثين على هذه المركبات مصطلح الانساق الإجتماعية حيث يتحدثون عن نسق الدين والنسق العائلى والنسق الإقتصادى ... الخ .

ويناقش بعض الباحثين هذه القضية (قضية تصنيف النظم من حيث الحجم) فى ضوء فكرة النظام والنظام الفرعى Sub-inistitutions . فالخطبة هى نظام مقرر داخل المجتمع ، ولكنه يعد نظاما فرعيا بالنسبة لنظام الزواج . وهذا النظام الأخير يعد نظاما فرعيا بالنسبة لنظام القرابة. وهكذا يصبح التصنيف إلى نظم ، ونظم فرعية مسألة نسبيه تتعلق بالحجم والاستغراق .

ويختلف العلماء من حيث تحديد أسماء النظم أو تصنيفها على حسب وظائفها داخل أى مجتمع. ويرجع هذا إلى أن عدد النظم ودرجة تعقيدها يختلف باختلاف درجة تطور وتعقد المجتمع نفسه . فمع نمو المجتمع فى إتجاه الحداثة تتجه النظم

إلى التخصص حيث تظهر نظم جديدة ، يتخصص كل منها فى تلبية أحدى حاجات الإنسان أو المجتمع . وعلى الرغم من هذا الإختلاف ، إلا أن هناك شبه إتفاق عام بين الدارسين على وجود أربعة نظم أساسية داخل أى مجتمع ، سنتناول كلا منها فيما يلى بإيجاز .

أولا : نظام القرابه : ويتضمن هذا النظام عدة نظم فرعية كالزواج والمصاهرة والميراث ... الخ . ويستهدف ضبط وتنظيم الممارسات الجنسية داخل المجتمع ، وتنشئة الأطفال على قيم ومبادىء ومعايير المجتمع . ويهتم الدارسون عندما يدرسون نظام القرابة بالعلاقات الإجتماعية بين أعضاء الأسرة وبين الأصهار ، كما يهتم بالأدوار والمراكز الإجتماعية والمتضمنة فى هذا النظام . كذلك يهتم الباحثون عند تناولهم لهذا النظام بمختلف المعايير الإجتماعية التى تحكم العلاقات القرابية داخل المجتمع المدروس .

ثانيا : النظام السياسى : ويتضمن هذا النظام عدة نظم فرعية مثل نظام الحكم ونظام التعبير عن الرأى العام ونظام الضبط السياسى والتنظيمات السياسية المختلفة داخل المجتمع ... الخ وتتمثل الوظيفة الأساسية لهذا النظام فى ضبط إستخدام القوة داخل المجتمع وتحديد المجالات المشروعة لاستخدامها ، إلى جانب ضبط سلوك أو أفعال أعضاء المجتمع تحقيقا للنظام والاستقرار الاجتماعيين . وهناك جانبان أساسيان للضبط يهتم بهما النظام السياسى فى أى مجتمع هما : (٣٥)

ا) الضبط الداخلى : والذى يتمثل فى حماية أعضاء المجتمع من بعضهم البعض وذلك عن طريق منع الإعتداءات الداخلية وضبط ماينجم عن التفاعل الاجتماعى داخل المجتمع من صراعات وتوترات .

ب) الضبط الخارجى : ويتمثل فى حماية أعضاء المجتمع من الإعتداءات الخارجية ، من جانب مجتمعات أخرى .

ويهتم الباحثون عند تناولهم للنظام السياسى بدراسة العلاقات والتنظيمات السياسية داخل المجتمع ، وأسلوب تنظيم المجتمع لإستخدام القـــوة المشروعة ، وأساليب ضبط الصراع السياسى ، والعلاقات السياسية الداخلية والخارجية .

ثالثا : النظام الإقتصادى : ويضم هذا النظام عدة نظم فرعية كالانتاج — بكافة أشكاله وأنواعه وفروعه — والإستهلاك والتوزيع . والوظيفة الأساسية لهذا النظام تتمثل فى تزويد المجتمع بالحاجات المادية اللازمة لإستمراره ، إلى جانب تنظيم عمليات الإنتاج وإستهلاك وتوزيع السلع والخدمات داخل ذلك المجتمع .

وقد إتخذت هذه الوظائف الطابع النظامى ، عندما تحول المجتمع من مرحلة الجمع والإلتقاط والتنقل والصيد ، إلى مرحلة الزراعة والإستقرار . وهذا لايعنى أنه لم يكن يوجد نظام إقتصادى قبل مرحله الإستقرار الزراعى ، وإنمـــا يعنى أن هذا النظام خلال تلك المرحلة بدأ يتخذ الطابع الرسمى أو النظامى المستقر(٣٧). وقد إزداد تعقد النظام الاقتصادى مع ظهور التخصص وتقسيم العمل المتزايد على مدى تاريخ المجتمعات ، ومع التقدم التكنولوجى والعلمى المتنامى والذى بلغ ذروته فى شكل الثورة التكنولوجية أو ما يطلق عليها البعض الثورة الصناعية الثانية التى تتمثل فى إحلال الأجهزة الآلية محل عمل الإنسان فى كل المجالات وهو ما يطلق عليه «الاوتوميشن» Automation .

ويهتم الدارسون للنظام الإقتصادى بمعالجة أسلوب تنظيم المجتمع للعلاقات الإقتصادية فى المجتمع مثل علاقات الملكية والعلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال

أو الدولة ، كما يهتمون بدراسة التنظيمات الإقتصادية وخصائصها البيروقراطية وأساليب ضبط الصراعات الإقتصادية داخل المجتمع ... الخ .

رابعا : النظام الدينى أو النظم التعبيرية : ويتضمن النظام الدينى مجموعة كبيرة من النظم الفرعية مثل نظام الطقوس والعبادات ، إلى جانب مجموعة الأفكار والمعتقدات التى تتعلق بالمقدس والوظيفة الأساسية للنظام الدينى تتمثل فى محاولة إمداد الإنسان بتفسير مقبول ومرض لوجوده ووجود العالم ككل ولما يشاهده من ظواهر وأحداث كونية . وبقول أخر فإن النظام الدينى يقوم بوظيفة تحقيق الأمن السيكولوجى للانسان من خلال إشباع حاجته إلى الارتباط بشىء مقدس . ويسهم النظام الدينى فى تحقيق الوحدة الفكرية والعقائدية فى المجتمع ، لأنه يعد أساس الكثير من الممارسات والأعراف السائدة . وهذا هو ما يجعل أية محاولة لإنتهاك هذه الأعراف أو عدم إحترام تلك الممارسات من وجهة نظر الجماعة أو المجتمع إعتداء على المقدس . ومثال ذلك أساليب ممارسة الجنس فى مجتمعنا مثلا .

ويمكن القول بأن الدين يمد المجتمع بنموذج ثقافى منظم ، يتيح للأفراد من خلاله مواجهة العديد من مشكلات الحياة الفردية والإجتماعية . فالدين يقدم للانسان حلا لمشكلات الممارسة الجنسية ومشكلات الميلاد والوفاة والقدر والمرض والصحة وإختلاف الناس من حيث حظوظهم من الصحة والثروة ... الخ .

ولعل المشكلة الأساسية للمجتمعات الأكثر تعقدا أو تطوراً - مثل المجتمعات الغربية - تتمثل فى ضعف الروابط والإتجاهات الدينية لدى أعضائها ، مما يفقد المجتمع ترابطه وتكامله . ويشير « ستجليش » إلى أن النزعة العلمانية المتزايدة فى المجتمعات الغربية (أو الاعتقاد بأن كافة مشاكل الإنسان هى مشكلات إجتماعية

وليست دينية وبالتالى فإن علاجها فى حوزة العلم والمجتمع فحسب ، مع استبعاد العامل الدينى كلية) ، تمثل أكبر خطر على الروح الدينية هناك (٣٦) .

ويميل بعض الدارسين مثل « إنكلز » إلى إدراج النظام الدينى ضمن مقولة أعم وهى ما يطلق عليها « النظم التعبيرية التكاملية » expressive intigrative inistitutions» التى تتضمن إلى جانب النظام الدينى كافة النظم التى تتعلق بالترفيه والأفكار والإيديولوجيات كالمسرح والفن والإتصال (٤٠) .

وعلى الرغم من أن كل نظام يحاول مواجهة مشكلة أساسية من مشكلات الحياة الاجتماعية ، وبالتالى يقوم بأداء وظيفة رئيسية ، إلا أن هذا لا يعنى أن لكل نظام وظيفة واحدة فقط. فمعظم النظم الإجتماعية تقوم فى الواقع بمواجهة أكثر من مشكلة وتشبع أكثر من حاجة ، وبالتالى تؤدى أكثر من وظيفة . فنظام الأسرة لم يكن يؤدى وظيفة تنظيم الممارسة الجنسية والإنجاب والتربية فحسب، ولكنه كان فى الماضى يؤدى عدة وظائف إقتصادية وسياسية وترفيهية... الخ. ونظام المصنع لا يؤدى فحسب وظيفة الإنتاج ولكنه يؤدى عدة وظائف أخرى مثل إشباع حاجات العاملين إلى الأجر والمركز الاجتماعى وأداء عمل نافع داخل المجتمع ... الخ .

وبالمثل فانه قد تشترك عدة نظم فى أداء نفس الوظيفة . ومثال هذا أن وظيفة التربية تشترك فى أدائها عدة نظم كالأسرة والمدرسة وأجهزة الإعلام والنوادى ... الخ .

القيم الاجتماعية Social values

يحتل مفهوم القيم فى علم الاجتماع أهمية محورية ، شأنه فى ذلك شأن مفاهيم الثقافة والنظم . والقيم هى فى جوهرها أحد الأركان الأساسية

لثقافة المجتمع فلا يمكن أن يكون هناك مجتمع دون أن تكون هناك مجموعة منظمه من القيم الإجتماعية الموجهة لسلوك أعضائها والتى تحقق وحدة الفكر داخل المجتمع .

وقد حاول العديد من علماء الإجتماع والإنسان (الأنثروبولوجيا) تعريف القيم الإجتماعية . وعلى الرغم من إختلاف التعريفات إلا أن هناك شبه إتفاق على الطبيعة العامة للقيم بإعتبارها تمثل الأهداف أو الغايات النهائية التى يسعى أعضاء المجتمع أو الجماعة إلى تحقيقها . فالقيم لاتعبر عما هو كائن ، بقدر ما تعبر عما يجب أن يكون . وبقول آخر فإنها تعبر عن المتطلبات أو الأوامر الأخلاقية .

وهناك العديد من التعريفات التى طرحت فى هذا المجال ، يحسن أن نعرض لبعضها . « فرى » Perry يعرف القيم بأنها جوانب الإهتمام داخل المجتمع ، فالشىء موضع الإهتمام لدى الإنسان أو الجماعة ، هو الشىء الذى يكون له قيمة لدى هذا الإنسان أو تلك الجماعة . ويشير « ثورنديك » Thorndike إلى أن القيم هى التفضيلات أو الاشياء المفضلة لدى الإنسان أو الجماعة . وتنقسم القيم فى نظر هذا الباحث إلى قسمين ـ قسم إيجابى يجلب اللذه ، وآخر سلبى يجلب الألم. ويؤكد « تشارلس موريس » C. Morris هذا المعنى حيث يذهب إلى أن القيم هى علم السلوك التفضيلى . ويوسع « لورى نلسن » L. Nelson من مفهوم القيم ، حتى أنه يرى أنه يتضمن الجوانب الأربعة التالية :ـ(٤١)

أولا : الاهداف التى يسعى أعضاء المجتمع لتحقيقها .

ثانيا : الوسائل المشروعة لبلوغ هذه الأهداف .

ثالثا : نظام الجزاءات الذى يفرض على الناس إحترام هذه الأهداف وتلك الوسائل .

رابعا : تنظيم هذه الأهداف والوسائل والجزاءات حتى يتحقق التوازن بينها.

وبوجه عام يمكن القول بأن القيم داخل أية جماعة أو أى مجتمع تمثل الخصائص أو الصفات المرغوب فيها من جانب أعضاء الجماعة أو المجتمع ، والتى تحددها الثقافة القائمة . فهناك بعض الثقافات تعلى من قيم الشجاعة والحق والتسامح ، فى حين تعلى ثقافات أخرى من قيمة القوة والعدوان ... الخ (٤٢) . وترتبط القيم داخل أى مجتمع بتقاليد ذلك المجتمع ، وبالتالى فإنها تعد أداة إجتماعية للحفاظ على النظام الإجتماعى والإستقرار داخل المجتمع . وهى تعد من أهم عوامل الضبط الإجتماعى غير الرسمية ، حيث تعمل كموجه لسلوك أعضاء المجتمع فى إتجاه ماهو فضل ثقافيا . وهكذا تسهم القيم فى تحقيق التماسك والوحدة الإجتماعية .

ويكشف هذا التحليل للقيم عن وجود ثلاثة جوانب أساسية للقيم وهى : الجانب الفكرى أو الذهنى ، والجانب الوجدانى ، والجانب التوجيهى أو التنظيمى. فهى مجموعة من الافكار المشتركة التى تدور حول ما هو مرغوب فيه ، والتى يرتبط بها أعضاء الجماعة وجدانيا ، بحكم تمثلهم إياها بفعل عمليات التنشئة الإجتماعية والتى تسهم فى تنظيم السلوك وتوجيهه .

والقيم كعنصر ثقافى لها طابع تاريخى ونسبى . فالقيم تتكون نتيجة التفاعل الإجتماعى ، أو تستمد أصولها من دين الجماعه . وهى ليست أموراً مطلقة وإنما تتغير مع تغير البناء الثقافى للمجتمع ، أو مع تغير الظروف المادية أو اللامادية للجماعة . وعلى الرغم من وجود مجموعة عامة من القيم المشتركه داخل أى مجتمع ، إلا أنه مع نمو المجتمع وتعقده ، فتتعدد القيم داخله وتختلف باختلاف الجماعات والمهن والطبقات ، الأمر الذى يتيح الفرصة لظهور ما نطلق عليه الصراع القيمى داخل المجتمع . ويظهر الصراع القيمى بجلاء فى تلك المجتمعات التى تتعرض

التغير الإجتماعى السريع سواء بفعل بجموعة من البرامج المخططة للتنمية ، أو بفعل الإحتكاك الثقافى القوى بثقافات مختلفة .

وقد ظهرت عدة محاولات لتصنيف القيم ، علي حسب مضمونها ، حيث قام البعض بتصنيفها إلى قيم نظرية وإقتصادية وسياسية وجمالية ... الخ . كذلك ظهرت عدة محاولات لقياس القيم . ولكن هذه المحاولات واجهت مجموعة من الإعتراضات القوية من جانب بعض علماء الإجتماع مثل « أجبرن » و « نمكوف » ، الذين يذهبون إلى إستحالة قياس القيم بإعتبارها مسألة شخصية تتصل بالذات العميقة للانسان . ويؤكد هــؤلاء العلماء أن أية محاولة لقياس القيم سـوف تؤدى إلى تشويه طبيعتها الذاتية أو الداخلية . فالقيم عند هؤلاء الباحثين ترتبط بمعنى ذاتى لا يمكن فهمه من خلال الأساليب الرياضية ، كما لا يمكن التعبير عنه بلغة الكم .

وعلى الرغم من هذه الإعتراضات . فقد ظهر إتجاه قوى لقياس القيم ودراستها دراسة كمية والتعبير عنها بالارقام ، على أساس أن مثل هذا الإتجاه هو ما يضفى على دراسات القيم الطابع العلمى الموضوعى . وقد برز هذا الإتجاه بجلاء بعد الحرب العالمية الأولى . ولعل من أوضح المحاولات فى هذا الصدد ، تلك الدراسة المقارنة التى قامت بها « فلورنس كلوكهون » F. Kleckhohn . فقد حددت هذه الباحثة الامريكية مجموعة أساسية من المشكلات الإنسانية العامة التى تحاول كافة المجتمعات حلها وإتخاذ موقف قيمى إزاءها ، مثل علاقة الإنسان بالجماعة وبالطبيعة وبالزمن ... الخ ، ثم قامت بدراسة موقف خمسة مجتمعات أمريكية تجاه هــذه المتغيرات القيمية . (٤٣)

كذلك فقد تمت عدة مسوح للقيم الإجتماعية على مستوى مقارن بين عدة دول. ومثال هــذا ما قامت به إحدى الهيئات العلمية من دراسـة مقارنة للقيم المتعلقة

بتربية الأطفال فى أربع دول سنة ١٩٥٨ (٤٤). وكانت هذه الدول المدروسة هى: أستراليا والدانمارك واليابان ونذرلاند وقد إستهدف البحث الوقوف على تفضيلات أبناء الطبقات العليا والوسطى والدنيا فى كل من هذه الدول، فى مجال القيم التربوية. وقد ركز البحث على قيم أساسية وهى: الطموح وطاعة الوالدين والإستمتاع بالحياة والامانة والذوق والثقة فى الله. وقد كشفت هذه الدراسة عن أن أكثر القيم أهمية على مستوى جميع الدول المدروسة وعلى مستوى جميع الطبقات أو المستويات السوسيو - إقتصادية، هى قيمة الأمانة والذوق. وهذا يعنى أن هناك قيما لها طابع العمومية مما يسمح لنا بالحديث عن قيم إنسانية عامة ولكن هذا البحث كشف فى نفس الوقت عن عدة إختلافات كبيرة بين الدول وبين الطبقات المتباينة داخل كل دولة، فى مجال التفضيلات القيمية، مما يؤكد نسبية القيم مكانيا وإجتماعيا وإقتصاديا ».

مراجع الفصل الثالث

(1) Lucy Mair : The Language of social sciences : The British Journal of sociology, March 1963 p. 20.

(2) Davis F. Abert, et al : The functional prerequisites of a society : E thics 1950.

(3) A. Inkeles : op. cit. p. 65.

(٤) دكتور أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعى ـ مدخل لدراسة المجتمع ـ الجزء الأول ـ الدار القومية سنة ١٩٦٦ ص ١٦٨ ـ ١٩٤ .

(٥) أنظر المصدر السابق . ويمكن الرجوع إلى المصادر التالية التى ناقشت فكرة مافوق العضوى والمذكورة فى المصدر السابق .

A. Kroeber : The super-organic : American anthropologist, XX. 1918, pp. 163-213. D. Bidney : Theoretical anthropology : Columbia U. P. 1954.

(6) H. Johnson. Sociology : A systematic introduction : Allied publishers-New Delhi 1970 p. 95.

(7) Ibid : p. 95.

(8) Ibid : p. 96.

(9) W. Ogburn and Nimcoff : A hand book of sociology : pp. 541-545.

(١٠) دكتور أحمد أبو زيد : المصدر السابق .

(١١) المصدر السابق .

(12) H. Johnson : op. cit, pp. 101-103.

(13) Ibid : pp. 15-19.

(14) Ibid.

(15) Ibid.

(16) Ibid.

(17) W. G. Steglich : Student guide to sociology : Prentice Hall. 1969 p. 51.

(18) Ibid.

(19) Ibid p. 54.

(20) Ibid pp. 54–55.

(12) Ibid : pp. 27–28;

(22) H. Johnson : op. cit, p. 19.

(23) Ibid : p. 20.

(24) Ibid.

(25) Ibid : p. 21.

(26) Ibid : p. 22.

(27) Ibid – See also W. G. Steglich : op–cit. p. 110.

(28) W. G. Steglich, op. cit, p. 110.

(29) Ibid p. 111.

(30) Edward B. Reuter : Hand book of sociology : N. Y. Dryden 1941, p. 113.

(31) R. MacIver : Society : A text book of sociology; farrar and Reinhart, 1944 – MacIver : Community ; 1924, Mac-iver and page : Society, 1935.

(32) M. Ginsberg : Sociology : London – Thornton 1934.

وقد ترجم هذا الكتاب إلى العربية ضمن سلسلة الألف كتاب برقم ١٢٨ .

(33) Ibid.

(34) Harry Barnes : Social inistitutions. N. Y. 1947, p. 29.

(٣٥) دكتور أحمد أبو زيد : مصدر سابق ص ١٢٣ – ١٢٨ .

(36) A. Inkeles : op. cit. p. 67.

(37) W. G. Steglich : op. cit, pp. 113–114.

(38) Ibid p. 115.

(39) Ibid p. II5.

(40) A. Inkeles. op. cit, p. 68.

(41) Lowry Nelson : Community structure and change, N. Y. Macmillan Co. 1960, p, 93.

(42) Charles Osgood : The measurement of meaning : Urbana University of Illinois 1957.

(43) F. Klock hohn and Fred L. Strodtbeck : Variation in value orientation : N. Y. Harper and Row 196I, p. 10.

(44) A. Inkeles : Industrial man : The relation of status to experience, perception and values ; American Journal of sociology : Jen, 1960, pp. 66–224.



الفصل الرابع

المجتمع والعلاقات الإجتماعية

---

١ — مقـدمة .
٢ — التفاعل والعلاقات الاجتماعية .
٣ — تصنيف العلاقات الإجتماعية عند «كولى»
٤ — « « « « « « تونيز »
٥ — « « « « « « دافيز »
٦ — « « « « « « بارسونز »
٧ — « « « « « « بارك » و « برجس »
٨ — دراسة « بيلز » للعلاقات الإجتماعية .
٩ — القياس الإجتماعى للعلاقات .
١٠ — الأسلوب الرياضى فى قياس العلاقات .
١١ — الإتجاه الصورى فى دراسة العلاقات الإجتماعية .
١٢ — الجماعات الإجتماعية .
١٣ — المجتمع المحلى .
١٤ — المجتمع الريفى والحضرى .
١٥ — مجتمع الجيرة .
١٦ — المجتمع المتروبوليتانى .
١٨ — المجتمع العام .
١٩ — المجتمع العالمى .
٢٠ — مراجع الفصل الرابع .



تقوم الحياة الإجتماعية عند الإنسان على أساس التفاعل الإجتماعى بين عدة أفراد ، ذلك التفاعل الذى يؤدى إلى ظهور الثقافة الإنسانية فى مختلف جوانبها سواء المادية كالمبانى والملابس والأجهزة التكنولوجية بمختلف أنواعها وبمختلف درجاتها من التعقيد والبساطة، أو الثقافة اللامادية كاللغة والرموز المشتركة والمعانى المتفق عليها والقيم التى يسعى الأفراد لتحقيقها والمعايير التى تحكم نماذج السلوك الفردى داخل الجماعة أو المجتمع ونظام التوقعات داخلها .

وتختلف آراء الباحثين حول تفسير نشأة الحياه الجماعية عند الإنسان . فهناك مايمكن أن نطلق عليه إتجاه العقد الإجتماعى الذى يمثله بعض الفلاسفة والكتاب وفى مقدمتهم « هوبز » و « لوك » و « روسو » . ويذهب هؤلاء الكتاب إلى أن الإنسان قد عاش مرحلة فطرية سابقة على الحياة الجماعية، وأنه نتيجة لظروف معينة- تختلف بإختلاف تصور كل كاتب - إضطر إلى التعاقد مع الآخرين للدخول معا فى حياة جماعية مشتركة تنظم داخلها العلاقات الإجتماعية وأساليب الحكم وممارسة السلطة . وهناك إتجاه مناهض لإتجاه العقد وهو ما يمكن أن نطلق عليه الإتجاه الإجتماعى الذى يرتد تاريخيا إلى «أرسطو» فى العالم القديم وإلى العديد من المفكرين الاغريق. ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن نزعة الانسان إلى التجمع مع الآخرين هى نزعة فطرية وليست تعاقدية ، فالانسان حيوان مدنى بطبعه .

وأيا كان الرأى بصدد نشأة الحياة الجماعية عند الانسان فإن الثابت تاريخيا وإجتماعيا هو أن الانسان لم يوجد قط خارج أحد أشكال التجمع الانسانى كالأسرة أو البدنة أو العشيرة أو الجماعات المتنقلة ... الخ. ولعل ما يؤكد ذلك منطقيا طول فترة الطفولة الانسانية بالمقارنة بفترة طفولة كافة الحيوانات الأخرى، الأمر الذى يجعل الانسان بحاجة دائمة ومستمرة وملحة إلى العيش فى تجمع لتلبية حاجاته إلى

الاستمرار الحيوى أو الفزيقى . يضاف إلى ذلك أن الانسان كائن مزود بعدة قدرات فريدة أهمها قدرته على التفكير المجرد وعلى الاتصال الرمزى بالآخرين . ومن خلال هذه القدرات إستطاع الانسان أن يخترع الثقافة وأن ينقلها إلى الأجيال اللاحقة عليه . وبنفس الأسلوب فإن هذه الاجيال اللاحقة تستقبل ثقافة الأجيال السابقة عليها وتطورها وتضيف اليها وتنقلها بدورها إلى الأجيال التى تليها وبهذا الشكل تنعقد ثقافة الانسان وتتراكم وتستمر.

وسوف تتناول فى هذا الفصل قضية التفاعل الاجتماعى وبعض أشكال التجمع الانسانى ، وبقول آخر فإننا سوف نناقش موضوع التفاعل والعلاقات الاجتماعية والجماعات الاجتماعية والمجتمعات الانسانية بكافة أنواعها وهى مجتمع الجيرة والمجتمع المحلى والمجتمع العام والمجتمع الجماهرى .

أولا : التفاعلات والعلاقات الأجتماعية :

Soial interactions andrelations

سبق أن أشرنا إلى أن هناك طائفة كبيرة من علمـــاء الأجتماع - مثل أنصار الاتجاه الصورى - يرون أن الموضوع الاساسى والتخصصى لعلم الاجتماع، يتمثل فى دراسة العلاقات الاجتماعية . ويحـاول علماء الاجتماع تحليل هـذه العلاقات من حيث طبيعتها وأسباب نشوئها ونوعها وإتجاهها ودرجة شدتها وتكرارها ..الخ

وظهرت محاولة لتحليل العلاقات الاجتماعية إلى أبسط وحداتها . وقد قام بهذه المحاولة أنصار مدرسة الفعل الاجتماعى فى عـــلم الاجتماع مثل « ماكس فيبر » M.Weber و « تالـكوت بارسونز » T. Parsons وغـيرهم . ويذهب أنصـار هذا الاتجـاه إلى أن أبسط وحدة إجتماعية هو الفعل ذو المعنى Meaningful act ويقصد بالفعل ذى المعنى ، ذلك الفعل الذى يحمل معنى مشتركا بين عدة أشخاص

داخل المجتمع، أو بين الفاعل والآخرين الذين يتفاعل معهم. ويضرب لنا «إنكلز» مثلا على الفعل الاجتماعى بغمزة العين. فإذا كانت غمزة العين تصدر كفعل منعكس فإنها تعد فعلا فيزيقيا أو بيولوجيا ولا تعد فعلا إجتماعيا. أما إذا كانت هذه الغمزة فعلا مقصودا من الشخص يستهدف به توصيل معنى معينا إلى شخص آخر متفق عليه بينهما كالموافقة على أمر ما أو عـــدم الموافقة، فإنه فى هذه الحالة يعد فعلا إجتماعيا. وإذا ما إستجاب الشخص الآخر بإيماءة أو بأية حركة يقصد بها معنى معينا، فإن هذه الايماءة أو تلك الحركة تعد هى الأخرى فعلا إجتماعيا. ويمكن النظر إلى هذين الفعلين معا ـ أو الفعل ورد الفعل ـ على أنهما يمثلان أبسط أشكال التفاعل الاجتماعى (1). وتتولد العلاقة الاجتماعية من خلال إستمرار التفاعل بين شخصين أو أكثر لفترة زمنية معينة. وقد حاول بعض الدارسين مقارنة المفاهيم السوسيولوجية كالفعل والعلاقة بالمفاهيم الطبيعية عن الذرة والجزئ، وبالمفاهيم البيولوجية عن الخلية والنسيج. فإذا كانت الذرة هى أبسط وحدة فى التحليل الطبيعى، وكانت الخلية هى أبسط وحدة فى التحليل البيولوجى، فان الفعل الاجتماعى هو أبسط وحدة فى التحليل السوسيولوجى.

ويتسم التفاعل الاجتماعى Social interaction بمجموعة من السمات التى تميزه عن كافة الأنواع الأخرى من التفاعلات ـــ قبل الإجتماعية Pre – social وغير الاجتماعية nonsocial. فالتفاعلات داخل التجمعات غير البشرية مثل النحل أو النمل تقوم على أسس فطرية أو غريزية. فكل عضو داخل خلية النحل مؤهل فطريا وغريزيا ليقوم بدوره المتخصص. وهذا الأساس الغريزى هو سبب الإنتظام الكامل المشاهد فى خلايا النحل، لدرجة القول بأن هذا الإنتظام أمر حتمى لامفر منه، ولا يستطيع أى عضو أن ينحرف عن النموذج السلوكى المرسوم له بحكم الفطرة (2).

ويقوم النظام والتفاعل داخل بعض الأنواع الحيوانية الأخرى على أساس القوة الطبيعية . وقد كشف بعض العلماء عن وجود ظواهر القيادة وتقسيم العمل والزمالة بين بعض الجماعات الحيوانية. ولكن هذه الظواهر موقفية بحيث لاتنتقل عناصرها إلى الأجيال التالية ، وبالتالى لاتتراكم ثقافياً (٣) .

وعلى العكس من ذلك فإن إنتظام الحياة الإجتماعية لايقوم على أساس الغريزة أو القوة البدنية أو العدوانية . فالتفاعل الاجتماعى داخل الجماعات البشرية يقوم على أساس مجموعة من المعايير التى تحكم هذا التفاعل ، من خلال وجود نظام معين من التوقعات المحدده والأدوار والمراكز المقررة داخل المجتمع . فالتفاعل يخلق المعايير التى تحكم التفاعلات التالية . ويتسم التفاعل الإجتماعى بالطابع الثقافى . فالتفاعل يسير طبقا لمجموعة من المعايير المتولدة عن الخبرة الثقافية الماضية كما أنه يضيف إلى هذه الخبرة عناصر جديدة وهكذا. وهذا يعنى أن التفاعلات والعلاقات الإجتماعية داخل مجتمع الإنسان لها طابعها التاريخى التراكمى . وتتحقق عمومية المعايير داخل الجماعة أو المجتمع عن طريق تشابه مضامين العمليات التربوية التى يخضع لها الأطفال خلال مراحل التنشئة الإجتماعية .

ويعتمد الطابع الثقافى التراكمى للتفاعل الإجتماعى على قدرة الإنسان الفريدة على نقل خبرته وأفكاره وتجاربه بطريقة رمزية إلى الأجيال اللاحقة ، وذلك على العكس من كافة الأنواع الحيوانية الأخرى . فالإنسان قادر على نقل أساسيات التنظيم السوسيو - ثقافى القائم (نماذج التوقعات والمعايير والقيم والجزاءات ... الخ) إلى الأعضاء الجدد الذين يسهمون فى تحقيق الإستمرار التنظيمى للمجتمع ، جنباً إلى جنب مع ما يضيفونه من محصلة خبرتهم . وبقول آخر فإن التفاعلات الإجتماعية لكل جيل من أجيال البشر لا تبدأ من الصفر —

كما هو الحال عند الحيوانات — وإنما تبدأ من تراث ثقافى تاريخى طويل ، نقل اليهم من خلال الرموز اللغوية .

وبإيجاز فان التفاعل الاجتماعى هو تفاعل منمط Patterned interaction. فقيم الجماعة ومعاييرها ومعتقداتها وجزاءاتها تمد الفاعل بعاملين أساسيين هما :

الأول : كيف يجب عليه أن يسلك أو الشكل المناسب للفعل فى كل موقف على حدة .

الثانى : ماذا يتوقع من الآخرين كرد فعل لما يقوم به من سلوك فى كل موقف من المواقف الاجتماعية التى يعيشها الفرد .

ويؤدى التفاعل الاجتماعى المستمر بين عدة أفراد أو جماعات إلى ظهور العمليات الاجتماعية كالتعاون والتنافس والصراع والتوافق وإنقسام الناس إلى طبقات إجتماعية وحدوث حركات إنتقال بين هذه الطبقات . يضاف إلى هذا أن التفاعل الاجتماعى هو العامل الأول فى تكوين العلاقات والقيم والمعايير الاجتماعية ، كما أنه العامل الأول فى إحداث التغير الإجتماعى والثقافى داخل الجماعة أو المجتمع . وهذا يعنى أن التفاعل الاجتماعى هو الذى يؤدى إلى تشكيل الجماعات الاجتماعية وإلى ظهور المجتمعات الإنسانية بما تحتويه من أبنية ثقافية .

ويحاول علماء الإجتماع إتخاذ العلاقات كوحدة للتحليل السوسيولوجى . وهم يدرسون هذه العلاقات من عدة جوانب مثل نوع العلاقات (علاقات إقتصادية أو سياسية أو أسرية ... الخ) ومدى تكرارها (مستمرة أم متقطعة) ومدى شدتها (أى مدى قوة العلاقة بين أطرافها) وطبيعة العلاقة نفسها تعاون أو تنافس أو

صراع) . كذلك فان العلماء يدرسون العوامل التى تؤدى إلى ظهور علاقات معينة ، والنتائج المادية واللامادية التى تنجم عن هذه العلاقات .

تصنيف العلاقات الاجتماعية عند « كولى »

وقد ظهرت عدة تصنيفات للعلاقات الاجتماعية ، أبرزها ذلك التصنيف الذى قدمه « تشارلس كولى » C. Hoooley فقد ميز هذا الباحث بين شكلين أساسيين للعلاقات هما : العلاقات الأولية Primary relations ، والعلاقات الثانوية Secondary relations (٤). وتتسم العلاقات الأولية بالقوة والشدة والتماسك والتعاون ، وتسود داخل الجماعات الصغيرة والتى يطلق عليها جماعات المواجهة . ويشير « كولى » إلى أن العلاقات الأولية توجد داخل ما يطلق عليه الجماعات الأولية Primary groups ، وهى تلك الجماعات التى يذوب فيها الفرد داخل الكل أو الجماعة ككل ، وهنا يكون التركيز على عبارة « نحن » We وليس على عبارة أنا I ، مما يشير إلى قوة الانتماء الى الجماعة والإرتباط بها والولاء لها .

أما العلاقات الثانوية فإنهـا تسود داخل ما يطلق عليه « كولى » الجماعات الثانوية Secondary groups ، وهى تلك الجماعات التى تتسم بكبر الحجم وضعف العلاقات الشخصية المباشرة ، وسيادة العلاقات الرسمية والتعاقدية .

وقد ظهرت بعض الإعتراضات على تصنيف « كولى » هذا . ومثال ذلك ما يذكره « كنجزلى دافز » K.Davis من أن الشعور بالنحن لا يمكن قصره على الجماعات الأولية أو العلاقات الأولية فحسب ، ذلك لأن قدراً معيناً من هذا الشعور لابد من توافره حتى تكون هناك جماعة أصلا ، سواء أولية أو ثانوية .(٥)

تصنيف العلاقات الاجتماعية عند « تونيز » :

وقد صدرت عدة تصنيفات مماثلة للعلاقات ، حيث ميز « فردناند تونيز » F.Tonnies بين العلاقات التى تسود داخل المجتمع المحلى أو الصغير أو التقليدى وبين تلك التى تسود داخل المجتمع العام أو الكبير.(٦) كذلك ميز « دور كيم » E.Durkheim بين العلاقات الإجتماعية التى تسود داخل التجمعات التى تتسم بالتضامن الآلى ، وتلك التى تسود داخل التجمعات تتسم بالتضامن العضوى . (٧)

ويمكن القول بأن كل ما قدم فى هذا الصدد من تصنيفات هى مجرد بناءات عقلية أو تصورات ذهنية أكثر منها واقع إجتماعى متحقق بالفعل . وهذا هو ما يلقى على الباحثين المعاصرين مسئولية توضيح مختلف جوانب العلاقات الإجتماعية كما هى قائمة بالفعل داخل الحياة الإجتماعية الواقعية ، وذلك من أجل التوصل إلى تصورات أكثر دقة تمكننا من القياس الدقيق لهذه الجوانب وفهمها فهما موضوعيا سليما .

وهناك جانبان أساسيان لدراسة العلاقات الإجتماعية فى علم الإجتماع هما : الجانب الكيفى أو الوصفى ، والجانب الكمى أو الرياضى . فعندما ندرس علاقات إجتماعية معينة فى مجتمع معين ، فإننا يمكن أن نعبر عن هذه العلاقة بطريقتين ، الأولى هى الطريقة الوصفية ، حيث نصف العلاقات بأنها قوية أو ضعيفه، متماسكة أو غير متماسكة ... الخ . أما الطريقة الثانية فهى التى تعتمد على قياس هذه العلاقات قياسا كميا حيث نوضح عدد الأعضاء أو الجماعات التى تشارك فى هذه العلاقة ، ودرجات مشاركة كل عضو ، ونسب ثبات العلاقة أو تماسكها أو صلابتها . والواقع أن التعبير الكمى عن جوانب العلاقات الإجتماعية لجماعة أو مجتمع معين،

مسألة يمكن تحقيق الإتفاق حولها بين عدة دارسين ، بعكس الحال بالنسبة للتعبير الـكيفى عن هذه الجوانب ، فهى مسألة يصعب الاتفاق حولها .

تصنيف العلاقات الاجتماعية عند « دافيز »

وسوف نعرض فيما يلى لتلك المحاولة التى قام بها « كنجزلى دافيز » K.Davis لتحديد خصائص كل من الجماعات الأولية والثانوية . فقد قدم لنا هـذا الباحث تصورا محددا للظروف الطبيعية والخصائص الإجتماعية ولعينـة العلاقات وعينـة الجماعات ، التى تميز بين كل من العلاقتين ـ الأولية والثانوية . وفيما يلى عرض لهذه المقارنة .(٨)

العلاقات الاولية والثانوية

أولا : العلاقات الأولية :

	الظروف الطبيعية	الخصائص الإجتماعية	عينة العلاقات	عينة الجماعات
١	القرب المكانى	تحديد الأهداف	علاقة الصداقة	جماعة اللعب
٢	صغر العدد	ذاتية التقييم للعلاقة	علاقة الزوج بزوجته	جماعة الأسرة
٣	طول مدة التفاعل	ذاتية التقييم للشخص الآخر	علاقة الوالد بطفله	جماعة الجيرة أو القرية
٤		المعرفة الكاملة بالشخص الآخر	علاقة التلميذ بمدرسه	فريق العمل
٥		الشعور بالحرية والتلقائية		
٦		توافر الضبط غير الرسمى		

ثانيا : العلاقات الثانوية :

	الظروف الطبيعية	الخصائص الإجتماعية	عينة العلاقات	عينة الجماعات
١	البعد المكانى	عدم تحديد الاهداف	علاقة البائع بالزبون	الشركات
٢	كبر العدد	التقييم غير الشخصى للعلاقة	علاقة المذيع بالمستمع	الادارات الحكومية الكبرى
٣	قصر مدة التفاعل	التقييم غير الشخصى لأعضاء الجماعة	علاقة الممثل بالمشاهد	الأمـــة
٤		المعرفة المحدودة بالشخص الآخر	علاقة الرئيس بالمرءوس	
٥		الشعور بالقيود والضغوط الخارجية	علاقة المؤلف بالقارىء	
٦		سيادة الضبط الرسمى		

تصنيف العلاقات عند بارسونز :

ويقدم لنا « بارسونز » Parsons مشروعا تصوريا لتصنيف الأنساق إلى خمسة بدائل نمطية . وقد ميز بين نوعين من الأنساق على أساس هذه البدائل الخمسة كما يأتى :(٩)

أولا : الوجدانية فى مقابل الحياد الوجدانى : ويعد النمط الإجتماعى من النوع العاطفى أو الوجدانى إن كان يتيح للفاعل أو القائم بالدور الإشباع المباشر لحاجاته ومطالبه ، وعلى العكس من ذلك فإن النمط يكون من النوع المحايد من الناحية الوجدانية إذا كان يفرض على الفاعل أو القائم بالدور أن يلتزم بنظام معين وأن يحاول تحقيق صالح الآخرين . وتختلف العلاقات الإجتماعية بهذا الصدد، حيث قد يغلب الطابع العاطفى على نوع معين من العلاقات ، كالعلاقات الأسرية، بينما يغلب طابع الحياد الوجدانى على نوع معين من العلاقات مثل تلك التى توجد داخل التنظيمات الرسمية كالمصانع والأجهزة الحكومية الكبرى .

ثانيا : التوجية الذاتى فى مقابل التوجيه الجماعى : يتمثل التوجيه الذاتى فى سعى أعضاء النسق أو الجماعة أو المجتمع لتحقيق صالحهم الخاص، كما يتمثل التوجيه الجماعى فى سعى أعضاء النسق لتحقيق الصالح العام أو صالح المجموع. وتختلف الأنساق أو المجتمعات أو التنظيمات بهذا الصدد ، فهناك بعض الأنساق تعطى الأولوية لتحقيق المصلحة الخاصة ، فى حين هناك أنساق أخرى تعطى الأولوية لتحقيق المصلحة العامة . وهذا . الخلاف بين الأنساق لا يرجع إلى التفضيلات الشخصية وإنما يرجع إلى معايير الجماعة أو النسق . فهناك معايير تركز على المصلحة الخاصة، بينما هناك معايير أخرى تركز على المصلحة العامة .

ثالثا : العمومية فى مقابل الخصوصية : وتتمثل العمومية فى الحكم على الأشخاص أو الأشياء فى ضوء معايير موضوعية عامة . وعلى العكس من ذلك فإن الخصوصية تشير إلى تقييم الأشخاص أو الأشياء فى ضوء معايير ذاتية أو خاصة . وهذا يعنى أن النمط الأول تسوده علاقات تحكمها معايير عامة وموضوعية ، بينما ، يسود النمط الثانى علاقات تتسم بالذاتية وتحكمها معايير شخصية .

رابعا : الأداء أو الإنجاز فى مقابل النوع أو الميراث : وتختلف الأنساق الإجتماعية من حيث أسلوب تحديد المراكز الإجتماعية لأعضائها . فهناك أنساق يتحدد داخلها مراكز الأعضاء من خلال مايقدمونه من إنجازات وأعمال وجهود. وعلى العكس من ذلك فإن هناك أنساقا يتحدد داخلها مراكز الأعضاء من خلال عوامل لادخل للانسان فيها ، وهذه هى ما تسمى بالمراكز الموروثة أو المنسوبة. وقد تتمثل هذه العوامل فى السن أو الجنس أو الغنى أو الفقر أو طائفة الأسره كما كان الحال فى الهند مثلا ، وكما هو الحال فى كافة المجتمعات المتخلفة .

خامسا : التخصص فى مقابل الإنتشار الوظيفى : وتختلف الأنساق أو المجتمعات فى هذا الصدد ، حيث توجد بعض الأنساق التى تتسم بعدم التخصص الوظيفى وعدم تحديد أدوار أعضائها بدقة ، وغالبا ما تكون هذه المجتمعات من النوع المتخلف. وعلى العكس من ذلك فإن هناك مجموعة أخرى من الأنساق أو المجتمعات تتسم بالتخصص الوظيفى والتحديد الدقيق لأدوار أعضائها .

ويمكن بناء على هذا النموذج التصنيفى الذى قدمه لنا « بارسونز » أن نصف نموذج العلاقات الذى تسود داخل الأسرة النواه أو الصغيرة بأنها علاقات منتشرة وعاطفية وخصوصية ونوعية وتصدر عن التوجيه الجماعى . أما العلاقات داخل

التنظيمات الصناعية أو الإدارية الكبرى فى الدول المتقدمة فإنها تتسم بالتخصص والحياد الوجدانى والعمومية والتركيز على الإنجاز والتوجيه الفردى (١٠) .

تصنيف العلاقات عند « بارك » و « برجس » :

وقد حاول بعض الباحثين تقسيم أو تصنيف العلاقات عند الكائنات الحية . ومثال ذلك التصنيف الخماسى الذى قدمه كل من «بارك» R. E. Park و«برجس» Burgess ، حيث قام هذان الباحثان بتصنيف العلاقات إلى خمسة مستويات هى ما يلى :

١) العلاقة العارضة ٢) العلاقة الطفيلية ٣) العلاقة العامة
٤) العلاقة المتبادلة ٥) العلاقه الاجتماعية الصحيحة .

وتتمثل العلاقة الأولى على سبيل المثال فى الحشد الضخم من الناس فى الطريق العام ، حيث لاتوجد أية صله بين المارة . ومن أمثلة العلاقة الثانية علاقة الطفل بوالده . وتتمثل الثالثة فى علاقة الزملاء فى إحدى الرحلات . أما الرابعة فإنه يمكن التمثيل لها بعلاقة العامل بصاحب العمل . وأخيرا فإن من أمثلة النوع الخامس من العلاقات علاقة الفرد بالجماعة أو الجماعات التى ينتمى اليها داخل المجتمع . (١١)

دراسة « بيلز » للعلاقات الاجتماعيه

كذلك ظهرت بعض المحاولات لدراسة العلاقات الإجتماعية دراسة كمية . ومن أبرز هذه المحاولات دراسة « روبرت بيلز » R. Bales الشهيرة بعنوان « تحليل عملية التفاعل » (١٢) . فقد أجرى هذا الباحث تلك الدراسة بمعمل العلاقات الإجتماعية بجامعة « هارفارد » . وتقوم هذه الدراسة على أساس تكوين مجموعات

صغيرة للمناقشة والحوار حول موضوع معين ، داخل حجرة مزودة بمرآة ذات إتجاهين بحيث يتمكن الباحثون المدربون من تسجيل كل فعل يصدر من كافة أعضاء الجماعة .ثم يقوم الباحثون بعد ذلك بتصنيف هذة الأفعال داخل إحدى فئات التفاعل التى حددها « بيلز » وعددها إثنتا عشرة فئة ، على أن يتم ذلك خلال ساعة واحدها من الزمن . وبعد أن تتم عملية التسجيل والتصنيف يمكن إعداد النتيجة النهائيه وهى ما يطلق عليه « الصورة الجانبية للجماعة » أو « بروفيل الجماعه » ويمكن لهذه النتيجة أن تعطينا صورة كاملة عن المزاج السائد داخل الجماعة وطبيعة الروح المعنوية السائدة داخلها .

القياس الاجتماعى للعلاقات :

وإستطاع « مورينو » J. L. Moreno وأتباعه تقديم أسلوب جديد لقياس العلاقات الإجتماعية داخل الجماعات الصغيرة وهو ما يطلق عليه إسم «السوسيومترى» Sociometry أو القياس السوسيولوجى [١٣] . ويركز هذا الاتجاه على قياس قوى الجذب والنفور داخل الجماعات الصغيرة. ويعد هذا الإتجاه طريقة فى القياس أكثر منه نظرية سوسيولوجية فى تفسير العلاقات الاجتماعية .

وطبقا لأسلوب السوسيومترى يطلب إلى كل عضو من أعضاء إحدى الجماعات الصغيرة أن يحدد من يرغب فيهم أو فى زمالتهم بالنسبة لمعيار معين كالرحلات أو الاستذكار أو اللعب ... الخ ، ثم يعبر عن نتائج الاختيارات فى شكل معين يطلق عليه « السوسيوجرام » Sociogram أو « التخطيط الاجتماعى ».ويسفر هـــذا التخطيط عن عدة أنواع من العلاقات كالعلاقات المتبادلة والتى تتمثل فى إختيار متبادل بين شخصين ، والعلاقات الدائرية وهى العـــلاقات التى تبدأ من شخص معين لتعود اليه ، والعلاقات المركزية ، حيث تتركز أغلب إختيارات الأعضاء على عضو معين يطلق عليه النجم Star ، كذلك قد تكون العلاقة فى صورة نبذ مطلق لأحد أعضاء الجماعه . ولكل نوع من هذه العلاقات دلالاتها ومتضمناتها .

الأسلوب الرياضي في دراسة وقياس العلاقات الاجتماعيه :

وقد صدر بعد ذلك العديد من المحاولات لوضع بعض المعادلات الرياضية لقياس مختلف جوانب العلاقات الإجتماعيه داخل الجماعات الصغيرة . ومن أشهر تلك المحاولات معادلة « هارتشورن » Hartishorne لقياس نسبة ثبات الجماعه ، ومعادلات « زليني » L.D. Zeleny لقياس شدة العلاقات الاجتماعية . (١٤)

وهناك العديد من أساليب القياس السوسيولوجي التي تحاول الكشف عن أسلوب التنظيم الداخلي للجماعات الإجتماعية .

الاتجاه الصورى في دراسة العلاقات :

وقد ظهر إتجاه معين في ألمانيا لدراسة العلاقات الاجتماعية أطلق عليه الإتجاه الصوري أو الشكلي في علم الاجتماع Formal Sociology ويتزعم هذا الاتجاه بعض العلماء الألمان مثل « جورج سيمل » و « توينز » و « فيبر » . ولا يهتم أنصار هذا الإتجاه بدراسة مضمون العلاقات الإجتماعية ، وإنما يركزون على دراسة صور هذه العلاقات أو أشكالها فحسب . فهناك تعاون داخل جماعة الأسرة والمصنع واللعب ... الخ ، وهنا يحاول أنصار هذا الإتجــاه تجريد التعاون من مضامينه الواقعية بهدف التوصل إلى صورة العلاقة التعاونية في أية جماعة من الجماعات . ونفس الشيء بالنسبة للسلطة والصراع والتنافس . فهناك سلطه في الأسرة والدولة والمصنع والنادى ، وهناك صراع داخل المصنع وداخل الحزب وداخل الدولة وبين الطبقات ... الخ . ولا يهتم أنصار هــذا الإتجاه بالسلطة أو الصراع أو التنافس كما يمارس بالفعل ، وإنمــا يهمهم التوصل إلى صور علاقات السلطة والصراع والتنافس ، من خلال إستخلاص العناصر المشتركة لكل علاقة بعد تجريدها من واقعها الإجتماعي المتحقق بالفعل.

الجماعات الأجتماعية Social groups

تعرف الجماعة فى علم الإجتماع بأنها شخصان أو أكثر يدخلان مع بعضهما فى تفاعل لفترة زمنية مناسبة ويشتركان فى الرغبة فى تحقيق هدف مشترك(١٥). ولاشك أن التفاعل الاجتماعى سوف يجعل كل شخص داخل الجماعة يأخذ فى إعتباره وتقديره إتجاهات وتوقعات الأعضاء الآخرين، ومايتولد داخل الجماعة من معايير عندما يقدم على أى فعل أو سلوك إجتماعى ، أو حتى عندما يفكر فى القيام بأى فعل.

وينظر علماء الاجتماع إلى الجماعات على أنها الوحدات البنائية داخل المجتمع لأنها تتخلل كافة نظم المجتمع وأنساقه سواء فى المجال الأسرى أو السياسى أو الاقتصادى أو الدينى أو التربوى أو الترفيهى. يضاف إلى ذلك أن الانسان يحصل على وضعه الاجتماعى سواء من حيث الحقوق (المركز الاجتماعى) أو من حيث الواجبات (الدور الاجتماعى) داخل الجماعات الاجتماعية التى ينتمى اليها . هذا إلى جانب أن الانسان يكتسب ثقافة مجتمعه وفى مقدمتها المعايير الجمعية أو مايتوقعه من الآخرين وما يتوقعه الآخرون منه ، داخل الجماعات الاجتماعية (١٦).

وبإنتماء الانسان إلى الجماعة فإنه يتمكن من تحقيق أهداف يعجز بمفرده عن تحقيقها ،ولعل فى مقدمتها الاستمرار العضوى فى الحياة فى مرحلة الطفولة الانسانية التى تعد أطول طفولة بين سائر الكائنات الحيوانية الأخرى . ويؤكد العديد من علماء الاجتماع أن نزعة الانسان لتشكيل الجماعات الاجتماعية والانتماء اليها، ليست نزعة فطرية أو غريزية ، ولكنها نزعة مكتسبة أو هى نتاج الفترة الطويلة نسبيا للطفولة الانسانية (١٧) ففى هذه الفترة يتعلم الطفل أهمية الجماعات وفى مقدمتها الجماعة الإسرية ذاتها ، يضاف إلى ذلك أن هذه الجماعة الأخيرة تمده بالمعايير والقيم

واللغة ومختلف العناصر الثقافية التي تمكنه فيما بعد من الانضمام إلى العديد من الجماعات الاجتماعية الأخرى.

ويمكن لنا أن نحدد أهم خصائص الجماعات الاجتماعية فيما يلي .

١) التفاعل بين الأعضاء على مدى فترة زمنية معينة
٢) وعي الأعضاء المتبادل بعضهم ببعض
٣) وجود أساليب إتصال جيده بين أعضائها
٤) توافر نمط من المعايير والتوقعات المتبادلة بين الأعضاء تحكم عملية التفاعل
٥) وجود هدف مشترك يسعى الأعضاء لتحقيقه

الأهمية النظرية والتطبيقية لدراسة الجماعات

ويهتم علماء الاجتماع بدراسة الجماعات لأسباب نظرية وعملية. تتمثل الأولى في محاولة الوقوف على طبيعة التفاعل داخل الجماعة وما ينشأ داخلها من عمليات وظواهر كالقيادة والتأثير والاتصال والتبعية. كذلك فإنهم يحاولون الكشف عن ديناميات الجماعة من حيث عوامل ثباتها وتماسكها وتغيرها وإنحلالها. هذا إلى جانب معرفة نمط التفاعل بين الجماعة والشخصية وأثر الجماعة على الفرد وأثر الفرد على الجماعة ... الخ . أما الأسباب العملية فإنها تتمثل في محاولة الاستفاده بهذه المعرفة النظرية في تكوين جماعات متماسكه داخل المجتمع سواء داخل التنظيمات الأسرية أو تنظيمات العمل ، أو في تحسين نمط القياده ، أو في تغيير بعض المعايير الجمعية المتخلفة .. الخ .

ويعتبر علماء الاجتماع أن الوحدة الأساسية داخل الجماعة هو الفعل ذو المعنى Meaningful act والذى يتمثل في أى فعل إتصالى يقوم به عضو الجماعة - سواء بقصد أو بدون قصد . وقد تمت أغلب دراسات علم الاجتماع في هذا المجال ، على

جماعات صغيره . وقد إتخذت هذه الدراسة واحدا من شكلين هما :

ا) جماعات تجريبية مثل بعض الطلبة أو الأفراد الذين يجتمعون بطريقـــة عمدية فى موقف معملى أو تجريبى معين لأغراض تتعلق بالبحث نفسه مثل الجماعات التى أجرى عليها « بيلز » تجاربه المعملية .

ب) جماعات واقعيه كالاسر والعصابات أوجماعات الاصدقاء ... الخ ويجب هنا أن نشيرإلى أن نتائج دراسات الجماعات التجريبية أوالمعملية لايمكن أن تقودنا إلى الفهم الموضوعى والواقعى للجماعات كما هى فى الواقـع الاجتماعى الفعـــلى Real life groups نتيجة لوجود خلافات كيفية بين هذين النوعين من الجماعات وفى مقدمة هذه الفروق أن الجماعات الواقعية عادة ماتطور ثقافة فرعية Subcultare خاصة بها من خـــلال التفاعل الطويل بين أعضائها . وهذه الثقافة الفرعية تسهم بدورها فى ضبط سلوك الأعضاء وتوجيه تفاعلاتهم . وهـذه الثقافة الفرعية هى عنصر مفتقد إلى حد كبير فى حالة الجماعات المعملية .

المدخل السوسيولوجى لدراسة الجماعات :

ويهتم علمـاء الإجتماع عندما يتناولون الجماعات بالدراسة ، أن يجيبوا عـلى أربعة تساؤلات أساسية هى :

أولا : كيف ولماذا تشكل الجماعات داخل المجتمع ؟ أو ما هو سبب ظهور ونمو الجماعات ؟

ثانيا : كيف ولماذا يتماسك أعضاء الجماعة بعضهم ببعض ؟

ثالثا : ما الذى يدفع بعض الأعضاء إلى الإنحراف عن معايير الجماعة ونظام التوقعات القائم داخلها ؟

رابعا : ماهو سبب إنحلال الجماعات أو تلاشيها من الوجود ؟ .

وسوف نعرض فيما يلي لأبرز الإجابات التي ظهرت وأكثرها شيوعا بين الباحثين في مجال الجماعات الإجتماعية :

أولا : من حيث تشكيل الجماعة Group Formation : يمكن القول بأن أهم سبب لظهور الجماعات وتشكيلها هو أنها تتيح الفرصة لإشباع حاجات أعضائها. وبقول آخر فإن حاجات الإنسان يتم إشباعها باستمرار من خلال عضويته في جماعات مختلفة ، وفي مقدمة هذه الحاجات : الحاجات البيولوجية - كالحاجة إلى الإستمرار العضوى في الوجود والحاجة إلى المأكل والملبس والجنس، والحاجات السيكولوجية كالحاجة إلى الحب والتقدير والقيام بعمل له شأنه بالنسبة الآخرين ، والحاجات الاجتماعية كالحاجة إلى إحتلال مركز إجتماعى وإلى مكانه إجتماعية من خلال دور يؤديه الفرد داخل الجماعة .

ثانيا : من حيث تماسك الجماعة Cohesiveness : يمكن القول بأن الجماعة تتماسك من خلال إرتباط أعضائها بثقافة فرعية خاصة بها تحتوى على مجموعة من المتغيرات الثقافية في مقدمتها معايير معينة وهدف مشترك . وترتبط درجة تماسك الجماعة بمدى شعور أعضائها بأن عضويتهم لها تحقيق لهم الإشباع المطلوب لحاجاتهم.

ثالثا : من حيث الإنحراف Deviance : فإنه يمكن القول بأن الإنحراف داخل الجماعة يتمثل في عدم إلتزام بعض أعضائها بمعاييرها أو بنظام التوقعات المقرر داخلها . وبقول آخر فإن الشخص المنحرف هو ذلك العضو الذى لا يسلك أولا يقوم بأداء دوره بالأسلوب الذى يتوقعه بقية أعضاء الجماعة . ولا شك أن الإنحراف عن أداء الفعل أو الدور المتوقع يعوق وصول الجماعة إلى تحقيق أهدافها

وبالتالى يسهم فى تفكك الجماعة وإنحلالها . وهناك عدة أساليب داخل الجماعات لمواجهة ما قد يحدث داخلها من إنحراف .

رابعا : من حيث التفكك Disorganisation : يشير علماء الإجتماع إلى مجموعة من العوامل أو القوى الإجتماعية ، على أنها قد تسهم فى إنحلال بعض الجماعات أو فى فقدانها لبعض وظائفها السابقة . وفى مقدمة هذه العوامل الإختراعات التكنولوجية وتزايد حركة التصنيع وإتساع نطاق التحضر . كل هذه العوامل تسهم فى ضعف أو فقدان التماسك داخل بعض الجماعات وإلى قيام بعض أعضائها بالإنحراف الجوهرى عن بعض معاييرها أو نظام التوقعات المقرر داخلها . ومثال هذا أن التحضر والتصنيع والتعليم أسهم إسهاما واضحا فى القضاء على بعض نماذج الجماعات العائلية كالعائلة المركبة أو الممتدة ، كذلك فإنها أفقدت الأسرة العديد من وظائفها التقليدية كالوظيفة الإقتصادية والترفيهية والسياسية ... الخ .

وتختلف الجماعات الإجتماعية من حيث الحجم والتسلسل . فهناك جماعات تحتوى على جماعات أصغر ، وتتسلسل الجماعات من حيث الإحتواء أو الإستغراق حتى تصل إلى المجتمع المحلى أو العام الذى يعد أكبر الجماعات ويستغرق كافة الجماعات الأخرى داخله .

علم الاجتماع كعلم للجماعة الاجتماعية :

ويؤكد بعض الباحثين مثل « جونسون » ، إن علم الإجتماع هو العلم الذى يركز على دراسة الجماعات الإجتماعية ، من حيث صور أو أشكال أو نماذج تنظيمها الداخلى ، ومن حيث العمليات التى تميل إلى إستمرار أو تغيير هذه الصورة التنظيمية . يضاف إلى هذا أنه العلم الذى يحاول إستجلاء العلاقة بين مختلف الجماعات المؤلفة للمجتمع(١٨) . ويشير هذا الباحث إلى أهمية علم الجماعات الإجتماعية ،

حيث أن كل إنسان يولد ويتعلم ويعمل ويمارس كافة العمليات الاجتماعية داخل جماعات مختلفة .

ويميز « جونسون » بين الجماعات والعلاقات الاجتماعية . فالجماعة هي في جوهرها عبارة عن مجموعة من التفاعلات والعلاقات الاجتماعيه المنظمة بين عدة أفراد هم أعضاء الجماعة . ولكن العلاقات التي تسود داخل الجماعة لابد أن تتسم بطابع تعاوني بهدف تحقيق غايات مشتركة بين أعضائها . حقيقة قد تسود بعض الاتجاهات التنافسية أو الصراعية داخل الجماعة ـ كالأسرة أو جماعة العمل ، ولكننا لا نستطيع الحديث عن وجود جماعة ما لم يتوافر حد أدنى من التعاون والأهداف المشتركة ـ والمعايير التي تحكم سلوك أعضائها وهم يسعون نحو تحقيق هذه الأهداف . ولهذا فإنه يمكن القول بأن مفهوم الجماعة يتضمن وجود علاقات إجتماعية بالضرورة بين أعضائها ولكن مفهوم العلاقات الإجتماعية لايتضمن قيام الجماعات بالضرورة . فهناك علاقات العداء والصراع والحرب والعدوان ، وهذه لايمكن أن تسهم في تكوين الجماعات الاجتماعية التي تفترض ـ كما ذكرنا ـ حدا أدنى من التعاون والأهداف المشتركة .

التصنيف السوسيولوجي للجماعات :

وقد حاول علماء الاجتماع تصنيف الجماعات الاجتماعية على أساس عدة معايير أو قواعد ، ويمكن أن نحصر أهم ماصدر في هذا المجال فيما يلي :

أولا : من حيث موضوعية أو ذاتية العوامل التي تؤدي إلى قيام الجماعة ، نجد أن هناك جماعات تقوم على أساس عوامل موضوعية كالسن والجنس والمكان الجغرافي أو المهنة أو مستوى الدخل أو اللون ... الخ . كذلك فإن هناك جماعات تقوم على أساس عوامل ذاتية كالاتجاهات السياسية أو الشعور والمعايير المشتركة

أو المصالح المشتركة . ومن أمثلة هذا النوع من الجماعات ، الأحزاب السياسية وجماعات الترفيه وجماعات الصداقة ... الخ . ويجب هنا أن نشير إلى أن قيام الجماعة على أساس عوامل موضوعية لايعنى بالضرورة قيام التآلف النفسى أو الوحدة السيكولوجية بين أعضائها . فقد يختلف الشباب من حيث الاتجاهات وقد تختلف الاناث من حيث الميول على الرغم من وحدة العوامل الموضوعية كالسن أو الجنس .

ثالثا : من حيث التقييد والحرية ، نجد أن هناك جماعات تجبر أعضاءها على الالتزام بنظام دقيق ولا تسمح بأى مجال للانحراف عنه ، فى حين أن هناك جماعات أخرى تسمح بمجال كبير للحرية لأعضائها . ومن أمثلة الجماعات الأولى الجماعات العسكرية ومن أمثلة الثانية جماعات الترفيه والصداقة ويجب هنا أن نشير إلى أن إتساع مجال الحرية لايعنى عدم توافر معايير معينة ونظام معين للتوقعات يجب على الأعضاء الالتزام به ، وإلا لما أمكننا الحديث عن وجود جماعة أصلا . ويقصد باتساع مجال الحرية أن معايير الجماعة هى التى تسمح بعدة أنماط بديلة للسلوك المتوقع ، بمعنى أنها لاتلزم أعضاءها بنوع محدد ودقيق للسلوك.

ثالثا : من حيث استغراق أو عدم إستغراق نشاط الأعضاء ، نجد أن هناك بعض الجماعات التى تستغرق تماما نشاط أعضائها والتى يمنع الانتماء لها من الانتماء إلى جماعات أخرى مماثلة ، فى حين أننا نجد أن هناك جماعات أخرى لا تستغرق نشاط أعضائها ولا تمنع من إنتماء هؤلاء الأعضاء إلى جماعات أخرى مماثلة . ومن أمثلة الجماعات الأولى الحزب السياسى ، ومن أمثلة الجماعات الثانية النوادى وجماعات الترفيه .

رابعا : من حيث الثبات والإستمرار نجد أن هناك جماعات أكثر ثباتا وإستمرارا من جماعات أخرى . وتعد الأسرة وجماعة العمل . من أبرز الأمثلة على الجماعات الثابته نسبيا . كما تعد الجماعات العارضة التى تتكون فى الطريق العام لمشاهدة إحدى الحوادث من أبرز الأمثلة على الجماعات غير الثابته ويجب هنا أن نشير إلى أن الثبات أو عدم الثبات هو عملية نسبية ، حيث لاتوجد جماعة أيا كانت ذات ثبات مطلق. وتتفاوت درجة الثبات من جماعة لأخرى . فجماعة الأسرة أكثر ثباتا من جماعة العمل ، وهذه الأخيرة أكثر ثباتا من جماعة الترفيه وهكذا.

خامسا : من حيث الإنتماء نجد أن الجماعات تنقسم إلى قسمين هما : الجماعة الداخلية in-group والجماعة الخارجية Out-group . فأعضاء جماعة النادى مثلا ينظرون إلى بعضهم البعض على أساس أن كلا منهم عضو فى نفس الجماعة أو ينتمى إلى نفس التجمع أو إلى الجماعة الداخلية . ولكنهم ينظرون إلى عضو ناد آخر على أنه عضو فى جماعة خارجية . فالجماعة الداخلية هى الجماعة التى يشعر العضو بالإنتماء اليها . وعلى العكس من ذلك فإن الجماعة الخارجية هى الجماعة التى يشعر الشخص بالغربه عنها .

سادسا : من حيث طريقه الحصول على العضوية داخل الجماعة ، نجد أن هناك جماعات ينتمى اليها الشخص دون ترتيب سابق ودون إرادته مثل الجماعات الأسرية والمجتمعية والقومية والدينية . فالإنسان لايختار والديه أو مجتمعه المحلى أو قوميته أو دينه . وعلى العكس من ذلك فإن هناك جماعات ينتمى اليها الإنسان عن قصد بهدف تحقيق مصالح معينة كالنوادى والإتحادات والنقابات . ويطلق البعض على الجماعات الأولى الجماعات الإجبارية وعلى الثانيه الجماعات الإختيارية الغرضية .

سابعا : من حيث قوة أو ضعف العلاقات بين أعضاء الجماعة ، فإن بعض العلماء يصنفون الجماعات إلى أربعة أنواع ، تختلف باختلاف درجة قوة العلاقات أو الروابط السائدة داخل كل منها : —

ا) الجماعة الوثقى : وهى الجماعة التى تتسم بأعمق الصلات الشخصية وأقواها مثل علاقة الأم بطفلها .

ب) الجماعة الأولية : وهى التى تتسم بقوة العلاقات بين أفرادها وقيامها على المعرفة الشخصية والإرتباط اليومى وأثرها العميق على الإنسان . ومن أبرز أمثلتها علاقة الزوج بزوجته ، والصديق الوفى بصديقه .

ﺟ) الجماعة الوسطى : وتتسم هذه الجماعة بدرجة أقل من الإرتباط الشخصى بالمقارنة بالجماعة السابقة ، ولكنها لا تفتقد الإرتباط الشخصى كلية . ومن أمثلتها جماعات الجيره أو المجتمع المحلى .

د) الجماعات الثانوية : وهذه تقوم على أساس المصلحة وتتسم عادة بالعلاقات الرسمية اللاشخصية مثل جماعات العمل والنقابات ... الخ .

المجتمع المحلى : Community

يهتم علماء الاجتماع بدراسة المجتمع المحلى بإعتباره نسقا للعلاقات والجماعات والنظم الإجتماعية ، وبإعتباره يعد أحد الوحدات الأساسية للتنظيم الإجتماعى للمجتمع العام . وعلى الرغم من الإختلاف بين علماء الإجتماع من حيث تعريف المجتمع المحلى ، إلا أن هناك شبه إتفاق على أن هناك ثلاثة عناصر أساسية لابد من توافرها حتى يمكن لنا الحديث عن مجتمع محلى وهى(٩) :

ا) الناس People ب) المكان Space ﺟ) التفاعل Interaction ويشير

مصطلح « مجتمع محلى » فى علم الإجتماع إلى الجماعة الثابتة نسبيا من الأشخاص ، الذين يحتلون بقعة مكانية معينة ، ويتفاعلون مع بعضهم من خلال مجموعة من الأدوار النظامية وغير النظامية ، ويشعرون بالتوحد مع الجماعة . ولهذا فإن « ستجلش » يذهب إلى أن مكونات المجتمع المحلى هى[٢٠] :

أولا : منطقة مكانية أو جغرافيه يعيش عليها مجموعة أشخاص :

ثانيا : مجموعة من النظم قادرة على إشباع الحاجات الأساسية للناس الذين يعيشون على هذه المنطقة .

ثالثا : شعور الأشخاص الذين يعيشون فى تلك المنطقة بالإنتماء اليها وإلى بعضهم البعض ، وهو مايطلق عليه علماء الإجتماع التوحد بالمكان وبالجماعة .

وبقول آخر فإن المجتمع المحلى هو ذلك المجتمع الذى يعيش عليه مجموعة من الأشخاص يجمعهم تنظيم كلى للحياة الإجتماعية المشتركة ، ويشبعون داخله حاجاتهم الأساسية كالطعام والمسكن والعلاج والترفيه والتعليم وكافة الخدمات الاخرى . وبناء على ذلك فإنه لايمكن لنا أن نعتبر أى تجمع لبعض الاشخاص على بقعة مكانية من الارض ، على أنه مجتمع محلى . ومثال هذا أننا لايمكن أن نعتبر إحدى الضواحى الجديدة التى تنشأ نتيجة لإستحداث مصنع فى هذه المنطقة على أنها تكون مجتمعا محليا ، حيث أن هذه الضاحية الجديدة تكون عادة فى البداية مفتقدة لكثير من النظم القادرة على إشباع حاجات الساكنين بها[٢١] . وهكذا لايحق لنا النظر إلى المساكن التى تبنيها شركة معينة لموظفيها على أنها مجتمع محلى لنفس السبب ، بالإضافة إلى افتقاد عنصر التوحد السيكولوجى بالمكان ، نتيجة لان لكل موظف بهذه الشركة مجتمع محلى أصلى ينتمى اليه . ويؤرخ علماء الإجتماع لنشأة المجتمع المحلى يبدأ إستقرار الإنسان بعد أن إهتدى الى الزراعة .

فالعمل الزراعى ساهم فى إستقرار الإنسان على بقعة مكانية معينة ، مما أتاح الفرصة التفاعل المنظم بين الأشخاص بصفة مستمرة ومستقرة . والواقع أن القرى الزراعية هى النموذج الأكثر شيوعا للمجتمعات المحلية حيث يعيش أبناء القرية وأسرهم فى إطار من القرب المكانى ويدرك كل منهم بوضوح حدود القرية ، ويتم إشباع أغلب حاجاتهم داخل نفس القرية ، وتستغرق أغلب علاقاتهم مع أشخاص وجماعات فى نفس القرية التى يشعرون بالإنتماء اليها .

وقد قصر بعض الباحثين مفهوم المجتمع المحلى على عدة مناطق معينة مثل المجتمعات القروية وسكان أودية الجبال وسكان الجزر أو المناطق التى ظل سكانها لأسباب تاريخية أو إثنولوجية بعيدين عن التيارات الكبرى للحياة القومية والعالمية، والمناطق التى يمارس سكانها وسائل إنتاجية بدائية ، والمناطق التى يكون مستوى الحياة داخلها منخفضا كالأحياء المتخلفة داخل المدن الكبرى [٢٢] .

ولكن هناك مجموعة من الدارسين لعلم الإجتماع مثل « ميريل » Meyrill يذهبون إلى أن مصطلح المجتمع المحلى يتضمن ثلاثة أنواع من المجتمعات والتفاعلات البشرية تختلف من حيث المهن السائدة داخل كل منها ، ودرجة التخصص النظامى السائد فيها ، وطبيعة العلاقات الإجتماعية بين أعضاء كل منها . وهذه الأنواع الثلاثة التى يدرجها « ميريل » تحت مصطلح « المجتمع المحلى » هى :

ا) المجتمع الريفى ب) المجتمع الحضرى جـ) المجتمع الإشعاعى أو المترو بوليتانى .

ويذهب « ستجلش » إلى أن هذه النماذج الثلاثة من المجتمعات ، لا تمثل نماذج مستقلة ، وإنما تمثل إمتدادا أو متصلا Continuum من القروية إلى المتروبوليتانية . وهنا يكون الاختلاف بينها هو إختلاف فى الدرجة لا فى

النوع (٢٣) .

ويناقش « ستجلش » و « ميريل » قضيته مدى إنطباق مصطلح مجتمع محلى على المجتمعين الحضرى والإشعاعى أو المتروبوليتانى . فالشعور بالإنتماء إلى المجتمع وقوة الروابط أو شدة العلاقات الإجتماعية لا تتحقق بدرجة كبيرة داخل المجتمعين الحضرى والإشعاعى . ولعل هذا هو ما يحمل بعض العلماء يرفضون إطلاق مجتمع محلى على مثل هذين المجتمعين (٢٤) .

وقد حظى مفهوم المجتمع المحلى بمعالجة مستفيضة من جانب العديد من علماء الإجتماع ، كما ظهر العديد من المؤلفات الضخمة التى تحمل عنوان المجتمع المحلى مثل مؤلفات « فردناند تونيز » F.Tonnies و « ماكيفر » McIver . ويذهب بعض العلماء إلى أن المجتمع المحلى مصطلح يشير إلى بناء إجتماعى يتسم بعلاقات ونظم لها طابع خاص مثل التشابه فى التكوين وقوة العلاقة ، حيث تسوده الجماعات والعلاقات الأولية ، والتقاليد والقيم المحلية ، وأساليب الضبط الإجتماعى غير الرسمية .

ويحاول « تونيز » تحديد أهم خصائص المجتمع المحلى ، فى قـــوة العلاقات الإجتماعية والخضوع لسلطان الدين والعادات والتقاليد ، وسيطرة الإتجاهات الوجدانية أو العاطفية ، والنظر إلى الأسرة على أنها الوحدة الأساسية للمجتمع . وذلك على العكس من المجتمع العام الذى تسوده الاتجاهات العقلية القائمة على أساس المصلحة الشخصية والمنافسة والصراع ، وهنا تقوم العلاقات على أساس التعاقد وتظهر أهمية الأساليب الرسمية أو القانونية لضبط السلوك، وتكون الجماعة لا الأسرة هى الوحدة الأساسية للمجتمع . ويشير « تونيز » إلى أن الملكية تكون جمعية فى المجتمع الأول فردية فى الثانى ، ويسود التضامن الطبيعى والنزعات الدينية فى الأول بينما يسود التضامن التعاقدى والتيارات العقلية المتصارعة فى الثانى .

وقد تأثر « توين » في هذا التحديد بطبيعة دراسته ، حيث كان إهتمامه منصبا على تتبع النماذج الاجتماعية الكبرى منذ نشأة الحياة الاجتماعية ، حتى إتخذت شكل المجتمع الصناعي المعقد .

ويعرف « ماكيفر » و « بيج » المجتمع المحلي بأنه أي جماعة صغيرة أو كبيرة يعيش أعضاؤها معا بطريقة يترتب عليها ممارسة ظروف حياة مشتركة . والمعيار الأساسي لتحديد المجتمع المحلي عند هذين العالمين هو إمكانية قضاء حياة الانسان داخل المجتمع ، ومدى إستغراق المجتمع لأغلب علاقات أعضائه . فالفرد لا يستطيع أن يقضي حياته كلها داخل تنظيم صناعي أو تجاري أو داخل مدرسة أو كلية جامعية ، ولكنه يستطيع أن يقضي حياته داخل عشيرة أو قرية أو مدينة .

ويذهب « وليم أجبرن » W.Ogburn و « نمكوف » Nimcoff إلى أن المجتمع المحلي هو جماعة أو عدة جماعات تعيش على إقليم معين ويجمعها تنظيم شامل للحياة الاجتماعية . وهنا يكون معيار تحديد المجتمع المحلي متمثلا في عنصري الأرض والتنظيم الإجتماعي . ويشير الباحثان إلى إختلاف المجتمعات المحلية ، لا من حيث الحجم فحسب ، ولكن من حيث الخصائص الاجتماعية والاقتصادية كذلك . فقد يحمل بعضها الطابع الزراعي وبعضها الآخر الطابع الصناعي أو السياحي أو التجاري ... ألخ .

ويشير « هنت » Hunt إلى أن مصطلح المجتمع المحلي يشير إلى أن المعيشة الجماعيه في منطقه مشتركة ، بحيث يترتب على هذه المعيشة مصالح ومشاكل مشتركة. ويتضح من هذه التعريفات وغيرها ، أن هناك اتفاقا بين الباحثين على عدة خصائص عامه للمجتمع المحلي هي الأرض والجماعات والتفاعل وإشباع أغلب

حاجات الانسان على هـذه الأرض والشعور بالإنتماء إلى الجماعـة والأرض. ولا يعنى أن الانسان يقضى أغلب حاجاته داخـل المجتمع المحـلى أن هذا المجتمع يتسم بالانغلاق أو الإنعزال عن المجتمعات المجاورة أو عن المجتمع القومى، كما لا يعنى عدم حدوث حركة إجتماعية رأسية (تنقل من طبقة إلى طبقة) أو أفقية (إنتقال من المجتمع إلى مجتمع آخر) داخل هـذا المجتمع . وإنما هذا يعنى أن مطالب الانسان الأساسية أو أغلبها يتم أو يمكن إشباعها داخل هذا المجتمع .

وهناك استخدام آخـر لمصطلح Community يتمثل فى مجرد الاقتصار عـلى الاشتراك فى بعض الخصائص السيكولوجية أو المهنية أو المصلحيـة ، ولا تتضمن هذه الخصائص المكان الجغرافى المشترك . فنحن عندما نتحدث عن مجتمع الأطباء أو المهنيين أو الفنانين ، فإننا نقصد الانتماء إلى مهنـــة مشتركة أو عضوية جماعة مشتركة ، بحيث يترتب على هـــذا الانتماء وتلك العضوية مجموعة من الحقوق والواجبات المشتركة . وهكذا يمكن لنـــا أن نميز بين نوعين مـن المجتمعات همـا (٢٥) :

أولا : مجتمع الإقامة : Residential community وهو ما يطلق عليـه البعض المجتمع الايكولوجى Ecological community . ويقوم هذا المجتمع على أساس رابطة الاقامة على بقعة مكانية لها حدودها وخصائصها الاجتماعية الواضحة. وتتمثل هذه المجتمعات فيما يطلق عليه المركب Compound (نوع من المجتمعات الصغيرة) والجيرة والقرية والبلدة والمدينة والاقليم والدولة .

ثانياً: المجتمع الأخلاقى أو السيكولوجى: Moral or psychic community وتقوم مثل هذه المجتمعات على أساس رابطة روحية تستند إلى قيم معينة أو أصول مشتركة أو عقائد معينة . ويندرج تحت هذا النوع من المجتمعات ما يطلق عليـه « المجتمع الوظيفى » Functional community .

ولا شك أن مجتمع الاقامة أو المجتمع الايكولوجى يتضمن بالضرورة قدراً من خصائص المجتمع السيكولوجى . فأعضاء هذا المجتمع يتسمون بخصائص إجتماعية وأخلاقية وسيكولوجية متشابهة ، مما قد يجعلنا ننظر اليهم على أنهم أعضاء فى مجتمع إقامة ومجتمع سيكولوجى فى نفس الوقت . ويتضح هذا بجلاء فى حالة مجتمع القرية .

المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى :

تختلف المجتمعات الريفية عن المجتمعات الحضرية فى عدة جوانب مثل طريقة حياة The way of fite أبناء كل منهما ، وحجم المجتمع Size . ويهتم علماء الاجتماع إهتماماً كبيراً بالجانب الأول على أساس أن طريقة الحياة تتضمن مجموعة من الخصائص الاجتماعية والثقافية التى يهتم علم الاجتماع بالتركيز عليها . ويذهب « ستجليش » إلى أن هذين النوعين من المجتمعات يختلفان من حيث ثلاثة أبعاد أساسية هى (٢٦) :ـ

أولا : المهنة ، أو ما يعمله أبناء كل منها .

ثانياً : إتجاهاتهم الاجتماعية وتوجيهاتهم القيمة .

ثالثاً : نوع العلاقات الاجتماعية التى تسود داخل كل منهما ، أو نوع التضامن الاجتماعى القائم .

فالمجتمعات الريفية تتسم بصغر الحجم والتجانس فى الأعمال والمهن وسيادة الاتجاهات المحافظة والقيم الروحية والدينية ، بعكس الحال بالنسبة للمجتمعات الحضرية التى تتسم بالكبر النسبى والتباين فى الأعمال نتيجة لسيادة التخصص وتقسيم العمل ، إلى جانب إنتشار الاتجاهات التجديدية والعلمانيه . ويمكن توضيح طبيعة الاختلاف بين المجتمع الريفي والحضرى من حيث طبيعة العلاقات

الاجتماعية ، وإنعكاساتها على نوع التضامن السائد ، فى ضوء مفاهيم العلاقات الأولية والثانوية . فالعلاقات داخل المجتمع الاول تقوم على أساس أولى بينما تقوم فى المجتمع الثانى على أساس ثانوى . وقد سبق لنا أن تعرضنا لقضية العلاقات الأولية والثانوية بالتفصيل .

وقد صدر العديد من الدراسات التى تحاول التمييز بين المجتمعات الريفية والحضرية لعدة أهداف علمية وعملية . ولكن هذه الدراسات لم تتفق حول هذه النقطة ، أو حول تحديد معيار التمييز . ولهذا يحسن أن نذكر أهم الاتجاهات فى هذا الصدد .

أولا : الإتجاه الإحصائى : ويركز أنصار هذا الإتجاه على حجم المجتمع أو عدد سكانه. فالمجتمع الريفى هو ذلك المجتمع الذى يقل عدد أفراده عن حد معين ، والمجتمع الحضرى هو ذلك المجتمع الذى يزيد عدد سكانه عن حد معين ، بغض النظر عن كافة الاعتبارات الأخرى. ويفترض هذا الإتجاه أن كثرة عدد السكان داخل أى منطقة ، يستتبعه حدوث مجموعة من التغيرات مثل إستحداث العديد من المنظمات الإقتصادية والمرافق والخدمات المختلفة فى كافة المجالات التربوية والترفيهية ... الخ . ويطبق هذا الإتجاه فى الويات المتحدة الأمريكية ، حيث تعد المنطقة ريفية إذا قل عدد سكانها عن ٢٥٠٠ نسمه ، وتعد حضرية إذا زاد عدد سكانها عن هذا الحد ، كذلك تعد المنطقة ريفية إذا قلت كثافتها عن ١٥٠٠ نسمة للميل المربع ، وتعد حضرية إذا زادت كثافتها عن هذا الحد (٢٧) . ولعل الاعتراض الأساسى على هذا الإتجاه يتمثل فى أن الخصائص الديموجرافية لاتتضمن الخصائص الاجتماعية بالضرورة . ولعل ما يدل على هذا أننا فى مصر نجد أن هناك مجتمعات يزيد عدد سكانها عن ٢٥٠٠ أو عن ١٠٫٠٠٠ مع ذلك تتسم بالقروية من حيث سيادة العلاقات الأولية

والتجانس المهنى، والتشابه بين أعضائها وظهور أهمية العائلة خاصة المركبة وسيادة القيم الروحية ... الخ .

ثانيا : الإتجاه المهنى : ويقوم التصنيف إلى ريف وحضر عند أنصار هذا الإتجاه طبقاً للمهنة التى يمتهنها أغلب أعضاء المجتمع. ويفترض أنصار هذا الاتجاه أن الإختلاف المهنى يستتبع الإختلاف فى العديد من الخصائص الإجتماعية الأخرى. فالمناطق الريفية هى المناطق التى يعمل أغلب أفرادها بالزراعة ، أما المناطق الحضرية فهى تلك التى يمتهن أغلب سكانها مهن أخرى غير الزراعة والصيد . وهناك بعض الدول التى تأخذ بهذا الإتجاه مثل إيطاليا . ومن شأن هذا الاتجاه أن يخرج العديد من المجتمعات من الإطار الريفى إلى الإطار الحضرى مثل القرى السياحية أو الصناعية ، كذلك فان العمل الزراعى نفسه قد يمارس بأساليب حديثة من خلال إستخدام تكنولوجيات متقدمة ، مما يزيل الفروق بين العمل الزراعى والعمل الصناعى .

ثالثا : الإتجاه الإدارى : وهنا يقوم التصنيف إلى ريف وحضر على أساس الوحدات الإدارية داخل الدولة . فالتقسيم الإدارى للدولة هو الذى يحدد المناطق الريفية والحضرية . وتأخذ مصر بهذا الإتجاه . فالتعدادات السكانية المختلفة فى مصر تعتبر أن محافظات القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس والبحر الاحمر والوادى الجديد ومطروح وسيناء وعواصم باقى المحافظات والبنادروعواصم المراكز ، مناطق حضرية ، أما الريف فهو يشمل جميع القرى وتوابعها .

رابعا : الإتجاه الإجتماعى : يرفض أنصار هذا الإتجاه كافة الاتجاهات السابقة فى التفرقة بين الريف والحضر ، على أساس أن الفوارق الأساسية لاتكمن

فى العدد والحجم أو التحديد الادارى ، بقدر ما تكمن فى نسق القيم السائدة وطبيعة العلاقات والتفاعلات القائمة ، ونماذج الجماعات المنتشرة ، ونوعية المعايير التى تنظم سلوك الناس ، وأنماط الضبط السائدة داخل المجتمع ... الخ . ومن أبرز المعبرين عن هذا الاتجاه « تونيز » و « ردفيلد » وغيرهما . ولعل المشكلة الأساسية فى هذا الاتجاه — على الرغم من سلامته من الناحية العلمية — هو صعوبة الأخذ به فى الواقع العملى ، نظراً لصعوبة قياس مثل هذه المتغيرات الاجتماعية كالقيم والاتجاهات والعلاقات ونماذج الضبط ... الخ قياساً دقيقاً . وهذا هو السبب فى عدم أخذ الدول بهذا الاتجاه السوسيولوجى على الرغم من أهميته العلمية .

ولا شك أن تلك المحاولات المبذولة للتمييز بين الريف والحضر لها ما يبررها سواء من الناحية العلمية أو العملية ، مثل رسم السياسات الاجتماعية والانمائية فى الدول المختلفة . ولكن هناك طائفة من العلماء يؤكدون أن التقدم التكنولوجى فى العصر الحديث ، جنباً إلى جنب مع الاحتكاك والانتشار الحضرى والغزو الثقافى للمناطق الريفية ، كل هذه العوامل سوف تسهم فى إختفاء الفروق الريفية الحضرية ، وهذا ما جعلهم يتجاهلون هذه الفروق فى الدراسة . ويأخذ أغلب المفكرين الألمان المحدثين بهذا الاتجاه نظرا لاندثار الفروق بين الريف والحضر هناك إلى حد كبير نتيجة للعوامل السابقة الذكر (٢٨).

ولعل المشكلة ما زالت قائمة وواضحة فى الدول النامية ، تلك الدول التى تأخذ بأساليب التخطيط الانمائى الشمولى والتكاملى لتحقيق التقدم الاجتماعى فى المناطق الريفية . وما زال أمامها شوط بعيد حتى تصل إلى ما حققته مجتمعات الغرب فى هذا الصدد. ويهتم بعض المفكرين بدراسة المجتمعات التى تحيط بالمجتمعات

الحضرية ، والتى تجمع بين خصائص الريف والحضر والتى يطلق عليها مناطق الأطراف Fring areas أو المناطق الريفية الحضرية Rural – Urban – areas ويبرز هذا الاهتمام بجلاء فى الولايات المتحدة الأمريكية ، نتيجة لاتجاه الكثير من سكان المدن إلى السكنى فى هذه الأطراف الحضرية لرغبتهم فى الاستمتاع بالهدوء وبالبيئة الطبيعية ، مما أدى إلى تكاثر هذه الأطراف واتساعها هناك .

ويؤكد علماء الاجتماع أن الحضرية Urbanism والقروية Ruralism هى فى جوهرها طريقة للحياة . وهذا يعنى أن إنتقال جماعات من القرويين للمعيشة داخل المناطق الحضرية ، لايحولها إلى جماعات حضرية . ذلك لأن أعضاء هذه الجماعات يظلون محتفظين بقيمهم وعلاقاتهم وإنتماءاتهم ...الخ . وبقول آخر فانهم يظلون محتفظين بقرويتهم على الرغم من سكناهم فى مدينة . كذلك فان الغزو الحضرى يمكن أن يسهم فى تحضير المناطق الريفيه على الرغم من سيادة العمل الزراعى أو السياحى داخلها . وهكذا تكون الريفية والحضرية مسألة خصائص وليست مسألة محل إقامة فحسب .

ويمكن لنا أن نحدد أهم خصائص الحضرية فى سيادة العلاقات السطحية والعابرة وغير المباشرة والرسمية أو التعاقدية . يضاف إلى ذلك أن الإنسان الحضرى عادة مايكون سريع التكيف مع المواقف الجديدة والأشخاص الجدد . كذلك فانه عادة مايكون ذو طابع أنانى حيث تسود النزعة الفردية داخل المناطق الحضرية . ولعل هذا هو ما يفسر لنا الصراعات التى تكثر داخل المجتمع الحضرى بالمقارنه بالمجتمع الريفى . وتتسم الحياة الحضرية بالتغيير السريع سواء على المستوى الإجتماعى كالتنقل الطبقى ، أو على المستوى التكنولوجى مثل توالى الاختراعات والاكتشافات باستمرار . ويمكن لهذه الدينامية الحضرية السريعة أن تفسر لنا ما يتسم به

الانسان الحضرى من مرونه فى التفكير والسلوك وعدم التمسك بالتقاليد . فهو على إستعداد مستمر لتغيير أفكاره وقيمه إذا ما إقتنع بضرورة هذا التغير . وعادة ما يتوافق بسرعة وبكفاءة مع التجديدات التكنولوجية والاجتماعية . وعادة ما تكون المسئولية فردية داخل الحياة الحضرية بعكس الحال بالنسبة للمناطق الريفية حيث يسود شكل من المسئولية الجمعية التضامنية .

ويجب أن نميز بين التحضر Urbanisation وبين مجرد وجود المدن Cities . فالتحضر يمكن الحصول على نسبته داخل أى مجتمع باستخدام الدالة التالية $U=\frac{Pc}{Pt}$

فالتحضر = $\frac{\text{عدد سكان المدن}}{\text{العدد الكلى للسكان}}$. وهذا يعنى أن نسبة التحضر تختلف عن العدد الكلى لسكان المدن . فعدد سكان المدن فى الهند أكبر من عدد سكان المدن فى هولندا أو النمسا ، على الرغم من أن نسبة التحضر فى هذه الدول الأخيرة أعلى بكثير من مثيلتها فى الهند . وهذا يعنى أن نسب التحضر فى العالم ليست مطابقة لنسب توزيع المدن ، كما أنها ليست مطابقة لتوزيع السكان الحضريين[٢٩] وتؤكد أغلب دراسات الاجتماع أن الاتجاه العام فى العالم يسير نحو إحلال النموذج الحضرى محل النموذج الريفى فى القيم والعلاقات وأساليب السلوك على مستوى جميع دول العالم سواء بفعل عمليات التحديث والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، أو بفعل الغزو الحضرى أو بفعل النمو الديموجرافى . [٣٠]

مجتمع الجيره : Neighbourhood Society

ويميز علماء الاجتماع بين مجتمع الجيره والمجتمع المحلى على أساس أن الأول أكثر تحديداً وصغرا من الثانى . ولكنهما يتشابهان فى أغلب الخصائص الاجتماعيه.

فالمنطقة الاقليمية للجيرة صغيرة نسبيا ، ويدخل أعضاؤها فى علاقات مباشرة مع بعضهم البعض ، ويشعرون بالانتماء النسبي للجماعة المحلية المكونة لهذا المجتمع .

وينظر علماء الاجتماع إلى الجيرة على أنها أصغر وحدة من وحدات الاقامة Residential unit بعد الأسرة التى لا يمكن إعتبارها مجتمعا بأى حال من الأحوال ، نظرا لقيامها على أساس رابطة الدم والقرابه .

المجتمع المتربوليتانى The metropolitan community

ينظر علماء الاجتماع إلى مجموعة من المجتمعات المحلية التى تتجمع حول مدينة مركزية ، على أنها تكون مجتمعا متروبوليتانيا . وهذا المجتمع الأخير هو إحدى ظواهر القرن العشرين ، حيث أخذت مثل هذه المجتمعات تظهر وتنمو بسرعة كبيرة فى هذا القرن . ولهذا المجتمع مجموعة كبيرة من المزايا التى تنبثق عن تركز السكان والخدمات على نطاق واسع على منطقة مكانية محددة . وتتمثل أهم الخدمات المتاحة فى مثل ذلك المجتمع فى خدمات النقل الرخيص والترفيه والإتصال والخدمات الاقتصادية عن طريق الأسواق الواسعة ومختلف التسهيلات الأخرى .

ونتيجة لما حدث من ثورة تكنولوجية هائلة فى مجال النقل والإتصال والخدمات ، فإن هناك إتجاها واضحا نحو إختفاء الأشكال الصغيرة للمدن ونمو المجتمعات المتروبوليتانية التى تتسم بالامركزية . ويعرف مكتب التعداد فى الولايات المتحدة الأمريكية ، المنطقة المتروبوليتانيه Metropolitan area بأنها عبارة عن مقاطعة أو مجموعة من المقاطعات المتجاورة ، تتضمن على الأقل مدينة واحدة تعدادها ٥٠٫٠٠٠ نسمة أو أكثر ، أو مدينتين متجاورتين متشابهتين twin cities يبلغ تعدادهما معا هذا العدد . ويعد هذا التعريف تعريفا

للمنطقـة المتروبوليتانية مـن الناحية الاحصائيـة Standard metropolitan statistical area [٣١] .

ويمـكن القول بأن المنطقة المتروبوليتانية هى منطقة تتسم بتحضر زائد سواء من حيث الحجم أو من حيث العلاقات الإجتماعية . فهى منطقة حضرية تتسم بـلا مركزية الخدمة والتسهيلات ، حيث تتعدد داخلها مراكـز الخدمات ومراكـز التسويق والتسهيلات المختلفة ، على العكس من المدن التقليدية التى تتسم بتركز الخدمات والتسهيلات والمحلات فى منطقة إيكولوجية محددة . وبقول آخر فإن حاجات ساكن المناطق المتروبوليتانية يتم إشباعها داخل المنطقة التى يعيش فيها أو المجتمع الفرعى الذى يسكنه Sub-Community ، وبالتالى لايلجأ السكان إلى مركز المدينـة إلا فى حالة الإحتياج إلى خـدمات معينة على درجـة عاليـة من التخصص . ومن أمثلة الخدمات التى تتاح لسكان المناطق المتروبوليتانية ، داخل المنطقة أو المجتمع الفرعى الذى يسكنونه ، المسارح ودور السينما والخدمات العلاجيـة والخدمات الاتصالية والمحلات العامـة والأسواق التى تحتوى على جميـع السلع الاقتصادية وكذلك الخدمات التعليمية ... الخ .

المجتمع العام : Society

يعد المجتمع العـــام هو أكبر وحدة فى التحليل السوسيولوجى . ويختلف المجتمع العام عن المجتمع المحلى، فى أن المجتمع الأول هو أكبر وحدة من وحدات الحيـاة الاجتماعية ، أو من وحدات الاقامة ، إلى جانب أنه يحتوى على الآف المجتمعات المحلية . ويحدد لنا « ماريون ليفى » M. Levey فى دراسة له بعنوان « بناء المجتمع » أربعة معـايير ، إذا ما إنطبقت على جماعة من الجماعات ، أمكن لنا أن نطلق عليها مصطلح « مجتمع عام » "Society" .

ويمكن لنا أن نوجز هذه المعايير الأربعة فيما يلي (٣٢):ـ

أولا : قدرة الجماعة على الاستمرار إلى مدى زمنى أطول من أعمار أعضائها.

ثانيا : قدرة المجتمع على تجديد ذاته من خلال الحصول على أعضاء جدد ، عن طريق نظام مقرر للتناسل، ومدى توافر نظام تربوى قادر على تحقيق التنشئة الاجتماعية للأعضاء الجدد على أساس ثقافة المجتمع ونظمه .

ثالثا : مدى توافر مجموعة من المعايير المشتركة المنظمة للأفعال الاجتماعية للأعضاء ، ومدى توافر الشعور بالولاء لدى هؤلاء الأعضاء الكل المشترك .

رابعا : مدى قدرة المجتمع على تحقيق الاكتفاء الذاتى .

ويقصد بالاكتفاء الذاتى أن يكون هذا المجتمع قادرا على الاستقلال ، حيث تتوافر داخله مجموعة من النظم القادرة على إشباع حاجات أعضائه . وبناء على ذلك لايمكن لنا أن نعد أيا من الولايات أو المجتمعات الكبرى فى أمريكا ـ مثل نيويورك أو واشنجتون ـ مجتمعا عاما . فأى ولاية من الولايات الأمريكية ليست مكتفية بذاتها من الناحية السياسية ولا من الناحية العسكرية مثلا . فهى تابعة سياسيا ودستوريا للحكومة الفدرالية ، كذلك فإنها عاجزة عن الدفاع عن نفسها وتعتمد باستمرار على الجيش الفدرالى فى حالة الاعتداء عليها . وبنفس الاسلوب فإننا لايمكن لنا أن نعتبر أى محافظة من محافظات جمهورية مصر العربية، مجتمعا عاما ، فى حين أن مصر ككل تكون هذا المجتمع العام .

وبناء على معايير « ليفى » فى تحديد المجتمع العام ، فإننا لايمكن أن نعتبر « الدير » مجتمعا عاما لأنه لا يسمح بتحديد العضوية من خلال نظام مقرر للتناسل. ويحدد لنا « هارى جونسون » أربعة عناصر أساسية لابد من توافرها ، حتى يمكن لنا الحديث عن مجتمع عام Society . وهذه المعايير هى :ـ(٣٣)

أولا : الاقليم المحدد Definite territory

فالمجتمع هو فى جوهره جماعة إقليمية أوجماعة تعيش على أرض معينة . حقيقة هناك مجتمعات فى حالة تنقل مستمر ، ولكن أعضاءها يعتبرون أن الرقعة الاقليمية الواسعة التى يتحركون عليها ويتنقلون فوقها ، هى منطقتهم الاقليمية . ويتضمن المجتمع العام عـــدة جماعات إقليمية داخله مثل العشائر أو مجتمعات الجيرة أو المدن والمقاطعات .

ثانيا : التكاثر عن طريق الجنس : Sexual reproduction

يعد التكاثر عن طريق الجنس هو العامل الأول فى إمداد المجتمع بأعضاء جدد مما يحقق له الاستمرار . حقيقة قد يحصل المجتمع على بعض أعضائه عن طريق التبنى أو الاغتصاب أو الهجرة ... الخ ، ولكن التكاثر عن طريق الجنس يظل هو العامل الأساسى لحصول على الأعضاء الجدد .

ثالثا : الثقافة الشاملة : Comprehensive Culture

يستخدم علماء الاجتماع مصطلح الثقافة بنفس المعنى الذى حدده « تايلور » Tylor وهو أنها « ذلك الكل المعقد الذى يتضمن المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعادات ، وكل الامكانيات الأخرى التى يكتسبها الانسان كعضو داخل المجتمع » . ويقصد بشمول الثقافة أنهـــا تحقق الاكتفاء الذاتى الثقافى لأعضاء الجماعة ، دون الاعتماد على ثقافة خارجية وهـــذا لايعنى الانغلاق الثقافى ، كما لايعنى التجانس الثقافى المطلق داخل الجماعة . كذلك فإن شمول الثقافة لايعنى أنها تتضمن كافة جوانب الثقافة الانسانية وإنما شمول الثقافة يعنى ببساطة أنهـــا تتيح الفرصة لأعضـاء المجتمع ولجماعاته أن تشبع كل متطلبات الحياة الاجتماعية داخل المجتمع . ويشير « جونسون » إلى أنه يجب على علماء الاجتماع أن يحددوا

لنا طبيعة النمط الثقافى القادر على إشباع الحاجات الإجتماعية للأفراد والجماعات، والذى إذا ماتوافر داخل تجمع معين نطلق عليه مصطلح « مجتمع عام » . ويؤكد « جونسون » على أهمية المعايير الثقافية داخل المجتمع .

رابعا : الاستقلال Independence .

ويقصد بالاستقلال أن المجتمع لايكون جزءا من كل ، أوجماعة فرعية داخل جماعة أكبر . ويؤكد « جونسون » أن وقوع جماعة تحت الاستعمار لاينفى عنها صفة المجتمع ، إلا إذا ذابت فى الجماعة المستعمرة . ومثال هذا أن اليابان ظلت مجتمعا له طابعه المستقل حتى أثناء وقوعها تحت الحكم الاستعمارى الأمريكى .

وعندما نقارن معايير تحديد المجتمع عند كل من « ليفى » و « جونسون » نجد أن هناك تشابها واضحا بينهما فى هذا الصدد .

وقد ظهر العديد من التعريفات الأخرى للمجتمع(٣٤). ومثال هذا أن «توماس اليوت» T.Eliot يعرف المجتمع بأنه أية جماعة من الناس يتعاونون معا لقضاء عدد من مصالحهم الكبرى ، التى تشمل حفظ الذات ودوام النوع . ويضمن «اليوت» فى تعريفه العلاقات الاجتماعية المستمرة وعنصر المكان والاقامة . ويعتبر هذا الباحث أن المجتمع هو أكبر جماعة إنسانية . وهكذا فإن « اليوت » يتصور المجتمع على أنه مجموعة متفاعلة من الرجال والنساء والأطفال ، يقيمون على أرض محددة ، ويتعاونون « وظيفيا » على البقاء (الاقتصاد أو أداء المناشط الاقتصادية) وحفظ النوع (الزواج والتناسل) .

ويؤكد « بيسانز » Biesans أن المجتمع هو أكبر جماعة إجتماعية . وهو يتضمن فى نظره مجموعة من المتغيرات الإجتماعية مثل وجود جماعة من الناس على أرض معينة ، وقيام تفاعل واتصال بينهم ، مما يسهم فى تكوين علاقات إجتماعية

بين هؤلاء الناس . وتنظم هذه العلاقات فى شكل أدوار ومراكز إجتماعية تلتزم بالمعايير التى تحددها الثقافة القائمة وبنموذج التوقعات السائدة . ويشير إلى أن أنماط التوقعات جنبا إلى جنب مع الجزاءات والسلطة التى تنفذها تعد الاساس الاول للتنظيم الإجتماعى ، كما أنها هى التى تمكن المجتمع من أداء وظائفه وتحقيق أهدافه الرئيسية التى تتمثل فى حماية الفرد والإبقاء على الجماعة ذاتها .(٣٥)

ويشير « أرنولد جرين » A. Green إلى أن المجتمع هو أكبر جماعة ينتمى اليها الفرد ، ويتكون من السكان والتنظيم والزمن والمكان والمصالح . ويفرق بين المجتمع الانسانى والحيوانى ، بأن الاول يقوم على أساس المعتقدات والمعايير والقواعد الخلقية المشتركة .

وقد ناقش بعض المفكرين قضية نشأة المجتمع الانسانى . وبقول آخر طرح هؤلاء العلماء السؤال التالى : كيف نشأ المجتمع الانسانى؟ وقد صدر فى هذا الصدد العديد من الاجابات التى تعكس مجموعة من الاتجاهات نوجزها فيما يلى : -

أولا : الاتجاه الثيولوجى : وهو الاتجاه الذى يحاول رد المجتمع ونشأته إلى عوامل غيبية كالعوامل الإلهية . وأهم من يمثل هذا الاتجاه القديس «أوغسطين» فى كتابه « مدينة الله » .

ثانيا : إتجاه العقد الاجتماعى : وهو الاتجاه الذى يحاول رد المجتمع إلى عوامل بشرية إرادية تتمثل فى رغبة الإنسان فى إنهاء عصر مرحلة ما قبل التجمع أو المرحلة الفطرية ، تحقيقا لبعض الاشباعات التى يحققها له التجمع مع غيره فى شكل مجتمع . وأهم من يمثل هذا الاتجاه « هوبز » و «لوك» و«روسو» .

ثالثا : إتجاه القسوة : ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن المجتمع البشرى ظهر من خلال فرض شخص لسلطته بالقوة على الآخرين وإخضاعهم لحكمه

وسيطرته . ويمثل هذا الاتجاه أنصار الاتجاه الداروني في علم الاجتماع وبعض المناصرين للاتجاه العضوى أو البيولوجى فى هذا العلم .

رابعا : إتجاه التطور العائلى : ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن أقدم الجماعات البشرية هى الاسرة ، وأنه باجتماع عدة أسر مع بعضها على مكان جغرافى معين تتكون العشيرة ثم القبيلة . وحين إستقرت جماعة من الاسر على بقعة مكانية من الأرض بعد إكتشاف الزراعة ، تكونت القرى . ونتيجة لعوامل معينة - صناعية أو تجارية أو سياحية أو جغرافية ، تحولت القرى إلى مدن . وهكذا ظهرت دول المدينة فى العالم القديم ، ثم المجتمعات القومية فى العالم الحديث . وترتد هذه النظرية تاريخيا إلى « أرسطو » ويناصرها اليوم بعض علماء الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية .

خامسا : إتجاه التطور التاريخى : ويرفض أنصار هذا الاتجاه تبنى بعض القضايا العامة بشأن أسلوب ظهور ونمو المجتمعات . ويذهبون إلى أن نشأة ونمو المجتمعات هى قضية تاريخية تتعلق بكل مجتمع على حدة على حسب ظروفه الخاصه . ويناصر هذه النظرية أغلب علماء الاجتماع اليوم .

المجتمع الجماهيرى أو مجتمع الجموع Mass Society

وقد ظهر هذا المصطلح حديثا ليشير إلى شكل جديد من الأنساق الاجتماعية يتحقق التفاعل داخلها بين أعداد كبيرة نسبيا من الأعضاء . ويستمر هذا التفاعل على مدى فترة زمنية طويلة كذلك فإن التفاعل الاجتماعى يتحقق داخل المجتمع الجماهيرى من خلال تنظيمات كبيرة ومعقدة ، أو على الأقل أكبر حجما وأكثر تعقيدا من تلك التى سادت خلال فترات تاريخية سابقة .

وعلى الرغم من إستمرار وجود الجماعات والعلاقات الأولية داخل المجتمع الجماهيرى ، إلا أن أغلب العلاقات تتم بطريقة رسمية ، بحيث لاتشكل هذه العلاقات الأولية إلا جانبا يسيرا من النموذج الكلى للعلاقات السائدة . وعادة ما تلعب أساليب الاتصال العامة أو وسائل الاعـلام (كالراديو والتلفزيون والسينما والصحافة) دورا فعالا فى تشكيل الاتجاهات الفكرية والقيمية والسلوكية ، وفى تحقيق الامتثال لمعايير مشتركة والتوحيد بين مختلف مناطق المجتمع وقطاعاته المتباينة .

ويجمع أغلب العلماء على أن المجتمع الجماهيرى يتسم بمجموعة الخصائص السوسيوثقافية نوجزها فيما يلى (٣٦)

أولا : كبر حجم السكان. فالمجتمع الجماهيرى يضم عادة أعدادا كبيرة من السكان.

ثانيا : انتشار هذه الأعداد الكبيرة من السكان على بقعة مكانية متسعة .

ثالثا : وجـود تنظيمات بيروقراطية كبيرة ومعقدة ، تمارس أثرا كبيرا ومتزايدا داخل المجتمع .

رابعا : يتسم هذا المجتمع من حيث النظرية بالاتجاه نحو تحقيق المساواة بين أعضائه .

خامسا : يتسم بعـدم التجانس أو بالتباين الاجتماعى بين أعضائه وجماعاته من حيث عدة متغيرات كالدين وأسلوب الحياة والتعليم والمهنة والقـوة السياسية والاتجاهات الاجتماعية والمكانة السوسيواقتصادية . ويضيف البعض فكرة التباين العنصرى ، وإن كانت هذه فكرة غير علمية على الاطلاق نتيجة لعدم صدق الزعم بوجود أجناس نقية فى العالم اليوم .

سادسا : وعلى الرغم من هذا التباين الاجتماعى فإن المجتمع الجماهيرى ، يعد

مجتمعا متجانسا من حيث الالتزام بأساسيات الثقافة العامة أو مايطلق عليه ثقافة الجموع Mass culture

سابعا : تتعدد نماذج الجماعات داخل هذا المجتمع ، بحيث لايمكن إعتباره جماعة منظمة .

ثامنا : يتسم أعضاؤه بالاغتراب من حيث عدم الارتباط القوى والمستمر بجماعات يسودها دفىء العلاقات الأولية .

تاسعا : سيادة النزعة العلمانية Secularism

عاشرا : وأخيرا فإنه يتسم بالنمو والتعقد التكنولوجى ، وممارسة أغلب جوانب الاتصال من خلال وسائل الأعلام .

وبوجه عام يشير أغلب الباحثين مثل « ميريل » و « ستجليش » إلى أن الخاصية الأساسية للمجتمع الجماهيرى هى أن أغلب إستجابات الأعضاء تكون نتيجة لمثيرات يتم عرضها من وسائل الإعلام مثل إعلانات الصحافة أو دعايات التلفزيون أو توجيهات الراديو . كذلك فإن أغلب أعضائه يشاركون فى نفس القدر من المعلومات السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، من خلال التعرض لنفس المصادر الإعلامية .

المجتمع العالمى :

ويثير بعض الباحثين فى علم الإجتماع مثل « جونسون » و « إنكلز » سؤالا حول مدى إمكانية الحديث عن مجتمع عالمى . فهناك من يذهب إلى أن تقدم المواصلات وسرعتها سواء المادية أو الفكرية قد جعلت العالم عبارة عن قرية الكترونية كبيرة . يضاف إلى ذلك أن التشابك الإقتصادى والتفاعل السياسى أدى

إلى ظهور ما يمكن أن نطلق عليه « النسق الاجتماعى العالمى الكبير أو المتسع » World Wide Social system.[٣٣] ويتم المشاركة فى هذا النسق عن طريق الأقارب والمعارف والمنظمات والهيئات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة والصليب الأحمر والشركات العالمية ومختلف الأجهزة الاتصالية . والواقع أن هذا القول لايمكن الأخذ به على إطلاقه ، لأن المجتمع العالمى مايزال يفتقد إلى سلطة الضبط المركزية وإلى الثقافة الشاملة وإلى التنظيم العام الذى يشمل جميع الدول . فهناك العديد من المشكلات والصراعات العالمية المستعصية على الحل . ومازالت منظمة الأمم المتحدة شكلا بلا مضمون فى العديد من المواقف العالمية . وبقول آخر فإنه من الناحية العلمية لايمكننا الحديث عن مجتمع عالمى بنفس المعنى الاصطلاحى لكلمة مجتمع فى علم الاجتماع .

مراجع الفصل الرابع

(1) A. Inkeles : op cit.

(2) Steglich ; op. cit. pp. 1–2.

(3) Ibid.

(4) C. H, Cooley : Human nature and social order : N. Y. Scribner. 1920.

(5) K. Davis : Human Society. N.Y. Macmilan 1957 R 303.

(6) F. Tonnies : Fundamental concepts of sociology. Trans. by C. P. Loomis. N. Y. American book 1940.

(7) E. Durkhiem : The devision of labour in society. Transby. G. Simpson : Glencoe 1949.

(8) K. Davis : op. cit. p. 306.

(9) A. Inkeles : : op. cit. p. 74 – T. parsons : The social systems Glencoe Ill ; The free press 1951. N. Mouzelis : Organisation and bureaucracy. London. Routledge and kegan paul. 1969, pp. 149–153.

(10) A. Inkeles : op. cit, p. 74.

(11) R. E. Park and E. W. Burgess : Introduction to the science of sociology : 1924.

(12) R E. Bales : Interaction process analysis : Cambridge : Adison–Wesley : 1950 pp. 1–29. See also : T. parsons, R. F. Bales and E. Shils : Working papers in the theory of social action : Glencoe. 1953 p. 116.

(13) J. L. Morino : Who shall survive ? Anew aproach to the problem of interhuman relations. 1934.

(١٤) د. فؤاد البهي السيد : علم النفس الاجتماعي : دار الفكر العربي سنة ١٩٥٨ ص ١٧٤–١٩٩ .

(15) W. G. Steglich : op. cit, p. 3.

(16) Ibid. p. 3.

(17) Ibid.

(18) H. Johnson : op. cit, p. 2.

(19) W.G. Steglish : op. cit, p. I43.

(20) Ibid. p. I45.

(21) Ibid.

(٢٢) د. محى الدين صابر : التغير الحضارى وتنمية المجتمع – سرس الليان سنة١٩٦٢

(23) W.G. Steglish : op. cit, p. I46;

(24) Ibid.

(25) Inkeles : op. cit. p. 69.

(26) Steglish : op. cit, p. I44.

(27) United states department of commerce. Bureau of sensus I960 : sensus of population – Vol. I. Charecteristics of population, pp. X–XII.

(٢٨) د. فتح الله حلول : قراءات فى علم المجتمع الريفى–مذكرةسنة١٩٦٩،وأنظرأيضا

(٢٩) د. نبيل السمالوطى : علم إجتماع التنمية الدار القومية سنة ١٩٧٤ ص ١٩ .

Steglish : op. cit.

(30) Steglish : op. cit.

(31) Ibid. p. I48 – J. F. Bulsara : Patterns of sociel life in metropolitan areas : Bombay – India I970.

(32) Marion Levey : The structure of society : Princiton Univ. press–I952, p. II3.

(33) H. Johnson : op. cit, pp. 9–I3.

(٣٤) د. محمدعاطف غيث: علم الاجتماع ، دار المعارف سنة ١٩٦٣ ص‌ص٢١٢–١٢٨ .

(٣٥) المصدر السابق .

(36) Steglish : op. cit, pp. I86–I92.

(37) Johnson : op. cit, p. 12 – Inkeles. op. cit.

الفصل الخامس

قضية الطبقة فى علم الاجتماع

١ ـ مقـــدمة .

٢ ـ حتمية التمايز الإجتماعى داخل المجتمعات .

٣ ـ الشرائح والطبقات الإجتماعية.

٤ ـ تاريخ التفكير الإجتماعى فى قضية الانقسام الطبقى .

٥ ـ الطبقة فى الفكر السوسيولوجى الحديث .

٦ ـ الخصائص الأساسية للتدرج الطبقى .

٧ ـ المداخل المتعددة لدراسة التدرج الطبقى داخل المجتمع.

٨ ـ نظرية الطبقة عند ماركس .

٩ ـ التدرج الطبقى عند « فيبر »

١٠ ـ الدراسات الحديثة فى التدرج الطبقى .

١١ ـ التنقل أو الحراك الاجتماعى .

١٢ ـ التدرج والصراع والصفوة .

١٣ ـ مراجع الفصل الخامس.

مقدمة

عالجنا فى الفصول السابقة بعض المفاهيم الأساسية لعلم الإجتماع كالعلاقات والجماعات والمجتمعات والثقافة والقيم والمعايير والدور والمركز ... الخ . ولكن إذا إقتصر علـم الاجتماع على معالجة هذه المفاهيم فحسب ، فإنه يمكن أن يسهم بلا شك فى الكشف عن بعض عناصر التنظيم الاجتماعى للحياة داخل التجمعات البشرية ، لاعن كل هذه العناصر . أى أنه فى هذه الحالة يقتصر على تقديم تصورات إستاتيكية أو ثابتة ، كتلك التى يقدمها علم التشريح عندما ينفصل عن علـم وظائف الأعضاء .

فهناك إلى جانب هـذه التصورات الاستاتيكية مجموعة كبيرة من العمليات الاجتماعية أو من التفاعلات ، يهتم علم الاجتماع بدراستها تحقيقا للفهم المتكامل للحياة الاجتماعية داخل مجتمع الانسان . وأهم هذه العمليات مايلى :(١)

١) التدرج الاجتماعى Social Stratification

٢) التنقل الاجتماعى Social mobility

٣) الامتثال والانحراف Conformity and deviance

٤) التغير الاجتماعى Social Change

٥) التنافس Competition

٦) التعاون Co-operation

٧) الصراع conflict

٨) التوافق Accomodation

٩) الهجرة Migration

١٠) التمثل Assimilation

١١) التقليد Imitation

١٢) الانتشار Diffusion

١٣) التمركز والتشتت Concentration and dispersion

وعلى الرغم من كبر حجم هذه القائمة إلا أنها لا تستغرق بالطبع كافة العمليات الاجتماعية التى لا يمكن حصرها بدقة كاملة . وقد إختلف إهتمام علماء الاجتماع بالنسبة لدراسة هذه العمليات باختلاف الفترات التاريخية المختلفة . فقد ركز أغلب علماء الاجتماع إهتمامهم خلال فترة معينة على دراسة بعض العمليات كالتقليد والانتشار ، فى حين أنهم لم يركزوا على عمليات أخرى كالتدرج الطبقى والصراع الاجتماعى . أما الآن فإننا نجد أن علم الاجتماع قد إنقسم إلى تيارين أساسيين متصارعين هما التيار الغربى أو الوظيفى ، والتيار الشرقى أو المادى ، ويهتم أنصار التيار الأول ببعض العمليات كالتعاون والتقارب الفكرى والقيمى والمعيارى والتوافق والتمثل والنظام والامتثال ، بينما يهتم أنصار الاتجاه الثانى بدراسة الانقسام الطبقى والصراع الاجتماعى والطبقى والقيمى والمعيارى داخل المجتمع الانسانى على مدى مراحله التاريخية .

وسوف نحاول فى هذا الفصل الكشف عن أسلوب التناول السوسيولوجى لعمليات التدرج الاجتماعى والانقسام الطبقى والتنقل الاجتماعى .

حتمية التمايز الاجتماعى داخل المجتمعات :

عندما نستعرض كافة المجتمعات سواء الانسانية أو غير الانسانية ، فإننا نجد أن كلا منها يعكس شكلا معينا من التمايز بين الأعضاء أبرزها التميز بين القائد أو الرئيس والأتباع ، ويتضح هذا التمايز بجلاء فى بعض مجتمعات الحشرات مثل مجتمع النحل على أساس التكوين الطبيعى وتقسيم العمل . وبوجه عام يمكن القول بأن التمايز بين أعضاء المجتمعات الحيوانية أو دون البشرية يقوم على أساس فطرى غريزى .

ويتميز مجتمع الانسان عن كافة الأشكال الأخرى للمجتمعات فى أن التمايز

بين أعضائه لا يقوم على أساس فطرى وإنما على أساس مجموعة من القيم والمعايير التى ترتب الأعضاء على سلم إجتماعى صعوداً أو هبوطا . وتكشف مختلف الدراسات السوسيولوجية والتاريخية عن أنه لكل مجتمع - بدائى أو متقدم - مجموعة من المعايير التى يصنف على أساسها الأعضاء ويتم التمايز والتفاضل بينهم. ومن أكثر نماذج التمايز عموما ، التمايز على أساس الجنس - الذكر والأنثى- والسن - الأطفال والشبان وكبار السن . وإذا كان هذا التصنيف يقوم على أساس معايير بيولوجية فإنه يوجد فى كل مجتمع مجموعة أخرى من معايير التمايز تقوم على أسس ثقافية أو وضعية أو إصطلاحية .

ويشير « ليونارد بروم » L.Broom وغيره من الباحثين إلى أن عمليات ترتيب الناس فى درجات أو فى شكل رتب أو فئات - وهو ما يؤدى إلى التمايز واللامساواة الاجتماعية - ترتبط إرتباطا وثيقا ببعض العوامل الاجتماعية والسيكولوجية ، مثل تقسيم العمل وميكانزمات حماية الذات وتضخيم الذات والرغبة فى إحتلال مكانة ممتازة داخل المجتمع من جانب بعض الأعضاء . ويذهب الباحث المذكور إلى أن هذه العوامل ذات عمومية داخل كل المجتمعات (٢) .

والواقع أن نظام التدرج الاجتماعى والانقسام الطبقى ، يعد من أكثر النظم أهمية من حيث تأثيره على حياة الفرد وعلى التاريخ الاجتماعى للانسان والمجتمع والأمم والدول . وهذا ما جعل الكثير من علماء الاجتماع ينظرون إلى نظام التدرج الاجتماعى أو البناء الطبقى على أنه المتغير المستقل ، ويحاولون إيجاد الترابط أو العلاقة بينه وبين مختلف الظواهر والنظم الاجتماعية الأخرى ، سواء تلك التى تتعلق بالسياسة والاقتصاد والأسرة ، أو حتى تلك التى تتعلق بتربية الأطفال أو السلوك الجنسى أو الثورة الاجتماعية أو السياسية (٣) .

أبعاد التدرج الطبقى الاجتماعى :

ويذهب علماء الإجتماع إلى أن الابعاد الاساسية أو الكبرى للتدرج الإجتماع هى ما يلى :

١) القوة Power ٢) المكانة أو الهيبة Prestige ٣) الثروة Wealth

وهذه الأبعاد الثلاثة هى أهم الابعاد لأنها تمثل العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية للتدرج. ولكن هذا لا يعنى بالطبع أنها هى العوامل الوحيدة ، لأن كافة الموارد والمكافآت التى يتم توزيعها بأسلوب غير متساو بين أعضاء أى مجتمع ، ويكون لها أثر فى تنظيم علاقاتهم الاجتماعية ، تعد بدورها أبعاد أو عوامل أخرى للتدرج والتمايز الاجتماعى(٤). وعلى سبيل المثال فإن المعرفة العلمية والمهارات العملية تعد معايير لها أهميتها المتزايدة من حيث تحديد المواقع أو الاوضاع داخل البناء المهنى ذلك البناء الذى يسهم بدوره فى تحديد نظام الترتيب الاجتماعى أو التدرج الطبقى داخل المجتمع الحديث .

وإذا كان التدرج والتمايز الاجتماعى ، هو أحد الخصائص العامة التى تميز كافة المجتمعات الانسانية التاريخية والمعاصرة، فإن المجتمعات تختلف من حيث أساليب تحديد المراكز والأوضاع والرتب الاجتماعية، أو من حيث معايير التدرج والتمايز. وبقول آخر فإن المجتمعات تختلف من حيث أسلوب التوزيع غير المتساوى للموارد والتسهيلات والأوضاع والمراكز الاجتماعية . فهناك مجتمعات يقــوم التمايز الاجتماعى داخلها على أساس الميراث أى أن الانسان يحصل على مركزه ووضعه ومكانته الاجتماعية من خلال عوامل لا دخل له هو فى تحديدها مثل طبيعة الاسرة التى ولد داخلها وخصائصها الاجتماعية من حيث الغنى والفقر ،والنبالة أو الوضاعة، وهذا عادة ما يحدث داخل مجتمعات المتخلفة .كذلك فإن هناك مجتمعات أخرى

يقوم التمايز الاجتماعي داخلها على أساس الانجاز والعمل والجهد ، أوما يمكن أن يحققه الانسان لنفسه من مركز مهني أو تعليمي أو إقتصادي أوسياسي ... الخ

كـذلك تختلف المجتمعات من حيث التنقـــل الاجتماعي الرأسي Vertical mobility . ويقصد بهذا المصطلح حركة التنقل بين الطبقات إلى أعلى وإلى أسفل على سلم التدرج الطبقي . وتختلف المجتمعات بهذا الصدد من حيث معدل الأفراد والأسر التي تتحرك إلى أعلى وإلى أسفل على هذا السلم. ولا يوجد أي مجتمع يخلو تماما من شكل ما من أشكال الحراك الرأسي . ولكن قد يكون هـذا الحراك أو التنقل بطيئا جدا بحيث لا يمكن إدراكه على مستوى جيل واحد كذلك قد يكون هذا الحراك سريعا بحيث يمكن إدراكه داخل المجتمع بسهولة. ويطلق على المجتمعات التي يصعب داخلها التنقل الاجتماعي أو الطبقي إلى درجة كبيره ، المجتمعات ذات الانساق المغلقة Closed ، أما المجتمعات الثانية فيطلق عليهـــا المجتمعات ذات الأنساق المفتوحة Open systems .

يضاف إلى ذلك أن المجتمعات تختلف من حيث مدى بساطة أو تعقد نظـام التدرج الاجتماعي والبناء الطبقي داخلها . فعادة ما يـكون هذا النظـام بسيطا في المجتمعات المتخلفة والبدائية ، ثم يتزايد تعقيد مع نمو هذه المجتمعات وإتساع حجم التخصص وتقسيم العمل وتعقد النظام التكنولوجي فمع نمو هذه العوامل الأخيرة جنبا إلى جنب مع عوامل أخرى ـ تتعقد معايير التقييم التمايزي Differential evaluation للأعضاء . ونستطيع أن نلحظ كيف أن معايير هذا التقييم غالبا ماتنحصر في المجتمعات المتخلفة والبدائية في العـوامل الاقتصادية والمنسوبة أو الموروثة من الأسرة أو البدنة أو العشيرة التي ينتمي اليها الفـرد ، في حين تتعدد هذه العوامل في المجتمع الحديث لتشمل المستويات التعليمية والثقافية والمهنية التي

يصل إليها الشخص وحجم الدخل الذى يحصل عليه ومصدره ومكان الإقامة وإنتماءاته السياسية والاجتماعية وعضوية التنظيمات والأحزاب المختلفة، ونوع ملابسه وأسلوب حديثه وما يتمتع به من تسهيلات مختلفة . . . الخ .

وإذا كانت بعض الاديان أو الفلسفات أو المذاهب ترى فى إختلاف الناس داخل المجتمعات من حيث المكانات الاقتصادية والاجتماعية ، أمراً يثير الحسد والبغضاء ، وبالتالى يعد مصدرا لكل الشرور الاجتماعية ، فإن الواقع أن فكرة المجتمع الذى يخلو من كافة أشكال التمايز الاجتماعى هى فكرة خيالية أو طوبائية مستحيلة التطبيق . ولعل سقوط كافة المحاولات التى بذلت لبناء مجتمعات مثالية خالية من الانقسامات الاجتماعية ، واستمرار هذا التمايز على مدى التاريخ ، هو أبلغ دليل على حتمية إنقسام الناس داخل أية جماعة أو مجتمع إلى مراتب وأقسام تمايز وتفاضل إجتماعيا . فالإسلام وهو دين الفطرة يقرر أن الله قد جعل الناس بعضهم فوق بعض درجات ، كما أوضح أن الناس يتفاوتون من حيث العلم والبصر والتقوى ... الخ . كذلك فإن أوضح أشكال التمايز هو ذلك الذى يتحقق بين الحكام والمحكومين أو القادة والأتباع والأغنياء والفقراء والملاك والمعدمين والمتعلمين وغير المتعلمين ... الخ .

الشرائح والطبقات الأجتماعية : Strata and classes :

عندما يتشابه أفراد معينون أو مجموعة معينة من الاسر داخل إحدى الجماعات أو المجتمعات من حيث أحد أبعاد التدرج الطبقى - كالدخل أو المكانة أو القوة فإنهم يكونون ما يطلق عليه فى علم الاجتماع « شريحة إجتماعية » Sacial stratum . وعلى هذا فإن هناك عدة شرائح داخل كل مجتمع مثل شرائح المكانة Restige strata وشرائح القوة Power strata أو الشرائح

السياسية ، والشرائح الاقتصادية Economic strata وهكذا . ومثال ذلك أن مجموعة الأسر التى تقع دخولها فى حدود مدى معين ، تكون شريحة دخل واحدة، كذلك فإن أعضاء المجتمع الذين قد أكملوا تعليمهم إلى مرحلة متشابه يكونون شريحه تربوية واحدة . وهذا يعنى أن مصطلح (شريحة) يصبح له معنى عندما نحدد البعد المعين الذى نتحدث عنه كأن نقول شريحة سياسية أو إقتصادية أو تعليمية ... الخ .

ولا شك أن تقسيم الناس داخل المجتمع إلى شرائح هى عملية مصطنعة أو مختلفة ، لأن الناس والأسر داخل المجتمع لا ينقسمون بالطبيعة إلى مستويات وشرائح . فثقافة كل مجتمع بما تتضمنه من معايير هى التى تفرض هذا الانقسام وذلك التصنيف . فنحن على سبيل المثال يمكن أن نصطلح على أن من يحصلون على عشرة جنيهات شهريا فأقل يوضعون معا داخل شريحة إقتصادية ،ومن يحصلون على من ١٠ – ٣٠ جنيها يوضعون معا داخل شريحة واحدة وهكذا .

ولكن هناك بعض المجتمعات – خاصة مجتمعات ما قبل الصناعة – تتضح فيها الفوارق بين الشرائح بشكل بارز وملفت إلى درجة أن بعض العلماء أطلقوا عليها إصطلاحا (فروق طبيعية) أو شبه طبيعية ،مثل الفروق بين السادة والعبيد فى العصر الاقطاعى الأوربى . وهناك طائفة من علماء الاجتماع يرون أنه لا وجود للتدرج الاجتماعى أو للشرائح الاجتماعية بالمعنى الصحيح إلا فى تلك المجتمعات حيث تكون الحدود بين الشرائح واضحة وكبيرة ودقيقة .ولعل هذا هو ما جعلهم يتحدثون عن مجتمعات منقسمة إلى شرائح Stratified societies ومجتمعات لا تنقسم إلى شرائح يوجد بينها تفاوت ضخم Unstratified socities (*) .
ويشير « بروم » إلى أنه لما كانت الفروق بين الشرائح الاجتماعية داخل المجتمع

الحديث ليست بالضخامة أو الوضوح الذى كانت عليه فى مجتمعات ما قبل التصنيع، فإن مصطلح « التدرج الاجتماعى » يستخدم حاليا للدلالة على كافة أشكال إنعدام المساواة داخل المجتمع بوجه عام وبالنسبة لكافة المتغيرات - السياسية والتربوية والاقتصادية .. الخ .

أما مصطلح الطبقة فقد شاع استخدامه فى الدراسات الاجتماعية بعد ظهور دراسات ماركس عن الطبقات والاستغلال الطبقى والصراع الطبقى . ويشير مصطلح الطبقة عند العديد من علماء الاجتماع إلى نفس مايشير اليه مصطلح التدرج الاجتماعى ، حيث يشير إلى انقسام الناس داخل المجتمعات إلى جماعات تتمايز اجتماعيا بالنسبة لمجموعه من الخصائص . ويشترك أبناء كل طبقة فى مجموعه من الخصائص المتشابهه . ومثال هذا أن مصطلح الطبقة عند ماركس يشير إلى أولئك الذين يشغلون موقعا متشابها داخل نظام علاقات الإنتاج السائد فى المجتمع . وتعد الطبقات فى نظره هى الوحدات البنائية الأساسية داخل المجتمع وليست مجرد فئات إحصائية يتم تحديدها بطريقة مصطنعة كما هو الحال بالنسبة للشرائح الاجتماعيه . وطبقا لنظرية ماركس فإن أبناء الطبقه الواحدة قد يتفاوتون من حيث الشرائح الاجتماعيه التى ينتمون اليها طبقا لمعايير معينه « فماركس » يضع كل من يقومون بعمل مأجور داخل طبقه واحدة سواء كبر دخلهم أم قل . ولهذا فإن أبناء طبقه العمال المأجورين يتفاوتون من حيث الشرائح المتعلقه بالدخل بسبب اختلاف دخولهم : كذلك فإن أبناء الطبقات المختلفه قد يتفقون من حيث الشريحه الاقتصادية للدخول. فقد تشابه دخول مجموعه من أصحاب الأعمال الصغيرة مع دخول مجموعه من المديرين الذين يعملون عند أصحاب شركات كبرى ، وبالتالى تشترك المجموعتان من حيث شريحه الدخل .

وقد اختلف مفهوم الطبقة فى النظريات السوسيولوجية على حسب تصور كل باحث وطبيعة التوجيه الإيديولوجى والسياسى الذى يصدر عنه . وقد إرتبط هذا المفهوم بعاملين أساسيين هما : العامل الاقتصادى وعامل الوعى الطبقى .ولكن هذين العاملين قد أختلف على تحديدهما إختلافا كبيرا بين علماء الإجتماع . ومثال هذا أنه على الرغم من إقرار أغلب علماء الإجتماع لذلك الإرتباط بين مفهوم الطبقة والعامل الاقتصادى ، إلا أن البعض يقيم تقسيمه أو تصنيفه الطبقى على أساس حجم الدخل ، بينما يقيمه البعض الآخر على أساس الموقع داخل نظام علاقات الإنتاج بغض النظر عن حجم الدخل . وسوف نتعرض لهذه النقطة بالمزيد من التفصيل عندما نتناول بعض النظريات الكبرى فى الطبقات مثل نظريات « ماركس » و « ماكس فيبر » و « ورنر » و « سوروكين » وغيرهم .

تاريخ التفكير الاجتماعى فى قضية الأقسام الطبقى وعدم المساواة :-

إهتم الفلاسفة والمفكرون منذ القدم بمعالجة قضية إنقسام الناس إلى مراتب أو طبقات ، ذلك الانقسام الذى يؤدى إلى انعدام المساواة بين البشر . كذلك فإنهم حاولوا الكشف عن مدى إتفاق هذا الانقسام الاقتصادى والسياسى والاجتماعى مع الفطرة الانسانية ومدى حتميه إنعدام المساواة داخل مجتمع الانسان . يضاف إلى ذلك أنهم حاولوا إستجلاء وظيفة التمايز الاجتماعى أو التدرج الطبقى ، أو الكشف عن الأهداف الاجتماعية التى يحققها التمايز والتدرج . وعلى الرغم من قدم تناول هذه القضايا والموضوعات فى الفكر الانسانى ، إلا أنها مازالت مطروحة فى علم الاجتماع المعاصر ، كما أنه لم يزل الخلاف حول الاجابة عليها محتدما حتى الآن بين أنصار الاتجاهات المتصارعة فى هذا العلم . ويحسن أن نعرض فى عجالة سريعة لأهم ماطرح فى هذا الميدان من آراء ومعالجات .

(١) عالج أفلاطون قضية الطبقات والانقسام الطبقى عندما حاول تقديم مجتمعه الجديد أو جمهوريته المثالية ، التى تحقق العدالة المطلقة والاستقرار الاجتماعى . وتصور هذا المفكر أن مجتمعه التصورى ، يمكن أن تتحقق داخله العدالة الاجتماعية ويتحقق له الاستقرار والاستمرار إذا ما أقيم على أساس نظام داخلى قويم . ويعتمد هذا النظام الأخير على نوع من التدرج أو الانقسام الطبقى الذى يتفق مع الفطرة وطبائع الأشياء . فالناس فى نظر ، أفلاطون ، ينقسمون إلى ثلاث طبقات أو فئات ، تختلف باختلاف الاستعداد والقدرات والامكانيات الانسانية عند كل شخص . وبقول آخر فإن إستعداد كل شخص وقدراته هى المحددات الأساسية للمكانة الطبقية عند هذا المفكر .

وهذه الطبقات الثلاث هى ما يأتى :

ا) طبقة الحكام　　ب) طبقة الحراس　　ج) طبقة العمال

وتختلف كل طبقة عن بقية الطبقات من حيث نوع العمل ونوعية القدرات والاستعدادات اللازمة له . ولبيان هذا إستخدم أفلاطون المبدأ النفسى الذى لجأ إليه عند تأسيس جمهوريته . فقد أوضح كيف أن النفس تمتاز بثلاث قوى ـ هى القوة الفكرية والقوة الغضبية والقوة الشهوية وما الدولة أو المجتمع سوى نتاج هذه القوى النفسية ، فالقوة الفكرية هى التى تؤدى إلى ظهور طبقة الحكام ، والقوة الغضبية هى التى تسهم فى ظهور طبقة الحراس ، والقوة الشهوية هى التى تسهم فى ظهور طبقة العمال الذين يتولون عمليات الانتاج الاقتصادى .

وإيمانا من أفلاطون بضرورة قيام هذا الانقسام على أساس الاستعداد الشخصى لا على أساس وراثى فقد أشار إلى إمكان إنحدار أعضاء طبقة الحراس ـ الذين يختار من بينهم أبناء الطبقة الحاكمة ـ من أبوين ينتميان إلى طبقة العمال.

وهذا يعنى أنه يرفض المراكز المنسوبة Ascribed status ، ويؤكد قيام المراكز على أساس العمل والانجاز Achievement (٦).

وهكذا يكون أساس الانقسام الطبقى عند ، أفلاطون هو الاستعداد والعمل. فإذا أحسن إختيار كل شخص وأحسن تدريبه فإن كل شخص سيوضع فى طبقته المناسبة ، ويمارس التخصص المناسب . وهذا ما أدى به فى البداية إلى منح طبقة الحكام ـ سلطات مطلقة ، وإن كان قد قيدها فيما بعد بالقوانين .

وقد كان هذا المفكر على وعى بما تمارسه الانتماءات الأسرية والرغبة فى إمتلاك الثروة من أثر على إفساد الحكم والتقدير . وهو لهذا أشار بضرورة إلغاء نظام الأسرة والملكية الخاصة داخل طبقة الحكام وتحقيق شيوعية المال والنساء بين أبناء هذة الطبقة ، حتى يتفرغوا تماما لشئون الحكم وتحقيق العدالة ، وعدم الانشغال بأبناء أو زوجة أو ثروة .

وهكذا قدم لنا هذا المفكر تصوره عن مجتمعه المثالى الذى يقوم على بناء طبقى يحقق تكافؤ الفرص بين أعضائه ، ويؤسس على التخصص وتقسيم العمل . وعلى إيجاد كافة الضمانات لسلامة الحكم مثل إخضاع الحكام لبرامج تربوية فعاله ولاختبارات حاسمة تكشف عن دقة وسلامة أحكامهم، وتحقيق شيوعية المال والنساء بينهم .

ولكن هذا المفكر العبقرى أدرك ببصيرته النافذة كيف أن التطلع نحو التملك والانجاب وتكوين الأسرة من جانب أبناء طبقة الحكام ، جنبا إلى جنب مع إستحواذهم على القوة السياسية ، سوف يؤدى إلى حدوث مجموعة من التحولات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع ويؤرخ لبدء التغير من النظام الأرستوقراطى المفضل إلى النظم الاخرى الأقل كفاءة للحكم ، عندما يقع الحكام فى خطأ الانجاب

فى مناسبات غير موفقة . فابناء هؤلاء الحكام سوف يكونون أقل كفاءة من آبائهم ولهذا فهم عندما يتولون السلطة يتجهون إلى جمع المال مع عدم التفرغ كلية للحكم وتحقيق العدالة . وهذا مايؤدى إلى تحول الدولة من النظام الأوستوقراطى الأمثل إلى النظام التيموقراطى. ثم يحدث التحول إلى النظام الأوليجاركى عندما يتجه الحكام - فى الأجيال التالية - إلى التفرغ لجمع المال والتملك وإهمال شئون الحكم . وهذا مايؤدى إلى قيام المجتمع على أساس طبقى يختلف عن ذلك الأساس الذى تقوم على أساسه الطبقات فى النظام الأرستوقراطى الأمثل . فالنظام الطبقى فى ظل النظام الأوليجاركى يقوم على أساس التملك والثروة والإقتصاد ، مما يفسح المجال لظهور وإستشراء الصراع الطبقى بين طبقة الحكام المستغلين وطبقة المحكومين المستغلين . وتكون نتيجة هـذا الصراع قيام الثورة الغوغائية وتحول النظام فى الإتجاه الديموقراطى الذى يصفه أفلاطون بأنه نظام فوضوى ينتفى داخله التخصص وتقسيم العمل على أساس القدرات والمواهب . وأثناء هذا النظام الديموقراطى يظل الصراع محتد مابين الجماهير القابضة على السلطة ، وبين أبناء الطبقة الأوليجاركية القديمة . وخلال هذا الصراع يظهر شخص قوى من بين صفوف الجماهير يتولى السلطة ويدير الصراع ضد الطبقة الأوليجاركية ، ثم ما يلبث أن ينفرد بالسلطة . الأمر الذى يؤدى إلى تحول المجتمع فى الإتجاه التسلطى أو الدكتاتورى .

وهكذا إستطاع أفلاطون أن يوضح لنا بأسلوب جدلى بارع - سبق به « هيجل » و « ماركس » فى القرنين السابع عشر والثامن عشر - كيف أن النظام يخلق نقيضه ، وكيف أن الصراع الاقتصادى الطبقى هو الدافع الأساسى وراء التغير الاجتماعى والتحول السياسى ، أو هو المحرك الأول للتاريخ.(٧)

(٢) أما أرسطو فقد عالج قضية الطبقة فى كتابه « السياسة » فقد أوضح كيف

أنه فى كل مكان أو فى أى مجتمع . توجد ثلاثة عناصر أو طبقات . الطبقة الأولى هى الطبقة المسرفة فى الغنى ، والثانية هى الطبقة المسرفة فى الفقر ، أما الثالثة فهى الطبقة المتوسطة . وإنطلاقا من المبادىء الأخلاقية التى أقرها فى فلسفته الأخلاقية، وفى مقدمتها المبدأ الذاهب إلى أن خير الامور الوسط وأن الحياة السعيدة هى تلك التى تسودها الخير ، فقد ذهب إلى أن خير الطبقات وأصلحها لتولى مهمة الحكم هى الطبقة الوسطى . فأبناء الطبقة المسرفة فى الغنى لايصلحون لتولى هذه المهمة لتعودهم على إصدار أوامر لاتناقش ولاستهانتهم بالآخرين . كذلك فإن أبناء الطبقة الدنيا غير مؤهلين لتولى تلك المهمة نظرا لتعودهم على الخضوع والطاعة العمياء . أما أبناء الطبقه الوسطى فهم أكثر أبناء المجتمع قدرة على الخضوع لمنطق العقل والحكمة . وينتهى « أرسطو » من فلسفته السياسية إلى تقرير أمرين هما :-

الاول : أن خير شكل للمجتمع السياسى هو ذلك الذى تسند فيه السلطة إلى بعض أبناء الطبقة الوسطى .

الثانى : أن الحكومة الصالحة يمكن أن تقوم فى تلك الدول التى توجد فيها طبقة وسطى كبيرة بحيث تكون أكثر عددا من أبناء الطبقتين - الغنية والفقيرة - أو أكثر عددا من كل منهما على إنفراد - على الأقل .

وقد إهتم « أرسطو » بقضية إنعدام المساواة بين أبناء المجتمع الانسانى ، وأثر ذلك على إستقرار الحكومات والدساتير . وقد بقيت أغلب الموضوعات التى إهتم بها ذلك المفكر ، مجالا لاهتمام علماء السياسة والباحثين المعاصرين فى علم الاجتماع السياسى ، مثل القوه السياسية وموقعها بين الطبقات والتغيرات القانونية والدستورية والسلوك السياسى للطبقات المختلفة ... الخ .[٨]

(٣) وقد حاول بعض فلاسفة القرون الوسطى الكشف عن أسباب عدم المساواة بين البشر من حيث القوة والملكية والمكانة ، وعن أحسن الأساليب لترتيب الناس فى نظام تدريجى قادر على تحقيق السعادة للانسان . وفى مقدمة هؤلاء الفلاسفة ، القديس أوغسطين ، والقديس « توماس الاكوينى » . فقد أسهم الفيلسوف المسيحى « أوغسطين » من خلال كتابه « مدينة الله » [٩] فى الدفاع عن طبقة الأمراء والأغنياء وعن البناء الطبقى الذى كان قائما فى العصور الوسطى بإعتبار أن هذا النظام والبناء يعبران عن الناموس . ففى إحدى فقرات هذا الكتاب يتحدث عن الفقراء فيقول : « أن البائسين والفقراء يرتبطون بالنظام العام بقدر هذا البؤس الذى يستحقونه ، وأنه من الممكن أن ينحدروا إلى مستوى أسوأ إذا لم يستمتعوا بذلك السلام الذى ينبثق عن إنسجامهم مع النظام الطبيعى للأشياء [١٠] .

(٤) وعلى الرغم من إنقضاء مايقرب من ألفى سنة بين أرسطو «وماكيافيلى» إلا أن هذا المفكر الايطالى الأخير قد شغل بنفس القضايا والتساؤلات التى شغلت الفكر الأرسطى منذ القدم . فقد تساءل « أرسطو » عن موقع السيادة والحكم فى المجتمع ، فلمن تسند هذه السيادة ؟ للشعب ؟ أم للاغنياء ؟ أم لصفوة معينة ؟ أم للمستبد الطاغية ؟ أم لأبناء الطبقة الوسطى ؟ أم للقانون كعامل غير مشخص ؟ وفى نفس هذا الاتجاه قام « ماكيافيلى » بطرح مجموعة من التساؤلات المماثلة فقد تساءل عن أنسب شخص للحكم ؟ وما هو شكل الحكم الذى يمكن أن يحقق النظام والسعادة والرفاهية والقوة والمجد فى نفس الوقت ؟

وقد إعتبر « ماكيافيلى » أن ما يقع عادة بين الصفوة والجماهير أو الحكام والمحكومين من توترات وصراعات أحيانا ، على أنها أمور طبيعية للمجتمع المنظم

فالصفوة الحاكمة عادة ماتكون فى حالة خوف من الجماهير أو ماقد يقومون به من شغب أو ثورة . كذلك فإن الجماهير عادة ماتكون فى خوف من الصفوة الحاكمة لما قد تقترفه من ظلم . وقد دافع « ماكيا فيلى » عن الحكم الديموقراطى بشكل يفوق سابقيه . فقد كان مقتنعا بأن القرارات الجماعية للشعب تتضمن عادة من الحكمة والحصافة ، ما يجعلها تتفوق على ما يصدره الأمير الفرد من قرارات . فالأمير قد يتأثر كانسان بأهوائه ورغباته .

وقد إرتبطت دعوة ماكيا فيلى إلى توحيد إيطاليا بآراء سياسية محددة . فقد أوضح أن الدولة أما أن تكون جمهورية أو ملكية . وذهب إلى أن الجمهورية كنظام أفضل من النظام الملكى . ولهذا فقد أطلق على الحكم الاول إسم الحكم الحر بينما أطلق على الثانى الحكم المستبد أو المطلق . ولكن هناك ظروفا تمر بها بعض الدول تستوجب فرض هذا النوع الأخير من الحكم بصفة مؤقتة ، حتى يستعيد المجتمع خصائصه ومقوماته . وفى ضوء فهم هذا التصور يمكن تبرير دعوته التى أطلقها بضرورة إعادة بعث إيطاليا عن طريق المستبد العادل أو الأمير القادر على وضع صالح الدولة فوق كل إعتبار شخصى (١١) .

وقد عبر « ماكيا فيلى » عن شكوكه فى بعض كتبه ، بشأن إمكان قيام الطبقة الشعبية بالحكم على أساس رشيد . ذلك لان أبناء هذه الطبقة غالبا ما يسلكون على أساس إنفعالى ولعل هذا ماجعله يؤكد ضرورة التدقيق فى إختيار من يتولى مهمة الحكم داخل المجتمع . كذلك فقد أكد على ضرورة إتاحة الفرصة لكل من يملك الخصائص المطلوبة لان يتقدم . وبقول آخر فقد تحدث ماكيا فيلى عن المجتمع المفتوح Open society ودافع عنه . ويؤكد هذا الباحث أن التدرج الاجتماعي والتفاوت في المراكز والأوضاع الاجتماعية له ما يبرره ، طالما أن

هناك فرص متكافئة للصعود والهبوط على السلم الاجتماعى الطبقى للمجتمع. وهذا يعنى أن الفرصة المتساوية هى التى تبرر إنعدام المساواة داخل الحياة الاجتماعية.

(٥) ومع قدوم « توماس هوبز » كثرت المناقشات حول قضية الطبقات وعلاقة الانسان بالمجتمع وعلاقة الطبقة الحاكمة بطبقة المحكومين فقد أكد «هوبز» أن الانسان قد عاش قبل أن يدخل فى مجتمع، حياة فطرية كانت تتسم بالمساواة المطلقة بين الناس من حيث القوة والمكانة والثروة. ولكن كان كل إنسان خلال تلك الفترة يسعى للحصول على نفس الاشياء التى يسعى الآخرون إلى الحصول عليها وهذا السعى للحصول على نفس الشىء من جانب الجميع أدى إلى ظهور الصراعات والفوضى داخل الحياة الفطرية ولم يكن هناك مخرج من هذه الصراعات وتلك الفوضى، إلا بالاحتماء بحاكم مطلق يمسك بيده السيادة داخل المجتمع ويتنازل الناس بموجب عقد إجتماعى، عن كافة حقوقهم لهذا الحاكم مقابل الخروج من الفوضى والصراع.

وقد إختلفت نظريات العقد الاجتماعى باختلاف الباحثين. فعند « هوبز » نجد أن تنازل الناس عن حقوقهم فى إستخدام القوة وعن كافة حقوقهم الأخرى، لا يصاحب بإلتزام مقابل من الحاكم أو الملك. فالحاكم عند هذا الفيلسوف ليس طرفا فى العقد، وبالتالى فإنه لا يلتزم بأى شىء قبل رعاياه. فهو حاكم مطلق. وهكذا فلسف « هوبز » الحكم المطلق لأسرة « ستيوارت » فى إنجلترا ودافع عنه.

(٦) وعلى العكس من هذه الفكرة فقد حاول كل من « لوك » و« روسو » إقامة نظرية فى العقد الاجتماعى تدافع عن حرية الطبقات المالكة أو عن الطبقة البرجوازية الصاعدة. وبقول آخر فإن نظريات هذين الباحثين حاولت نقل

السيادة من الملك إلى الشعب ممثلا فى طبقة الملاك ، وجعلت الحاكم مجرد أمين على هذه السيادة . وهذا ما يتيح للشعب حق الثورة على الحاكم إذا ما نقض الحاكم شروط العقد الذى هو أحد أطرافه . وقد دافع « لوك » دفاعا مستميتا عن حقوق الطبقة المالكه وعن حرية التملك والعمل ، لدرجة أننا يمكن أن نعد هذه الحريات نقطة الإنطلاق فى المذهب اللبرالى الحديث الذى يجعل من الفرد وحقوقه مبادىء نهائية سابقة على وجود المجتمع وليست من صنعه ، وبالتالى لا يجوز للمجتمع إنتهاكها . فسيادة الدولة أو الحاكم إذن تخضع لقيد طبيعى هو الحقوق الطبيعية للأفراد ، وفى مقدمتها حق التملك والعمل .

(٧) أما روسو فقد حاول تصوير مجتمع مثالى يقوم على المشاركه الإيجابية من جانب المواطنين. فقد تحول عضو المجتمع عند « روسو » إلى مواطن مشارك فى الحكم . وهنا تنتفى التفرقة الحاسمة بين طبقة الحكام والمحكومين . فالإنسان عندما يتنازل عن بعض حقوقه الفطرية لقاء العيش فى مجتمع منظم ، فإنه لا يتنازل لشخص معين — كما هو الحال عند « هوبز » و « لوك » — ولكنه يتنازل عنها للارادة العامة التى تعد إرادته جزءاً منها .

(٨) وقد عالج العديد من الفلاسفة والمفكرين المحدثين قضية إنعدام المساواة داخل المجتمع . فقد أكد كل من « بنثام » Bentham و « هيجل » Hegel أن قيام الطبقات والإنقسام الطبقى داخل المجتمع سواء على أساس الإختلافات الوراثية أو المكتسبة أو على أساس النوعين معا ، أمر يؤدى إلى ظهور العديد من المشكلات الإجتماعية . وقد كان لكل مفكر تصوره الخاص عن أنسب أشكال الحكم . فقد كان « بنثام » من رواد المذهب النفعى وكان هيجل من أنصار الملكية الدستورية كما كانت تمارس فى بروسيا فى عصره .

٩) ومع إنتهاء القرن السابع عشر بدأت الثورات الإجتماعية تتوالى فى العديد من الدول ، كما أخذ النظام الإقطاعى الأرستوقراطى فى التقلص شيئاً فشيئاً مفسحاً المجال أمام الطبقة البرجوازية التى تتبنى المبادىء الديموقراطية إستناداً على نظرية الحقوق الطبيعية .

وهكذا يتضح لنا كيف أن قضايا الإنقسام الطبقى وإنعدام المساواة داخل المجتمع قد شغلت الفكر الإجتماعى على مدى تاريخه الطويل وما تزال تشغله حتى الآن .

الطبقات الاجتماعية فى الفكر السوسيولوجى الحديث :

تحتل قضية الإنقسام الطبقى أهمية محورية فى النظرية السوسيولوجية الحديثة والمعاصرة خاصة وأن هذه القضية ذات إتصال وثيق بأغلب القضايا التى يعالجها هذا العلم . وهناك مجموعة من التساؤلات التى تهتم النظرية السوسيولوجية بالاجابة عليها بصدد هذه القضية . وسوف نعرض فيما يلى لأهم هذه التساؤلات :ـ(٣٥)

أولا : ماهى طبيعة البناء الطبقى داخل المجتمع أو الجماعة المدروسة ؟ وعادة ما تتخذ الإجابة على هذا السؤال الطابع الوصفى من خلال رسم الخريطة الإجتماعية لبناء المجتمع الطبقى . ويكون ذلك بمحاولة تحديد عدد الطبقات القائمة داخل ذلك المجتمع على حسب المعيار أو المعايير التى يحددها الباحث للتدرج الإجتماعى أو الإنقسام الطبقى ، كالدخل والمهنة والمكانة . كذلك فإن الباحث يحاول تحديد حجم كل طبقة مع توضيح موقع كل منها سواء فى المكان الفيزيقى أو المكان الإجتماعى والذى يشير إلى موقعها على سلم التدرج الطبقى بالنسبة لبقية الطبقات الأخرى . والواقع أن الإجابة على هذا السؤال ليست بالسهولة التى تبدو عليها لأول وهلة ، لأن هذا التصنيف يعتمد على إجابتنا على السؤال الثانى وهو :ـ

ثانيا : ماهو الأساس الذى يجب أن نعتمد عليه عندما نقوم بقياس التدرج الإجتماعى أو الطبقى ؟ . ويكشف إستعراض دراسات الطبقة فى علم الإجتماع عن وجود نوعين من المقاييس فى هذا الصدد هما :ـ

أ) المقاييس الموضوعية Objective measures وهذه تعتمد على معايير موضوعية مثل حجم الدخل والملكية والشهادات العلمية ومختلف المـــوارد ومصادر القوة الأخرى التى يستمتع بها الشخص .

ب) المقاييس الذاتية أو السيكولوجية Subjective or Psychological measures وتعتمد هذه المقاييس على مشاعر الإنسان وتقديراته للطبقة التى ينتمى اليها ، كما تعتمد على تقديرات الآخرين حول موقع الشخص ـ موضع البحث ـ على سلم التدرج الطبقى داخل المجتمع .

وهناك بعض الباحثين يستخدمون المقياسين معا عند دراسة التدرج الطبقى داخل مجتمع من المجتمعات . وهنا يثار فورا سؤال ثالث وهو : ـ

ثالثا : ماهى أوجه الإرتباط بين المقاييس المختلفة ؟ فالأخذ بمبـــدأ تعدد المقاييس أو المؤشرات الطبقية يثير قضية العلاقة بين نتائج إستخدامها معا . فقد تسير نتائجها فى إتجاه واحد ، وهناك لاتثار المشكلة أصلا. فلاشك أن الأمر سوف يكون ـ يسيرا إذا ما كان أولئك الذين يقعون فى قمة السلم التعليمى يقعون فى نفس الوقت فى قمة سلم الملكية وسلم الدخل وسلم القوة السياسية ... الخ . وهذا هو ماحدث بالفعل فى دراسة شهيرة قام بها « ورنر » W.L.Warner فى بعض مدن الولايات المتحدة . فقد قام هذا الباحث ورفاقه بدراسة أعضاء إحدى المدن الصناعية وعددها ١٧٫٠٠٠ نسمة وذلك باستخدام نوعين من المقاييس الذاتية والموضوعية . وقد صنفوا أعضاء هذه المدينة إلى ست طبقات . ووجدوا أن

نتائج المقاييس الذاتية التى تعتمد على السمعة والوضع الإجتماعى ، تتفق مع نتائج المقاييس الموضوعية التى تعتمد على مصدر الدخل والمهنة ونموذج المنزل ومكان الاقامة .(١٣) فقد وجد أن ٨٤٪ من الذين صنفوا داخل طبقة « عالية العليا » Upper—Upper كانوا من أصحاب المهن العليا ، ٩٠٪ منهم أو من يستطيع العمل فى حالة عماله كاملة ، وأغلبهم يتمتعون بدخول مرتفعة ، كما أن أغلبهم يقيمون فى مساكن مريحة متسعة فى مناطق ممتازه . وعلى العكس من ذلك تماما أبناء الطبقة دانية الدنيا Lower – Lower . وقد كشف دراسة « ورنر » ورفاقه عن أن أبناء الطبقات التى تصنف حسب المقاييس الذاتية على أنها طبقات عليا ، لاتستمتع بهن ودخول مرتفعة ومسكن مريح ومكان إقامة جيد فحسب ، وإنما يشغلون أيضا موقعا جيدا على سلم القوة السياسية فى المجتمع . فقد كشفت الدراسة عن أن الكثير منهم يشغل عددا من الوظائف السياسية العليا.

ويتساءل البعض عما سيكون عليه الحال لو لم يتحقق التجانس بين الشرائح الإجتماعية بالشكل الذى وجدناه فى دراسة « ورنر » ، فقد يكون أعلى الناس على السلم التعليمى ، لايقعون فى أعلى سلم الدخول أو سلم القوة السياسية مثلا .كذلك ماذا يكون عليه الحال لوكشفت لنا دراسة مجتمع ما عن أن أكثر الناس ثراء فى المجتمع - الشريحة العليا على سلم الدخول - ليسوا متجانسين من حيث المستوى التعليمى أو المستوى المهنى أو مستوى القوة أو المواقع السياسية ؟ وهذا أمر قائم وملاحظ بالفعل فى العديد من المجتمعات . ويطرح بعض العلماء السؤال التالى : هل يمكن لنا إعتبار الجماعة الثرية فى المجتمع ، طبقة إجتماعية على الرغم من عدم تجانس أعضائها مهنيا وتربويا وسياسيا ؟ وهو إفتراض تحقق بالفعل فى بعض المدن الأمريكية التى قام « روبرت داهل » R.Dahl بدراستها .(١٤) ويطلق البعض على هذه الظاهرة عدم إتساق المركز Status inconsistency ، ويعنون

به عدم إتساق المركز الإقتصادى للشخص مع بقية مراكزه الأخرى التى يشغلها داخل المجتمع كالمركز المهنى والتعليمى مثلا .(١٥) والواقع أن إجابتنا على الأسئلة المطروحة فى هذا الصدد تعتمد على الإجابة على السؤال الرابع وهو :-

رابعا : ماهى العلاقة بين أية مجموعة من الناس يشاركون فى واحدة أو أكثر من المؤشرات المختلفة المحددة للطبقة - كالدخل ومصدره والسلطة السياسيه والتعليم والمهنة ... الخ - ؟ وقد ذهب بعض الباحثين فى هذا الصدد إلى أن معيار قيام الطبقة الأساسى هو وحدة وجهات النظر وتكرار اللقاء بين أولئك الذين يتبنون وجهات نظر مشتركة ، بهدف تحقيق السعى المشترك لتحقيق مصالح مشتركة .ولعل هذا هو ماجعل « س رايت ملز » G.R.Mills يؤكد أن صفوة القوة Power elite هم الذين يحكمون الولايات المتحدة . ويقصد « بصفوة القوة » التآلف بين القيادات العسكرية ورجال السياسة كرئيس الدولة والوزراء وأعضاء الكونجريس، فهؤلاء يتفقون فى وجهات النظر وفى المصلحة ، كما أنهم هم الذين يسيطرون على الدولة فى نظر «ملز» حيث يتحكمون فى إصدار القرارات المؤثرة داخل المجتمع.(١٦)

الخصائص الأساسية للتدرج الطبقى :

ويحدد لنا بعض الباحثين مجموعة من خصائص التدرج الطبقى ، يمكن لنا إيجازها فيما يلى : (١٧)

أولا : إنه ذو سمة إجتماعية ، بمعنى أنه لا يتعلق بالجوانب البيولوجية أو العنصرية . فهو عبارة عن تصنيف ثقافى لأعضاء كل مجتمع على أساس مجموعة من المعايير المتفق عليها .

ثانيا : أنه قديم ، حيث تكشف الدراسات عن وجود نسق للتدرج الطبقى فى كافة المجتمعات القديمة والمعاصرة .

ثالثا : أنه يتسم بالعمومية حيث أنه يوجد فى كافة المجتمعات سواء البدائية أو المتقدمة ، وأيا كان مستواها الثقافى والحضارى .

رابعا : تعدد أشكال التدرج وإختلاف صوره . فهناك مجتمعات يكون التدرج الطبقى داخلها صارما وجامدا بحيث لا يسمح بالتنقل السهل من فئة إلى أخرى ، وبعضها يكون التدرج الطبقى داخلها من النوع المرن أو المفتوح الذى يسمح بحرية التنقل أو الحراك الإجتماعى، من الناحية النظرية والعملية . ويطلق عادة على النوع الأول من التدرج إسم نظام الطوائف Caste System ، ويقوم غالبا على أساس ميراث الوضع الإجتماعى من الأسرة التى ينتمى اليها الإنسان ، وعادة ما يكون الزواج داخليا بين أبناء الطائفة الواحدة ، ويكون الاحتكاك بينها وبين الطوائف الأخرى بسيطا ومحكوما بمعايير معينة ، كذلك غالبا ما ترتبط كل طائفة بحرفة معينة ، وأبرز مثال على ذلك الطوائف الهندية قبل بدء حركة التنمية هناك . ويطلق على النوع الثانى من التدرج مصطلح « الطبقة » . ويفترض هنا سهولة التنقل من طبقة إلى أخرى على أساس قدرات وإستعدادات وإنجازات الشخص التعليمية والمهنية والاقتصادية والسياسية . ولكن الواقع أنه لا يوجد نسق مغلق تماما أو نسق مفتوح تماما . وما هو قائم وسط بين ذلك .

خامسا : هناك مجموعة من النتائج التى تترتب على وجود نظام التدرج الطبقى فى كل مجتمع ، أبرزها إنعدام المساواة بين الأعضاء على عدة أبعاد أساسية هى القوة السياسية والملكية والتقييم الاجتماعى والإشباع النفسى والإقتصادى . ويذهب بعض الباحثين فى قضية الإنقسام الطبقى داخل المجتمع إلى أن أبرز نتائج هذا الانقسام هو إختلاف حظوظ الناس من فرص الحياة Life – Chances وأساليب الحياة Life – Styles . ويمكن شرح كل من هذين المفهومين كما يلى :

أ) يقصد بفرص الحياة عدة أمور مثل معدل تعرض الأطفال للحوادث والمرض والموت نتيجة توافر إمكانيات الرعاية أو عدم توافرها . كما يقصد به توقعات العمر ومدى تعرض الإنسان للامراض الجسمية أو العقليه ومدى وجود صراعات أسريه أو مدى وقوع حالات الطلاق ... الخ .

ب) أما أساليب الحياه فيقصد بها بعض الأمـــور مثل الإمكانات المادية وأنواع التسهيلات التى يتمتع بها الشخص . ويمكن أن تدرج تحت هذا المفهوم نوع المنزل والحى الذى يقيم فيه الشخص ، ووسائل الترويح التى يستمتع بها ، ووسائل التثقيف (كالكتب والمجلات والتليفزيون) التى يتعرض لها . ويذهب بعض الباحثين إلى أن أساليب الحياه تعتمد على فرص الحياة المتاحة للانسان (١٩)

المداخل المتعددة لدراسة التدرج الطبقى داخل المجتمع :

يكشف لنا استعراض التراث السوسيولوجى عن ظهور ثلاثة أساليب أو مداخل مختلفة لدراسة نظام التدرج الطبقى داخل المجتمع . وسوف نعرض لكل منها بشىء من التفصيل فيما يلى : (٢٠)

أولا : مدخل السمعة The reputational approach . يشير أنصار هذا المدخل إلى أن تحديد المكانة الإجتماعيه Prestige يعتمد على عملية التقييم التى يقوم بها أعضاء المجتمع بعضهم لبعض . ولهذا فانه يمكن أن نقيس هذه المكانة من خلال ملاحظة التفاعل الإجتماعى القائم داخل المجتمع المدروس ، أو من خلال تكليف أعضاء هذا المجتمع بأن يقيموا بعضهم بعضا ، بحيث يقوم كل عضو بترتيب بقية الأعضاء على سلم معين للتدرج الطبقى . وعلى سبيل المثال فانه يمكن للباحث أن يذهب إلى المجتمع الذى يريد دراسته (وعادة ما يكون مجتمعا صغيرا) ثم يختار عينة من أبنائه الذين أقاموا داخله من مـــدة طويلة ، ويطلب اليهم أن يصنفوا

بقية أعضائه على سلم معين للتدرج الإجتماعى يتضمن مجموعة معينة من الدرجات أو الرتب المتدرجة . كذلك فان الباحث يمكنه أن يسأل عينة المحكين أو من يقومون بعملية التقييم الاجتماعى داخل مجتمع البحث ، عما إذا كان يوجد داخل مجتمعهم مستويات إجتماعية مختلفة وواضحة ، وإذا كانت الاجابة بالإيجاب ، يطلب اليهم تحديد الأشخاص الذين يقعون داخل كل مستوى على حدة . وعلى الباحث بعد ذلك أن يقف على المعيار أو المعايير التى تم على أساسها هذا التصنيف إلى مستويات ، وذلك بتوجيه سؤال إلى المحكين من أبناء المجتمع ، عن سبب تحديدهم لهذه المستويات وطبيعة الإختلاف بينها .

والواقع أن هـــذا الاسلوب يمكن أن يقيس لنا المكانه الاجتماعية لأعضاء المجتمع المدروس بكفاءة ، إذا ما تحققت مجموعة من الشروط أهمها مايلى :ـــ

أ) أن يكون المقيمون من أعضاء المجتمع على قدر كبير من المعرفة ببقية أعضائه.

ب) أن يستخدم جميع المقيمين محكات مماثلة ، بمعنى أن يرتبوا أعضاء المجتمع على سلم التدرج الإجتماعى بناء على معايير متفق عليها . وهذا يعنى أن هذا المدخل يصلح فى التطبيق على المجتمعات الصغيرة ، أو داخل الجماعات أو المجتمعات المتجانسة ثقافيا . ذلك لأنه عادة ما يوجد فى تلك المجتمعات نوع من التدرج الواضح فى المكانات Prestige hierarchy ، متفق عليه وعلى المعايير التى تحكمه ، ويمكن لهذا المدخل فى دراسة التدرج الإجتماعى أن يكشف لنا عن المكانة النسبية لكل جماعة أو فئة أو دور داخل المجتمع .

ويستخدم هذا المدخل كذلك فى دراسة بناء القوة Power structure داخل الجماعات أو المجتمعات الصغيرة . فمن خلال هذا المدخل يمكننا أن نقف على توزيع القوة Distribution oF power داخل المجتمعات ، أو عن أكثر الأشخاص

تأثيرا على أعضاء المجتمع أو الجماعة من حيث تكوين آرائهم واتخاذ قراراتهم . ونحن هنا نتبع نفس الأسلوب السابق حيث نختار مجموعة من الإخباريين الثقاة ونطلب إليهم أن يحددوا لنا قيادات الرأى داخل المجتمع القادرين على التأثير فى أفكار وآراء وقراوات الأعضاء . ولكن هذا المدخل أكثر كفاءة فى قياس المكانة، منه فى قياس القوة . ولهذا فإنه عند دراسة القوة يحسن أن يستخدم هذا المدخل جنبا إلى جنب مع مداخل أخرى .

ثانيا : المدخل الذاتى : The subjective approach . ويقوم هذا المدخل على أساس التقييم الذاتى فكل شخص يقوم بترتيب نفسه على سلم التدرج الإجتماعى داخل مجتمعه . ويمكن لنا من خلال هذا المدخل أن نقيس تصور كل شخص لمكانته ولوضعه الإجتماعى داخل مجتمعه . ولا شك أن لهذا التصور أهميته ، حتى وإن كان يختلف مع التقييم الموضوعى لمكانة الشخص ووضعه الإجتماعى . ذلك لأن هذا التصور الشخصى أو الذاتى للمكانة والدور ، يمارس تأثيرا عميقا على أفعال هذا الشخص وتفاعلاته وعلاقاته مع الآخرين ، وعلى تصوره لذاته ومدى أهميته داخل الجماعة أو المجتمع الذى ينتمى إليه .

والباحث الذى يستخدم هذا المدخل ، يطلب إلى أعضاء المجتمع أن يقيم كل منهم ذاته على سلم معين للتدرج الإجتماعى . ومثال ذلك أنه يطلب من كل عضو أن يحدد موقعه على سلم الدخول الذى يشتمل على ثلاث درجات هى : أعلى من المتوسط ـ متوسط ـ أقل من المتوسط . ويمكنه أن يطبق نفس الأسلوب بالنسبة للأبعاد الأخرى للتدرج الطبقى كالتعليم والمكانة الاجتماعية والقوة السياسية ... الخ .

وقد كشفت بعض الدراسات الإمبيريقية عن أن أولئك الذين يقعون داخل

منزلة أو رتبة واحدة من الناحية الموضوعية (نتيجة لتشابه حجم الدخل أو التعلم أو المهنة أو مصدر الدخل ... الخ) قد يتصرفون داخل المجتمع بأسلوب مختلف ، أو لا يتفقون من حيث ما يصدر عنهم من نماذج سلوكية وفكرية . ويرجع ذلك إلى أنهم يتصورون أنفسهم داخل منزلة أو رتبة مختلفة . وبقول آخر فإن هناك إختلافا بين التقييم الموضوعى للشخص وبين تقييمه هو نفسه (٢١) .

ولا شك أن هناك مجموعة كبيرة من العوامل التى تحكم عملية التقييم الذاتى للشخص ، مثل طبيعة الجماعة المرجعية التى يرتبط بها هذا الشخص ، ونوع التربية التى تلقاها ومستويات تطلعه ... الخ .

ثالثا : المدخل الموضوعى : The objective approach : ويعتمد هذا المدخل فى دراسة التدرج الطبقى داخل المجتمع إعتمادا على مجموعة من العوامل البعيدة عن المشاعر والتصورات والتقييم الذاتى سواء لأعضاء المجتمع أو للاخباريين . فالعوامل التى يتحدد على أساسها البناء الطبقى هنا هى عوامل موضوعية مثل حجم الدخل وعدد سنوات التعليم والمهنة والموقع السياسى أو الموقع الرسمى من بناء السلطة ... الخ .

ولا شك أن هذا المدخل يتيح لنا تحديد أدق للبناء الطبقى داخل المجتمع بالمقارنة بالمدخلين السابقين . ويتميز هذا المدخل بإمكان إستخدامه داخل المجتمعات الكبرى . ولكن هذا المدخل لا يدلنا على مدى توافر الوعى الطبقى أو الإنتماء الطبقى . فأعضاء المجتمع الذين يشتركون فى إحدى شرائح الدخل قد لا يشعرون بالإنتماء إلى بعضهم البعض . ولهذا فإن هذا المدخل وحده لا يكفى – على الرغم من دقته الموضوعية – فى تحديد بعض العوامل كالشعور أو الوعى أو الإنتماء الطبقى .

ولعل هذا هو ما يحتم إستخدام هـــذه الاساليب (المداخل الثلاثة) عند تحديد الطبقات والوعى الطبقى . ويثير بعض الباحثين عند دراستهم لقضية الطبقة مثل « ميريل » Merrill و « ستجلش » Steglish ، مجموعة من التساؤلات التى يجب على أية دراسة ميدانية أن تجيب عليها (٢٢). ومن أمثلة تلك الأسئلة مايلى: من وجهة نظر من يتم تحديد الطبقات داخـــل المجتمع ؟ كذلك ما هى المعايير التى يتم على أساسها هذا التحديد ؟ . ويشير هذان السؤلان إلى ضرورة المزاوجة بين المقاييس الذاتية والموضوعية معا عند دراسة البناء الطبقى لأى مجتمع .

نظرية الطبقة عند كارل ماركس

تمثل نظرية الطبقة عند « ماركس » محور نظريته الإجتماعية . وقد عالج العديد من المفكرين السابقين عليه قضية الطبقة والصراع الطبقى ، حتى أن « تيرى » و « دى توكفيل » فى فرنسا سبقوا « ماركس » فى القول بأن الصراع الطبقى هو مفتاح التاريخ ، وذلك عند تناولهم لتاريخ فرنسا بالدراسة . ولكن الجديد عند « ماركس » بالنسبة لنظرية الطبقة ، هو أنه ربطها ربطا عضويا بالأساس المادى للمجتمع والتاريخ بالمنهج الجدلى الذى تبناه لتفسير الحركة والصراع والتناقض .

ولم يفرد « ماركس » مقالات أو دراسات بعينها لمعالجة هـذا الموضوع ، ولهـذا كان على الدارس إستخلاص نظريته فى الطبقات من جوف مؤلفاته . وقد اختلف « ماركس » مع المعالجات المعاصرة له لهـذا الموضوع . فقد كان هناك من يذهب إلى الطبقـة عبـارة عن مجموعة من الأفراد ، تتميز عن غيرها من المجموعات فى مدى ما تتمتع به من قيم مرغوبة داخل المجتمع . ويشير الـكثير

من الباحثين الإجتماعيين إلى أنه على الرغم من نسبية مثل هـذه القيم واختلافها باختلاف الزمان والمكان ، إلا أن هناك مجموعة من القيم المشتركة بغض النظر عن إختلاف الزمان والمكان ، مثل الثروة والدخل والنفوذ والقوة والعلم والمعرفة .

ويرتبط تصور « ماركس » للطبقة بتصوره لبناء المجتمع ولعلاقات الإنتاج . فالطبقة عنده تتألف من الأفراد والجماعات التي تحتل موقعا متشابها داخل علاقات الإنتاج السائدة داخل المجتمع . فكل من يعتمد على العمل المأجور يدخل في عداد طبقة العمال ، وكل من يتملك مشروعا أو أكثر يستخدم فيه أيدى عاملة مأجورة ، يدخل في عداد طبقة الملاك أو أصحاب الأعمال .

ويستند هذا التصور الماركسى للطبقة إذن على بناء المجتمع المادى وليس على البناء القيمى كما هو الحال عند بعض المعاصرين له . وذلك لأن البناء القيمى فى النظرية الماركسية يشكل جزءا من البناء العلوى Supra – structure (الذى يشمل على النظام السياسى ونظم الدين والعائلة والإيديولوجيا ... الخ) الذى يعتمد فى جوهره على طبيعة البناء الأساسى للمجتمع Infra – structure وهو عبارة عن مجموع علاقات وقوى الإنتاج داخل هذا المجتمع .

وقد تأثر عدد كبير من الباحثين بذلك التصور الماركسى للطبقة . ومثال هذا أن « موريس دوب » M.Dobb يجعل من وحدة مصدر الدخل الأساس الجوهرى للتكوين الطبقى . فالتفاوت فى مستوى الدخل لا يؤدى بمفرده إلى الانقسام الطبقى . فوحدة مصدر الدخل (أى الحصول على الدخل من العمل المأجور أو من الأملاك) هو الذى يؤدى إلى وحدة المصالح وبالتالى إلى وحدة الخصائص النفسية . ويضمن «دوب» فى تعريفه للطبقة عاملين أساسيين هما الصراع وصعوبة الحراك الاجتماعى.

فالعداء والصراع بين الطبقات من شأنه تأكيد التماسك بين أبناء كل طبقة . أما صعوبة الحراك الرأسى أو التنقل بين الطبقات فهو الذى يعمق من التناقض بينها .

ويلتزم « لينين » Lenin مؤسس النظام البلشفى فى الإتحاد السوفيتى بأساسيات التصور الماركسى للطبقة ، فهو يعرفها بأنها تجمعات كبيرة من البشر تختلف كل منها عن الأخرى فى المركز الذى يشغله أعضاؤها داخل نظام الإنتاج الإجتماعى المحدد تاريخيا ، وفى علاقتهم بوسائل الإنتاج ، وفى دورهم بالنسبة التنظيم الإجتماعى للعمل ، وبالتالى فى أسلوب حصولهم على نصيبهم من الثروة الإجتماعية .

ونستطيع القول بأن المدخل الماركسى فى دراسة الطبقة مدخل موضوعى لايستند إلى تقديرات ذاتية ، وإنما يستند إلى أساس موضوعى ، هو موقع كل طبقة من العملية الإنتاجية . يضاف إلى ذلك أنه يعتمد على إبراز العامل الإقتصادى أو الأساس المادى للمجتمع كأساس لانقسام الطبقى . وهناك مجموعة من المفاهيم المتضمنة فى النظرية الماركسية فى الطبقة ، يحسن أن نشرح كلا منها بإيجاز : (٢٣)

أولا : الوعى الطبقى Class Consciousness : ويشير هذا المصطلح إلى إدراك أبناء أية طبقة (كالعمال مثلا) لدورهم داخل العملية الإنتاجية ، وعلاقتهم بأبناء الطبقات الاخرى (كالطبقة المالكة مثلا) . ويمتد الوعى ليتضمن إدراك العمال لمدى الإستغلال الذى يخضعون له ، نتيجة لإمتصاص أصحاب العمل لفائض القيمة Surplus value . ويصل الوعى إلى نهايته عندما يدرك أبناء الطبقة الكادحة أنه لاسبيل إلى تحقيق العدالة الإجتماعية إلا بتوحيد جهودهم والقيام بالثورة الشعبية .

ثانيا : التماسك الطبقى Class solidarity : ويشير هذا المصطلح إلى مدى

توحد أبناء الطبقة فى سبيل تحقيق أهدافهم السياسية والإقتصادية . ويقصد ماركس بذلك تماسك طبقة العمال بالذات .

ثالثا : الصراع الطبقى Class Conflict . وهناك جانبان لهذا المفهوم هما :-

أ) الصراع اللاشعورى أو ذلك الذى يتم بدون وعى بين العمال وأصحاب الأعمال حول نصيب كل منهما فى ناتج العملية الإنتاجية . وعادة ما يكون هذا الصراع لاشعوريا عندما يكون فى مراحله الأولى أو قبل أن يصل إلى مرحلة النضج .

ب) الصراع الواعى أو المقصود . ويقصد به ذلك الصراع الذى يديره أبناء الطبقة الكادحة ضد طبقة أصحاب الأعمال المستغلين ، من خلال وعيهم الكامل بدورهم التاريخى وإدراكهم لحركة التاريخ وأهمية توحيد صفوفهم للقضاء على طبقة أصحاب الأعمال والإستيلاء على وسائل الانتاج التى يعملون عليها .

رابعا : الوعى الزائف False Consciousness . ويقصد به ذلك التصور الخاطىء الذى يمكن أن يراود بعض أبناء طبقة العمال ، والذى يتضمن إمكانية التعايش السلمى مع طبقة أصحاب الأعمال المستغلين . ويرجع ماركس إحتمال ظهور هذا الشعور إلى عدة عوامل كاليأس أو الضغوط الطبقية المكثفة التى يمارسها أصحاب الأعمال أو الإيمان الدينى بحياة أسعد فى الآخرة .

ويؤكد ماركس أن تاريخ العالم هو فى جوهره تاريخ الصراع الطبقى . ويكون التناقض داخل أى مجتمع بين الطبقات الأساسية لا الفرعية . والطبقات الأساسية هى تلك التى يرتبط وجودها بأسلوب الإنتاج السائد داخل المجتمع . ويحلل « ماركس » تاريخ العالم من زاوية الصراع الطبقى فى نص شهير أورده

فى مقدمه البيان الشيوعى الذى أصدره مع زميله « إنجلز » سنة ١٨٤٨ ، يقول فيه : (٣٤) .

« إن تاريخ المجتمعات ككل حتى يومنا هذا هو تاريخ الصراع الطبقى . فالانسان « الحر والعبد ، والشريف والوضيع ، والبارون ورقيق الأرض ، ورؤساء العمل « والصناع ، وبالاجمال الطغاة والمقهورون الذين يواجه بعضهم بعضا فى « حالة خلاف مستمر . كل أولئك قد شنوا فيما بينهم صراعا متصلا لا ينقطع ، تارة « فى الخفاء وتارة فى علانية ، صراعا كان ينتهى فى كل مرة بانقلاب ثورى يحيق « بالمجتمع كله أو بدمار الطبقات المتصارعة كلها . وإنما لنجد فى عصور التاريخ السابقة « وفى كل مكان تقريبا ، تنظيما معقدا للمجتمع فى مراتب مختلفة ، وتدرجا متعددا للأوضاع « الاجتماعية . نجد فى روما القديمة الأشراف والفرسان والدهماء والعبيد ، وفى « العصور الوسطى السادة الإقطاعيين والأتباع ورؤساء الحرف والصناع « ورقيق الأرض ، ونجد فى كل هذه الطبقات تدرجا خاصا . أما المجتمع البراجوازى « الحديث الذى ظهر عقب إنهيار المجتمع الاقطاعى ، فإنه لم يقض على صراع « الطبقات ، وإنما إستحدث طبقات جديدة وأشكالا جديده فى الصراع بدلا من « السابقة »

ويعتمد « ماركس » فى تحليله للصراع الإجتماعى على شكل معين من التخلف الثقافى Caltural lag . وينجم التخلف الثقافى من عدم توازى التغير فى علاقات الانتاج (التى تشمل عدة عناصر فى مقدمتها علاقات الملكية وأسلوب توزيع عائد المشروعات) وقوى الانتاج (التى تتضمن القوه المادية كالأجهزة والآلات والقوى البشرية من حيث عددها ومهارتها وتعليمها وتدريبها ... الخ). فخلال مرحلة تاريخية معينة يكون هناك توافق بين هذين العاملين . ولكن

التغير فى قوى الإنتاج عـــادة ما يسبق التغير فى علاقات الإنتاج بسبب سهولة وسرعة توالى التجديدات التكنولوجية ورفع الكفاية الإنتاجية للعمال . وبقول آخر فإنه يمكننا إعتبار أن قوى الإنتاج هى المتغير المستقل لأنه يتغير أولا ويؤدى إلى حدوث تغير مماثل فى علاقات الإنتاج حتى يتحقق التوازن بينها على مستوى جديد . ويشير ماركس إلى أن أصحاب الأعمـال أو الملاك عادة ما يقاومون حدوث التغير فى علاقات الإنتاج لتعارض ذلك مع مصالحهم الإقتصادية ، الأمر الذى يحتم على أبنـــاء الطبقة العاملة القيـام بالثورة بهدف تغيير هذه العلاقات تحقيقا لمصالحهم .

فعندما بدأت الطبقة الرأسمالية فى الظهور . كانت طبقة ثورية ، حيث نادت بضرورة التحرر من نير الاقطاع وإتاحة الفرصة أمـــام حرية العمل والتملك والتفكير الصناعى والتجارى ولـكن ما لبثت هذه التنظيمات الصناعية فى الاتساع والتضخم بفعل التكنولوجيات الحديثة ، وتحولت هـذه الطبقـة البرجوازية إلى طبقة مستغلة . وهنا حدث تناقض بين قوى الانتاج المتقدمة والتى تقوم على أساس جماعية الانتاج ، وبين علاقات الانتاج التى ظلت تستند إلى الطابع الفردى للملكية.

ويذهب « ماركس » إلى أنه يمكن أن نطلق على طبقة ما صفة الثورية إذا ما توافرت بعض العوامل أهمها ما يلى :-

أولا : تطابق مصالح هذه الطبقة مع التقدم الفنى وبالتالى مع تزايد الرفاهية الاجتماعية وإتساع نطاقها .

ثانيا : دخول هـذه الطبقة فى صراع مع الطبقـة المستغلة المعوقـة للتقدم ، والتى تحـاول الحفاظ على علاقات الانتـاج القديمة على الرغم من تخلفهـا عن قوى الانتاج المتطورة .

ويؤكد « ماركس» أن الطبقة الثورية عندما تكون خارج السلطة الاقتصادية والسياسية تنقلب إلى طبقة محافظة بمجرد إستيلائها على تلك السلطة ، حفاظا على مصالحها . ويطبق « ماركس » المنهج الجدلى عند تصوره للطبقة . فكل طبقة تخلق نقيضها ، ثم يتكون من الإثنين معا نظام جديد . فالطبقة الرأسمالية من خـــلال توسعها فى الصناعة خلقت طبقـة تناقضها وتدخل معها فى صراع وهى طبقة العمال الـكادحين . وسوف ينتهى الأمر بالقضاء على الطبقة الرأسمالية ذاتهـا . وهكذا يكون النظام الرأسمالى يحمل عوامل هدمه.

ولـكن لايكفى عند « ماركس » وقـوع الإستغلال حتى تحـــدث الثـورة الاجتماعية أو الاشتراكية ، وإنما يتوقف الأمر على عدة عوامل فى مقدمتها نمـو الوعى الطبقى لدى طبقة العمال وتحقـق التماسك بينهم ، وتكـوين تنظيم قادر عـلى توحيد حركتهم وهو لهذا وجـه نداءه المشهـور فى بيانه الشيوعى إلى عمال العـالم كى يتحدوا .

ويذهب « ماركس » إلى أن الصراع الطبقى داخـل النظـام الرأسمالى يأخـذ شكلا جديدا يختلف عن أنواع الصراع السابقة عليه من عدة نواح هى :-

أولا : أن التحولات الاجتماعية فى النظم السابقـة قادتها أقليات مثل جمـاعة الأمراء أو جماعة البرجوازيين ، فى حـــين أن التحول الإجتماعى فى ظل النظام الرأسمالى سوف تقوده الأغلبية وهم أبناء الطبقة الكادحة .

ثانيا : أن الطبقة البرجوازية - على العكس من الطبقات المسيطرة فى المجتمعات السابقة - لاتضمن للطبقة الـكادحة وسائل العيش اللازمة لحياتها . فالعامل تسوء حالته مع تقدم الصناعة ويتزايد فقرا .

ثالثا : أن طبقة العمال أقدر على تنظيم جهودها من خلال التنظيمات السياسية ، وهو ما لم يكن متاحا للطبقات الكادحة داخل النظم السابقة .

والواقع أن النظرية الماركسية قدمت تصورا مبسطا للطبقة وأقامته على عامل واحد ، وهو ما لا تقبله النظريه السوسيولوجيه المعاصرة التى تأخذ بفكرة تعدد العوامل وتداخلها . يضاف إلى ذلك أن إختزال الطبقات الإجتماعيه داخل أى مجتمع إلى إثنين هو تبسيط مسرف . هذا إلى جانب أن توقعات ماركس عن سوء حالة العمال وعن حتمية الثورة الاشتراكية فى الغرب قد إنهارت تماما ولم تتحقق، بل أن ما تحقق هو العكس وهو أن الثورة الاشتراكية قامت فى بلد متخلف وهو روسيا القيصرية . وأخيرا فقد ناقض ماركس منهجه الجدلى حين أوقف حركة التاريخ عند مرحلة الدولة الشيوعية . وعلى الرغم من هذه الانتقادات وغيرها ، إلا أن النظرية الماركسية فى الطبقة تحتل أهميـــة تاريخية موضوعية . وترجع أهميتها التاريخية إلى أنها كانت أول نظرية علمية فى الطبقة تقوم على أساس يمكن إخضاعه للاختبارات الإمبيريقية والتاريخية . أما أهميتها الموضوعية فتكمن فى أنها كانت أول تحد حقيقى واجه الفكر الغربى وإستثاره للرد عليها ويمكن القول بأن النظرية الماركسية فى الطبقة تحمل بعض الحق ولكنها لا تتضمن كل الحق .

نظرية « ماكس فيبر » فى الترتيب الطبقى :

قدم لنا العالم الألمانى « فيبر » نظرية هامة فى الترتيب الطبقى لأبناء المجتمعات الانسانية . ويشير بعض الباحثين مثل « ملفين تيومين » M. Tumin إلى أن نظرية فيبر تتفق مع بعض أساسيات النظرية الماركسية ـ على عكس ما يتصور العديد من الباحثين فى علم الاجتماع . فنظرية « فيبر » تركز على الأهمية الجوهرية للجوانب الإقتصادية عند تحديد الإنقسام الطبقى ، وتبرز أهميـة الملكية كعامل

مؤثر على ما يطلق عليه فرص الحياة Life chances والتى سبق أن أشرنا إلى معناها .

ولكن على العكس من ماركس فإن « فيبر » لايقتصر على هذا البعد الأحادى ولكنه يضيف اليه بعدين آخرين هما بعد القوة Power وبعد المكانه Prestige . فهناك ثلاثة محددات التدرج الاجتماعى عند «فيبر» هى - الاقتصاد ، والقوة ، والمكانة. هذه العوامل أو الأبعاد الثلاثة ليست مستقلة ، ولكنها متفاعلة ومتداخلة مع بعضها داخل أى مجتمع .

ويميز لنا « فيبر » بين نتائج الاختلاف على كل بعد من هذه الأبعاد السابقة فالاختلاف فى مجال الملكية يؤدى إلى ظهور الطبقات Classes . والإختلاف فى مجال القوة يؤدى إلى ظهور الأحزاب السياسية Political Parties . أما الاختلاف فى مجال المكانة فإنه يؤدى إلى ظهور الشرائح الاجتماعية Social Strata أو تجمعات المركز Status groupings [٢٥]

ويختلف « فيبر » مع « ماركس » فى قوله بحتمية تجمع العمال كطبقة إقتصادية فى تنظيمات مشتركة لتحقيق أهداف مشتركة ، وتوجيه جهودهم فى الصراع ضد طبقة أصحاب الأعمال ، أو الطبقة المستغلة . فالانقسام الطبقى أمر طبيعى داخل أى مجتمع عند « فيبر » . ويمكن العمال أن يقوموا بهذا التجمع والصراع فى حالة واحدة ، وهى عدم تقبل تلك الحقيقة الذاهبة إلى أن التباين فى فرص الحياة بين البشر أمر طبيعى ، والإعتقاد بأن التباين مرجعه نظام توزيع الثروة أو البناء الاقتصادى القائم داخل المجتمع .

ويشير « فيبر » إلى أن هناك عدة أفعال أو تصرفات ممكنة تصدر عن الطبقات ، أحدائها ذلك الفعل الذى يستهدف تغيير علاقات الانتاج السائدة . وقد سبق أن

أوضح « ماركس » أن كافة الأعمال ونماذج السلوك والفكر لدى طبقة العمال والتى لا تستهدف تغيير علاقات الإنتاج السائدة تحقيقا لمصالح تلك الطبقة تعبر عن وعى زائف .

ويعد « فيبر » أكبر باحث سوسيولوجى يتسم بالسوفسطائية بالمعايير الحديثة ، خاصة عندما تعرض للشروط الضرورية لتكوين المجتمعات الطبقية المتماسكة . فقد ذهب إلى أن الطبقات الاقتصادية لا تستطيع أن تكون تجمعات طبقية قوية ومتماسكة ، بعكس الحال بالنسبة لجماعات المركز Status groups ، تلك التى تقوم على أساس التماثل فى المكانة والشرف . ويؤكد هذا الباحث أن الملكية ليست سوى أحد العوامل العديدة التى تسهم فى تكوين جماعات المركز أو جماعات الشرف . والملكيه عنده ليست هى العامل الحاسم فى تحديد هذه الجماعات، ذلك لأنه من الممكن أن تضم جماعة معينه من جماعات المركز بعض الأعضاء الذين لهم ملكيات كبيرة ، وأعضاء آخرين لايمتلكون شيئا .

وإذا كان الإختلاف فى مجال التملك يؤدى إلى إختلاف مقابل فى فرص الحياة، فإن الإختلاف فى مجال المكانة يؤدى إلى إختلاف مقابل فى أساليب الحياة (وقد سبق خلال هذا الفصل شرح هذه المفاهيم) . والإختلاف الأخير هو أهم عامل فى إختلاف جماعات المركز . وتكتسب الجماعات الأخيرة ماتستحوذ عليه من شرف عن طريق الاغتصاب فى المحل الأول ، حيث يحدد أعضاء كل جماعة مجموعة من الأهداف المشتركة ، ثم يسعون نحو تحقيقها .

وعلى الرغم من أن جماعات المركز لاتستند فى المجتمعات الحديثة إلى أساس قانونى ، إلا أن كلا منها تحاول إضفاء طابع المشروعية على ماتحصل عليه من مزايا وتسهيلات . ويعود « فيبر » أثناء دراسته لجماعات المركز إلى تأكيد أهمية العامل

الإقتصادى مرة اخرى . فقد أوضح أهمية هذا العامل فى تكوين جماعات المركز ودعمها وتقويتها وتحديد الفواصل بينها. ولكنه ظل متمسكا برفض إمكانية تحقيق الوعى والتماسك الطبقى بين الطبقات الإقتصادية .

والشكل الثالث من التجمعات التى إهتم « فيبر » بمناقشتها هو الحزب . ويذهب إلى أن الاحزاب تختلف عن الطبقات الإقتصادية وجماعات المركز من عدة جوانب هامة . فإذا كانت أهمية الطبقات تستند إلى العامل الاقتصادى ، وتستند أهمية جماعات المركز على عامل الشرف ، فإن الاحزاب تستند على عامل القوة . فالأحزاب لاتوجد إلا داخل المجتمعات المتقدمه التى تسودها النزعات العقلية الرشيدة ، والتى يتوافر داخلها مجموعة من الشخصيات القادرة على فرض النظام الحزبى داخلها .

ويلاحظ « فيبر » وجود علاقات تفاعلية متبادلة بين الأنواع الثلاثة من التجمعات وهى الطبقات وجماعات المركز والأحزاب السياسية . وقد ذكر فى إحدى فقراته مايلى « وربما تمثل الأحزاب مجموعة من المصالح التى يتم تحديدها من خلال الموقف الطبقى أو موقف المركز Status situation . وربما يقوم الحزب بتجنيد أعضائه ، ولكن هؤلاء الأعضاء لايكونون فى هذه الحالة طبقة خالصة ، أو جماعة مركز خالصة وعادة لايكونون هذا ولاذاك(٢٦) .

ويمكن القول بإيجاز أن تصور « فيبر » للتدرج الاجتماعى يعتمد على تصور خاص لبناء المجتمع وجماعاته الاجتماعية الأساسية . ففى كل مجتمع يوجد ثلاثة أنواع من الزمر أو الجماعات الاجتماعية ، تختلف من حيث درجة الوعى الذاتى بمصلحتها وهدفها ووحدتها ، كما تختلف من حيث الموارد والجزاءات الاجتماعية . ومن هنا نجد أن محور الطبقة هو الاقتصاد ، ومحور جماعات المركز هو الشرف ، ومحور الأحزاب السياسية هو القوة .

وقد يتداخل أعضاء هذه الزمر الثلاث ، حيث قد تتطابق الطبقة الاقتصادية مع جماعة المركز مع الحزب ، حيث يكون أعضاء طبقة معينة جماعة معينه للمركز تمارس نشاطها من خلال حزب معين . ولكن هـــذه الحالة ليست هي القاعدة السائدة ، فهي ليست سوى أحـد الاحتمالات القائمة .

وعلى العكس من « تيومين » فإن « الفين جولدنر » A. Gouldner و« زيتلين » Zeitlin يرون أن نظرية « فيبر » ليست سوى محاولة أيديولوجية أو سياسيه لمواجهة النظرية الماركسية . فقد حاول « فيبر » هدم النموذج التفسيرى الماركسى للطبقة ، حيث أضاف بجموعة أخرى من العوامل المحددة للتدرج الاجتماعى داخل المجتمع ، كما أنه حاول تفنيد مفاهيم الوعـــى الطبقى والتماسك الطبـقى والثورة البروليتارية . بل أنه ركز على عامل القيم والشرف فى مقابل التركيز الماركسى على العامـل الاقتصادى(٢٧) .

وقد تأثر العديد مـن الباحثين المعاصرين بالنظـرية السوسيولوجية عند فيبر خلال معالجتهم لقضية الطبقـة . وسوف نعرض فيما يلى لأهـم الدراسات الحديثة والمعاصرة فى هذا المجال .

الدراسات الحديثة فى التدرج الطبقى :

يمكن للباحث فى قضية التدرج الطبقى أن يدرك الأثـــر الذى تركه كل من « ماركس » و « فيبر » على أغلب النظريات والدراسات اللاحقة فى هذا الميدان . فهناك من تبنى المدخل الموضوعى فى دراسة الطبقة إقتداء « بماركس » ، وهناك من تبنى المدخل الذاتى أو مدخـل السمعة إقتداء « بماكس فيبر » ، وهناك من حاول الجمع بين المدخلين معا .

(١) ويعد « روبرت لند » R.lynd من أبرز العلماء الذين قاموا بدراسات

مبكرة فى هذا الميدان ، حيث قدم فى سنة ١٩٣٠ بحثا بعنوان Middletown .
وكان هذا هو أول بحث يتناول بالتحليل أحد المجتمعات المحليـــة فى أمريكا ، فى ضوء تأثير القوة الاقتصادية على النظم السياسية والدينية والتربوية والاجتماعية بوجه عام . وقد حاول « لند » فى دراسته الجمع بين المدخلين الماركسى والفيبرى ـ فى تحديد البناء الطبقى للمجتمع المدروس .

(٢) ويعد « لويد ورنر » W.L. Warner من أهم الباحثين الأمريكيين فى مجال الطبقة والتدرج الإجتماعى . فقد أسهم من خلال دراساته ـ مع زملائه ـ للبناء الاجتماعى والوظيفى لبعض المدن الامريكية (مثل تلك التى أطلق عليها « يانكى سيتى Yankee City) فى إطلاق حركة الدراسات الإمبيريقية الواسعة النطاق فى ميدان الطبقة والتدرج . وقد تأثر « ورنر » بدراسة « فيبر » لعوامل الشرف أو المكانة والهيبه ، ولجماعات المركز التى تتسم كل منها بالتشابه فى أسلوب الحياة Life style الذى يتضمن على سبيل المثال طبيعة المنزل ومكان الإقامة وفرص الترفيه والإستمتاع بوقت الفراغ والتعرض للمؤثرات الثقافية كالمسرح والتليفزيون .

وحاول « ورنر » دراسة التدرج الإجتماعى داخل بعض المجتمعات الأمريكية من خلال المدخلين الموضوعى والذاتى . فقد إستخدم طريقتين فى تحديد البناء الطبقى لبعض المجتمعات التى قام بدراستها خاصة « جونزفيل » وهما :

أولا : طريقة المشاركة المقيمة Evaluated participation : وتقوم هذه الطريقة على إفتراض أن أعضاء المجتمع قادرون على تقييم أنشطة ومكانات كل منهم ، بحيث يمكنهم أن يرتب بعضهم بعضا فى سلم متدرج من الرتب الإجتماعية بأسلوب واضح ، ويمكن التعبير عنه للباحث إذا ماطلب اليهم ذلك . وبقـول آخر

فأن كل عضو داخل المجتمع يمكنه أن يقيم مشاركة الأعضاء الآخرين فى نشاط المجتمع ، وأن يحدد موقعه على سلم معين للتدرج الإجتماعى(٢٨) . ومن الواضح أن هذه طريقة ذاتية لتحديد البناء الطبقى للمجتمع لأنها تعتمد على الإتجاهات الذاتية والتقييم الشخصى .

ثانيا : طريقة تحديد قائمة بخصائص المركز Index of status charecteristics وتعتمد على تحديد الخصائص السوسيو إقتصادية لأعضاء المجتمع إسترشادا بمجموعة من العوامل وهى المهنة ومصدر الدخل ونموذج المنزل ومكان الإقامة .

ونستطيع القول بأن أسلوب « ورنر » فى تحديد البناء الطبقى يركز على مجموعة من العوامل الذاتية فى مقدمتها المكانة Prestige والسمعة Reputation ، فى حين أنه يهمل إلى حد ما عامل القوة . وقد إعتمد « ورنر » على إستطلاع رأى الناس كأساس لتحديد نموذج التدرج وتحديد موقع كل شخص على السلم الإجتماعى .

وإعتمادا على هذا الأسلوب فقد خلص « ورنر » إلى القول بأن المجتمع الأمريكى ينقسم إلى ست طبقات . إثنان منها فى أعلى السلم ، وإثنان فى منتصفه ، وإثنان فى نهايته .

أولا الطبقات العليا :

ا) الطبقة عالية العليا Upper – Upper . وهذه تتألف من الأرستوقراطيين بالمولد أو الثروة ، وهم فى الغالب أبناء الأسر القديمة .

ب) الطبقة سفلية العليا Lower Upper . وهى تشبه السابقة إلا أن أبناءها لاينتمون إلى أسر قديمة أو عريقة كتلك التى ينتمى اليها أبناء الطبقة السابقة .

ثانيا : الطبقات الوسطى :

ا) الطبقة المتوسطة العليـا Upper-Middle . وتتألف من كبار رجال الأعمال والمتخصصين .

ب) الطبقـة المتوسطة السفلى Lower Middle . وتتألف مـن صغار رجال الأعمال والكتبة وبعض العمال المهرة .

ثالثا : الطبقـات الدنيـا :

ا) الطبقة السفلى العليـــا Upper—Lower . وتتألف من العمال المخلصين والفقراء الشرفاء .

ب) الطبقـة سفلية السفلى - Lawer—lawer . وتتألف من أولئـك الذين يعيشون فى مستوى أقل من الرجل العادى ، داخـل الأحياء المتخلفة ، كالعمال غيرة المهرة .

وعلى هـذا فإن الطبقة عنـــد « وورنر » تتألف من مجموعة الأشخـاص الذين يحتلون نفس المكان والتقدير فى نظر بقية أعضاء المجتمع . وهذا يعنى أنه التزم تماما بالمدخل الذاتى أومدخل السمعة فى مقابل المدخل الموضوعى الماركسى. ويتفق « وورنر » مع « فيـــبر » فى أن جماعات المركز لاتتفـق بالضرورة مع الطبقات الإقتصادية .

وقد وجهت عدة إنتقادات إلى نظرية « وورنر فى الطبقة أهمها ، أن دراسته قد أنصبت فى الواقع على مسألة النفوذ والمكانة وأهملت قضيـة الطبقة على الرغم من أن هذه القضية الأخـيرة كانت هى محور الدراسة . كذلك أخذ عليه تجاهله للبعد التاريخى عند دراسة الطبقات ، واعتماده شبـــه المطلق على الآراء الذاتية لأهالى المجتمع ، وادعاءه إنطباق نتائج دراسته لبعض المدن الصغرى على المجتمع

الأمريكي ككل . وهذا يعني أن نظرية « وورنر » تفتقد بوجه عام إلى الأساس الموضوعي وإلى الدقة العلمية[٢٩] .

(٣) وتمثل دراسات « س رايت ملز » C.R.Mills أهمية كبرى بالنسبة لدراسات الطبقة سواء في أمريكا أو خارج أمريكا . فقد أكد هذا الباحث في دراسة تصديه له بعنوان « صفوة القوة » Power elite أن القوة هي التصور المحوري المؤثر في العلاقات الاجتماعية ، ويقصد بالقوة ، تلك القدرة على السيطرة على الآخرين . ويشير هذا الباحث إلى أن هناك عدة أشكال للقوة ولكن القوة المؤثرة ـ داخل المجتمع الأمريكي على الأقل ـ هي القوة الإقتصادية ، أو هي تلك التي تصدر عن الأوضاع الاقتصادية المتميزة .

ويؤكد « ملز » بأن الصفوة الاقتصادية ـ رجال الأعمال ـ تشكل باتحادها مع الصفوة العسكرية ـ الجنرالات ـ والصفوة السياسية ـ الوزراء ورجال البرلمان ـ ، ما يطلق عليه صفوة القوة . ويحدث الاتحاد بين هذه الصفوات الثلاث نتيجة لوحدة المصالح بينهم . وهو يطلق إسم صفوة القوة على هذا التجمع نتيجة لأن أعضاءه هم الذين يؤثرون في المجتمع سياسيا وإقتصاديا وعسكريا ، من خلال ما يصدرونه من قرارات ملزمة تحقق مصالحهم ، أو من خلال ما يمارسونه من نفوذ على مؤسسات صنع القرارات في أمريكا[٣٠] .

ويختلف « ملز » مع أنصار المدخل الذاتي أو مدخل السمعة في تحديد البناء الطبقي داخل المجتمع ، وعلى العكس من ذلك فقد أكد الارتباط الكامل بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية من ناحية وبين البناء الطبقي من ناحية أخرى .

(٤) ويمكن القول بأن أغلب الباحثين المعاصرين لقضية الطبقة يحاولون المزاوجة بين المدخل الذاتي والمدخل الموضوعي ، بحيث يعتمدون على مقاييس ذاتية وأخرى

موضوعية عند دراسة البناء الطبقى لأى مجتمع على المستوى الإمبيريقى . ولا يوجد إتفاق بين هؤلاء الباحثين ـ خاصة فى أمريكا ـ حول تحديد أهم محددات هذا البناء ، هل هى المصالح الإقتصادية وحدها ، أم المكانات الإجتماعية ، أم المصالح السياسية ، أم هذه المحددات الثلاثة مجتمعة ؟

(٥) ويظهر التوجيه الإيديولوجى واضحاً فى دراسة التدرج الطبقى والإجتماعى خاصة عند دراسة بعض الموضوعات التفصيلية . ومثال ذلك أن هناك سؤالا مطروحا فى دراسات التدرج الإجتماعى فى أمريكا وهو : هل من المناسب أن نتحدث عن إنقسام المجتمع الامريكى إلى طبقات ، أم أنه من الأفضل أن نتصور أن أبناء هذا المجتمع ينقسمون إلى جماعات تمثل المصالح الخاصة السائدة فى ذلك المجتمع ، كالإتحادات التجارية والنقابات العمالية وجماعات المستهلكين والجمعيات التربوية والتنظيمات الدينية ... الخ ؟ . كذلك فإن أغلب الباحثين فى أمريكا يركزون على سهولة وإستمرار حركة التنقل الإجتماعى بين الطبقات فى المجتمع الغربى . ونستطيع القول بأن الإجابة على السؤال السابق تتوقف على كيفية تحديد كل باحث لمصطلحاته كالتدرج والطبقة والتنقل ... الخ . ويمكننا أن نلاحظ من إستعراض الدراسات الغربية محاولة إستبدال مصطلح الطبقة Class بمصطلح الشرائح الإجتماعية Social strata نتيجة لما يحمله المصطلح الأول من مضامين إقتصادية ماركسية ـ كذلك فإننا نلاحظ تركيزهم على المدخل الذاتى فى تحديد البناء الطبقى ، نتيجة لإرتباط المدخل الموضوعى بقضية الثورة الإجتماعية وبالنظرية الماركسية .

ويمكننا أيضا أن نلمح تلك المحاولة المستمرة لدراسة الإنقسام الاجتماعى داخل مجتمعات صغيرة ، والتأكيد بعدم وجود معايير موحدة يمكن على أساسها

دراسة الطبقة على المستوى القومى ، حيث أن معايير تحديد البناء الطبقى تختلف من مجتمع محلى لآخر ، لان هذه المعايير تقوم فى المحل الأول على التقدير الذاتى للمكانة والسمعة والشرف . ويشير البعض إلى أنهم يحاولون من خلال هذا التأكيد الحيلولة دون تجمع العمال وشعورهم بوحدة المصلحة وضرورة النضال ضد طبقة أصحاب الأعمال . وأخيرا فإنه يمكن لنا أن نلاحظ أنهم يؤكدون باستمرار سهولة الحراك الاجتماعى داخل المجتمعات الغربية ، لان هـــذا يعنى أن القضية لا تتمثل فى إحتكار القوة سواء السياسية أو الإقتصادية ، وإنما الفرصة متاحة أمام الجميع كل بحسب قدراته وعمله وإنجازه . وبنفس هذا الاسلوب فإننا نلمح فى دراسات علماء الاجتماع الذين يشايعون الاتجاه الماركسى إنحيازا إيديولوجيا واضحا يتمثل فى التركيز المسرف على العامل الاقتصادى مـــع تجاهل العوامل الأخرى المؤثرة فى تشكيل البناء الطبقى داخل أى مجتمع .

ويجب علينا فى هذا الصدد أن نعرض لاهم آراء « بارسونز » ، وهو أحد أقطاب علم الاجتماع فى أمريكا ، وأحد شراح نظرية « فيبر » فى أمريكا . وقد كان الإسهام الأساسى « لبارسونز » فى مجال دراسات الطبقـة ، يتمثل فى تلك المحاولة التى قام بها لإصدار مجموعة من القضايا حول التدرج الطبقى على أعلى مستوى ممكن من التعميم والتجريد .

ويتبنى « بارسونز » شأنه فى ذلك شأن « فيـبر » و « رونر » وأغلب علماء إجتماع الغرب ، المدخل الذاتى فى تحديد البناء الطبقى . فقد أشار الباحث المذكور إلى أن جوهر التدرج الاجتماعى فى أى مجتمع يعتمد على التقييم الأخلاقى النسبى لكل وحدة من الوحدات أو الجماعات الإجتماعية التى تكون هذا المجتمع . وبمعنى آخر فإن بناء المجتمع الطبقى يتكون من خلال عملية التقييم الأخلاقى والاجتماعى

لأبناء المجتمع أنفسهم ، وليس من خلال الرجوع إلى عوامل موضوعية لا شخصية .

ويتفق « بارسونز » مع « فيبر » و « ورنر » فى أن الملكية ليست سوى عامل واحد من عدة عوامل كثيرة للتقييم الاجتماعى . كذلك فإنه يتفق معهم فى حتمية الإنقسام والتمايز الاجتماعى داخل كافة المجتمعات ، لأن كل مجتمع يتضمن مجموعة من القيم التى يتفاوت الناس من حيث الاقتراب أو الابتعاد عنها ، كذلك فإنه يوجد داخل كل مجتمع نوع من التقييم الاجتماعى يمارسه الأعضاء بعضهم لبعض. فالمجتمع عند « بارسونز » هو مجموعة من التنظيمات والأنشطة والأفعال التى تدور حول أهداف وقيم مشتركة . وعلى هذا فإن أعضاء كل مجتمع يقيمون ما هو مرتفع وما هو منخفض، أو ما هو حسن وما هو سيء فى ضوء أهداف مجتمعهم وقيمه ومعاييره .

ونتيجة لهذا التحليل فإن أعضاء المجتمع الذين يمثلون الصفات ويحققون القيم المرغوبة ، يضعهم أبناء هذا المجتمع فى قمة السلم الاجتماعى ، وعلى العكس من ذلك فإن أبناء المجتمع يحطون من شأن أولئك الذين لا يلتزمون بالقيم المشتركة ولا يحققون الصفات المرغوب فيها . وتتدرج المراتب بين هذه وتلك .

وقد حاول بارسونز أن يقدم لنا تصنيفا للظروف أو الشروط التى تكون فى ظلها مجموعة من الخصائص أو الصفات أو الأعمال أعلى قيمة من غيرها . فهناك بعض المجتمعات تركز على قيمة بعينها مثل قيمة النجاح ، وهناك مجتمعات تركز على قيمة التكامل والتماسك . وهكذا تختلف معايير التقييم على حسب كل مجتمع على حدة من حيث ظروفه وحاجاته .

(٧) ويمكن القول بأن الخلاف الجوهرى بين أنصار الإتجاه الفسرى وبين

أنصار الاتجاه الماركسى فى علم الاجتماع ، يدور حول حتمية الصراع ووظيفته داخل المجتمع . فأنصار الاتجاه الغربى يميلون إلى تبنى النظرية الوظيفية أو نظرية التوازن Equilibruim theory ، فى حين يتبنى أنصار الاتجاه الماركسى نظرية الصراع Conflict theory . ويميل أنصار النظرية الأولى إلى التصور العضوى للمجتمع على أساس أنه ينقسم إلى عدة جماعات وعدة نظم وعدة طبقات ، تؤدى كل منها وظيفة إجتماعية محددة داخل بناء المجتمع ، بحيث تسهم فى تحقيق المجتمع لأهدافه الكلية . وينظرون إلى التدرج الطبقى على أنه ضرورة وظيفية داخل كل مجتمع ويحاولون إستجلاء العلاقة بين التدرج الطبقى كنظام وبين بقية النظم الأخرى. وفى ظل هذا التحليل يصبح الصراع مسألة غير سوية أو مرضية ، أو ظاهرة إنحرافية ، طالما أن المجتمع يقوم ويستمر من خلال التوازن العضوى ، وأداء كل جماعه أو طبقة لوظائفها فى يسر وسهولة . ويمثل هذا الاتجاه « فيبر » و« بارسونز» وعلى العكس من ذلك فإن أنصار نظرية الصراع مثل « روبرت لند » و « ملز» و « لويس كوزر » L. Coser و « دهرندورف » R. Dahrendorf ، يؤكدون قيام المجتمع على أساس الصراع بكافة أشكاله ومضامينه ، وفى مقدمتها صراع المصالح وصراع القيم والصراع الطبقى . وجوهر كافة أشكال الصراع هو الصراع على المصالح الاقتصادية ، ذلك الذى يؤدى إلى الإنقسام الطبقى إلى طبقة الملاك وطبقة العمال المستغلين . وعلى ذلك فالصراع هنا لا يمثل حالة مرضية أو إنحرافية ، ولكنه أحد العمليات الأساسية لكل مجتمع ، ينجم عن التفاعل ويؤدى إلى التغيرات الاجتماعية والتحولات السياسية والتاريخية . وإذا كان أنصار نظرية التوازن يركزون على الدور الوظيفى الإيجابى لانعدام المساواة والانقسام الطبقى داخل المجتمع ، فإن أنصار نظرية الصراع يركزون على الدور السلبى لهذه الظواهر وهذا ما يجعلهم يتطلعون إلى تحقيق المجتمع المثالى اللا طبقى الذى تنتفى داخله

كافة الصراعات على حسب تصورهم (٣١) .

(٨) والواقع أن دراسة التدرج الاجتماعى أو الانقسام الطبقى أصبحت تحتل أهمية كبرى فى النظرية السوسيولوجية المعاصرة ، ويدلنا على ذلك ما يلى (٣٢) :

أ) مئات ـ إن لم يكن آلاف ـ الدراسات التى صدرت أو أجريت فى هذا الميدان منذ سنة ١٩٤٥ . وتختلف هذه الدراسات بالطبع ، من حيث أهميتها وأهدافها ومنطلقاتها الفكرية .

ب) محاولة الربط بين كافة موضوعات علم الاجتماع وبين البناء الطبقى داخل المجتمع ، سواء أكانت هذه الموضوعات تتعلق بالنظم أو التنظيمات أو الأسرة أو السكان ... ألخ . وبقول آخر فقد أصبح الكشف عن أثر العوامل السوسيو إقتصادية مسألة أساسية عند تناول أية ظاهرة من ظواهر علم إجتماع اليوم ، سواء على المستوى النظرى أو الامبيريقى .

ولا شك أن الاهتمام بقضية إنعدام المساواة بين البشر سوف يستمر ، طالما أن هذه الظاهرة طبيعية ومستمرة فى حياة المجتمعات .

التنقل أو الحراك الأجتماعى Social, mobility

يشير مصطلح الحراك الاجتماعى إلى تغير الأوضاع الاجتماعية لأعضاء المجتمع ، أو تغير مكاناتهم على سلم التدرج الطبقى داخل المجتمع . وهناك عدة أبعاد للحراك الاجتماعى يمكن أن نتناولها بالدراسة فى علم الاجتماع ، نوجز أهمها فيما يلى :ـ

أولا : إتجاه الحراك الاجتماعي ، فهناك حراك إلى أعلى Upward وهناك

حراك إلى أدنى Downward ، وهنــاك حراك أفقى . ويعـــد الحراك من النـوع الأول إذا ما حدث تغـير فى وضع الشخص إلى أعلى عـلى السلم التعليمى أو المهنى أو الاقتصادى ... الخ

ويعد الحراك من النـوع الثانى ، إذا كان التغير يسير نحـو إحتلال مـكانة أكثر إنخفاضا ، وأخيرا يعد الحراك من النـوع الثالث إذا ما كان التغير فى الوضع الاجتماعى يتم فى إطار نفس المستوى الطبقى أو داخل نفس الشريحة الاجتماعية التى ينتمى إليها الشخص .

ثانيا : الزمن الذى يستغرقه الحراك . ويعـنى الوقت الذى يستغرقه التغـير فى الأوضاع الطبقية لأبناء المجتمع . فقد يحدث الحراك فى نفس الجيـــل أو قد يحدث من جيل لآخر ، كما قـد يستغرق عدة أجيال كما هـو الحال فى المجتمعات الأكثر تخلفا .

ثالثا : السياق الذى يتم داخله الحراك ، بمعنى هـل يدرس الحراك داخل أحد البناءات النظامية Inisititutisnal structure للمجتمع مثـل الشركات أو الاتحادات ، حيث تتم الترقيات مثلا ، أم يدرس على مستوى المجتمع المحلى أم على مستوى المجتمع العام ككل .

رابعا : ميكانزمات التنقل وعوامل حدوثه . وهنـــا يحاول علماء الاجتماع الكشف عن عوامل تغيير المكانة الطبقية داخل المجتمع فقد يحدث الحراك من خلال العمل والانجاز والإرتقاء العلمى والمهنى ، وقد يعتمد على عامل السن بحيث يحدث مع كبر السن ... الخ .

خامسا : وحدات التنقل Units of mobility . هـل يحسب معدل التنقل

على أساس الفرد أم على أساس الأسرة .

والواقع أن تحديد إتجاهات الحراك الاجتماعى داخل أى مجتمع يعتمد على عدة عوامل أهمها ما يأتى :

أ) تحديد معنى الحراك ومعاييره . فهناك المعيار الاقتصادى والمعيار التربوى والمعيار المهنى ومعيار القوة السياسية ... الخ ، وغالبا ما تتداخل هذه المعايير فى الواقع الاجتماعى .

ب) تحديد ما إذا كان قد حدث تغير فيما يطلق عليه « ميريل » Merril بناء الفرصة Opportunity structure . ويقصد بهذا المصطلح ما إذا كان المجتمع يتيح أمام أبناءه الفرص لصعود السلم الطبقى بطريقة أيسر من ذى قبل أم لا .

وقد ظل علماء الإجتماع يقسمون المجتمعات من زاوية الحراك الاجتماعى إلى مجتمعات ذات درجة عالية من الانغلاق Highly closed societies ، حيث تقل حركة التنقل الاجتماعى فى المراكز والأوضاع الإجتماعية إلى حد الإنعدام ، ومجتمعات ذات درجة عالية من الإنفتاح Highly open societies . ويمثل المجتمع الهندى قبل إطلاق عمليات التنمية النوع الأول ، بينما تمثل الولايات الأمريكية النوع الثانى .

وتشير الدراسات الحديثة فى هذا الميدان إلى ضرورة إتخاذ موقف أكثر دقة وتأنيا من مجرد إطلاق تعميمات دون الاستناد إلى دراسات مقارنة . فقد صدرت عدة دراسات فى هذا الصدد تتطلب منا إعادة النظر فى مثل هذه التعميمات ، من أهمها دراسة « مارتن ليبست » M . Lipset و « رينهارت بندكس » R.Bendix بعنوان « التنقل الاجتماعى داخل مجتمع صناعى » سنة ١٩٥٩ (٣٣) ، ودراسة

« ملر » S.M.Miller بعنوان « التنقل الاجتماعى المقارن » سنة ١٩٦٠ (٣٤).

فقد عرض لنا « ميلر » دراسة مقارنة عن التنقل الاجتماعى فى ثمانية عشر دولة ، كشفت لنا عن شيوع التنقل الاجتماعى بين أبناء العمال اليدويين فى إتجاه تولى الأعمال المكتبية . وأوضحت أن هذا يحدث بمعدل كبير فى كافة المجتمعات بما فى ذلك المجتمع الهندى . كذلك كشفت دراسة « ملر » عن شيوع الحراك أو التنقل الهابط أو إلى أسفل فى المجتمعات المدروسه .

وقد إختلفت الدراسات بشأن معدل التنقل الاجتماعى الحالى ومقارنته بالتنقل الإجتماعى فى الماضى فى بعض المجتمعات خاصة الولايات المتحدة التى ركز أغلب علماء الغرب على دراستها .

والواقع أن إرتفاع معدل التنقل الاجتماعى يؤدى إلى شيوع عدم الإستقرار واللاتثبت بين الأفراد . كذلك هناك تكاليف سيكولوجية وإجتماعية للتطلع الطبقى . وقد يسقط بعض الأفراد أثناء عملية صعود السلم الاجتماعى كضحايا لتطلعاتهم ، خاصة إذا لم تكن تسندها قدرات وإستعدادات مناسبة . ويعزوا بعض الباحثين إنعدم الاتساق بين المراكز التى يشغلها بعض أعضاء المجتمع Status inconsistency إلى عملية التنقل الاجتماعى . فقد يصعد أحد الأفراد على سلم الدخول نتيجة للميراث أو التجارة ، فى حين أنه يقع فى أدنى السلم التعليمى أو السياسى ... الخ وقد يحدث العكس . ويشير العلماء إلى أن هذه الظاهرة هى العامل الأول فى شيوع الإحباط والتوترات الفردية والاجتماعية .(٣٥)

التدرج والصراع الاجتماعى والصفوة :

تكشف مختلف الدراسات الاجتماعية عن شيوع ظاهرة الصفوة داخل كل المجتمعات التاريخية والمعاصرة . وتتعدد الصفوات بتعدد مجالات الحياة داخل

المجتمع ، فهناك الصفوة السياسية ، والصفوة الاقتصادية والصفوة الدينية ... الخ . ولعل هذا هو ماجعل بعض الباحثين يحاولون بحث العلاقة بين الصفوة والجماهير من حيث علاقات الانتاج وعلاقات القوة ومختلف أشكال العلاقات الاجتماعية الأخرى .

وتثير هـذه القضية سؤالا هاما فى دراسات الطبقة وهو أثر البناء الطبقى أو الانقسام الطبقى داخل المجتمع عـلى حياة أعضاء كل طبقة ، وعلى النسق الاجتماعى ككل . وتجـدر هنـا الاشارة إلى أن الكثير من الدراسات المعاصرة للطبقة قد تجاهلت هذه القضية ، واقتصرت على تحديد مؤشرات الطبقة التى يمكن من خلالها تحديد البناء الطبقى داخل المجتمع ، وبيان العلاقات المتبادلة بـين هـذه المؤشرات (كالدخل ومصدره والتعليم والمهنة ... الخ) .

ويمكن القول بأن هذا الاهمال ذو طابع إيديولوجى متعمد من جانب أغلب علماء الغرب تجنبا للتعرض لقضية الصراع الطبقى ، وهى القضية الاساسية التى ركزت عليها النظرية الماركسية .

ولـكن قضية الانقسام الطبقى داخل المجتمع ، ومايتجم عنه من آثار إجتماعية ، عادت لتجذب إهتمام بعض الباحثين من علماء إجتماع الغرب ، وإن كان تناولهم لها إصطبغ بصفة معينة . ومثـال هـذا أن « مارتن ليبست » M.Lipsit حاول فى دراسة له بعنوان « الإنسان السياسى » إعادة فحص الفكرة الارسطية القديمة، التى تذهب إلى أن إنقسام المجتمع إلى طبقتين إحداهما ثرية تستمتع بكل شىء ، والثانية فقيرة تعانى الحرمان والجوع، أمر يؤدى إما إلى سيادة النظام الاوليجاركى وإما إلى سيادة النظام الاستبدادى .(٢٦)

وحاول « ليبست » فحص هـذه القضية فى ظـل عمليات التنمية الاقتصادية

الجارية فى المجتمع الغربى . وقد حدد « لبست » عده مؤشرات الانتشار الثروة داخل المجتمع ، وهى : متوسط دخل الفرد ومستوى التصنيع وإتساع نطاق التحضر . وقد خرج من دراسته إلى أنه كلما تزايد حجم الثروة داخل المجتمع وتزايد حجم المشاركة فيها ، تزايد إحتمال سيادة الديموقراطية داخل ذلك المجتمع . وبقول آخر فإن هناك علاقة إرتباط إيجابى بين تزايد متوسطات دخول الأفراد والتقدم الصناعى وإتساع نطاق التحضر وإرتفاع نسبة التعليم من ناحية ، وبين إنتشار وسيادة الديموقراطية من ناحية أخرى .

ويشير « لبست » إلى أن هناك علاقة بين التنمية الاقتصادية وبين إنتشار الديموقراطية . فالتنمية الاقتصاديه تؤدى إلى تزايد حجم الدخل القومى وبالتالى إلى تزايد متوسط الدخل الفردى ، وتحقق الأمن الاقتصادى لدى الأفراد وإنتشار التعليم ... الخ ، وبالتالى تحدد بشكل قاطع صور الصراع الطبقى . ويحاول أن يخلص إلى أن التقدم الفنى والصناعى سوف يسهم فى تخفيف حدة الصراعات الطبقية نتيجة لانتشار الرفاهية وإتساع أفق الطبقة العاملة وتحسن أحوالها . وبهذا لم تعد المشكلة فى المجتمعات الغربية هى مشكلة الصراع الطبقى والإستغلال الإقتصادى ، وإنما تصبح هى التطلع نحو تحقيق مستويات معيشية أحسن من خلال التصنيع والتنمية الإقتصادية . ويشير « ليبست » إلى أن الإيديولوجية التى تسود داخل المجتمعات المتقدمة التى يرتفع دخل الفرد فيها عن ٥٠٠ دولار سنويا ، ليست هى الايديولوجية الماركسية ولكنها « ايديولوجية التدرج فى الاصلاح الاجتماعى من خلال تبنى الأفكار العلمانية Secular reformist gradualism » .

وإذا كان النظام الطبقى داخل أى مجتمع يؤثر على مختلف النظم الأخرى المكونة لبناء ذلك المجتمع ، فإن هذه النظم تؤثر بدورها على النظام الطبقى . وفى

هـــذا الاطار يطرح بعض الدارسين السؤال التالى : ماهو نموذج المجتمع الذى يؤدى إلى سيادة نظام التدرج الطبقى يتسم بخصائص معينة ؟ وبقول آخر ما هو النموذج المجتمعى الذى يصاحب نموذج معين من التدرج ؟ ويشير هـذا السؤال قضية العلاقة بين البناء الاجتماعى والتدرج الطبقى .

ويمكننا أن نشير فى هذا الصدد إلى قضيه سبق أن طرحها « ما كس فيبر » ولكنها لم تخضع بعد للفحص المنهجى والامبيريقى الواجب وهى أنه فى حالة الاستقرار الاقتصادى يسود نظام من التدرج الطبقى يستند على إعتبارات المكانة والشرف Prestige . أما فى حالة التغير الاقتصادى والاجتماعى السريع يستند التدرج الطبقى على عوامل إقتصادية . ويؤكد فيبر أن كل تغير تكنولوجى أو تحـول إقتصادى يسهم بدون شك فى إهتزاز نظام التدرج الاجتماعى الذى يقوم على أساس المكانة ، ويثير قضيـة إختلاف المستويات الاقتصاديه داخـل المجتمع (٣٧) .

مراجع الفصل الخامس

(1) A Inkeles : op. cit.

(2) Leonard Broom and Philip Selznick : Sociology. Harper and Raw. N.Y. London 1960 p. 153

(3) Ibid.

(4) Ibid,

(5) Ibid. p. 154.

(6) Melvin Tumin : Social Stratification : The Forms and Functions of inequality : Prentice Hall. New Jersey. 1967 pp. 1-11

(٧) د. محمد عبد المعز نصر : الثورة والمجتمع الاشتراكي : دراسة في الفكر والنظم السياسية : مطبعة دار نشر الثقافة ١٩٦٦ ص ١٢ — ٢١ .

(٨) المصدر السابق . ويمكن الرجوع الى :

Aristotle : Politics : N. Y. Modern Liberary 1943 p. 190 M. Tumin : op. cit.

(9) St. Augustin : The city of God : N.Y. Moderd Liberary 1950.

(10) Ibid P. 90

(11) Niccola Machiavelli : The prince and the discourses : N.Y. Modern Liberary 1940 P. 163

(12) A. Inkeles : op. cit

(13) Steglish : op cit p. 92

(14) Robert. Dahl : Who governs ? Democracy and power in an American Society : New Haven : Yale Univ. Press 1962

(15) L. Broom : op. cit. P. 177

(16) Ibid P. 169 – Inkeles : P. 85

(17) M. Tumin : op. cit pp. 12 – 18

(18) Steglish : op cit pp. 82 – 83

(19) M. Tumin op. cit P. 18

(20) L. Broom : op. cit P. 155

(21) Ibid P. 156

(22) Merrill : Sociology and cutlure – see – Steglish : op. cit pp. 90 – 91

(23) M. Tumin : op. cit

(24) I. Zeitlin : op. cit

(25) M. Tumin : op. cit pp. 6 – 8

(26) H. Gerth and C. R. Mills. From Max Weber. N.Y. Oxford University press. 1958 P. 194

(27) A Gouldner : op. cit

(28) Francis E. Merrill : Society pnd cultre ; An introduction to Sociology : Prentice Hall 1969 – Steglih : op. cit p. 92. M. Tumin : op cit pp. 8 – 9

(٢٩) د. محمد عاطف غيث : علم الاجتماع : دار المعارف سنة ١٩٦٢ ص٤٣٨– ٤٤٥ .

(30) C. Right Mills : The power elite ; New York : Oxford Unv. Press 1956 chap. 12

(31) G. Osipov : Sociology : Progress Publishers : Moscow 1969 pp. – 120 – 154

(32) M. Tumin : op. cit.P. 11

(33) S. Martin Lipset and Reinhard Bendex : Social nobility in industrial society : Berkeley Univ. of California

(34) S. M. Miller : Comparative social mobility : Current Sociology 1960, IX 1 – 89

(35) Steglish : op. cit pp. 102 – 105

(36) S. Martin Lipset : The political man : N. Y. Doubleday 1960 pp. 51 – 54

(37) H. Gerth and C. R. M. Mills : op. cit p. 194

الفصل السادس

المنظور السوسيولوجي للامتثال والإنحراف

---

١ ــ مقـــدمة .
٢ ــ العوامل التي تسهم في ظهور السلوك الممتثل .
٣ ــ فقدان المعايير والإنحراف الإجتماعي .
٤ ــ عوامل ظهور الأنومي أو فقدان المعايير.
٥ ــ عدوى الإنحراف .
٦ ــ نظرية كلوارد .
٧ ــ إتجاهات الإنحراف .
٨ ــ التناقض الوجداني والإنحراف .
٩ ــ الأشكال الإيجابية والسلبية للانحراف .
١٠ ــ الهدف من الشعور السلبي .
١١ ــ العوامل التي تسهم في تسهيل عملية الإنحراف .
١٢ ــ نظرية « ميرتون » في الإنحراف : تحليل ومناقشة
١٣ ــ نظرية « بيكر » في الإنحراف « «
١٤ ــ نظرية ليمرت في الإنحراف « «
١٥ ــ علاقة الضبط بالقوة في المجتمع .
١٦ ــ قضية الإنحراف والضبط بين نموذجي التوازن والصراع .
١٧ ــ قضايا الإنحراف والجناح في الدراسات السوسيولوجية .
أ) نظرية كليفورد شو
ب) نظرية جلوك
حـ) نظرية أهلين
١٨ ــ الإنحراف بين العامة والصفوة (نظرية سوذرلاند).
١٩ ــ مراجع الفصل السادس .



مقدمه :

ترتبط قضية الانحراف والامتثال فى عــلم الاجتماع إرتباطا وثيقـا بمفهوم القواعد والمعايير والقيم داخل الجماعة أو المجتمع . ففى كل مجتمع أو جماعة ـ سواء أكانت كبيرة أم صغيرة ـ توجد مجموعـة من القواعد والمعايير التى تنظم سلوك الاعضـاء ، كما تنظم حقوقهم وواجباتهم وعلاقاتهـم بعضهم ببعض ، إلى جانب أنهـا تحـدد نسق المراكز والأدوار داخل تلك الجماعة أو ذلك المجتمع . ويعمل النظام التربوى داخـل المجتمع على الصياغه الثقافية لأعضائه . بحيث يشبون عـلى تقبل هذه القواعد وتلك المعايير ، وعلى الارتباط والالتزام بها فكريا وسلوكيا.

ولكن لا يحدث أن يتحقق الالتزام بالمعايير والقواعد داخل أى مجتمع بطريقة كاملة . فـكما يذهب « البرت كوهن » A. Cohen فإنه إذا وجدت القواعد يظهر الانحراف بالضرورة ، لأن القواعد هى تحدد ماهو ممتثل وماهو منحرف .* وهكذا فإننـا يمـكن أن نصنف سلوك الناس داخل أى مجتمع إلى قسمين أساسيين هما ـ السلوك الممتثل والسلوك المنحرف . ويبنى هذا التصنيف على أساس مدى تمشى هذا السلوك مع المعايير المقبولة داخل المجتمع ، والتى سبق أن وجـه الفاعل إلى أهمية الامتثال لها وتبنيها فكريا وسلوكيا . وبقول آخر فإن مدخل علم الاجتماع لدراسة السلوك الانحرافى يتطابق مع المدخل السوسيولوجى فى دراسة الامتثال ، طالمـا أن هذا المدخل يستند إلى نسق القواعد والمعايير الثقافية القائمـة والمقبولة داخل المجتمع . وهذا هو ماجعل «كوهن» يقرر بأن نظرية علم الاجتماع فى الانحراف، هى ذاتها نظرية علم الاجتماع فى الامتثال .

---

* يمكن فى ذلك الرجوع الى الدراسة الموجزة التى نشرها «البرت كوهن» بعنوان Deviance and Control. Prentice Hall New Delhi 1970.

فإذا فرضنا جدلا وجود بشر دون وجود قواعد ومعايير منظمة لحياتهم ، فإننا فى هذه الحالة لايمكننا الحديث عن إمتثال أو إنحراف . وعلى الرغم من إستحالة قيام هذه الحالة ، إلا أن هناك من المفكرين من تصوروا وجودها . وفى مقدمة هؤلاء المفكرين « توماس هوبز » T.Hobbes الذى تصور وجود حالة طبيعية سابقة على المجتمع لاتحكمها أية قواعد أو معايير ، ولم تكن هناك حقوق أو واجبات . وفى هذه الحالة لايمكننا الحديث عن وجود إنحراف أو إمتثال، نظرا لعدم وجود قواعد أو قوانين أو ضوابط أو قيود إجتماعية متفق عليها .

وبناء على ماسبق نستطيع القول بأن السلوك الممتثل هو ذلك الذى يحترم معايير المجتمع وضوابطه ، حتى وأن كان الفاعل على غير وعى بهذه المعايير والقواعد بطريقة واضحة ومباشرة . أما السلوك المنحرف فليس هو مجرد السلوك الذى لايتفق مع معيار أو قاعدة إجتماعية معينة ، ولكنه السلوك الذى يقوم به عضو الجماعة ، وينتهك معيارا معينا ، على الرغم من إدراك الفاعل لهذا المعيار ولأهميته ولتمسك الآخرين به . وبقول آخر فإن السلوك المنحرف هو ذلك الذى ينتهك معيار معين بفل دافع محدد Mativated violation . فقديقوم بعض الناس بتخطى بعض القواعد والمعايير الإجتماعية نتيجة للجهل وعدم المعرفة وبدون قصد ، ولاشك أننا فى هـــذه الحالة نصنف سلوك هؤلاء الناس على أنه سلوك منحرف . ولكن الانحراف هنا لايحتاج إلى نظرية سوسيولوجية لتفسيره . ولهذا فإن مثل هذا الانحراف الناجم عن الجهل لا يدخل ضمن المفهوم السوسيولوجى للانحراف .

فالسلوك الإنحرافى لايشير فى علم الاجتماع إلى غياب المعيار ،وانما يشير إلى إنتهاك ذلك المعيار نتيجة لوجود دافع معين لذلك ، أونتيجه لمجموعة من العوامل والظروف أو الضغوط التى يخضع لها الفاعل . ويضرب لنا « ميرتون » مثالا على

ذلك بأن المواطن الامريكي الأبيض قد يكون راغبا في معاملة الزنوج حسبما يقضى به القانون والمعايير الانسانية المقبولة ، ولكنه يضطر للتحيز ضدهم أرضاء لبقية الأمريكيين البيض. كذلك قد يكون شخص معين راغبا في الامتثال لمعيار الامانة ولكنه تحت وطأة الفقر وحاجات الأسرة ، قد يضطر إلى السرقة أو عدم الامانة .

ويحاول كل مجتمع أن يحول دون ظهور الانحراف ، وتحقيق الامتثال من خلال مجموعة من الوسائل التي يطلق عليها وسائل الضبط الاجتماعي وفي مقدمتها التنشئة الاجتماعية والقانون والعادات والاعراف والتقاليد والرأى العام ... الخ. ولا تقتصر هذه الوسائل على الحيلولة دون ظهور الانحراف فحسب ، ولكنها تحاول في نفس الوقت تقويم المنحرفين وعلاجهم وعقابهم وردع الآخر ... الخ .

ويمكن القول بأن جميع الأفعال الاجتماعية داخل أية جماعة ترتبط بشكل أو بآخر بالمعايير الاجتماعية المقررة داخلها . فالسلوك الممتثل هو الذى لا يعتدى على أى معيار سبق أن وجه الشخص إلى أهمية الامتثال له . وبناء على ذلك فإننا لا نعتبر أى سلوك يخالف المعايير على أنه سلوك إنحرافى . فقد يحاول أحد أفراد المجتمع إستحداث عادات جديدة أو وسائل إنتاج جديدة أو أفكار جديدة ، سواء بطريق الاختراع أو الاستعارة الثقافية من مجتمعات أخرى . وإذا كانت هذه التجديدات التي يحاول الشخص إستحداثها داخل المجتمع لا تمثل تحديا لنسق المعايير والقيم القائم ، فإنها لا تعد سلوكا إنحرافيا . فالتجديدات يمكن تحقيقها في إطار المعايير القائمة والمقبولة داخل المجتمع .

ويعد السلوك الانحرافي من وجهة نظر علماء الاجتماع ، أحد المعوقات الوظيفية داخل النسق الاجتماعي [1] ويشير « هارى جونسون » H.Johnson

إلى أن إستمرار الحياة الجماعية او المجتمعية وإستقرارها يعتمد إلى حد كبير على إمكانية التنبؤ بأفعال الآخرين وتصرفاتهم ، بناء على وجود مجموعة من القواعد أو المعايير المحددة لموقع كل شخص داخل الجماعة وماهو مطلوب منه وما هو حق له ... الخ . ومن هذه الزاوية يمكن لنا القول بأن السلوك الممتثل لمعايير الجماعة هو فى جوهره سلوك متوقع ، بمعنى أن أعضاء الجماعة يتوقعونه من الشخص ويترتب عليه مجموعات أخرى من الافعال والاجراءات ... الخ . فقيام العامل داخل المصنع بدوره ، يترتب عليه صدق الشركة أو المصنع فى أداء التزاماته وتحقيق أرباحه . وقيام كاتب الحسابات بأداء دوره فى كتابة الاستمارات يترتب عليه إمكان حصول الموظفين على أجورهم فى الميعاد المحدد وهكذا. وإذا لم يقم الشخص بهذا السلوك الذى يتوقعه الآخرون ، فإنه يعد شخصا منحرفا ، ويستثير المشاعر السلبية لدى أعضاء الجماعة ضده ، كما يؤدى إلى قيام الجماعة بتوقيع الجزاءات السلبية عليه ، كمحاولة لعقابه وإستعادته إلى الطريق المستقيم . ولعل هذا هو ما أدى بطائفة من علماء الاجتماع إلى القول بأن الانحراف والضبط الاجتماعى وجهات لنفس العملة .

ويشير «جونسون» إلى أنه عند تحديد ما إذا كان السلوك ممتثلا أم منحرفا ، يجب أن نوضح من وجهة نظر من . وبالنسبة لنشاط أى جماعة . فقد يكون أحد النماذج السلوكية منحرفا من وجهة نظر إحدى الجماعات ، وبالتالى يعد معوقا وظيفيا بالنسبة لها فى حين أنه يعد نموذجا طبيعيا أو ممتثلا من وجهة نظر جماعة أخرى . فالسلوك الممتثل داخل الجماعات الإجراميه - مثل جماعة اللصوص أو الذين يمارسون النصب والاحتيال - يعد سلوكا منحرفا من وجهة نظر المجتمع ككل . وهكذا يكون هذا السلوك له وظيفة إيجابية Functional بالنسبة للجماعات

الأولى بينما يعد معوقا وظيفيا Dysfunctional من وجهة نظر الجماعات المعترف بها داخل المجتمع ، أو بالنسبة للمجتمع كبناء تاريخي مستمر . ولعل هذا هو ما يحملنا نؤكد على حقيقتين أساسيتين عندما نقوم بدراسة الانحراف في علم الاجتماع وهما :

الأولى : أن مفهوم الانحراف مفهوم ثقافي ، فالثقافة هي التي تحدد ماهو منحرف وماهو ممثل . كذلك فإنه يتعلق بالثقافات الفرعية داخل المجتمع ، وبالتالي يرتبط بالنظم الاجتماعية كالنظام الطبقي والديني كما يرتبط بالجماعات الاجتماعية كالجماعات المهنيه . فقد يعد سلوك معين على أنه سلوك مقبول في نطاق طبقة معينة أو جماعة مهنية معينة أو في ظل دين معين ، في حين أنه يعد سلوكا إنحرافيا من وجهة نظر أبناء طبقة مختلفة أو جماعة مهنية أخرى أو في ظل نسق المعتقدات لديانة ثانية . وهذا يعني أن مفهوم الانحراف والامتثال يتسم بالنسبية الثقافية سواء على مستوى الثقافات الكلية أو الثقافات الفرعية Sub—Cultures .

الثانية : أن مفهوم الانحراف ذو طابع تاريخي متغير، فما يعد سلوك منحرف خلال فترة تاريخية معينة داخل مجتمع محدد ، قد لا يعد كذلك خلال فترة تاريخية مختلفة . ومن بين الأمثلة على ذلك قضية تعليم المرأة وخروجها للعمل . فقد كانت هذه الأمور ينظر اليها على أنها إنحراف في فترة تاريخية معينة في مصر ، في حين تعد مسائل مقبولة بل ومرغوب فيها الآن .

العوامل التي تسهم في تحقق الامتثال :

هناك العديد من العوامل والأساليب التي يتحقق من خلالها الإمتثال الفكرى والسلوكى لاعضاء المجتمع . والواقع أنه على الرغم من عدم إمكان حصر جميع هذه العوامل ، فإنه يمكن أن نعرض لاهمها فيما يلي :(٢)

أولا : التنشئة الإجتماعية : Socialisation ويمكن تعريف هذه العملية بأنها عملية التشكيل الثقافى للشخصية الإنسانية إبتداء من مراحل الطفولة المبكرة، حتى إنتهاء الحياة لدى الأفراد . وتتمثل قيمة هذا العامل فى أن الإنسان يكتسب من خلال تلك العملية ، معايير مجتمعه والجماعة التى يعيش فيها ، كما يكتسب نماذج السلوك المقبولة ونظام التوقعات المطبق ويعرف ما هو مطلوب منه وماهى حقوقه وأسلوب التعامل مع الغير... الخ .

ثانيا : العزل أو الفصل بين المواقف Insulation . ويشير هذا العامل إلى الفصل بين المواقف التى تتطلب من الإنسان الامتثال لمعايير متصارعة أومتعارضة. فمن المعروف أن صراع الأدوار أو المعايير يسهم فى وقوع الإنحراف فإذا طلب من شخص واحد أداء دورين متعارضين فى وقت واحد ، فإنهذا سوف لايؤدى به إلى إتقان أى منهما ، فضلا عما يسببه من صراع وتوتر نفسى وإجتماعى . فقد يلعب نفس الشخص دورا هاما فى إدارة الشركة ، كما يلعب فى نفس الوقت دورا هاما فى نقابة العمال . ويفرض عليه ذلك أداء دورين متضاربين ، كأن يدافع عن صالح الشركة وصالح العمال فى نفس الوقت . كذلك فإن المرأة العاملة تضطر إلى تمثيل دورين وإحتلال مركزين متعارضين ، هما مركزها كوظفة داخل أحد تنظيمات العمل ، ومركزها كزوجة وأم ومسئولة عن شئون منزلها . والواقع أن الانسان يمكن أن يحتل أكثر من مركز اجتماعى ، وأن يلعب أكثر من دور . وهذا لايؤدى إلى وقوع الانحراف إذا ما إستطاع الانسان تجنب الخلط بين الأدوار ، أو إذا إستطاع أن يحقق الفصل المكانى والزمانى بينها . وبمعنى آخر إذا كان كل دور يمارس داخل جماعة مختلفة الدور أو ما يطلق عليه فى علم الاجتماع فئة الدور Role Set

ثالثا : التدرج Hierarchy . وهناك أسلوب آخر لمواجهة صراع الأدوار وصراع القيم والمعايير داخل المجتمع . فكل ثقافة تحاول أن ترتب القيم والمعايير ترتيبا تنازليا على حسب درجة الأهمية . فإذا ما تعرض شخص لموقف تتصارع داخله القيم والمعايير ، بحيث يطلب منه أن يختار القيم أو أن يمتثل لأحد المعايير ، فانه يمكن أن يفاضل بينها على حسب ماتقضى به ثقافة الجماعة أو المجتمع الذى يعيش فيه . فكثيرا ما يقع الانسان فى حيرة بين أداء واجبه ، وبين بعض المتطلبات الانسانية أو الاسريه . وتحاول كل ثقافة أن تواجه هذه المشكلة من خلال وضع نظام معين للأولويات فى مجال المعايير.

رابعا : الضبط الاجتماعى : Social control . وتستهدف مختلف عمليات الضبط الاجتماعى وأدواته داخل المجتمع تعويق الإنحراف والحيلولة دون ظهوره أصلا ، ثم مواجهته فى حالة ظهوره من خلال التقويم والعلاج والعقوبة والروع . وتحقق عوامل الضبط لدورها الهام فى تحقيق الإمتثال من خلال تصور أعضاء المجتمع ما يمكن أن يحدث لهم إذا ما خالفوا نظام التوقعات المقرر ، أو إذا ما إنتهكوا المعايير المستقرة داخل المجتمع . ولهذا فإنه يمكن القول بأن الجزاءات السلبية تسهم فى تحقيق الامتثال السلوكى حتى دون أن تطبق فعلا .

خامسا : الايديولوجية Idiology . ويقصد بالإيديولوجية هنا الفلسفة الاجتماعية للجماعة ، تلك الفلسفة التى تحدد مكان الإنسان داخل المجتمع ، وأسلوب تنظيم المجتمع وعلاقة المجتمع بالفرد . وترتبط الايديولوجية بالقيم أو الجوانب المرغوب فيها داخل المجتمع ، وبالتالى تمنح المعايير القائمة دعما أقوى من خلال التفسير والتبرير الايديولوجى والعقائدى لهـا . وعادة ما تحاول الايديولوجية السائدة داخل أى مجتمع أن تبرر النظام الاجتماعى القائم ؛ وبالتالى تسهم فى دفع

الناس إلى الامتثال لمعايير، وتحقيق قيمه .

سادسا : المصالح الخاصة Vested interests : ويوجد فى كل مجتمع مجموعة من المصالح الخاصة ، ويقصد بها تلك المصالح التى يستمتع بها بعض الأفراد أو الفئات أو الطبقات ، بطريقة مشروعة يقرها المجتمع . وتختلف طبيعة هذه المصالح من مجتمع لمجتمع على حسب نوع التنظيم الاجتماعى والاقتصادى السائد، وعلى حسب طبيعة الايديولوجية المطبقة . فحق الملكية الفردية المطلقة ، حق مقرر داخل النظام الرأسمالى يترتب عليه مجموعة من الامتيازات لأصحاب هذا الحق وهم طبقة الرأسماليين كذلك فإن حق المشاركة فى الملكية العامة للدولة وحق المشاركة فى إتخاذ القرارات سواء على مستوى التنظيم أو على مستوى الدولة ، والحق فى نصيب عادل من العائد القومى والحق فى تكافؤ الفرصة ، هى حقوق مقررة لكل فرد فى المجتمع الاشتراكى ومن الطبيعى أن يقاوم أصحاب المصالح الخاصة أى تغيير أو إنحراف من شأنه أن يمس مصالحهم ، وبالتالى فإنهم يحاولون باستمرار تثبيت ودعم نظام المعايير القائم . وقد نالت « جماعات المصلحة الخاصة » إهتماما خاصا من علماء الاجتماع لما تمثله من مقاومة منظمة وقويه وفعاله لكافة محاولات التغير الاجتماعى سواء التلقائية أو المخططة .[٣]

فقدان المعايير والانحراف الاجتماعى Anomie and Social deviation

لقد حاول « روبرت ميرتون » R. K. Merton فى دراسة له بعنوان « البناء الاجتماعى وفقدان المعايير »[٤] أن يصنف أشكال الانحراف الاجتماعى وأن يوضح عوامل التباين فى معدلات وقوعها . وقد إستثار هذا البحث جوارا بناء حول قضية الإنحراف من المنظور السوسيولوجى .

وتشير هذه الدراسة إلى أنه لكل حالة من حالات السلوك المنحرف تاريخها

الخاص . وهناك مسالك متعددة يصير من خلالها الشخص منحرفا . ولقد حاول «ميرتون» فى هذه الدراسه المذكورة أن يتوصل إلى طبيعة الموقف الثقافى والاجتماعى الذى يسهم فى خلق أو إفراز معـــدلات عاليه من السلوك الانحـرافى . وتبقى «ميرتون» منظورا سوسيولوجيا خلال تحليله النظرى للانحراف ، حيث لم يركز على بعض المشكلات السوسيولوجية أو السيكو إجتماعية مثيل سبب تردى بعض الأفراد فى نماذج إنحرافيه من السلوك ، بينما لا يقع آخرون فى هذه المشكلة . وعلى الرغم من أهمية هذه المشكلات إلا أنها لم تكن موضع إهتمامه السوسيولوجى . ويعنى مصطلح « الأنومى » Anomie من الناحية اللغـــويه فقدان المعايير أو اللامعياريه Normlessness *. وقد إستخدم هذا المصطلح للاشارة إلى الحالة العقلية لبعض الأفراد التى لا تضـــع إعتبارا لمعايير المجتمع . فمن الطبيعى أن تكون شخصية الإنسان ومعاييره مرتبطية بحالة المجتمع بوجه عام ، وبمعايير وظروف الجماعات الأنساق الإجتماعية الأصغر التى يشارك فيها بوجه خاص . وقد كانت هناك بعض المصطلحات تستخدم قبل ظهـور مصطلح « الأنومى » للإشارة إلى نفس المضمون . ويمكن القول أن هذا المصطلح الأخير يشير إلى تلك الحالة التى تؤدى بعدد كبير مـن أعضاء المجتمع إلى أن يفقـــدوا إحترامهم للمعايير الإجتماعيه القائمة . ويمكن تتبع العوامل المسئوله عن هذه الظاهرة داخل بناء المجتمع ونظمه ، أو داخل البناء الثقافى للمجتمع .

ولاتعنى ظاهرة الأنومى إختفـاء المعايير ، على الرغم مـن أن هذا هو المعنى الحرفى لهذا المصطلح. كذلك فإن هذا المصطلح لايعنى الإفتقاد إلى الوضوح بالنسبة

---

* أخذ « ميرتون » مصطلح الانومى من « دوركيم » الذى أعاد إحياء المصطلح القديم ليخدم أغراضه العلميه ، سنة ١٨٩٧ واستعمله فى دراسته السوسيولوجيه عن الانتحار سنة ١٨٩٧

للمعايير أو التحديد الغامض للسلوك المطلوب . فإذا لم تكن هناك معايير على الإطلاق فإننا لانستطيع الحديث عن سلوك منحرف ، كذلك فإنه إذا لم تكن المعايير واضحة لانستطيع وصف أفعال معينة بأنها أفعال إنحرافية . ففى ظل حالة الأنومى تكون المعايير قائمة وواضحة ، ويوجه الفاعلون داخل النسق الإجتماعى - إلى حد ما - نحو الإلتزام بها أو تبنيها . ولكن هذا التوجيه يكون من جانب أغلب أعضاء المجتمع متسما بالثنائيه أو بتكافؤ الضدين ، فهو إما يميل بالأفراد نحو الإمتثال مع قيام التشكك والريبه ، أو يتجه بهم نحو الانحراف مع وجود نفس التشكك والإرتياب وعلاوة على ذلك فإن « الأنومى » لاتعنى أية حالة تتسم بارتفاع معدل الانحراف عن المعيار أو عن نظام المعايير القائمة . أى أن هذا المصطلح لايشير إلى المحصلة الاحصائية لمجموعة من الانحرافات المعينه التى تنبثق عن أسباب عديدة متباينة ، وهو ما يحدث عادة فى الحياة الاجتماعية . فعندما نحلل المعدلات العالية للانحراف فى أى مجتمع توجد فيه هذه الظاهرة ، نجد أنها ترجع فى الواقع إلى عدة أسباب . وترجع ظاهرة الأنومى إلى جانب هذه الأسباب المتباينة إلى عامل بنائى داخل النسق الاجتماعى ، يفرض نفسه تقريبا على كافة أعضاء هذا النسق ، على الرغم من أن تأثيره المحدد يختلف من شخص إلى آخر .

عوامل ظهور الأنومى أو اللامعيارية

إننا لانستطيع فى الواقع تحديد مختلف العوامل التى تسهم فى وجود ظاهرة « الأنومى » كذلك لانستطيع أن نحدد بالدقة كيف تستطيع هذه العوامل مجتمعة أن تؤدى إلى وجود هذه الظاهره . ومع هذا فإنه من الممكن أن نحدد عاملين أساسيين من عوامل قيام هذه الظاهرة - نوجزهما فيما يلى : -

الأول . هو صراع الأدوار Role conflict أو صراع المعايير بوجه عام. ويضرب لنا « ميرتون » و « جونسون » مثالا على ذلك بالصراع بين المعايير العامة والخاصة فى معاملة الزنوج . وتبرز الطبيعة اللامعيارية لهذا الصراع بجلاء فى جنوب الولايات المتحدة الأمريكية . وفى هذه الحالة تكون المعايير قائمة وواضحة ولكنها متناقضة ومتصارعة .

الثانى : مطالبة أعضاء النسق بالنضال فى سبيل تحقيق نفس الهدف دون أن يكونوا جميعا مزودين بالوسائل الكافية والمناسبة والمشروعة لبلوغه . وقد ضرب لنا « ميرتون » مثالا بالنجاح المهنى فى الولايات المتحدة الامريكية . فالتطلع للنجاح وصعود السلم الاجتماعى ، قائم أو مفروض على أعضاء المجتمع دون أن يكون لدى بعض الأعضاء القدرة أو إمكانيات تحقيقه فعلا . ومثال ذلك أن تطلع ذوى الياقات الزرقاء أو العمال العاديين أو الفنيين إلى إحتلال مراكز إجتماعية عليا مثل تلك التى يحتلها أبناء الطبقات العليا (ذوى الياقات البيضاء) يصطدم دائما بمعوقات تتعلق بالقدرات والامكانيات مما يؤدى إلى إصابة أبناء الطبقات الدنيا بالاحباط . ويكمن السبب فى عدم قدرة أبناء هذه الطبقات على صعود السلم الاجتماعى والانتقال الطبقى إلى أعلى ، فى أنهم - لعدة أسباب - لم يوفقوا فى الدراسة ولا يمتلكون المال اللازم لتحقيق الصعود الطبقى المصاحب للنجاح فى المشروعات الاقتصاديه ، إلى جانب مجموعة من العوامل الأخرى الداخلية والخارجية التى تسهم فى تعويق حركتهم وإحباط تطلعاتهم .

ويعقد « جونسون » مقارنة بين التنقل الاجتماعى الرأسى فى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من حيث نظرة المجتمع وتوقعات أبنائه بالنسبة لأبناء الطبقات الدنيا . فإنجلترا تختلف إيديولوجيا عن الولايات المتحدة ، أو على الأقل كانت

تختلف عنها حتى عهد قريب - فى أن أبناء الطبقات الدنيــا ليسوا مطالبين بأن ينسلخوا بالضرورة عن الطبقة الاجتماعية التى ولدوا داخلها والصعود إلى طبقة أعلى . حقيقة ينظر سكان المجتمع البريطانى إلى من يصعدون السلم الطبقى على أنهم يتسمون بالطموح والموهبة والحظ الحسن ، ولكن أولئك الذين يعجزون عن تحقيق هذا الإرتقاء أو الذين لايحاولون الارتقاء أصلا لايفتقدون إحترام أنفسهم ولايصابون بالاحباط كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية(٥) .

ويشير « جونسون » إلى أن إيديولوجية المجتمع الأمريكى بهذا الشكل ومن خلال تركيزها القوى على عنصر النجاح مع وجود الفروق الكبيرة بين الناس فى الاستعدادات والقدرات والفرص ، تشجع السلوك الانحرافى(٦) .

ويرى « ميرتون » أن مصدر « الانومى » أو إفتقاد المعايير هو تلك الفجوة بين الهدف المفضل ثقافيا أو الذى تركز عليه الثقافة وبين إمكانية تحقيقه فى الواقع. وعلى الرغم من أن أغلب أعضاء المجتمع الأمريكى إن لم يكن كل البالغين داخله ، على علم بهذا الهدف المفضل ثقافيا ، فإنهم لايناضلون جميعا للوصول اليه ، حيث أن هناك البعض الذى يحاول تحقيقه ، وهنـــاك البعض الآخر الذى لايبذل هذه المحاولة وبالنسبة للأغلبية التى تحـاول تحقيق هـذا الهدف وينظرون اليه على أنه مسألة ذو أهميـة شخصية ، سرعان مايدركون أن الوسائل النظامية المتاحة لتحقيقه ليست موزعة توزيعا عادلا على أعضاء المجتمع أو على فئاته أو جماعاته أو طبقـاته .

وأحد نتائج هذه الفجوة بين ماهو مفضل ثقافيا وبين ماهو ممكن عمليا ، هو إفتقاد المعايير «الانومى » سواء بالنسبة لهـدف النجـــاح أو بالنسبة للمعايير المحددة لوسائل تحقيقه ، أو بالنسبة لـكليهما معا . ويؤدى إنخفـاض أهميــــة

المعايير وإنخفاض قيمتها فى نفوس أعضاء المجتمع وتدهور إيمانهم بمشروعيتها، إلى ظهور كافة أشكال السلوك الإنحرافى داخل المجتمع. وقد يتخذ هذا الإنحراف شكل إنحراف الأحداث أو شكل الجريمة . ولاشك أن ظاهرتى الجناح والجريمة يمثلان مقولتين تحتوى كل منها على عدة أنواع من السلوك الإنحرافى . ومايهمنا هنا هو معدل الجريمة والجناح . وقد وجد علماء الإجرام أن هناك معدلا مرتفعا لهاتين الظاهرتين داخل الولايات المتحدة الأمريكية .

ويرتبط إرتفاع نسبة الجريمة والجناح فى الولايات المتحدة بالهدف المفضل ثقافيا وبالفجوة بين هذا الهدف وبين ماهو ممكن عمليا ، فهناك نسبة كبيرة من هذه الظواهر الانحرافية تتعلق بمحاولة تحقيق الهدف — وهو النجاح خاصة فى مجال المال — بطريقة لاتقرها معايير المجتمع وقيمه .

ولاترتبط الجريمة أو السلوك الانحرافى إرتباطا ضروريا بالفقر . ولعل من أبرز الأدلة على ذلك إنخفاض نسبة الجريمة فى العديد من الدول المتخلفة وبين الفلاحين فى تلك الدول . ويشير «ميرتون» إلى أن ظاهرة إفتقاد المعايير السائدة فى المجتمع الأمريكى ، خاصة بين أبناء الطبقات الدنيا ، كان من الممكن أن تختفى أو أن تكون موجودة بدرجة أقل لو لم يكن هناك فجوة كبيرة ، بين ما هو متوقع من الأفراد أن يفعلوه وبين مايمكنهم تحقيقه بالفعل باستخدام الوسائل المشروعة .

ويذهب بعض علماء الاجتماع عند مناقشة نظرية «ميرتون» فى «الأنومى» إلى أن أغلب الأمريكيين يحققون التوافق — بدرجات متفاوته — مع طبيعة البناء المهنى القائم وأكثر الأمريكيين ليسوا على قدر كبير من الثراء أو من الشهرة ولكنهم ليسوا فى نفس الوقت مجرمين . ويذهب «هيمان» Hyman — على

العكس من ميرتون - إلى أن أغلب أبناء الطبقـات الدنيا فى أمريـكا لا يتطلعون إلى الغنى والشهرة .

عدوى الانحراف

ويجب هنا أن نشير إلى نقطة هامة بالنسبة لقضية الانحراف وعلاقته بظاهرة « الأنومى » فإذا كانت المعايير ضعيفة لدى إحدى فئات المجتمع ، فإنه من الممكن لأبناء هذه الفئة أن يؤثروا على بعض أعضاء المجتمع، بمعنى أن ينقلوا اليهم عدوى الانحراف الناجم عن عدم إحترام المعايير . ويحدث فى عديد من الحالات أن يكون لدى هـــؤلاء الأعضاء نوع من التناقض الوجدانى أو الشعور المتناقض Ambivalence تجـاه المعايير . وينعكس هـــذا التناقض على أسلوب التنشئه الاجتماعية للأبناء لدى تلك الأسر التى يصاب أعضاؤها بفقدان المـعايير . وهنـا تتحول ظاهرتا الجناح والجريمة إلى ظواهر عادية بالمعنى الاحصائى ولا تمثل مشكلة أخلاقية لدى المصابين بفقدان المعايير anomic Population، حيث أنهم يتمصون ثقافة الانحراف خلال عملية التنشئة الاجتماعية .

ولـكن الأثر الحلزونى Spiraling effect أو العمليـة الحـلزونية - حيث تؤثر مجموعة المصابين بإفتقاد المعايير فى غـيرهم ، وهؤلاء يؤثرون فى غيرهم ... وهكذا لا تستمر إلى ما لانهاية ، ذلك لأنها تقـابل بعملية مضادة . فـفى مناطق الجناح Delinquency areas أو المناطق التى ترتفع فيها نسبة الجريمة ، يوجد نوع من التوازن الثابت بين القوى التى تحاول جعـل عملية الانحراف الاجرامى شيئا طبيعيا وبين القوى التى تحاول مواجهة هذا الانحراف ولـكن هذا التوازن يتحقق عند مستوى مرتفع من إفتقاد المعايير .

وقـــد لاقت نظرية « ميرتون » إنتشارا واسعا . فقد تبنى « سوذرلاند »

E.H. Sutherland قبل ظهور نظرية « ميرتون » نظرية مؤداها أن السلوك الاجرامى هو فى جوهره سلوك مكتسب من إحدى الثقافات الفرعية داخل المجتمع وأن الشخص يصبح مجرما نتيجة لتعرضه لأثر شخص مجرم أو جماعة إجرامية[٧] أما ميرتون فقد ربط الانحراف بالبناء الاجتماعى وبنظام المعايير داخله. فأعضا المجتمع يتفاوتون من حيث قدرتهم على تحقيق الهدف المفضل ثقافيا نتيجة لاختلاف حظوظهم من الثروة والتعليم والمراكز والفرص. وقد حاول «كلوارد» Cloward الجمع بين نظرية كل من (سوذرلاند) و(ميرتون) فأعضاء المجتمع طبقا لنظرية (كلوارد) غير متساويين من حيث الفرص لتحقيق الهدف المفضل ثقافيا - داخل الولايات المتحدة الامريكية - وهو المجتمع الذى ركز أغلب علماء الاجتماع فى الغرب على دراسته . وقد يلجأ أولئك الذين لا يملكون الامكانيات المشروعة لتحقيق النجاح المهنى أو المالى - وهو الهدف المفضل داخل هذا المجتمع إلى إتباع أساليب غير مشروعة أو إنحرافية. ولكن النجاح فى النشاط الاجرامى ليس أمرا سهلا . فالمجرم حتى يكون لديه قدرة إجرامية عاليه يجب أن يتعلم النشاط الاجرامى من الآخرين ، كما يجب أن يؤدى هذا النشاط بكفاءة عالية خاصة وأن هذا المجال تشتد داخله المنافسة فى المجتمع الامريكى . ولا ينجح جميع من يلجأون إلى النشاط الاجرامى بطبيعة الحال .

وقد إستطاع (كلوارد) أن يوضح بعض نتائج نظرية ميرتون. فقد أشار هذه النظرية الأخيرة ، إلى أن الاتجاه الانسحابى Retreatism هو أحد ردود الفعل الانحرافيه تجاه ظاهرة فقدان المعايير ، ويتمثل هذا الاتجاه فى الرفض السلبى لذلك الهدف المفضل ثقافيا والذى يتمثل فى النجاح داخل الثقافة الامريكية ويظهر هذا الاتجاه الانسحابى فى شكل الذهان وإدمان العقاقير والمخدرات والمسكرات والنبذ والتشرد والتسول ... الخ

وقد أوضح (كلوارد) أن هؤلاء المنسحبين يعانون فى الواقع من فشل مزدوج ، فقد فشلوا أولا فى تحقيق النجاح بالأساليب المشروعة فهجروا هذا الهدف ، ثم فشلوا ثانيا فى عالم الاجرام أو فشلوا كمجرمين . وأشار الباحث المذكور إلى أن التحول من الامتثال إلى الانسحاب لايتم فى خطوة واحدة ، فهو فى بعض الأحيان يتم خلال عدة مراحل وسيطة ولعل مايؤيد هذا القول فى نظر (كلوارد) أن بعض المنسحبين لهم تاريخ طويل من الاجرام والاتهامات نتيجه لمحاولاتهم القيام بنشاط غير قانونى أو غير مشروع . وبقول آخر فإن بعض المصابين بالاتجاه الانسحابى يلجئون اليه نتيجة لفشلهم فى العالم المشروع وفشلهم فى العالم غير المشروع أيضا أو فشلهم فى الوصول إلى الهدف الثقافى المفضل سواء بالأساليب المشروعة أوغير المشروعة [٨]

اتجاهات الانحراف :

وجد (ميرتون) عندما تعرض بالدراسة للانواع الممكنه للتكيف مع حالة فقدان المعايير ، أن التناقض الوجدانى تجاه المعايير ظاهرة عامة بالنسبة لكل أنواع السلوك الانحرافى كذلك فقد وجد أن هناك أنواعا سلبية من الإنحراف وأخرى إيجابية . ومن أمثله الأنواع السلبية للانحراف التسول والتشرد . أما الانواع الايجابية فمن أبرز الامثلة عليها التمرد . واستطاع « بارسونز » أن يضيف إلى التناقض الوجدانى وإلى تصنيف الانحراف إلى إيجابى وسلبى ، عاملا ثالثا وهو ماإذا كان هدف الشعور السلبى للشخص المنحرف متجها ضد معيار معين أو بعض المعايير ، أم أنه متجه ضد شخص معين أو مجموعة من الأشخاص .

<u>أولا : التناقض الوجدانى :</u>

أشرنا فيما سبق إلى أن الإنحراف يتضمن بالضرورة إنتهاكا لبعض المعايير التى

يكون المنحرف قد سبق أن وجه إلى أهميتها وضرورة الإلتزام بها . ويشير «بارسونز» إلى أنه ما لم يكن الإنحراف غير مقصود أو تم بالإكراه أو كان من المستحيل تجنبه فإن المنحرف عادة يشعر بنوع من التناقض الوجدانى ويعنى هذا التناقض أن المنحرف يشعر بالأهمية الأخلاقية للمعيار ، ولكنه لا يلتزم به لسبب أو لآخر ، كذلك فقد يكون المنحرف لامباليا بالمعيار ، ولكن من الصعب إلغاء كافة الإرتباطات بين أى شخص وبين المعايير التى سبق أن إستدمجها خلال مرحلة التنشئة . والواقع أن إتجاه اللامبالاة تجاه المعايير عامل قليل الأهمية بالنسبة لفهم عملية الإنحراف ، ذلك لأنه إذا ما ساد هذا الإتجاه داخل إحدى الجماعات نحو معيار معين ، فإنه يمكن القول بأن هذا المعيار فقد خاصيته المعيارية بالنسبة لهذه الجماعة ، وبالتالى لا يمكن لنا أن نعتبره معيارا بالمعنى السوسيولوجى بالنسبة للجماعة المدروسة .

ويؤكد «جونسون» أن التناقض الوجدانى إزاء المعايير أمر شائع إلى حد كبير داخل أية جماعة . ويمكن تفسير ذلك بأنه لا يوجد تقبل مطلق أو كامل من أعضاء أية جماعة لمعايير جماعتهم ، وما يحدث عادة أن يكون هذا التقبل ممزوجا بنوع من الإغتراب «alienation» ، أى بدرجة معينة من عدم التوحد التكامل أو المطلق بالمعيار أو معايير الجماعة . وكلما زادت أهمية المعايير داخل الجماعة كلما وضحت معالم الإغتراب أو عدم التوحد المطلق بها نتيجة لما تمارسه هذه المعايير من ضغوط كبيرة تؤدى إلى ظهور رد فعل نفكسى بدرجات متفاوتة بين أعضاء الجماعة . ويمكن تفسير ذلك بأن ما تمارسه هذه المعايير التى تكون لها أهمية كبرى داخل الجماعة من ضغوط تسهم فى إحباط العديد من محاولات الأعضاء السلوكية لفعل شىء معين ، لأنهم يمكن أن يصطدموا بهذه المعايير . فكما أن الشخص الذى يهمنا بدرجة كبيرة يسبب لنا الإحباط فى بعض الأحيان نتيجة لأننا نضطر

إلى مراعاته فى كل تصرف يمكن أن يمسه من قريب أو بعيد ، كذلك فإن المعايير ذات الأهمية الكبرى تسبب لنا الإحباط بنفس المعنى ، مما يولد درجة من الإغتراب عنها لاتجعلنا نتوحد بها توحدا كاملا .

وإذا زادت درجة الاغتراب عن المعايير عند عضو الجماعة أو المجتمع فإنه يكون على إستعداد للانحراف . وعادة ما يلجأ الشخص الذى يعانى من التناقض الوجدانى (الرغبة فى الإمتثال للمعايير مع وجود دوافع للانفصال عنها) إلى كبت إما الجانب السلبى أو الرغبة فى تخطى المعيار أو المعايير المعينة ، وإما الجانب الإيجابى أو الرغبة فى الامتثال ، وإما أن يظل متأرجحا بين الأثنين فيكون تارة ممتثلا وتارة أخرى منحرفا . ويمكن القول بأنه إذا ما زادت درجة الاغتراب أو الانفصال عن المعيار كان هناك ميل أكبر لتخطيه أو كسره ، ويتوقف التنفيذ على وجود الفرص أو القدرة على إختلاقها ، واذا ما لجأ الشخص إلى كبت الجانب الإمتثالى من دوافعه ، فإن هذا يؤدى إلى ظاهرة عدم الامتثال الكامل وهو ما يطلق عليه Underconformity . أما إذا ما استطاع الشخص كبت الجانب الاغترابى من دوافعه فإن هذا قد يؤدى إلى ظهور الامتثال المفرط overconformity ويطلق بعض العلماء على الظاهرة الأولى مصطلح الاغتراب القهرى Compulsive alienation وعلى الظاهرة الثانية مصطلح الامتثال القهرى Compulsive Conformity .

وبوجه عام يمكن القول بأن التناقض الوجدانى يمكن أن يؤدى إلى الإمتثال الزائد أو المفرط . ويضرب لنا « ميرتون » مثالا على أن الامتثال الزائد هو فى جوهره نوع من الإنحراف . فالموظف البيروقراطى الذى يلتزم بحرفية التعليمات والاجراءات وبالتالى يحول القواعد التنظيمية من مجرد وسائل إلى أهداف فى حد ذاتها هو موظف منحرف ، لأنه مفرط فى إمتثاله للتعليمات .

الأشكال الايجابية والسلبية للانحراف .

تتعدد صور الاغتراب أو الانفصال عن المعايير القائمة داخل المجتمع ، فقد تظهر فى شكل تجنب التعرض للمواقف التى يفرض فيها هذا المعيار أو الانسحاب من الواقع من خلال اللجوء إلى المسكرات أو إدمان العقاقير والمخدرات ، أو قد يتخذ صورة أفعال أكثر عنفا . فأحد طرق التعبير عن الاتجاه الانحرافى تتمثل فى التعرض للمواقف المعيارية والخروج على ما تفرضه من معايير .

وهناك طريقة أخرى تتمثل فى تجنب المواقف التى يضطر فيها الشخص إلى الامتثال مع معيار لا يتقبله أو غير مستعد للامتثال له . ويمكن للاتجاهات الاغترابية أو التى لا تلتزم بالمعيار أو المعايير أن تعبر عن نفسها فى صور سلبية مثل نسيان القيام بشىء من المتوقع أن يؤديه الشخص ، أو القيام بالدور بصورة غير كاملة أو الوقوع فى عدة أخطاء أثناء القيام بالمهمة . وتستثير هذه الانحرافات الجماعة أو المجتمع ولكنها غالباً ما تؤدى إلى توقيع مجموعة من الجزاءات السلبية عندما يتكرر وقوعها لدرجة تشعر أعضاء الجماعة بالدوافع الاغترابية (عدم الالتزام بالمعايير) التى تقف وراء هذا الانحراف أو ذاك .

ويشير « بارسونز » إلى أن هناك بعض الأمراض تعد شكلا سلبيا للسلوك الانحرافى ، الأمر الذى يجعلها تدخل فى موضوع دراسة علم اجتماع السلوك المنحرف . ويؤكد بعض علماء النفس أن كثرة المرض أو كثرة التعرض للاصابات قد يخفى دافعا لاشعوريا إنحرافيا يتمثل فى محاولة المريض التنصل من التزامات أو مسئوليات معينة مطلوبة منه . ويطلق « بارسونز » على مثل هذه الأنواع من الانحرافات السلبية مصطلح « تنصل أو تهرب » Evasion . وهناك العديد من التساؤلات التى يمكن أن تطرح بصدد مسألة التهرب منها على سبيل المثال : هل

التهرب من شيء معين أكثر شيوعا بين الرجال أم النساء ؟ وهـل يكثر شيوع التهرب في موقف معين بمعدل أعلى بالمقارنة بالمواقف الأخرى ؟ ولماذا ؟. ولكن يجب أن نشير إلى أنه ليست كافة الأمراض النفسية أو التعرض لإصابات يقع بسبب وجود دوافع ،كذلك فإننا لا نستطيع القول بأن كل الأمراض والاصابات التي تقع بفعل دافع تعد سلوكا منحرفا بالمعنى السوسيولوجي للانحراف . فالشخص يمكن أن يـكون لديه دافـع لا شعوري التعرض للإصابة لا كي يتنصل من مسئولياته وواجباته ولـكن كي يعاقب نفسه على فعل سبق أن إرتكبه لا يرضى عنـه ضميره .

وهناك صـور إيجابية أو عنيفة للانحراف يتمثـل في التمـرد والشغب والقتـل ... الخ .

الهدف من الشعور السلبي :

سبق أن ألمحنا إلى أن كافة أشكال السلوك الإنحرافي تتضمن تخطيا لأحد المعايير المقررة داخل النسق . ولـكن هناك بعض أنواع من السلوك الإنحرافي تتم بسبب عدم تقبل شخص معين لا بسبب عدم تقبل معيار ما : فالشخص المنحرف يعبر عن إتجاهاته السلبية تجاه شخص إما في شـكل الفعل المنحرف كالإغتصاب أو الضرب وإما من خلال الإنحراف ذاته ، كما هو الحال عندما يقوم شخص ما بإنتهاك أحد المعايير لا لشيء إلا لأنه يـكن عداوة الشخص الذي وضع هذا المعيار أو المسئول عن تنفيذه . ويشير علماء النفس إلى أن هنـاك بعض الأشخاص توجد لديهم اتجاهات سلبية أو عدائية نحـو السلطة . وينشأ هذا الاتجاه عادة من تكوين إتجاه عدائي منذ البداية ضد ممثل السلطة أو الأب، ثم انتشار هذا الشعور بطريقة لا شعورية وإنسحابه على كافة الأشخاص الذين يمثلون السلطة في المجتمع

بحكم المراكز التى يشغلونها والأدوار التى يلعبونها ، وهـــذا هو ما يطلق عليه التعميم .

العوامل التى تسهم فى ظهور الانحراف :

لا يعد إنتهاك المعايير أمراً شائعاً فى أى مجتمع أو تجمع بشرى وإلا إنقلبت الحياة داخل هذا المجتمع أو التجمع إلى فوضى، الأمر الذى لا يمكن معه الحديث عن جماعة أو مجتمع منظم . والواقع أن مفهوم الانحراف مفهوم نسبى ، فهناك تفاوت فى أهميـة المعايير وبالتـالى فى مدى خطورة تخطى كل معيار على حده . وهناك مجموعة من العوامل التى تسهم فى تسهيل عملية تخطى بعض المعايير المعينة ، أو تسهيل إنتهاك أشخاص معينة لمعايير بعينهما ، ويمكن إيجاز هـــذه العوامل فيما يلى :

أولا : عـدم كفاءة عملية التنشئة الاجتماعية أو سوء أدائها : ويشير مصطلح سوء أداء العملية التربوية المتضمنة فى التنشئة الاجتماعية إلى حكم تقييمى ، ذلك لأنه يفترض فيمن يطلقون هـذا الحكم (أن عملية التنشئة الاجتماعية خاطئـة أو فاسدة أو سيئة) أنهم يقبلون المعيار أو المعايير التى لم تسهم عملية التنشئة فى توجيه الأفراد إلى أهمية الإلتزام بها . ويمكن أن نعطى مثالا عـلى ذلك بأسلوب تنشئة أعضاء الطبقات الدنيا لأبنائهم . فلا شك أن أبناء هـذه الطبقات لا يقبلون تلك المعايير التى تحمى إمتيازات الطبقة الغنية التى قد تـكون مستغلة فى بعض الأحيان وقد ينعكس هذا الرفض على عملية تربية الأبناء حيث ينشئون أبناءهم على رفض هذه القيم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . ويذهب «بارسونز» إلى أنه على الرغم من أن المسئولين عن عمليـة التنشئه الاجتماعية عادة مـا يدينون السلوك الانحرافى ويرفضونه علنيا ، إلا أنهم يكافئون أحيانا مـن يقومون بأداء بعض أنواع من

السلوك الانحرافى بطريقة مستترة وأحيانا بطريقة شبه شعورية ، مما يسهم فى ظهور الانحراف . ولاشك أن أسلوب التنشئة الإجتماعية داخل الأسر المفككة لايسهم فى خلق الشخصيات المتماسك المتوافقة مع مجتمعها .

ثانيا : ضعف الجزاءات : يحدث فى بعض الاحيان أن تكون الجزاءات الإيجابية على السلوك الممتثل والجزاءات السلبية ضد السلوك المنحرف ضعيفة ، مما يسهم فى عدم التزام بعض أعضاء الجماعة بالسلوك الممتثل ولجوئهم إلى السلوك الإنحرافى دون خوف من توقيع الجزاءات السلبية عليهم أو دون إهتمامهم بها نظراً لضعفها .

رابعا : ضعف الهيئات العقابية المسئولة عن تنفيذ الجزاءات : فقد تكون الجزاءات قوية من الناحيه النظرية دون أن تمارس بالفعل نتيجة لقلة عدد المسئولين عن توقيعها على المنحرفين . ويعد هذا أحد العوامل الهامة لتسهيل الانحراف .

ويشير « جونسون » إلى أن هذه العوامل الثلاثة تعد مسئولة إلى حد كبير عما يطلق عليه « جرائم الصفوة White collar crimes » .وقدكان « سوذرلاند » هو أول من إستخدم هذا المصطلح سنه ١٩٤٠ ، ويقصد به تلك الأفعال غير المشروعه أو غير القانونيه التى تصدر عن بعض الأشخاص الذين لا يعدون مجرمين فى نظر المجتمع ، مثل أصحاب المهن العليا ورجال الأعمال . ومن أمثلة هذه الافعال الإختلاسات والسرقات العلمية وسوء إستخدام الإعلانات الصحفية . ومثل هذه الأفعال هى إنحرافات من وجهة نظر المجتمع حيث يعاقب عليها قانونا بالغرامات وأحيانا بالسجن ، بل إنه يمكن للهيئة القضائيه إن أرادت أن تحاسب القائمين بهذه الأفعال جنائيا . لكن هذا نادرا ما يحدث بسبب ما يحتله المخالفون من مركز إجتماعي عال فى المجتمع الامريكى كما أوضح « سوذرلاند » .

خامسا : عدم وجود حدود واضحة ودقيقة للمعيار : لقد أشار «بارسونز» سنة ١٩٥١ إلى أن بعض الإنحرافات السياسية ، مثل تلك التى يرتكبها أنصار الاتجاه الراديكالى فى أمريكا ، تحاول أن تجد لها سندا من القيم المشروعة السائدة داخل المجتمع .فمجال الوطنية أو الحرية لايكون فى العادة ذا حدودواضحة ولهذا السبب فإن بعض أنواع المنحرفين يمكنهم أن يبرروا صحة أفعالهم ومشروعيتها باستخدام نفس معايير وقيم المجتمع المقررة والمعترف بها . وهكذا فإن المعايير غير الدقيقة أو غير المحددة بدقة تسمح بقيام بعض أنواع الانحرافات باسم هذه المعايير ذاتها .

سادسا : سرية الإنحرافات : وتتمثل أهمية أو خطورة هذا العامل فى أن الانحرافات تتم بطريقة لا يمكن أن تخضع القائمين لعوامل الضبط أو التقويم الاجتماعيين . وقد أشار « ميرتون » إلى أهمية إمكانية ملاحظة السلوك تحقيقا للامتثال وإعمالا لأساليب الضبط الاجتماعى .

سابعا : عدم تحقيق العدالة أو سوء تصرف الهيئات الضابطة داخل المجتمع :

ولا شك أن شعور الناس بالظلم فى توقيع العقوبات أو بسوء تصرف الهيئة القضائية قد يدفعهم إلى المزيد من الانحراف ويسهم فى إفقادهم الاحترام للمعايير ذاتها أو للقوانين . ومن أمثلة سوء التصرف فى تطبيق القانون تعسف البوليس أو القضاء مع المنحرفين ، أو المغالاة فى إستعمال العنف معهم دون مبرر أو عدم إتفاق العقوبة مع الجرم .

ويعزو علماء الإجرام نسبة الجرائم العالية بين الزنوج إلى بعض العوامل : من بينها سوء تصرف رجال البوليس البيض داخل الأحياء التى يسكنها الزنوج.

فالزنوج لا يشعرون بحماية القانون لهم نتيجة لسوء تصرف رجال البوليس ، إلى جانب أنهم يشعرون بالتفرقة العنصرية التى يشارك فيها رجال البوليس وهم ممثلو القانون . كل هذا يسهم فى فقدان إحترامهم للرجل الأبيض وللقانون نفسه مما يؤدى بالزنوج إلى تخطى القانون فى كثير من الأحيان أكثر من الرجل الأبيض. وما ينطبق على البوليس ينطبق على القضاء . فعدم عدالة ونزاهة القضاء يسهم فى فقدان احترام الناس للمعايير وعدم إحترام القانون وبالتالى فى وقوع الإنحراف .

ثامنا: تعاون الضحايا مع المجرمين: هناك بعض الجرائم يحدث أن الضحية هو الذى يمهد السبيل أمام المنحرف كى يمارس إنحرافه . ومن أبرز الأمثلة على هذه الجرائم النصب والإحتيال .

تاسعا : إصابة الأجهزة المسئولة عن الضبط الاجتماعى بالتناقض الوجدانى :

ويمكن شرح هذا العامل بالرجوع إلى بعض جوانب العلاج النفسى . ففى بعض الأحيان تحاول المريضة النفسية أن تكون علاقة عاطفية أو جنسية مع الطبيب النفسى المعالج ، وإذا ما كان الطبيب مصابا بالتناقض الوجدانى إزاء معايير مهنته كطبيب ، فإنه يمكن أن يتورط فى هذه العلاقة ، وبالتالى يفتقد دوره كطبيب معالج (٩) .

وتجنبا لوقوع هذه المشكلة فإن الطبيب النفسى يتلقى عادة بعض التدريبات من بين أهدافها تزويد الطبيب بفكرة واضحة عن ذاته ودوافعه وإتجاهاته وميوله ، بحيث يمكن أن يتجنب الوقوع فى بعض الإنحرافات . وما يقال عن الطبيب النفسى يقال عن أجهزة الضبط فى المجتمع . فرجل البوليس والمدرسون والآباء ورؤساء الأعمال... الخ يوجد لكل منهم شخصية معقدة وقد تكون لديهم بعض

الاتجاهات الإنحرافية اللاشعورية . ونتيجة لهذه الاتجاهات الأخيرة فإنهم قد يساعدون على قيام بعض أنواع السلوك الإنحرافى فى المجتمع بدلا من قمعهم لها والمعاقبة عليها والحيلولة دون ظهورها . ومن أمثلة هذا النوع من العوامل، قيام رجل البوليس بتقاضى رشوة من بعض المواطنين أو قيام المدرس بالتقصير فى أداء واجبه فى المدرسة حتى يجبر التلاميذ على الدروس الخصوصية، أو تمييز الأب بين أبنائه نتيجة لتفضيله لا شعوريا أو شعوريا الذكور على الإناث أو العكس.

عاشراً : وجود بعض الثقافات الفرعية التى تبرر الإنحراف وتحيله إلى ظاهرة طبيعية: يمكن القول بأن أحد العوامل العامة التى تشجع على ظهور الإنحراف هو وجود بعض الجماعات التى تسود داخلها بعض الثقافات الفرعية التى تدعم الإنحراف وتشجعه .

وفى هذه الحالة فإن ما يعد سلوكا منحرفا أو غير ممتثل بالنسبة للمجتمع ، يعد سلوكا ممتثلا وعاديا داخل هذه الجماعات . ومن أبرز الأمثلة على هذه الجماعات عصابات الأحداث المنحرفين وعصابات السرقة أو السطو التى تكون فى كثير من الأحيان تنظيمات لها معاييرها وقواعدها الخاصة بها. ويشير « بارسونز » إلى أن العضو فى مثل هذه الجماعات يمكن أن يشبع الجانبين الامتثالى والانحرافى من شخصيته المتناقضة (١) . فالجانب الانحرافى يتم إشباعه من خلال نشاط الجماعة الذى يعتبر أصلا سلوك إنحرافى بالنسبة لمعايير وقيم المجتمع العام . أما الجانب الإمتثالى فيتم إشباعه من خلال مسايرة معايير الجماعة المنحرفة. ويؤكد «بارسونز» أن الجماعة الانحرافية المنتظمة أكثر قدرة من الفرد على مواجهة الجهود المبذولة ضدها من جانب أجهزة الضبط فى المجتمع .

حادى عشر : عواطف الولاء للجماعات المنحرفة : ويشير « بارسونز » إلى

أن الإرتباط الوجدانى بالجماعات الإنحرافية يعد عاملا من عوامل الإنحراف فى المجتمع . ويرتبط هذا العامل بالعامل السابق وإن كان يختلف عنه بعض الشىء . فعندما يرتبط الشخص بإحدى الجماعات المنحرفة بحيث يعتمد بقية أعضاء هذه الجماعة الأخيرة على تعاونه وجهوده ، فإنه يصعب عليه التخلى عن هذه الجماعة والتعرض لما تفرضه عليه من جزاءات سلبية ، حتى وإن فقد الإيمان بمعاييرها وأنشطتها الإنحرافية .

نظريات علم الاجتماع بشأن تفسير السلوك المنحرف

وقد ظهر العديد من النظريات السوسيولوجية ،حاولت تفسير طبيعة السلوك الإنحرافى وعوامله، سوف نعرض لبعضها (١٤).

أولا : نظرية « روبرت ميرتون » « نموذج الاتفاق »

قدم لنا « ميرتون » نظرية فى تفسير السلوك الإنحرافى يعتمد على ما يطلق عليه نموذج الإتفاق Consensus model فنى كل مجتمع مجموعةمن القيم التى تحدد نوعية الأهداف التى يسعى الناس لبلوغها . كذلك فإن كل مجتمع يضع مجموعة من القواعد المتفق عليها تنظيم أسلوب وصول الناس لهذه الأهداف . ويقع الإنحراف عندما يتبنى الناس مجموعة من الأساليب غير المشروعة لتحقيق قيم المجتمع، أوعندما يحدث إنفصال بين الأهداف من ناحية وبين أساليب تحقيقهامن ناحية أخرى . وبقول آخر فإن الإنحراف قد ينجم عن محاولة تحقيق الأهداف المشروعة من خلال أساليب غير مشروعة. فالمجتمع الامريكى على سبيل المثاليعلى من قيمة النجاح ، خاصة فى مجال المال . ولكن هذا النجاح أو تحقيق تلك القيمة يتطلب مجموعة من القدرات والإمكانيات التى قد لاتتوافر لدى بعض أعضاءذلك

المجتمع . ويحاول بعض هؤلاء الأعضاء تحقيق تكيف سوى مع ظروفهم ومجتمعهم أما البعض الآخر فقد ينخرط فى بعض النماذج السلوكية المنحرفة ويكون ذلك إما بالتخلى عن قيم المجتمع كليـــة ، أو بالجوء إلى بعض السبل غير المشروعة لتحقيقها . ويؤكد « ميرتون » أن أغلب هؤلاء المنحرفين يعانون من حالة فقدان المعايير المتفق عليها داخل المجتمع Anomie

ويشير « ميرتون » إلى أن أكثر الفئات عرضة للانحراف والجوء إلى أساليب غير مشروعة هى الفئات الدنيا التى تعـــانى من إنخفاض المستوى الإجتماعى والاقتصادى . فأبناء هذه الفئات عادة مايشتغلون بأعمال يدوية . وهذا النوع من العمل يصعب أن يؤدى بأى منهم إلى صعود السلم الاجتماعى أو تقلد مركز مرتفع أو يحقق لصاحبه النجاح المادى وهو القيمة العليا فى المجتمع الامريكى . ولعل هذا هو ما يصيب بعض أبناء هـذه الفئة الدنيا بالاحباط وفقـدان المعايير ويدفعهم إلى الانحراف .

أما أبناء الطبقة الوسطى الدنيا lower middle ، فهم يميلون إلى التوافق مع الأوضاع القائمة داخل المجتمع ، والانخراط فى أعمالهم بطريقة روتينية جامدة ، ولايتطلعون إلى تحقيق النجاح المادى بالصورة المثالية ، نتيجة لادراكهم صعوبة تحقيقه . ويفسر (ميرتون) سلوك أبناء هـــذه الطبقة الأخيرة فى ضوء طبيعة التنشئة التى يتلقونها . فهم يدربون على تقديس القواعد والالتزام الحرفى بها ، مما يقتل عندهم الروح الابتكارية .

ولـكن هذا النموذج السلوكى القائم على تقديس القواعد والتعليمات ، ليس هو النموذج السوى ، فهو يعد أحد نماذج الانحراف ، يطلق عليه (ميرتون)

عبارة الطقوس والقواعد ويطلق على القائمين به (أنصار الاجراءات والطقوس) Retualists .

وهناك نموذج آخر من الانحراف يلجأ اليه غير القادرين على التوافق مع ظروف المجتمع وقيمه وقواعده . ويتمثل هذا النموذج فى الانسحاب من الواقع Withdrawal من خلال الإنغماس فى المخدرات والمسكرت ، أو من خــلال الوقوع فريسة للمرض النفسى والعقلى ، أو من خــلال إرتــكاب بعض الجرائم الخلقية . وعادة ما يحدث هذا لأولئك الأعضاء الذين يعجزون عن تحقيق النجاح سواء بإستخدام الأساليب المشروعة أوحتى غير المشروعة . فيكون نتيجة ذلك الوقوع فريسة للمخدرات أو الأمراض النفسية أو الجرائم الخلقية (١٣) .

ويذهب « ميرتون » إلى أن هناك نموذجا أخيرا للانحراف لايتمثل فى عبادة القواعد أو الإنسحاب أو المرض أو الجرائم الخلقية ، ولكنه يتمثل فى إتخاذ موقف التمرد على قيم المجتمع ، نتيجة لعدم توافر القدرة أو المؤهلات اللازمة لتحقيقها . ويسعى المتمرد إلى إحلال غايات ووسائل جديدة ، محل تلك الغايات والوسائل القائمة والتى يفشل فى الإمتثال لها .

وهكذا يمكن القول بأن الانحراف عند « ميرتون » قد يتخذ خمسة أشكال أساسية هى :

أولا : الاغتراب أو التمرد على الغايات المفضلة ثقافيا وعدم الاعتراف بها أو السعى لتحقيقها .

ثانيا : محاولة تحقيق الغايات المفضلة ثقافيا من خلال أساليب غير مشروعة .

ثالثا : التمرد على كل من الغايات المفضلة ثقافيا وعلى وسائل تحقيقها معا .

رابعا : الانسحاب من دنيا الواقع نتيجة للفشل فى مسايرة الواقع والتوافق معه ، وذلك من خلال الادمان وتعاطى المخدرات .

خامسا : الامتثال المفرط أو الالتزام المسرف بالقواعد والاجراءات والمعايير لدرجة تحول الوسائل إلى غايات .

ولكن تفسير (ميرتون) للانحراف على أنه ينجم عن إنعدام التوازن بين الأهداف وأساليب تحقيقها ، من شأنه أن يجمع بين مجموعة كبيرة من الانشطة المتباينة داخل إطار تحليلى واحـــد ، مثل الاسراف فى إحترام القواعد أو الطقوس والانسحاب من دنيا الواقع والجرائم الخلقية ... الخ . ويذهب بعض الدارسين لعـــلم إجتماع السلوك المنحرف إلى أن « ميرتون » بالغ فى التبسيط ، حيث أنه أدرج مجموعة كبيرة من الأنشطة تحت مقولة السلوك المنحرف ، دون أن يأخذ فى إعتباره وجهة نظر أعضاء المجتمع أنفسهم . ومثال ذلك أنه أدخل أولئك الذين يتمسكون بحرفية التعليمات والقواعد أثناء أداء وظائفهم داخل تنظيمات العمل ، ضمن مقولة المنحرفين ، على الرغم من أن أعضاء المجتمع قد لا ينظرون إلى هذا النموذج السلوكى على أنه إنحراف ، وعلى العكس من ذلك فقد يلقى هؤلاء الموظفين تقدير أعضاء مجتمعهم بسبب شدة حرصهم على تطبيق القواعد ، أو على أمانتهم وإستقامتهم فى العمل .

ولعل من أهم أوجه النقد التى وجهت إلى نظرية «ميرتون» أنه جمع بين الطائفة السابقة (أنصار الإتجاه الروتينى) وبين طائفه المتمردين على المجتمع وعلى قواعده وتعاليمه ومعاييره ، والذين يلقون إستياء المجتمع ويتعرضون لأقصى العقوبات القانونية ، داخل فئة واحدة هى فئة المنحرفين .

ولم يأخذ « ميرتون » فى إعتباره عند تحديده لطبيعة الإنحراف أو لنماذج

السلوك الانحرافى ، تصور أبناء المجتمع أنفسهم لما هو سوى وما هو منحرف. وبدلا من ذلك فقد قام بتحديد هـذه الخصائص إعتمادا على تصوره القائم على وجود مجموعة عامة من القيم والمعايير داخل أى مجتمع،وأن أولئك الذين يفشلون فى تحقيق القيم من خلال الوسائل المشروعة قد يصابون بحالة من فقدان المعايير التى تؤدى بهم إلى كافة أشكال الإنحراف .

وعلى الرغم من مناداة بعض العلماء بضرورة الاعتماد فى الدراسات العلمية على مصطلحات ولغة فنيه ، وعدم الاعتماد على المصطلحات الدارجة بسبب عدم دقتها فى العادة إلا أن هناك من بين علماء الإجتماع من يرون صعوبة تحقيق هذا الأمر خاصة فى بعض ميادين هـذا العلم مثل ميدان السلوك الإنحرافى . فعندما نقوم بتصنيف السلوك إلى سوى ومنحرف داخل أى مجتمع ، فإنه يتحتم علينا أن نأخذ فى اعتبارنا تصور أبناء المجتمع أنفسهم للانحراف والمنحرف ، والعوامل التى تقف وراء هذا التصور .

وقام « ميرتون » بتحديد الأنشطة الإنحرافية فى ضوء نظريته عن اللامعيارية Anomie theory فقد إعتبر أن أى سلوك يخرج عن قيم ومعايير المجتمع الأمريكى ، سلوكا منحرفا. ويذهب بعض النقاد إلى أن تصور «ميرتون» للانحراف يختلف بعض الشىء عن تصور أبناء المجتمع الأمريكى أنفسهم للانحراف . فقد إعتبر بعض الأنشطة على أنها إنحرافية مع أنهـا أنشطة سوية فى نظر أبناء ذلك المجتمع . وعلى العكس من ذلك فقد أغفل بعض الأنشطة ولم يدرجها ضمن مقولة السلوك المنحرف مع أنها أنشطة انحرافية فى نظر أبناء المجتمع مثل إيذاء الأطفال والجنسية المثلية والإغتصاب .. الخ .

كذلك فإنه على الرغم من إهتمام « ميرتون » بتوضيح سبب ظهور الممارسات

الإنحرافية التي إهتم بدراستها ، إلا أنه لم يوضح لنـــا سبب إختلاف إستجابة أعضاء المجتمع لمختلف الممارسات الانحرافية . فهناك مجموعة من الانحراف يقابلها المجتمع بعنف شديد ، في حين يقابل مجموعة أخرى بسلبية شديدة . يضاف إلى ذلك أنه لم يوضح لنا سبب تغير نظرة أبناء المجتمع لما يعد سلوكا إنحرافيا وما لايعد كذلك ، على الرغم من إستمرار القيم الأمريكية وعدم تغيرها فإلى عهد قريب كان القانون يحرم السكر وتعاطى الخمور ، ثم تغير الأمر بعد ذلك .

نظرية «بيكر» في الانحراف « النموذج التصنيفي »

وهناك مجموعة من العلماء مثل « هوارد بيكر » H.Becker يفضلون الرجوع عند دراسة الاستواء والانحراف إلى رد الفعل المجتمعي Sosietal reaction تجاه السلوك . أى أنهم يفضلون دراسة قضية الانحراف من خلال الاجابة عـــلى التساؤلات التالية :

أ) ماهو مفهوم أعضاء المجتمع عن الانحراف وكيف يحددونه ؟

ب) ماهي طبيعة النماذج السلوكية والخصائص الشخصية التي ينظر اليها أبنـاء المجتمع على أنها نماذج وخصائص إنحرافية ؟

جـ) ماهو رد الفعل المجتمعي إزاء السلوك المنحرف ؟

وقد قـدم لنـــا « بيكر » نظرية أطلق عليهـا النظرية التصنيفية لـلانحراف Labelling theory of deviance.[١٣] فالمجتمعات طبقا لهـذه النظرية هي التي تحدد الانحراف ، وذلك من خلال إقرار بعض القواعد التي يعد إنتهاكها إنحرافا من منظور أبناء ذلك المجتمع . وبهذا فإن الانحراف ليس خاصية للفعل الذى يرتكبه الانسان ، وإنما هو مسألة تتعلق بثقافة المجتمع وبنظرة أبنائه . فالشخص

المنحرف هو الذى يخالف قواعد المجتمع والذى يصنفه المجتمع نتيجة لذلك بأنه كذلك . وبقول آخر فإن الانحراف هنا ليس صفة يوصف بها السلوك فى ذاته ، ولكنه خاصية يخلعها المجتمع على سلوك معين فى ضوء القيم والمعايير السائدة .

وهناك مجموعة من الخلافات بين النموذج التصنيفى عند « بيكر » وبين نموذج الاتفاق عند « ميرتون » فالنموذج الأخير يفترض سيادة حالة عامة من الاتفاق على القواعد السائدة داخل المجتمع ، وعلى ضرورة الامتثال لهـا . ويحدث الانحراف نتيجة لمجموعة من الضغوط فى مقدمتها عدم قدرة بعض الأشخاص على تحقيق قيم المجتمع بسبب عدم توافر امكانيات ذلك التحقيق . وبقول آخر فإن الشخص يضطر لكسر قاعدة يؤمن بها بسبب وجود بعض الدوافع التى تدفعه إلى ذلك . وهنا تكون مهمة الباحث السوسيولوجى هى محاولة الكشف عن تلك الدوافع التى تؤدى إلى ظهور السلوك المنحرف .

أما النموذج التصنيفى عند « بيكر » فإنه لا يهتم كثيرا بدوافع السلوك المنحرف ، لأن هـذا السلوك يصدر عادة من أفراد وجماعات تعتبره سلوكا طبيعيا ، ولكن المجتمع هو الذى يصفه بالإنحراف . ولعل هذا هو ما جعل هذا الباحث الأخير يتجاوز السؤال عن الدوافع إلى السؤال التالى : لماذا ينظر المجتمع إلى أنشطة معينة على أنها أنشطة إنحرافية ؟ .

ولكن إذا ما طرحنا السؤال التالى : كيف يتم تحديد السلوك المنحرف داخل المجتمع ؟ فإننا سوف نقابل بمجموعة متباينة من الإجابات يضاف إلى ذلك أن هناك قدرا من عدم الإتفاق بين أعضاء المجتمع وجماعاته حول ما يعد إنحرافا وما لا يعد كذلك فهناك بعض الناس يعدون منحرفين من قبل الآخرين ، ولكنهم يرفضون هذا الحكم ، ويبررون سلوكهم بأنهم لا يقبلون القواعد التى يتم فى ضوءها

الحكم عليـــه بأنه سلوك منحرف . وهناك بعض الناس الذين يقرون إنتهاكهم لقاعدة ما ، ولـكنهم يبررون ذلك بأن هـذا الإنتهاك أمر مشروع لأنهم بهـذا الإنتهاك إنما يمتثلون لقاعدة أخرى أهم من وجهة نظرهم ولها نفس القدر من الإحترام داخـل المجتمع نفسه ـ وبوجه عـام فإن النموذج التصنيفى يعتمد فى تحديده للانحراف عـــلى التصنيف الثقـافى للسلوك والأفعال الإجتماعية داخل المجتمع .

نظرية ليمرت .

وفى ضوء هذا الإختلاف بين أعضاء المجتمع حول ما يعد إنحرافا وما لا يعد كذلك ، فإنه لا يمكن لنـا الأخذ بفرض « ميرتون » عن الاتفاق حـول المعايير والقيم الشائعة . ويذهب « ليمرت Lemert » إلى أنه من الناحية النظرية يمكننا القول بأن القيم التى يكتسبها أعضاء المجتمع خلال مرحلة الطفولة ، والـتى تدعمها أساليب الضبط أو الضوابط البنائية داخل المجتمع ، تتيح لنـا القدرة على التنبؤ بالسلوك اليومى لأعضاء المجتمع وعلى تفسير الامتثال لقواعده ومعاييره وأعرافه .

ولـكن « ليمرت » يشير إلى أنه من السهل أن نضع نموذجا نظريا مثل نموذج الاتفاق عند « ميرتون » ، ولكن من الصعب أن نجد هـذا النموذج مطبقا داخل أى مجتمع . ويقول آخـر يصعب أن نجـد إتفاقا كاملا بين أعضاء المجتمع وجماعاته وطوائفه المتعددة (خاصة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة) حول ما يعد إنحرافا وما لا يعد كذلك (١٤) .

وبدلا من القول بسيادة مجموعة متكاملة من القيم والمعايير على مستوى المجتمع بأكله ، فإنه من الأفضل ومن الأكـثر واقعية أن نقرر سيادة عـدة قيم ومعايير

متصارعة أحيانا ، تختلف من طبقة إلى أخرى ، ومن جماعة مهنة لأخرى ومن جماعة إقليمية لأخرى وهكذا .

وفى إطار مثل هذا السياق الاجتماعى غير المتجانس تختلف معايير الحق والباطل أو الصواب والخطأ من طبقة إلى أخرى ومن جماعة إلى جماعة ومن مهنة إلى مهنة ومن إقليم إلى إقليم وهكذا . وبهذا المعنى لا يمكن الحديث عن إنحراف مطلق وإنما يكون الإنحراف دائما نسبيا إلى مجموعة المعايير السائدة داخل الجماعة المهنية والطبقية والاقليمية التى ينتمى إليها الشخص .

العلاقة بين الضبط الاجتماعى والقوة فى المجتمع :

وفى ظل تعدد القيم والمعايير والقواعد يمكن لنا أن نعتمد على مفهوم جديد لتفسير الإنتظام أو الإمتثال الاجتماعى بدلا من مفهوم الوحدة المعيارية العامة داخل المجتمع . ويقوم المفهوم الجديد على فكرة القوة Power . وهناك عدة أنواع من القوة داخل المجتمع كالقوة الاقتصادية والقوة السياسية والقوة الدينية والقوة الاخلاقية ... الخ . ولا يمكن أن يتساوى جميع أعضاء المجتمع من حيث موقعهم من القوة أو من سلم القوة داخل المجتمع . فهناك بعض الجماعات أو الطبقات التى تستحوذ على مصادر القوة الاقتصادية (كالثروة الملكية) والقوة السياسية (الحكم) ، وهم من خلال هذا الاستحواز يمكنهم فرض تصورهم الخاص عن الامتثال والإنحراف على بقية جماعات وطبقات المجتمع . فصنع وصياغة القواعد القانونية وفرضها داخل المجتمع الأكثر تعقيدا هى فى جوهرها عمليات سياسية تستند إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية . فإذا كانت هناك طبقة داخل المجتمع تمسك بمقاليد القوة السياسية إعتمادا على سيطرتها الاقتصادية ، فإنها بذلك تستطيع صياغة وفرض القوانين والمعايير المدعمة لمصالح أبناء هذه

الطبقة ، وإعتبار كل ما يتعارض مع هذه المصالح نوعا من الانحراف .

ويحاول بعض الباحثين لقضية الامتثال والانحراف فى علم الاجتماع الغربى تجاهل العامل الاقتصادى والطبقى عند مناقشتهم لقضايا الانحراف والامتثال والضبط . وبدلا من ذلك نجدهم يتناولون هذه القضايا فى ضوء مجموعة من العوامل الأخرى كالعوامل القيمية أو العنصرية . ومثال هذا تحليل « بيتر ورسلى » P. Worsley للقوة السياسية فى أمريكا (١٥)، حيث يذهب إلى أنه نظرا لسيطرة العنصر الانجلوساكسونى الأبيض الذى يعتنق الإتجاه البروتستنتى على القوة التشريعية فى أمريكا ، فإن أعضاء هذه الجماعة الاثنولوجية هم الذين يقومون بصنع وإصدار القرارات السياسية وتحديد القواعد والمعايير فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية . وهم بهذا يحددون معايير الإستواء والانحراف كما يقومون بفرضها بطريقة قانونية على مختلف الجماعات الإثنولوجية الأخرى كالزنوج والمكسيك والايطاليين ... الخ (١٦). ويميل بعض علماء إجتماع الغرب إلى تفسير الانحرافات كالجناح والجريمة فى ظل مثل هذه العوامل . ويشير « ورسلى » إلى أن كل جماعة إثنولوجية من الجماعات المذكورة لها قواعدها ومعاييرها التى قد تختلف أو تتناقض مع قواعد ومعايير الجماعة ذات البشرة البيضاء The whites . وفى ضوء هذا التحليل يمكننا أن نفهم سبب إرتفاع معدل الانحراف بين أبناء الطبقات الدنيا فى أمريكا . فنتيجة لأن العنصر الأبيض هو المسيطر إقتصاديا فإنه يستطيع من خلال هذه السيطرة أن يتحكم فى القوة السياسية ويوجهها لما يخدم مصالح الطبقة المسيطرة . ولما كان الجزء الأكبر من أبناء الطبقات الدنيا من غير العنصر الأبيض ، وكانت مصالح هذه الطبقات تتناقض بالضرورة مع مصالح الطبقة العليا المسيطره والمستغلة ، فإن أبناء هذه الطبقة الأخيره يصفون أفعال أبناء الطبقات الدنيا التى تعارض مصالحهم الإستغلالية بالانحراف أو عدم الإستواء .

وعلى الرغم من صدق القول بوجود مجموعة من القواعد أو المعايير أو القيم العامة داخل أى مجتمع ، تحدد بصورة عامة ماهو مقبول وماهو مسموح به وماهو متسامح فيه وماهو مرفوض ، أو تحدد ماهو السلوك السوى وما السلوك المنحرف، إلا أن القضية لا يمكن فهمها بهذه الصورة المجردة فى التطبق ، ذلك لأن القاعدة الواحدة لا تطبق فى الواقع بأسلوب واحد على جميع أعضاء المجتمع بغض النظر عن موقعهم من الثروة والحكم ، أو بعيدا عن طبيعة ما يحتلونه من مركز أو مكانة وما يقومون بأدائه من أدوار . فالقاعدة الواحدة قد تطبق على شخص معين وفى موقف معين بطريقة تختلف عن تطبيقها على شخص آخر أو داخل موقف مختلف. كذلك فإن الهيئة المسئولة عن تنفيذ القوانين وإنتماءاتها الطبقية وعلاقتها بالجماعات الأخرى داخل المجتمع ، يؤثر على مدى التزامها بالدقة فى تطبيق القانون أو القواعد وعلى أسلوب التطبيق . ويضرب لنا « ورسلى » مثلا على ذلك بأن عملية تطبيق القوانين يقوم بها مجموعة من الموظفين المنتخبين فى أمريكا . ، ونتيجة لعملية الإنتخاب ، فإنهم يكونون عادة على درجة كبيرة من الحساسية للرأى العام أو جمهور المنتخبين والضغوط السياسية داخل المجتمع ولعل هذا هو ما يفسر نشاط هذه الأجهزة فى مواجهة بعض أنواع السلوك الإنحرافى عندما يثير هذا النشاط سخط الرأى العام (كالبغاء والاغتصاب والإتجار فى الأعراض) بينما لا تتعرض لهذه الانشطه عادة وفى أغلب الاحيان طالما أنها لم تؤد إلى إستثاره الرأى العام داخل المجتمع .(١٧)

ويشير بعض الدارسين إلى أن الفهم السوسيولوجى الواسع يختلف عن الفهم القانونى لظاهرة الإنحراف ، فهناك العديد من ألوان السلوك تعد إنحرافية من المنظور السوسيولوجى بينما هى ليست كذلك من المنظور القانونى . يضاف إلى هذا أنه من الخطأ الإعتماد على الإحصاءات الجنائية عند دراسة ظاهرة الإنحراف

لأن هناك العديد من الجرائم التى ترتكب دون أن يدرى عنها القائمون على أمر الضبط القانونى شيئا . وقد أشار « ميرتون » إلى أهمية هـذه النقطة الأخيرة على الرغم من أن الإحصاءات التى تتعلق بالسلوك الانحرافى فى أمريكا تؤيد نظريته ، حيث تكشف عن إرتفاع نسبة الجرائم بين أبنـاء الطبقات الدنيا . ويرى بعض الباحثين أن هـذه الاحصاءات لاتكشف عن الحقيقة نتيجـة لوجود تحيز واضح ضد أبنـاء هذه الطبقات ، جنبا إلى جنب مع وجود تستر واضح عـــلى جرائم وإنحرافات الصفوة داخل المجتمع الأمريكى .

وفى ضوء هذا التحليل يمكن القول بأن المدخل التصنيفى Labelling approach الذى قدمه لنا « بيكر » أكثر إتفاقا مع التحليـل السوسيولوجى الموضوعى لظاهرة الانحراف ، وذلك بالمقارنة بمدخل الاتفاق Consensus approach الذى قدمه لنـا « ميرتون ». فعمليه وصف السلوك بأنه سوى أو منحرف هى فى جوهرها عمليـة تتعلق بالتصنيف الثقافى داخـل المجتمع ، على الرغم من وجود قدر ضرورى من الاتفاق حـول المبادىء العامة . ويرتبط هذا التصنيف إرتباطا وثيقا بعدة متغيرات سوسيولوجية كالقوة الاقتصادية والسياسية والبناء الطبقى ونسق القيم وتاريخ المجتمع والثقافة الفرعية للجماعة ... الخ .

ولاشك أن تحليل ظاهرة الانحراف أوالاستواء داخل الجماعات أوالتنظيمات الصغيرة ، تلك التى تتسم بوجود قواعد عامه وملزمة ومحددة ومحترمة من الجميع، يختلف عن تحليل نفس الظاهرة على مستوى المجتمعات أو التنظيمات الأكثر إتساعا وتعقيداً . فمـــع إتساع المجتمع وتعقده ـ كما سبق أن أشرنا ـ تتعدد الجماعات والطبقات والمهن ، وبالتالى تتصارع القيم والمعايير والتوجيهات والأدوار. وإذا كان من الممكن الاستعانه بنموذج (ميرتون) فى الإتفـــاق عند تحليل ظاهرة الإنحراف على مستوى الجماعات أوالمجتمعات الصغيره، فإنه لايمكن لهذا النموذج

أن يسهم بطريقة فعالة فى فهم وتحليل هذه الظاهرة على مستوى المجتمعات الكبيرة والمعقدة . وفى هذه الحالة الأخيرة يجب الاسترشاد بنموذج يأخذ فى إعتباره عدة متغيرات أساسية فى مقدمتها تفاوت أعضاء المجتمع على سلم القوة الاقتصادية والسياسية والانقسام الطبقى وتعدد القيم والمعايير وصراع الأدوار والمعايير ... الخ (١٨) ولعل هذا ما يجعل قضية الامتثال والانحراف فى المجتمع ترتبط بعدة ميادين أساسية فى علم الاجتماع مثل ميدان دراسات التنظيمات والطبقة والاقتصاد والسياسة أو القوة ... الخ .

قضية الانحراف والضبط بين نموذج الاتفاق ونموذج الصراع

والواقع أن معالجة قضية الانحراف والامتثال ترتبط فى علم الاجتماع بطبيعة التوجية الايديولوجى الذى يسيطر على الباحث ، وبطبيعة الأساس المتصور للمجتمع وقد سبق أن أشرنا خلال الفصول السابقة إلى أن هناك إتجاهين متصارعين فى علم الاجتماع - إتجاه التوازن وإتجاه الصراع . ويذهب أنصار الاتجاه الأول إلى أن المجتمع يقوم فى جوهره على أساس مجموعة مشتركة ومستقرة من المعايير القادرة على إقامة التوازن المستمر داخل المجتمع. ويؤكد أنصار هذا الاتجاه أهمية عمليات التعاون والتوافق والتمثل الكامل للمعايير. فوحدة المجتمع بناء على هذا الاتجاه تقوم على أساس سيادة مجموعة من المعايير والقواعد القيمية والأخلاقية الملزمة والمشتركة . وفى ضوء هذا التحليل يصبح الانحراف هو الخروج على هذه المعايير والقواعد ، كما تصبح الجزاءات هى رد الفعل الاجتماعى العام ضد إنتهاك مايقره المجتمع ككل من قواعد ومعايير .

وعلى العكس من ذلك فإن إتجـــاه الصراع يؤكد قيام المجتمع والتاريخ والتطور على أساس الصراع فى كافـــة أشكاله الطبقي والاقتصادي والسياسي

والمعيارى... الخ . ومصدرهذا الصراع فى نظر أنصار هذا الاتجاه، هو إختلاف المصالح ووجود جماعات مستغلة وجماعات مستغلة . وفى إطار هذا التحليل فإن أنصار إتجاه الصراع يفسرون ظاهرة الانحراف فى ضوء علاقات الانتاج السائدة فى المجتمع . فالمسيطرون طبقيا وأقتصاديا يضعون القواعد والمعايير التى من شأنها حماية مصالحهم ويعتبرون أى تخط لهذه القواعد والمعايير إنحرافا يستوجب العقوبة أوالتقويم . وهنا لاتصبح معايير الإستواء والانحراف معايير عامة أو موضع إتفاق بين جميع أعضاء أو جماعات المجتمع ، وإنما هى المعايير التى تفرضها الطبقة المسيطرة . كذلك فإن أساليب وعمليات الضبط لاتستهدف فى نظر أنصار هذا الاتجاه حماية المجتمع ككل بقدر ما تستهدف الحفاظ على المصالح الطبقية للجماعة المستحوزه على القوه السياسية والاقتصادية فى المجتمع .

قضية الانحراف والجناح فى الدراسات السوسيولوجية

سبق أن أوضحنا أن إستقرار النظام داخل أى مجتمع يعتمد على أداء كل شخص لواجبات دوره ، تلك الواجبات التى يفرضها مركزه داخل المجتمع . وهناك عدة عوامل سيكواجتماعية يمكن فى ضوئها أن نفسر عملية الإمتثال الاجتماعى للقواعد والمعايير القائمة ، أو لتوقعات الآخرين . ويمكن لنا أن نوجزها فيما يلى:

أولا : التنشئة الإجتماعية : التى تنقل ثقافة المجتمع ـ معاييره ونظمه وبناء التوقعات داخله ونماذج السلوك المقبولة والممنوعة ... ـ إلى الفرد .

ثانيا : الجزاءات الإجتماعية : وتتمثل فى كافة الوان العقاب والثواب السيكولوجى والمادى الذى يتعرض له الشخص نتيجة أتيان أفعال معينة . فإذا قام الفرد بأداء إلتزاماته تمتع برضاء الآخرين وثنائهم ، وأحيانا يحصل على مكافآت ماديه . أما إذا إنحرف عن المعايير وما يفرضه عليه دوره فإنه يتعرض لمختلف ألوان العقاب .

ثالثا : الوعى بمتطلبات الدور : ويجب على كل فرد أن يكون مدركا بوضوح لما هو مطلوب منه ، حتى يتمكن من أدائه . كذلك يجب أن تكون لديه المهارات اللازمة لأداء دوره بكفاءة . وعندما يكون الفرد على وعى بمتطلبات دوره ، ولديه المهارات اللازمة لأداء ذلك الدور ، ولديه الرغبة فى القيام به ، ومتقبلا لقيمه ، فإنه يكون قد إستدمج هذا الدور Internalised the role .

ويذهب بعض الباحثين فى العلوم الاجتماعية خطأ ، إلى أن أعضاء المجتمعات - خاصة التقليدية - يشاركون فى الإيمان بنفس القيم ويتبنون نفس الاتجاهات ويقومون بنفس النماذج السلوكية طبقا لبناء التوقعات تماما . ويرجع الخطأ فى هذا القول إلى تجاهل أوجه التباين والاختلاف بين أعضاء كل مجتمع فى إطار ما هو مقبول ثقافيا . كذلك فإن هذا الزعم يتجاهل الانحرافات الموجودة داخل أى نسق إجتماعى سواء أكان مجتمعا متخلفا أو متقدما . فالثقافة داخل أى مجتمع لا تفرض مجموعة من المعتقدات والقيم والمعايير ذات تحديد واضح ودقيق ، وإنما تفرض مجموعة من المعايير وتسمح فى نفس الوقت بالإختلاف والحرية فى نطاق مسموح به . وهذا ما كشفت عنه مختلف دراسات القيم مثل دراسة « فلورانس كلوهون » F. Klokhon عن القيم والمعتقدات فى جنوب غرب أمريكا (١١) . فثقافة أى مجتمع غالبا ما تحتوى على نماذج من القيم والسلوك المفضل ثقافيا، ونماذج أخرى مسموح بها ثقافيا، ونماذج ثالثة متسامح فيها ، وأخرى رابعة ممنوعة ثقافيا .

ولهذا فإنه لا يمكن النظر إلى أى خروج عن المعايير العامة المقبولة ، أو تبنى وجهات نظر غير شائعة على أنه إنحراف . فإذا كان من الممكن أن نعد مثل هذا الخروج أو التبنى إنحرافا من المنظور الإحصائى ، فإنه لا يحق لنا إعتباره كذلك من المنظور السوسيولوجى . فالإنحراف فى علم الاجتماع هو ذلك الفعل الذى

يؤدى إلى ظهور تحد واضح لقيم المجتمع وللمعايير المقبولة داخله ، والذى يشير المجتمع لدرجة قيام أبنائه بتوقيع الجزاءات الإجتماعية السلبية ضد القائم به . ويقول آخر فإن السلوك المنحرف ليس هو والسلوك الذى يخرج عن القيم السائدة ، ولكنه السلوك الذى يناقض هذه القيم ويمثل تحديا لها ، مثل الجرائم وإنحراف الأحداث .

ولكن هناك بعض الحالات أو الأنماط السلوكية ، يصعب وصفها وصفا قاطعا بالانحراف بهذا المعنى . فقد تساءل بعض علماء الاجتماع فى أمريكا عما إذا كان تجاوز السرعة المقررة فى الطرق العليا يعد سلوكا إنحرافيا ، على الرغم من أن أغلب السائقين يتجاوزون بالفعل هذه السرعة ؟ . ويمكن القول بوجه عام أن معايير الاستواء والانحراف تختلف وتتباين من جماعة إلى أخرى ، ومن طبقة إلى أخرى ، ومن اقليم إلى آخر داخل نفس المجتمع .

وقد انحصرت دراسات الإنحراف الاجتماعى لدى أغلب علماء الاجتماع فى أمريكا ، فى بعض المشكلات الاجتماعية المحددة مثل الجريمة وإنحراف الأحداث والدعارة وإدمان العقاقير ... الخ (٢٠) .

ويجمع أغلب الباحثين على شيوع مثل هذه الانحرافات داخل المناطق المختلفة من المجتمع الصناعى،وبين أبناء الطبقات الدنيا . وقد لعب علماء الاجتماع فى جامعة شيكاغو دورا هاما فىهذا الشأن . ويرجع ذلك إلى أن مدينة شيكاغو نفسها تمدهم بمعمل طبيعى لأبحاثهم السوسيولوجيه عن الإنحراف والجريمة .

دراسة «شو» لظاهرة الجناح :

وهناك بعض الخطوط الفكرية التى تربط بين مختلفدراساتوأبحاث أنصار مدرسة شيكاغو فى علم الاجتماع ، أهمها إعتقادهم بأن الإنحراف عن المعايير

الإجتماعية المقبولة لا يرجع إلى الضعف العقلى أو إلى الاصابة، بالذهان Psychosis أو عن أى شىء من أشكال عدم الإستواء النفسى أو إختلال الشخصية، وإنما يرجع أصلا إلى طبيعة الظروف الاجتماعية السيئة التى ينشأ فى ظلها الشخص المنحرف. وبقول آخر فإن ظاهرة الجناح ليست وظيفة لعوامل نفسية ولكنها وظيفة لمجموعة من العوامل الاجتماعية المعينة ـ وفى مقدمة هـذه العوامل إهمال أو إنحلال بعض أجزاء المدن، مما يسهم فى ظهور التفكك الاجتماعى الذى يؤدى بدوره إلى ظهور كافة أنواع الإنحرافات. ومن أهم ممثلى هذه المدرسة « كليفورد شو » C. Shaw ورفاقه الذين قاموا بدراسة حول ظاهرة الجناح (٢١). فقد قام هؤلاء الباحثين بتقسيم مدينة شيكاغو إلى مربعات، ثم قاموا بتسجيل نسبة الأحداث المنحرفين فى كل منها. وقد كشفت هذه الدراسة عن أن هـذا النوع من الانحراف يتركز فى عدد قليل من المناطق، وهى تلك الـتى تتجمع حول منطقة العمل المركزية Central business district. فقد وجد أن ٢٥ ٪ من أطفال هذه المناطق سبق أن سجلوا فى سجلات الشرطة كمنحرفين، فى حين لا تزيد النسبة المماثلة فى المناطق الأخرى عن ١ ٪ فقط. وقد لوحظ أن سكان هذه المناطق يعانون من مستوى معيشى متخلف وتغير سريع، وصراع ثقافى نتيجة لهذا التغير السريع.

وقد استطاع « شو » وزملاؤه التوصل ـ من خلال مثل هـذه الأبحاث ـ إلى بعض الاستنتاجات حـول ظاهرة الانحراف، تماثل تماما تلك الـتى خلص اليها « دوركيم » من دراسته لظاهرة الانتحار. فقد أوضح شو أنه فى ظل الظروف القائمة داخل المناطق المتخلفة، يصعب سيطرة المجتمع على أعضائه نتيجة لما يعانيه من تفكك، إلى درجة عـدم التزام هؤلاء الأعضاء بالامتثال للمعايير الثقافية المقررة. وقد أشار « شو » إلى أنه إذا كان المجتمع مفككا وكانت الضوابط الاجتماعية ضعيفة داخله، فإن المجال يصبح ملائماً للانحراف (٢٢).

كذلك فقد أوضح هذا الباحث أنه في مثل هذه الظروف تشيع نماذج السلوك الإجرامى ، بحيث يتناقلها الأبناء عن الآباء ، لدرجة أنها تصبح هى النماذج الثقافية العادية والسائدة داخل تلك المناطق التى تتسم بمعدل إنحراف مرتفع High delinquency areas . فمن الطبيعى أن يمتص الأبناء القيم والنماذج السلوكية المنحرفة لآبائهم ، وأن ينظروا إليها على أنها القيم والنماذج السلوكية العادية أو الطبيعية .

وقد قدم « شو » وزملاؤه بهذه الدراسة وما خلصت إليه من نتائج ، تحديا علميا فى مواجهة ما كان سائدا من أفكار ونظريات حول الإنحراف، والتى كانت ترجعه إلى عوامل سيكولوجية وبيولوجية مثل الضعف العقلى ، أو النزعة الشريرة لدى بعض الأحداث بفعل عوامل مرضية .

دراسة «جلوك» لظاهرة الجناح :

ولكن هناك دراسات لاحقة وجهت مجموعة من الإنتقادات والإعتراضات إلى نتائج دراسات مدرسة شيكاغو . ومن أبرز هذه الدراسات ، تلك الدراسة التى قام بها « جلوك » Glueck الأستاذ بجامعة « هارفارد » . فقد أشار هذا الباحث إلى أن فكرة المناطق المتخلفة أو ما أطلق عليه المناطق الانتقالية Transitional zones لا تفسر بمفردها ظاهرة الإنحراف ، طالما أن نسبة الأولاد المنحرفين أقل من نسبة الأسوياء داخل نفس المنطقة .(٢٣)

وقام « جلوك » وزوجته بإجراء مقارنة سوسيولوجية بين خمسمائة شخص منحرف وخمسمائة شخص سوى من بين سكان منطقة واحدة . وقد روعى فى العينين التجانس من حيث السن والذكاء والأصل العنصرى .. الخ . وقد دعمت نتائج هذه الدراسة ما إنتهى اليه « شو » من نتائج ، حيث وجد أن العوامل

السيكولوجية بمفردها لاتفسر لنا الاختلاف بين المجموعتين . وقد كشفت دراسة « جلوك » عن أن المنحرفين ينحدرون فى الغالب عن أسر كثيرة التنقل الاجتماعى، ولا يوجد فيها سوى أحد الوالدين (سواء بسبب الانفصال أو الوفاة) وغالبا ما يمارس آباء المنحرفين بعض العادات السيئة مثل السكر أو الإدمان ... الخ .

وأوضح « جلوك » أنه على الرغم من إنتشار ثقافة الجناح Delinquent Culture خلال المنطقة بأ كلها ، إلا أنها لم تؤثر إلا على الأولاد المنحدرين من أسر عريقة فى الانحراف ، بحيث يكتسب هؤلاء الأبناء تلك الثقافة خلال عملية التنشئة الاجتماعية . وبقول آخر فإن الأولاد الذين ينشأون فى أسر منحرفة يكتسبون الإستعداد للانحراف من خلال الاقتداء بآبائهم أو نتيجة لضعف الاشراف والتوجيه ، أو نتيجة العاملين معا .

دراسة « كلوارد » و « أهلين » لظاهرة الجناح :

وقد ظهرت دراسة حديثة فى هذا المجال قام بها « رتشارد كلوارد » R. Cloward و « لويد أهلين » L. Ohlin ، كانت بمثابة تحد آخر للتصورات السوسيولوجية التقليدية عن الإنحراف (٢٤). فقد إدعى أغلب من تعرضوا لمشكلة الجناح فى أمريكا ، أن المنحرفين يرفضون القيم التى تسود الطبقة الوسطى داخل المجتمع . وعلى العكس من ذلك فقد أثبت هذان الباحثان أن هؤلاء المنحرفين يتبنون نفس القيم التى يتبناها أبناء الطبقة الوسطى . وبقول آخر لا ينجم الانحراف عن عدم تبنى المنحرفين من أبناء الطبقات الدنيا للقيم التى يدين بها أبناء الطبقات الوسطى ، ولكنه ينجم فى الواقع عن تبنيهم لهذه القيم نفسها فى الوقت الذى يفتقدون فيه الإمكانيات اللازمة لتحقيقها .

مدخل العلاج :

وكان من نتيجة إختلاف نتائج أبحاث كل من « شو » و « جلوك » و « أهلين » أن إختلفت أساليب مواجهة الانحراف والقضاء عليه عند كل منهم .

فقد أشار « شو » إلى أن المدخل السليم لعلاج ظاهرة الجناح يتمثل فى إجراء عمليات التجديد الحضرى Urban renual وإزالة الأحياء المتخلفة داخل المدن. أما « جلوك » ، فقد أشار إلى أن هذا المدخل يتمثل فى إعادة تأهيل أسر المنحرفين. وأخيراً نجد أن « أهلين » يرى أن هذا المدخل يتمثل فى إتاحة الفرصة أمام أبناء الطبقات الدنيا لتحقيق تلك القيم التى يؤمنون بها والتى تماثل تلك التى يتبناها أبناء الطبقات الوسطى . ولعل هذا المدخل الذى تبناه ، أهلين ، وكلوارد يتضح بجلاء من كتابهما الذى عنوانه (الانحراف والفرصة) . وقد تم إجراء إختبار تجريبى لهذا المدخل على نطاق واسع فى مدينة (نيويورك) لمعرفة مدى سلامة هذا المدخل وكفاءته فى التطبيق .

الانحراف بين العامة والصفوة :

وعلى الرغم من تلك الإسهامات القيمة التى قدمتها مدرسة شيكاغو فى مجال الكشف عن طبيعة وأسباب بعض نماذج السلوك الانحرافى مثل الجناح ، إلا أنه يتضح من دراسات أنصارها التأكيد المستمر على شيوع الانحراف بين أبناء الطبقات الدنيا أو الفقيرة أو المحرومة داخل المجتمع . وبقول آخر فإنهم يجعلون من الانحراف ظاهرة مرتبطة بالفقر والأحياء المتخلفة والطبقات الدنيا . وقد ظهرت بعض الدراسات الموضوعية تعارض هذا الرأى وتفنده ومن أبرز تلك الدراسات، دراسة « إدوين سوذرلاند » A. Sutherland ، الذى إستطاع أن يحدث ثورة فى مجال دراسات السلوك المنحرف .

فقد أوضح « سوذرلاند » من خلال دراسته بعنوان (جرائم الصفوة أو ذوى الياقات البيضاء) التى نشرها سنة ١٩٤٠ (٣٥) ، أن الانحراف والإجرام لا يشيع بين أفراد الطبقات الدنيا فحسب ، ولكنه ينتشر بنفس القدر بين أفراد الطبقات العليا كذلك . واستطاع هذا الباحث أن يثبت بالأدلة أن هناك العديد من حالات الإنحراف أو خرق القانون الجنائى ، تتم داخل أوساط رجال الأعمال والخبراء وذوى الثقافة الرفيعة والذين يتمتعون بسمعة حسنة ، والذين يتقلدون مناصب عليا داخل المجتمع . وأهم الجرائم التى تشيع فى هذه الأوساط والتى ناقشها « سوذرلاند » هى الإختلاس والربا والإحتيال وسوء التصرف فى الموارد المالية والغش فى المقاييس وإنتهاك بعض القوانين الفدرالية المنظمة للحياة الإجتماعية .

ويؤكد الباحث المذكور أن هذه النماذج السلوكية تعد جرائم بكل ما تحمله هذه الكلمة من معانى ، على عكس ما هو شائع أو ما يظنه البعض . فهذه النماذج السلوكية تتعارض تماما مع نصوص القانون الجنائى وتدرس فى علم الاجرام . ويشير « سوذ رلاند » إلى أن المعيار الحاسم للحكم على سلوك ما بأنه منحرف أو سوى ، هو مدى إمتثاله للنصوص والقواعد القانونية . ويصبح السلوك إجراميا إذا ما إنتهك نصوص القانون الجنائى للمجتمع (٣٦) .

ويذهب (سوذ رلاند) إلى أن جرائم الصفوة أو ذوى الياقات البيضاء لا تقل أهمية عن جرائم العامة مثل القتل والسرقة والسطو والجرائم الجنسية . بل أن جرائم الصفوة غالبا ما تكون أشد وطأة لأنها تسهم فى فقدان الناس الثقة بمجتمعهم .

والواقع أن الحملة التى بدأها (سوذ رلاند) سنة ١٩٤٠ فى مجال دراسات السلوك المنحرف ، تعكس عدم الرضا عن التحديد الضيق لمفهوم السلوك المنحرف

فى علم الاجتماع الغربى . وقد ساهمت هذه الحملة فى توسيع التصور السوسيولوجى أو المفهوم السوسيولوجى عن الانحراف والجريمة . فلم تعد دراسات الانحراف فى علم الاجتماع (أو فى علم اجتماع السلوك المنحرف) تقتصر الانحراف على النماذج السلوكية التقليدية كالجريمة والدعارة والإدمان والإغتصاب ... ، وإنما إتسع هذا المفهوم ليشمل كافة النماذج السلوكية الانحرافية داخل تنظيمات العمل وفى مجال المرور والنقل والتعاملات المالية ... الخ .

ولكن على الرغم من إتساع مفهوم الانحراف فى علم الاجتماع الغربى ـ خاصة الأمريكى ـ فى الستينات من هذا القرن بالمقارنة بمفهوم الانحراف قبل هذه الفترة إلا أن هناك عدة ميادين للانحراف لم تعالج بعد معالجة منهجية أو علمية سليمة مثل الانحرافات السياسية والعنصرية . ولعل هذا النقص هو ما جعل بعض الباحثين مثل « ميرتون » Merton يشيرون إلى عدم إمكان التوصل إلى نظرية شاملة فى السلوك الانحرافى فى علم الاجتماع حتى الآن (٢٧) .

مراجع الفصل السادس

(1) H. Johnson: op cit. p. 253.

(2) Ibid pp. 554-559.

(3) Ibid See also W. Ogburn and Nimcoff. op. cit. pp. 505-515.

(4) R. K. Merton: Social structure and anomie 1938.

(5) Ibid. p. 559.

(6) Ibid,

(7) Ibid., p. 561-. See also. M. Clinard: Criminological research: in R. Merton, L. Broom and L. S. Cotrell (eds): Sociology today: Problems and prospects. 1959 ch-23.

(8) R. A. Cloward: Illigitimate means, Anomie and deviant behaviour: American social review 1659. Vo. 24. No 2 pp. 194-166.

(9) Ibid P. 579.

(10) T. Parsons. The social system: The Free press 1961. ch-9.

(11) Peter Worsley, et-al: Introductory Sociology. Penguin books. 1970. p. 357.

(21) Ibid P. 266

(13) Haward Becker: Outsiders: Study in the sociology of deviance, The Free press 1963. p. 91.

(14) E. M. Limert: Human deviance: Social problems and social control. Prentice Hall. 1967 p. 7.

(15) Peter Worsley: op. cit. p. 369.

(16) Ibid.

(17) Ibid.

(18) Ibid : p. 373.

(19) Florence Kluckhohn and F. L. Strodtbeck. op. cit.

(20) A. Inkeles: op. cit. p. 80.

(21) Clifford. Shew et-al. Delisquey. areas: Chicago University Press. 1929.

(22) Ibid p. 9.

(23) Sheldon Glueck and Eleanor Glueck: Unraveling Juvinile delinquency: Cambridge: Harvard Univ press. 1955.

(42) Richard Cloward and L. Ohlin: Delinquency and op portunity: Glencoe, 111: The Free press 1961.

(25) Edwin Sutherland: White collar criminatily: American Sociological review 1940 Vol-1-12. See also Albert Cohen et-al: The Sutherland papers: Indiana Univ. Press 1956.

(26) E. Sutherland. op. cit.

(27) R. K. Merton and R. Nisbet (eds) Contemporary Social problems. N. Y. Har Kourt, Brace 1961.

الفصل السابع

نظرية الضبط فى علم الإجتماع

١ — مقـــدمة .
٢ — إختلاف مفهوم الضبط بين العلماء .
٣ — التوجيه الإيديولوجى وعلاقته بنمو الإهتمام بقضية الضبط فى علم الإجتماع.
٤ — مفهوم الضبط عند بعض علماء الإجتماع .
٥ — نظرية الضبط فى علم الإجتماع .
٦ — الضبط والإرادة البشرية .
٧ — الضبط والتنشئة الإجتماعية .
٨ — الضبط والجزاءات الإجتماعية .
٩ — الضبط والدور الإجتماعى .
١٠ — الضبط والقيم الإجتماعية .
١١ — وسائل الضبط الإجتماعى .
١٢ — مراجع الفصل السابع .



مقدمة :

يعد مفهوم الضبط الإجتماعى من أهم المفاهيم التى يتعرض لها علم الإجتماع بالدراسة والبحث ، والتى يكثر حولها الخلاف العلمى سواء من حيث التعريف أو تحديد المضامين والمجالات التى يشملها الضبط داخل المجتمع . والواقع أن قضية ضبط السلوك الإنسانى داخل المجتمع هى قضية مشتركة بين عدة علوم إجتماعية مثل علوم القانون وعلم الإدارة وعلم السياسة وعلم الإقتصاد وعلم الإجتماع . ويهتم كل علم من هذه العلوم بأحد جوانب الضبط السلوكى فى المجتمع عدا علم الإجتماع الذى يتسم تناوله لظاهره الضبط بالعمومية والشمول فالقانون يهتم بعملية الضبط السلوكى من خلال النصوص القانونية وبمختلف اجراءات تنفيذ هذه النصوص وصياغتها وبتطبيق العدالة . ويهتم علم الإدارة بعملية ضبط السلوك الإدارى داخل تنظيمات العمل بحيث يسهم سلوك الأفراد المقنن فى أداء التنظيم الكلى لوظائفه بالطريقة المخططة . ويهتم علم السياسة بضبط السلوك السياسى لأعضاء المجتمع بحيث يتحقق الإستقرار السياسى وإستقرار الحكم داخل المجتمع . ويهتم علم الإقتصاد بعملية ضبط السلوك الإقتصادى سواء على مستوى الانتاج أو الاستهلاك أو التوزيع تحقيقا للأهداف الثقافية المقررة داخل المجتمع .

ويختلف أسلوب التناول السوسيولوجى لظاهرة ضبط السلوك الإجتماعى عن أساليب كل من العلوم المتخصصة التى سبق أن ذكرناها . فيهتم علم الاجتماع بدراسة ظاهرة الضبط الاجتماعى كأسلوب وكعملية لتشكيل سلوك الانسان وتطبيعه إجتماعيا بما يتفق مع البناء الثقافى السائد داخل الجماعة أو المجتمع كذلك فإن هذا العلم يهتم بدراسة الضبط كأسلوب للاستمرار البنائى والوظيفى داخل المجتمع . ويحاول علم الإجتماع التركيز فى دراسة الضبط الاجتماعى على ما يؤديه من

دور وظيفى داخل البناء الاجتماعى ، إلى جانب أنه يحاول إستجلاء العلاقة بين الضبط كعملية وبين بقية عمليات المجتمع ونظمه . يضاف إلى هذا أن علم الاجتماع يبحث فى أشكال الضبط داخل التجمعات البشرية المختلفة ، ذلك لأن الضبط قد يتخذ الشكل الرسمى كالقوانين والتعليمات المحددة والعقود ، كما أنه قد يتخذ الطابع غير الرسمى أو العرفى . ويحاول علم الاجتماع تفسير أسباب سيادة أحد هذين الشكلين فى مجتمع معين بينما يسود شكل آخر فى مجتمع مختلف . وبقول آخر فإن هذا العلم يحاول أن يربط الضبط كعملية إجتماعية وكأسلوب لانتظام الحياة الاجتماعية ، بالبناء الاجتماعى للمجتمع موضع الدراسة .

البداية التاريخية للاهتمام بقضية الضبط الاجتماعى :

لقد حدد لنا رواد علم الاجتماع الأول أهم ميادين الدراسة فى هذا العلم ، ومثال ذلك أن « هربرت سبنسر » تحدث عما أسماه القيود الاجتماعية Social restraints وهى تقابل ما يطلق عليه اليوم مصطلح الضبط الاجتماعى.(١) كذلك فقد تحدث هذا العالم عن نظام الطقوس الجماعية والنظام الدينى كعوامل لضبط وتوجيه السلوك الإنسانى داخل المجتمع. كذلك فقد تعرض رواد علم الاجتماع مثل « دوركيم » و « كومت » و « فيبر » وغيرهم إلى أهمية تنظيم السلوك الاجتماعى وفقا لمعايير الجماعة وقيمتها .

وقد تزايد الاهتمام بموضوع الضبط الاجتماعى منذ أن أصدر « إدوارد روس » E Ross سلسلة مقالات بهذا العنوان فى المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع فى المدة بين ١٨٩٦ و ١٨٩٨ ، ثم عاد فجمعها فى مؤلف واحد بعنوان « الضبط الاجتماعى: دراسة لأسس النظام الاجتماعى » سنة ١٩١٧ .(٢)

وقد صدرت بعد ذلك عدة دراسات خصص كل منها لدراسة قضية الضبط

الاجتماعى دراسة متخصصه شاملة . فقد تناولت هذه الدراسات مفهوم الضبط فى علم الاجتماع ، وعوامل الضبط وأساليبه المختلفة ، ومكوناته وهيئاته ودوره الوظيفى داخل المجتمع ... الخ . ويمكن أن نعطى أمثلة على تلك الدراسات المتخصصه، بدراسات كل من «جيروم داود» J. Dawd و «برنارد» L.LBernard و «جورج جيرفتش» G.Gurvitch . فقد أصدر الأول دراسة بعنوان «الضبط فى المجتمعات البشرية» [٣] ، وأصدر الثانى دراسة بعنوان «الضبط الاجتماعى فى جوانبه السوسيولوجية»[٤] وأصدر الثالث دراسة بعنوان «الضبط الاجتماعى» ظهرت ضمن دراسات عديده تضمنها كتاب «علم إجتماع القرن العشرين» .

اختلاف مفهوم الضبط بين العلماء :

ويختلف الدارسون لقضية الضبط فى علم الاجتماع من حيث تعريف المفهوم أو تحديد المضمون أو تقديم تصور سوسيولوجى محدد لعملية ضبط السلوك الانسانى داخل المجتمع . ويرجع هذا الاختلاف إلى أن قضية الضبط ذات اتصال وثيق بالنظام السياسى والاقتصادى السائد داخل المجتمع ، وبمجال نشاط الدولة ومدى تدخلها فى حريات الأفراد وأنشطتهم الاقتصاديه والاجتماعية ، إلى جانب أنها تتعلق بقضية الحريات الانسانية وبتصور العدالة الاجتماعية . فالمذهب الفردى أو النظام الرأسمالى يحاول قصر دور الدولة على حماية الحقوق الفردية وتحقيق النظام والإستقرار الاجتماعى . فالدولة طبقاً لهذا المذهب لا يجب أن تدخل فى ضبط السلوك الاجتماعى لأعضائها إلا فى أضيق حد ممكن وبما لا يتعارض مع الحريات الفردية والحقوق الطبيعية التى يكتسبها الإنسان كإنسان لا كعضو داخل المجتمع . وهذا هو ما جعل بعض الباحثين يطلقون على هذه الدولة إسم الدولة الحارسة أو الدولة البوليسية . وإذا كان نطاق تدخل الدولة فى ضبط السلوك

الاقتصادى للأفراد قد إتسع فى الدول الرأسمالية عقب الثورة الكينزية ، فإن هذا لم يحدث إلا تحت ضغط الأزمات الاقتصادية المتتالية والهزات الاجتماعية التى تعرضت لها المجتمعات الرأسمالية بسبب تناقضات النظام الرأسمالى ذاته . كذلك فإن هذا الإتساع فى مجال نشاط الدولة قصد به حماية النظام الرأسمالى من الإنهيار .

وعلى العكس من ذلك فإن النظام الاشتراكى يوسع من نشاط الدولة وحدود تدخلها فى ضبط السلوك الفردى لأعضائها سواء فى المجال الاقتصادى أو السياسى تحقيقا للاشباع المتزايد للحاجات الاجتماعية وتحقيقا للعدالة وتجنبا لمختلف السلبيات والصراعات والتناقضات التى عانى ويعانى منها المجتمع الرأسمالى .

وهناك مصدر آخر للخلافات بين تصور العلماء لمفهوم الضبط الاجتماعى ، يرجع إلى اختلاف التصورات اللغوية أو الدلالة اللغوية لمصطلح «Social control» فهذا المصطلح يشير فى إنجلترا إلى التسلط والسيطرة الشديدة علـــى حياة أعضاء المجتمع ، بعكس الحال بالنسبة لبقية دول أوربا مثل فرنسا وألمانيا وروسيا حيث يدل هذا المصطلح على معنى الاشراف والتوجيه والرقابة والإرشاد. وبقول آخر فإن مصطلح الضبط الإجتماعى فى إنجلترا يتضمن درجة أكثر حدة من التدخل فى حياة الأفراد وحرياتهم ، ويتركز حول القانون وأدواته، على عكس الحال بالنسبة للدول الأوربية حيث لا يشير هـذا المصطلح إلى هذا المعنى العنيف فى الحد من الحريات ، ويدل على معان أكثر تقبلا كالتوجيه الاقتصادى والسياسى لحياة الأفراد [٥] .

ويمكن تفسير هذا الخلاف فى ضوء البناء التاريخى والاجتماعى لكل من هذه المجتمعات، فالتقاليد الديموقراطية والنظام الرأسمالى أكثر عراقة فى انجلترا بالمقارنة

بمجتمعات أوربا الأخرى ، مما جعل الشعب البريطانى على درجة كبيرة من الحساسية ضد أية قيود تفرضها الدولة على حريات أعضاء المجتمع . وعلى العكس من ذلك العديد من الدول الاوربية ، حيث أعتاد الافراد على شكل ما من أشكال تدخل الدولة في تصريف شئون المجتمع .

أما علماء الاجتماع فى أمريكا فقد إنقسموا إلى فريقين ، إتجه الاول نحـــو الأخذ بالتصور الاوربى للضبط مثـل « روس » و « كولى » أمـا الفريق الثانى مثل « جدنجز » و « كيمبول يونج » فقد اتجـه نحو الأخذ بالتصور البريطانى للضبط (٦) .

التوجيه الايديولوجى وعلاقته بنمو الاهتمام بقضية الضبط فى علم الاجتماع

تكشف العديد من الدراسات الموضوعية فى علم الاجتماع ، عن أن نشأة علم الإجتماع قـد إرتبطت تاريخيـا بمجموعة مـن التحولات الاجتماعية أو الطبقية فى المجتمع الغربى . فقـد ظلت الطبقة البرجوازية تناضل فى سبيـل النمو والسيطرة السياسية إستناداً إلى نمو سيطرتها الاقتصادية . وقد إستطاعت هـذه الطبقة أن تحقق الإنتصار النهائى على الطبقة الاقطاعية خاصة بعد الثورة الفرنسية .

ولـكن نمو النظـام البرجوازى أو الرأسمالى أدى إلى عـدة تحولات عميقة داخل المجتمع الغربى نوجز أهمها فيما يلى :

أولا : تزايد حجم التنظيمات الصناعية في المدن ، وبالتالي تزايد حجم العمال الكادحين سواء من الرجال أو النساء أو الأطفال .

ثانياً : تزايد حجم الاستغلال الطبقى من جانب طبقة أصحاب الاعمال ، لجهد الطبقة العاملة مما أسهم فى إبراز التناقضات الطبقية وبالتالى الصراع الطبقى .

ثالثا : ظهور مشكلة البطالة على نطاق واسع سواء بفعل التقدم التكنولوجى المستمر أو بفعل عمليات الكساد الدورى الذى يقع فيه النظام الرأسمالى الذى يعتمد على إقتصاديات السوق وعلى حافز الربح وجهاز الثمن .

رابعا : تزايد حجم الهجرات من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية جريا وراء العمل والرزق ، مما أدى إلى خلق مشاكل التضخم السكانى والإحتقان الحضرى وظهور العديد من المشكلات الحضرية سواء من حيث خلق مناطق متخلفه أو من حيث عجز الأجهزة والمؤسسات الحضرية عن أداء وظائفها بنفس الدرجة من الكفاءة السابقه على الهجرة .

وفى هذه الأثناء كان بعض المفكرين يوجهون أقصى أنواع النقد للنظام الرأسمالى لما يحمله من إستغلال وصراع وعشوائيه . وقد تمثل أقوى نقد علمى لهذا النظام فى النظرية الماركسية التى تؤكد حتميه التحول الإشتراكى من خلال العمل الثورى الذى يقضى على أساسيات النظام الرأسمالى ذاته .

وقام المفكرون فى الغرب بمحاوله الرد على النظرية الماركسية ، تلك النظرية التى تمثل أقصى أنواع التهديدات للاساس البنائى والنظامى لمجتمعات الغرب ، أو النظام الرأسمالى . وفى هذه الأثناء ظهر علم الاجتماع الغربى كمحاولة علميه منظمه ضد التيار الماركسى . ويشير بعض علماء الغرب أنفسهم مثل « إرفين زيتلين » E.Zeitlin و « جولدنر » Gouldner إلى أن علم الإجتماع لم يكن فى نهاية الأمر سوى محاولة علمية للرد على الماركسية التى تهدد مصالح الطبقة المسيطره فى المجتمعات الغربية .

وقد حاول علماء إجتماع الغرب أن يقدموا نظرية وإستراتيجية يمكنها أن تقف فى وجه النظرية والإستراتيجية الماركسية . ففى مقابل الإستراتيجيه الماركسية

الثورية قدم علماء إجتماع الغــرب نظرية وإستراتيجيه تدرجية فى الإصلاح الإجتماعى . وفى مقابل تصور ماركس لمراحل التحول التاريخى أو إنتقال المجتمعات من المرحلة المشاعية الأولى إلى مرحلة العبودية أو عصر الإمبراطوريات ، إلى المرحله الاقطاعية ، ثم إلى المرحلة الرأسمالية ، وأخيرا يتحول المجتمع تحولا حتميا إلى الإشتراكية ، فى مقابل هذا التصور الماركسى لمراحل التاريخية للمجتمعات الذى ينتهى إلى الإشتراكية ، قدم العديد من علماء اجتماع الغرب تصورات مضادة تنتهى بحركة التاريخ لا للاشتراكية وإنما إلى مراحــل لاتتعارض مع النظام الرأسمالى الغربى . ومثال هذا أن « كومت » قدم نظريته عن الحالات الثلاث حيث ينتقل المجتمع فى نظره من المرحلة اللاهوتيه إلى المرحله الميتافيزيقية ثم يصل فى النهاية الى المرحلة العلمية أو الوضعية ، كذلك قدم « سبنسر » تصورا عن انتقال المجتمع من الحالة الحربية إلى الحالة الصناعية .

وفى مقابل التفسير المادى أو الاقتصادى للمجتمع والتاريخ ، قام علماء إجتماع الغرب بتقديم نظريات مضـــادة تقوم على التفسير القيمى أو الدينى أو المعيارى للتاريخ . فقد حاول « كومت » رد النسق الاجتماعى إلى النســق القيمى . كذلك وكز « فيبر » على التوجيهات القيمية وعلى النظام والأفكار الدينية وأثرها الحاسم على توجيه كافة النظم الاجتماعية الأخرى ، بما فى ذلك النظام الإقتصادى نفسه .

وإذا كان الضبط الإجتماعى كعمليــة يستهدف تحقيق النظــام الإجتماعى ، فقد دافع رواد علم الاجتماع دفاعا مستميتا عن إستقرار وثبات النظام الاجتماعى السائد فى الغرب Social order . فقد أكد « كومت » ـ على خلاف « ماركس » أن إستمرار النظام القائم لايتناقض مع التطور الإجتماعى أو مع التقدم المجتمعى العام . وعندما إشتدت أزمات النظــام الرأسمالى وتناقضاته ، وإزدادت الأفـكار

الاشتراكية إنتشارا أخذ علماء الإجتماع فى أمريكا يركزون على التعمق فى دراسة الضبط الإجتماعى من حيث عملياته وأساليبه وهيئاته . وقد كان هذا التركيز فى نهاية القرن الماضى تعبيرا عن الحاجة العملية للطبقة المسيطرة فى الغرب إلى فهم أكثر عمقا لعمليات الضبط وميكانزماته ومنطلقاته ، خاصة بعد أن ظهرت الحاجة واضحه إلى أساليب مستحدثه لضبط الأفكار والافعال الاجتماعية ، نتيجة لفشل الأساليب التقليدية فى أداء دورها الوظيفى بنفس الكفاءة السابقة وسط الظروف المتغيرة(٧).

وفى ظل هذا التفسير يمكننا أن نفهم سبب المقابلة التى يعقدها علماء الغرب بين النظام الإجتماعى الغربى وخاصة النظام الديمقراطى الأمريكى ، وبين التخلف والفوضى المطلقة . فكما يشير أحد نقاد النظرية السوسيولوجية فى الغرب وهو « الفين جولدنر » فإن العديد من علماء إجتماع الغرب يؤكدون أنه على المجتمعات أن تسير على الأسلوب الغربى فى السياسة والضبط والإقتصاد ؛ وإلا فإنها سوف تعانى من حالة فوضى لاعلاج لها(٨) . ويؤكد هذا الباحث أن التركيز على مشكلة الضبط والنظام الاجتماعى يعبر أعظم تعبير عن الروح المحافظة التى تسود الإتجاهات الفكرية فى علم الاجتماع الغربى كالاتجاه الوضعى والاتجاه الوظيفى .

ويتساءل « جولدنر » ماالذى يفعله علماء إجتماع الغرب عندما يركزون على قضية النظام الاجتماعى سواء كمشكلة عقلية أو كقيمة أخلاقية ؟ ثم ما الذى يبحثون عنه عندما يركزون على موضوع النظام الاجتماعى ؟ . ويجيب على تلك الأسئله بأن تركيز علماء إجتماع الغرب على النظام الاجتماعى ذو صبغه إيديولوجية واضحة حيث يعنى البحث عن العوامل التى من شأنها تثبيت النظامين السياسى والاقتصادى لصالح الطبقات المسيطرة إقتصاديا . وبقول آخر فإن التركيز على قضية النظام

ليست فى نظر « جولدنر » سوى محاولة لإخفاء الصراعات الطبقية والإجتماعية والتناقض بين مصالح الجماعات المختلفة داخل المجتمع الغربى ، تلك الصراعات التى من شأنها أن تحدث تغييرا إجتماعيا يغير النظام القائم داخل مجتمعات الغرب(٩) .

ويؤكد « جولدنر » أن البحث عن النظام وبالتالى عن أساليب ضبط قادرة على تحقيقه ، هو فى جوهره بحث عن تثبيت البناء القائم للسلوك المتوقع ، بحيث لايتأثر هذا البناء بالصراعات الإجتماعيه أو التناقضات القائمة فى قلب المجتمع الغربى . وإذا كان علماء الغرب قد ربطوا الضبط والنظام بالبناء الاخلاقى ، فانهم لم يعمموا القضية ، حيث ربطوا النظام بنوع معين من الأخلاق والقيم والمعايير ، وهى أخلاق وقيم ومعايير المجتمع الرأسمالى الغربى . ومن الواضح أن فى هذا القول نوع من الإنحياز الايديولوجى البين .(١٠)

والواقع أن هذا الإنحياز الايديولوجى يظهر فى عدة مسائل أخرى . من أهمها تجاهل بعض الموضوعات والتركيز على أخرى . فهم عندما يدرسون قضية الإمتثال والإنحراف ، يتجاهلون تماما بعض العوامل كالانقسام الطبقى والصراع الاجتماعى وتناقض المصالح وسوء التوزيع والاستغلال الطبقى الاقتصادى ، فى الوقت الذى يحاولون فيه إرجاع بعض هـــذه الظواهر نفسها إلى متغيرات سيكولوجية حيث يفسرون الصراع الطبقى أو الإجتماعى فى ضوء عدم الاستواء النفسى وأمراض العصاب والذهان .

وبوجه عام نستطيع القـــول بأن منطلقات الإهتمام بدراسة قضية الضبط الإجتماعى فى علم إجتماع الغرب لم تكن الرغبة الصادقة فى زيادة المعرفة ، بقدر ما كانت الحاجة البرجماتية إلى تثبيت الأوضاع البنائية والنظامية القائمة فى مواجهة عوامل مستحدثة تهدد بتغييرها .

ولكن يجب ألا يفهم من هذا التحليل السابق أن عملية الضبط كعملية إجتماعية ترتبط بالنظام الرأسمالى أو الإشتراكى . فالضبط عملية جوهرية لا يمكن تصور الإتفاق الإجتماعى ووجود أدوار ومراكز متسلسله وتوقعات صادقة لأداء الأدوار وهى عناصر أساسية لقيام المجتمع بدونها . فالمجتمع لا يقوم ولايستمر إلا من خلال الضبط. بل إن التغير فى العديد من الحالات يتم فى ظل ضوابط المجتمع ونظمه . وعملية الضبط ليست إختراعا فرديا ولكنها ميكانزم جماعى تلقائى داخل أى تجمع بشرى سواء تمثل فى جماعة صغيرة أو مجتمع بدائى أو متحضر ، رأسمالى أو إشتراكى . بل إن المجتمعات الإشتراكية تتسم بدرجة أعلى من ضبط السلوك الفردى تحقيقا للصالح العام ولإشباع الحاجات الإجتماعية ولعدالة التوزيع . وهكذا يكون الهدف من التحليل السابق هو توضيح الخلفية الاجتماعية لنشأة الإهتمام بدراسة قضية الضبط الاجتماعى فى علم الاجتماع الغربى .

مفهوم الضبط الاجتماعى عند علماء الاجتماع :

حاول الباحثون فى قضايا المجتمع والثقافة إستجلاء فكرة الضبط الفكرى والسلوكى داخل التجمعات البشرية . وسوف نعرض بإيجاز لبعض الآراء التى طرحت فى هذا المجال :ـــ

١ ـ تنبه العالم العربى إبن خلدون إلى أهمية الضبط الاجتماعى كضرورة إجتماعية للعمران والمجتمع الانسانى . فقد أوضح هذا العالم فى أحد فصول مقدمته بعنوان « فى أن العمران لابد له من سياسة ينتظم بها أمره » أهمية الضبط حيث ذكر « أنه لابد له (البشر) فى الإجتماع من وازع (حاكم) يرجعون اليه. وحكمه فيهم تارة يكون مستندا إلى شرع منزل من عند الله يوجب إنقيادهم اليه .. وتارة إلى سياسة عقلية يوجب إنقيادهم اليها ما يتوقعونه من ثواب ذلك

الحاكم بعدمعرفته بمصالحهم[١١] . ويذكر العالم المذكور فى موضع آخر « ثم إن هذا الإجتماع إذا حصل للبشر كما قررناه ، تم عمران العالم بهم ، فلابد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما فى طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم . وليست السلاح التى جعلت دافعه لعدوان الحيوانات العجم عنهم كافيه فى دفع العدوان عنهم ، لأنها موجودة لجميعهم . فلا بد من شىء آخر يدفع عدوان بعضهم عن بعض ولا يكون من غيرهم لقصور جميع الحيوانات عن مداركهم والهاماتهم . فيكون ذلك الوازع واحدا منهم له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان وهذا هو معنى الملك » .

ولم يكتف إبن خلدون ببيان أن ضبط السلوك الانسانى داخل التجمعات أو المجتمعات البشريه عمليه جوهرية لقيام المجتمع أو التجمع ذاته ، ولكنه أوضح لنا كذلك وسائل الضبط الإجتماعى . فقد أوضح أن أهم هذه الوسائل القوة والدين والعرف والآداب العامة والتقاليد ، حيث ذكر أن هناك قوانين فى حياة الاجتماع طبيعيه ، (ويقصد بها العرف) وأن هناك أشياء من مراعاه الشوكه والعصبيه (ويقصد بها الضوابط الرسمية التى يفرضها الحاكم فى المجتمع فى صورة قوانين وتقاليد) .

ولم يقصر إبن خلدون أساليب الضبط على الدين فحسب . فقد أشار إلى أن هناك العديد من الأمم المجوسية أو اللادينيه ، وهذه لا تقوم بالطبع على أساس الدين . وهكذا فإنه لا يربط قيام المجتمع السياسى ربطا حتميا بالدين . وقد أكد المفكر المذكور على فكره قيام المجتمع السياسى بالضرورة على القوة التى يطلق عليها الشوكه والعصبيه . وقد سبق بذلك العديد من أبرز علماء السياسة المحدثين الذين يذهبون إلى رأى مماثل إلى حد كبير .

ونستطيع القول بأن إبن خلدون قد عالج قضيـة الضبط الاجتماعى من عـدة مداخل مختلفة كالمدخل السيكولوجى والمدخل الإجتماعى والمدخل النفعى . فالضبط لازم للجماعة أو المجتمع نظرا للطبيعة النفسيه العدوانيه للانسان (مدخل سيكولوجى)، وهو أساس جـوهرى لقيـــام التنظيم الاجتماعى (مدخـل سوسيولوجى) وأخيرا فهو ضرورة لتحقيق المصلحة الفـردية والمصلحة العـــامة والاستقـرار السياسى داخـل المجتمع (مدخل نفعى) .

٢) يذهب « روس » Ross إلى أن الضبط الإجتماعى يتمثل فيما يقـوم بـه المجتمع من إجراءات لحفظ النظام ، عن طريق مختلف النظم الاجتماعية التى تنظم العلاقات بين أعضاء المجتمع وتحدد الأفعال والأدوار الاجتماعية . ويشير إلى أن الخروج على هذه النظم يثير سخط الجماعة وإحتقارها . ويتدرج ذلك السخط أو الجزاء الاجتماعى على حسب نوع الفعل المخالف للنظم .

وقـد حـدد لنـا « روس » مجموعة من النظم الإجتماعيه الضابطه أو وسائل الضبط الإجتماعى ، وقام بترتيبها حسب أهميتها كما يلى : الرأى العـام - القانون - الاعتقاد - المثل العليا - الشعائر - الفن - التثقيف - القيم الاجتماعية - الاخلاق . ويطلق الباحث المذكور على هـذه الوسائل مصطلح « آلات الضبط الاجتماعى » Engins of control . ويؤكد على تكامل هـذه الوسائل .

ويذهب « روس » إلى أن السلوك النظامى للانسان داخل المجتمعات ليس سلوكا غريزيا ، ولكنه سلوك ثقافى مكتسب بفعل مختلف أساليب صياغة السلوك من خلال وسائل الضبط المختلفة . ولهذا فإنه يذهب إلى أن هذه الوسائل الأخيرة لا غنى عنها للمجتمع . فهناك تكامل إجتماعى بين الضبط الاجتماعى كعامـل وبين النظام والاستقرار كنتيجة .

والضبط عند « روس » هـو وظيفة الجماعة بمعنى أنه محصلة التفاعـل الجمعى

وليس إختراعا فرديا . ويؤكد هذا الباحث أهمية القانون المتزايدة مع تطور المجتمعات. وترجع أهمية «روس» فى مجال دراسات الضبط إلى أنه أول من عالج هذا المجال بمعالجة مستقله كموضوع متكامل .

٣) وقد تعــرض « دوركيم » لقضية ضبط السلوك الانسانى أو الصياغة الإجتماعية للسلوك الفردى عندما ناقش خصائص الظواهر الاجتماعية . فالظواهر الاجتماعية يجب أن ندرسها كأشياء لها وجودها الموضوعى المستقل عن تجسداتها الفرديه . وتتسم هذه الظواهر بالتلقائية والجبريه والعموميه والخارجيه . وهكذا تعد هذه الظواهر ضوابط ملزمة لأعضاء المجتمع ، حيث أنها تفرض على الأفراد من الخارج . وقد إهتم « دوركيم » إهتماما كبيرا بفكرة القهر المصاحبة للظواهر الاجتماعية . فالأساليب المنمطة للتفكير والسلوك توجـــد خارج ضمائر أعضاء المجتمع ، ويجبر الأفراد ـ عن طريق مختلف الوسائل ـ على الخضوع لها . ويرجع «دوركيم » هذه الظواهر وما تتسم به من قهر إلى العقل الجمعى الذى يسمو على مجموع العقول الفردية .

ويؤكد « دوركيم » أنه لا يمكن أن يكون هناك مجتمع دون أن تكون هناك مجموعة من المثل يسير الأفراد على هديها . وقد بلغ التصور الدوركيمى لفكرة القهر الاجتماعى والالزام والجبر الذى تتسم به ظواهر المجتمع ، حدا لدرجة أنه أضفى طابعا إلهيا على المجتمع . فقد نظر إلى المجتمع على أنه مصدر الفكر الدينى والسياسى والأخلاقى والفلسفى ومصدر السلطة والتنظيم . (١٣)

٤) وقام « وليم جراهام سمنر » W. G. Sumner بدراسة تحليلية للتراث الشعبى أو العادات الشعبيه ، حيث أوضح أهمية العرف والعادات والتقاليد والقيم كموجهات للفعل الاجتماعى وكضوابط إجتماعيه للسلوك . وتناول هذا الباحث

فى دراسته بعنوان « العادات الشعبية : دراسة للأهمية السوسيولوجية للاستعمالات والعادات والأعراف والأخلاقيات » (١٣) ، تناول أصل وطبيعة ووظيفة هذه المكونات المختلفة للتراث الإجتماعى . فخلال المسيرة الطويلة للانسان على مدى التاريخ ، إستطاع – من خلال قدراته الطبيعية والنفسية – أن يميز بين ما هو فى صالحه وما هو فى غير صالحه ، أو بين الخير والشر أو اللذة والألم . وعن طريق هذا التمييز إستطاع أن يعثر على مجموعة من الأساليب السلوكية التى وجد بالتجربة أنها تسهم فى تحقيق إنتصاره فى معركة الحيـــاة ووسط مختلف الصراعات التى يخوضها .

ومع مضى الزمن والإستمرار فى ممارسة هـذه الأساليب السلوكية والعادات الجمعية الشعبية ، أصبح لها قوة عظيمة داخل الجماعة ، بمعنى أنهـــا صارت تمثل ضغطا إجتماعيا ملزما بالنسبة للأفراد تحت ستار الجزاء الدينى أو الإلهى وقوة الرأى العام وأحكام العادات الشعبية والأعراف المستقره .

ويتضمن العرف إلى جانب الناحية السلوكية ، ناحية أخرى عقائديه . فعندما تصبح الأساليب الشعبية أو الممارسات السلوكية مرتبطة بمجموعة من المعتقدات الجماعية ، تتحول إلى ما نطلق عليه العرف Mores . يضاف إلى ذلك أن إستمرار الممارسات السلوكية الجماعية يظهر ما يطلق عليه المعايير Norms والقيم Values وهى الأشياء المرغوب فيها داخل الجماعة . ويمكن النظر إلى المعايير على أنهـــا مقاييس الصواب والخطأ التى تعتمد على قوة الجماعة وما تحدده عـــلى حسب التفاعلات الجمعية التاريخية .

ولا شك أن كل هذه العناصر – العادات الشعبية والأعراف والمعايير والقيم تعد أساليب فعالة لضبط وتوجيه السلوك الفردى .

٥) وقد ميز « تشارلس كولى » C.Cooley بين نوعين من الجماعات همـا : الجماعات الأولية والجماعات الثانوية . وإستطاع أن يوضح لنا خصائص كل منها . واهتم هذا الباحث ببيان مدى فاعلية الضبط الإجتماعى وعوامله فى كل نوع من هذين النوعين من الجماعات . ومـيز « كولى » بين نوعين من الضبط هما : الضبط الإجتماعى الشعورى الواضح كالقانون والتعليمات الصريحـة ، والضبط الإجتماعى اللاشعورى أو المستتر ويتمثل فى القيم الجمعية والقوالب السلوكية المتعارف عليها داخل الجماعة . ويؤكـد « كولى » على مجموعـة من أساليب الضبط ، فى مقدمتها التربية والقواعد الأخلاقية والخبرة والفن ... الخ »(١٤) .

٦) وقد تناول « جيرم داود » J.Dawd ظاهرة الضبط الإجتماعى فى دراسة له بعنوان « الضبط داخل المجتمعات الانسانية » وإستطاع هـذا الباحث فى هذه الدراسة أن يميز بين نوعين من الضبط هما :

أ) الضبط الأبوى أو التسلطى Paternal Control

ب) الضبط الإجتماعى أو الديمقراطى Social Control

واستعان هذا الباحث فى دراسته لظاهرة الضبط بمدخل تاريخى ، حيث تتبع إتجاهات الضبط التى سادت المجتمعات على مدى تاريخ الإنسان كلـه ووجد أن الشكل الأبوى أو التسلطى للضبط قـد ساد على مدى أكثر من عشرة آلاف سنة من عمر الإنسان سواء داخـل الأسرة أو الحرفـة أو الفن أو الدين أو الدولة . ويعتمد هذا الشكل من أشكال الضبط على سيادة الشخص المتسلط داخـل أى من هذه التنظيمات كالأب فى الأسرة والمعـلم فى الحرفة والفنان فى الفن والكاهن أو رجل الدين بالنسبة للدين والملك داخل الدولة .

على العكس من الشكل الأبوى للضبط الذى يتسم بالتسلط ، نجـد أن الشكل

الإجتماعي للضبط يتسم بالديموقراطية والشعبية . ولم يظهر هـذا الشكل الأخير إلا منذ مايقرب من المائة عام فقـط . ويتميز العصر الحديث فى نظر « داود » بسيادة الضبط الإجتماعي الشعبي ، حيث أخذ الشكل غير المركزى للضبط يحل محل الشكل المركزى الذى يقوم على تركيز كافة السلطات فى يد شخص بعينه . وعندما يسود الضبط الإجتماعي ينتفى تحكم الفرد أو الطبقة حيث تصبح الجماعة أو المجتمع ككل هو مصدر السلطة .

ويرجع « داود » سيادة الضبط الإجتماعي فى العصر الحديث إلى الثورة على الاسلوب التسلطى أو الأبوى للضبط . فقد ولـد الشكل الأبوى للضبط العديد من التوترات والصراعات والضغوط ، ممـا أدى إلى ظهـور الثورة عليه بهـدف إسقاطه وقيام شكل جديد من الضبط هو الشكل الديموقراطى .

وقد أوضح « داود » أن أى شكل من أشكال الضبط يستلزم التفاعل بين أربعة عوامل هى : الشخص أو الأشخاص المستحوذين على السلطة والذين يخضعون الآخرين لهم ، ووجود هـدف واضـح للسلطة ، ووجود بعض المعايير والقواعد تسهم فى تحقيق هـذه الغاية ، ووجـود مجموعة من الأساليب القادرة عـلى تنشئة أعضاء الجماعة أو المجتمع بحيث يتمثلون هذه المعايير والقواعد [٢٥] .

(٧) ويعرف « برنارد » الضبط الاجتماعي بأنه عملية توصـــل من خلالها المثيرات إلى شخص مـا أو إلى مجمـوعة من الأشخاص ، فتستثير إستجابات لهـا وظيفتها فى تحقيق تكيف الشخص أو الجماعة مـع الظروف المحيطة . وقـــد قسم « برنارد » الضوابط الاجتماعية إلى قسمين هما :

ا) الضوابط الاجتماعية الاستقلالية . ب) الضوابط الاجتماعية البنائية .

وتتمثل الأولى فى تلك الضوابط التى تقوم على أساس العنف الجسدى أو على الإرهاب فى شتى صوره وعلى استخدام العقوبات المادية والمؤامرات ... الخ . أما الضوابط البنائية فإنها تتمثل فى نظره فى الثورات الهادفة والإلزام عن غير طريق العنف الجسمى . وتشمل هذه الضوابط أساليب الضبط السحرية والدينية فى شكل محرمات ومحللات . كذلك فإن هـــذه الضوابط البنائية تتضمن القواعد الأخلاقية والتقاليد والعادات والتشريعات والأساليب التربوية والإصلاح الإجتماعى (١٦) .

(٨) وقد تأثر « لاندس » P. Landis بكل من « برنارد » و « كولى » عند تناوله لظاهرة الضبط . فالضبط عند « لاندس » هو سلسلة من العمليات التى يمكن من خلالها تحويل الفرد إلى شخص مسئول أمام الجماعة ، كما يمكن عن طريقها إقامة التنظيم الاجتماعى والحفاظ عليه . وقد أكد الباحث المذكور أهمية الضبط فى تشكيل الشخصية الإنسانية من خلال التنشئة الاجتماعية ، حيث أوضح إستحالة إقامة مجتمع منظم وخلق الشخصية الإنسانية المتكاملة دون الإعتماد على مجموعة من القيم الملزمة .

ويذهب « لاندس » إلى أن الضوابط الإجتماعية التى تسود داخل الجماعات الأولية تختلف عن تلك التى تسود داخل الجماعات الثانوية . ويهتم هذا الباحث بفهم كيفية تشكيل المجتمع لأعضائه بحيث يجعلهم قادرين على التوافق مع جهازه التنظيمى regulative system . وهو هنا يكشف عن إعتماده على مدخل سيكو - إجتماعى فى دراسة ظاهرة ضبط السلوك الإنسانى داخل المجتمعات .

(٩) وقد تعرض « ماكس فيبر » M. Weber لدراسة الضبط الإجتماعى من خلال تناوله لفكرة القوة والسلطة والبيروقراطية . فهو يعرف القوة بأنها قدرة

وإمكانيات شخص معين على فرض إرادته على سلوك الأشخاص الآخرين . وقد أظهر إهتماما بنوع معين من القـوة وهو السلطة التى هى فى جوهرها علاقة القوة بين الحاكم والمحكوم (١٧) .

ويميز « فيبر » بين ثلاثة أنواع من السلطة يقوم كل منها على أساس شرعى يختلف عن الأسس المشروعة التى تقوم عليهـا الأنواع الأخرى . ونوجز هـذه الأنواع فيما يلى :ـ

أولا : السلطة العقلية أو القانونية Legal authority . تقـوم السلطة هنا على أساس من القواعد أو المعايير التى لهاصفة عقلية ومنطقيةواضحة كالدستور أو القوانين . ويتولى الشخص أو الجماعة السلطه فى هـذه الحالة بنـاء على معايير موضوعية ويخضعون فى نفس الوقت لهذه المعايير والقواعد اللاشخصية .

ثانيا : السلطة الكارزمية أو الملهمة Charesmatic authority. وهنا تقوم السلطة على أساس الإعتقاد بقدرات وخصائص القائد غـــير العادية . فشرعية السلطة هنا لا تعتمد على أساس عقلى وإنما تعتمد على أساس عقائدى . ومن أبرز الأمثله على هذا النوع من السلطة ، سلطة الأنبياء والسحرة والقواد المشهورين .

ثالثـا : السلطة التقليدية : Traditional authority . وتقوم هذه السلطة على أساس الإيمان بقدسية التقاليد ، تلك التى تحدد صاحب السلطة داخل الجماعة أو المجتمع . ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من السلطة ، سلطة الأب والزوج ورئيس العشيرة وشيخ القبيلة ... الخ .

وقـــد عالج فيـبر قضية الضبط التنظيمى داخـل التنظيمات البيروقراطية وركز هذا الباحث على أهمية القيم كموجهات سلوكية داخل المجتمعات البشرية .

فالقيم والتوجيهات الدينية عنده هى عامل جوهرى فى صياغة السلوك الإنسانى بكافة أنواعه بما فيه السلوك الإقتصادى ذاته .

(١٠) ويذهب « جورج جيرفتس » G.Gurwitclh إلى أن الضبط الإجتماعى يتمثل فى مجموعة النماذج الثقافية والرموز الجمعية والمعانى الروحية المشتركة والقيم والأفكار والمثل ، إلى جانب العمليات والأفعال المتصلة بها مباشرة والتى يستطيع من خلالها المجتمع أو أى تجمع أن يقضى على التوترات الداخلية عن طريق تحقيق التوازن والاحتفاظ به . ويحدد لنا « جيرفتس » ست وسائل للضبط الاجتماعى هى الدين أو السحر ، والأخلاق ـ والقانون ـ والفن ـ والمعرفة ـ والتربية . ويشير إلى أن كل وسيلة من هـــذه الوسائل تتضمن بدورها مجموعة مـن الوسائل الفرعية . وتختلف أهمية كل وسيلة أو وسيلة فرعية على حسب نوع المجتمع وطبيعته .

(١١) ويؤكد « ماكيفر » McIver أنه على كل مجتمع أن يطور مجموعة من الضوابط الاجتماعية ، حتى يستطيع الحفاظ على ذاته وعـــلى مقوماته ونظمه . فالضوابط الاجتماعية تستهدف تنظيم العلاقة بين النظم الاجتماعية القائمة داخـل المجتمع وبين أعضاء المجتمع الخاضعين لها ، أى أنه يستهدف تنظيم العلاقة بين الجزء والكل ويقترن الضبط الإجتماعى ـ فى نظر « ماكيفر » ـ بفكرة الجزاء الإجتماعى، الذى هو عبـارة عن العقوبات التى يفرضها المجتمع عـلى كل من يخالف قواعده ووصاياه . ويحدد المجتمع جزاءات معينة لكل فعل إجتماعى إنحرافى على حـده . فقد يتمثل الجزاء فى حرمان المخطىء مما يستمتع به من إمتيازات أو حرمانه مـن بعض حقوقه ، أو توقيـع الغرامات عليـــه ، أو حرمانه من حريته أو مـن الحياة ذاتها .

وقد حدد « ماكيفر » مجموعة من القواعد ، تختلف كل منها من حيث طبيعة

الجزاءات التى تطبق على المخالف لها . ويمكن أن نوجز هـذه القواعد فيما يلى :ـ

ا) قواعد السلوك فى الجمعيات والهيئات فالمدرس الذى يخـالف قواعد مهنته أو الطبيب الذى قد يخالف قواعد عمله ، يعاقب عن طريق النقابة التى ينتمى إليها ، فقد يحرم من حق مزاولة المهنـة كما هـو الحـال بالنسبة لنقابة المحامين أو الأطباء مثلا . ونفس الشىء بالنسبة للشخص الذى يخالف قواعد النادى أو التنظيم الصناعى الذى ينتمى إليه .

ب) قواعد السلوك الخاصة بالمجتمعات المحليـة : فالشخص الذى يخرج عـلى قيم ومعايير المجتمع المحلى ـ كالمجتمع القروى مثلا ـ يجازى بمجموعة من الجزاءات كالتهكم والسخرية والنبذ ... الخ .

جـ) القواعـد الخلقيـة : وهى القواعد الـتى تحـدد الفضيلة والرذيلة والخير والشر .

د) القـواعد القانونية : وهى التى تعتمد على التشريع الوضعى الذى يصدر عن السلطة السياسية التى لها السيادة داخل الدولة .

نظرية الضبط فى علم الاجتماع :

تقوم نظرية الضبط الإجتماعى على أساس فكرة حتمية وجود بعض الضوابط السلوكية والفكرية داخل أى تجمع بشرى منظم . فالحياة داخل أية جماعة إنسانية أو أى مجتمع ، تسير عادة بشكل منتظم بحيث يمكن التنبؤ بتفاصيلها وبأفـعال وتصرفات الآخرين مما يسمح بقدر كبير من الإطمئنان ، كما يسمح بإنصراف كل فرد إلى أداء دوره الإجتماعي المحدد وهو على ثقـة من أن الأمـور سوف تسير كما يتوقعها .

ولنا أن نتساءل عن سبب هـذا الانتظام وكفاءة التوقعات وصدقها إلى حـد كبير . فصدق التوقع فى مجال العالم الطبيعى يعتمد على معرفتنا الدقيقة بالقوانين التى تخضع لها الظواهر الطبيعية ، كما يعتمد على إنتظام وتواتر حدوثها فى الماضى . أما فى مجال العالم الإجتماعى فإن الأمر يختلف بعض الشىء مـــا يثير مشكلة معينة بصدد دقة التوقع وصدقه فى مجال الأفعال والظواهر الاجتماعية . فنحن هنا نعالج ظواهر تتعلق بالإنسان الذى له عقل مفـكر وإرادة موجهة لأفعاله وسلوكه . وهذا الإختلاف بين الظاهرة الإنسانية والظاهرة الطبيعية ، جعل بعض المفكرين يرون إستحالة قيام التنبؤ فى مجال البشر بنفس الدقة والكفاءة كما هو الحال بالنسبة للتنبؤ فى مجال الظواهر الطبيعية . فالإنسان كائن فريد قادر على صنع القرارات وقابـل للانفعال والتأثر بالميول الشخصية ، وهى خصائص لا توجـــد بالنسبة للظواهر المادية .

ولكن على الرغم من إعترافنا بهذه الفروق بين الظاهرة الإجتماعية والظاهرة المادية ، إلا أن هـذا لا يؤدى بنـا إلى القول بأن الظواهر البشرية أو الإجتماعية ظواهر غير منتظمة أو لا تخضع للتفسير والفهم العلميين ، أو القول بعدم إمكان التنبؤ بها على الإطلاق فالفرق بين الظاهرة الإجتماعية والظاهرة المادية يتطلب منـا أن نستخدم أساليب مختلفة فى تفسيرها عن تلك التى نلجأ إليها عند تفسير الظواهر المادية ، ولكنه لا يعنى إستعصاءها نهائيا على الدراسة العلمية (١٨) .

الضبط والارادة البشرية :

يقوم الناس بإتخاذ العديد من القرارات والإختيار بين العديد من البدائل الفكرية والسلوكية فى الحياة اليومية ، وذلك إعتمادا على حرية الإرادة . ولـكن هذه القرارات والإختيارات لا تتم على أساس عشوائى أو بطريقة ذاتية أو فردية

خالصة ، ولكنها تتم فى الواقع فى إطار قواعد معينة متفق عليها داخل الجماعة أو المجتمع . وهـذا يعنى أن هنـاك أطراً مرجعية ومعايير وقواعد إجتماعية يراعيها عضو الجماعة أو المجتمع عندما يتخـــذ قراراته أو يفاضل بين البدائل . وهذه الأطر والمعايير والقواعد هى التى تجعل من السلوك الإنسانى سلوكا يمكن التنبؤ به . وهذا التنبؤ أو إمكانيته وصدقه هو الأساس الأول لإستقرار الحيـاة الاجتماعية وإستمرارها .

ويمكن أن نشبه سلوك الشخص داخل الجماعة أو المجتمع بسلوك لاعب الشطرنج. فهذا اللاعب يكون حرا فى تحريك قطع الشطرنج فى إطـار القواعد العامة للعبه والمتفق عليها بين اللاعبين. فقواعد اللعبة هى التى تحدد ما يجوز فعله وما لا يجوز، أو ما هو صواب وما هو خطأ فى مجال تحريك القطع . وإذا لم يلتزم أى من اللاعبين بهذه القواعد ، فإننا لا يمكن أن نسمى ما يحدث مباراة شطرنج. وهذا لا يعنى عدم إمكان تفسير سلوك اللاعب الذى لم يلتزم بقواعد اللعبة ، فقد يتخذ هذا السلوك طابع الدعاية أو التهريج أو فقدان التوازن الإنفعالى ... الخ ، ولكنه يعنى أنه سلوك إنحراف من منظور قواعد ومعايير اللعبة ذاتها (١٩).

ولا شك أن قواعد ومعايير الحيـاة داخل الجماعة أو المجتمع تتفاوت تفاوتاً كبيرا من حيث درجة الوضوح ، ذلك أن بعضها قد يكون واضحاً تماما كما هـو الحال فى لعبة الشطرنج ، وبعضها أقل وضوحا . كذلك فإن قواعد ومعايير الحياة الجماعية قـد تكون متضمنة فى قوانين ووثائق مكتوبة وقـد تتخذ الطابع العرفى ، كذلك فإنها تكون فى الـكثير من الأحيان ضمنية أو غــير مصرح بها ، بحيث لا يستطيع أعضاء الجماعة التعبير عنها إن طلب إليهم ذلك . ونستطيع القول بأن أكثر القواعد وضوحا فى الحيـاة الإجتماعية تستند بدورها إلى طائفة أخرى من

القواعد الأخرى الضمنية سواء الدينية أو الأخلاقية أو التاريخية . وقــد أشار «دور كيم» إلى أن القواعد الواضحة المتضمنة فى عقد معين ، تفــترض دائمـا أن المشتركين فى هــذا العقد يقبلون مجموعـة من القواعد الأخرى غير المنصوص عليها داخل العقد نفسه . والواقع أن قواعد ومعايير الحياة الإجتماعية قائمة ويلتزم الناس بهـا حتى وإن لم يتمكنوا من التعبير عنها . وهى فى هذا تشبه قواعد اللغـة ، فعلى الرغم من أن الناس فى كل مجتمع تتحدث لغة معينة ، فإن الكثير من أبناء أى مجتمع لايعرف قواعد ومعايير اللغة كما يعرفها المتخصص فى علم اللغة .(٢٠)

الضبط والتنشئة الاجتماعية :

ويمكن القول بأن أحد الأسباب التى تجعلنا نسير وفق القواعد والمعايير الإجتماعية ، دون تفكير ودون شعور بالضغط أو الإلزام أودون إحساس بعبء هذه القواعد أو المعايير ، هو أننا عادة ما نتمثل هــذه القواعد أو نستدمجها فى ذواتنا خـلال عملية التنشئة الإجتماعية . فمن طريق مختلف العمليات التربوية التى نتعرض لها نكتسب هذه المعايير الثقافية كما نتمثل قيم المجتمع وعاداته وتقاليده ، بحيث تصبح جزءا من ذاتنا أومن بناء شخصيتنا أومن تكويننا النفسى والاجتماعى.

ولعل هذا هو ما يفسر لنـا سبب إمتثالنا لهذه القواعد دون مناقشة أو دون إخضاعها للمناقشة العقلية . فـكل نشاط نقوم به تحكمه بعض القواعد التى يمكننا أن نمتثل لهـا أو أن نخرج عليهـا . ولـكن مع قدرتنـا على الانحراف ، إلا أننا نلتزم بها بسبب تمثلنا إياها أثناء عملية التنشئة . وترجع أهمية التنشئة الاجتماعية كعملية إلى أنها تحقق التماثل والتجانس فى المعايير والقيم والمعتقدات إلى حد كبير داخل المجتمع ، بحيث يتصور أعضاء المجتمع أن معايير وقيم مجتمعهم هى التى تتفق مع طبيعة الأشياء ، وأن أية معايير أو قيم أخرى باطلة . بل أن أبناء

العديد من المجتمعات لايتصورون إمكانية وجود معايير أو قيم أو معتقدات تخالف تلك التى ألفوها وتربوا عليها .(٢١)

الضبط والجزاءات الاجتماعية :

ولكن إستدماج أو تمثل المعايير الاجتماعية أو قواعد وقيم الجماعة ليس هو السبب الوحيد الذى يفسر لنا عملية الامتثال للمعايير والقيم والقواعد ، وإن كان هو السبب الأساسى والهام . فنحن فى كثير من الأحيان نشعر بإغراءات معينة لكسر هذه القواعد وإنتهاك هذه المعايير والخروج على تلك القيم التى تسود المجتمع ، ولكننا فى أغلب الأحيان لانستجيب لذلك الإغراء خوفاً من رد فعل الجماعة أو المجتمع . فالتجانس فى المعايير أو القيم الذى يحدث داخل المجتمع أو الجماعة بسبب مختلف العمليات التربوية، يجعل أبناء المجتمع على درجة كبيرة من الحساسيه فى مواجهة الأفعال الاجتماعية التى تتخطى معايير وقيم المجتمع .ويدرك كل فرد داخل المجتمع أهمية المعايير والقيم والقواعد السائده كما يدرك مدى تمسك بقية أعضاء المجتمع بها ، وما يمكن أن يقوموا بعمله إذا ماقام هو أو غيره بإنتهاكها .

وهكذا تكون الجزاءات الاجتماعية أو الخوف من توقيعها هو العامل الثانى الذى يفسر لنا إنضباط الحياة الجماعية أو المجتمعية . وهناك نوعان من الجزاءات هما : الجزاءات الايجابية Positive Sanctions والجزاءات السلبية Negative Sanctions . وتتمثل الأولى فى كافة ما يسبب السعادة للانسان نتيجة للامتثال لقواعد المجتمع ومعاييره كالاستحسان الاجتماعى والمكافآت المادية والمعنوية.أما الثانية فإنها تتمثل فى كافة ألوان العقاب التى يتعرض لها الشخص الذى يخالف قواعد ومعايير الجماعة . وتتراوح هذه الجزاءات السلبية من السخرية والاستهزاء

الإجتماعي إلى الحرمان من الحرية أو الحياه . وهناك الجزاءات الإقتصادية مثل حرمان الشخص من بعض الإمتيازات المـــادية أو توقيع الغرامات ، وهناك الجزاءات الجسميه كالضرب والسجن والأعدام .

ولكل من هذين النوعين من الجزاءات أهميته في تحقيق الإمتثال والحيلولة دون وقوع الإنحراف داخل الجماعة . فكلنا حساس لآراء الآخرين عنا . فالاستحسان الاجتماعي Social approval يحقق لدينا إحساساً داخليا بالارتياح والاشباع . كذلك فإننا نصاب بالتوتر والقلق عندما ندرك أن الآخرين غير راضين عنا وعن سلوكنا . فالرغبة في الحصول على أوضاع إجتماعية ذات قيمة عالية وعلى مزايا مادية أو رمزية داخل الجماعة تعد من أهم دوافع الامتثال لقيم المجتمع ومعاييره . (٣٢)

كذلك فإن خوفنا المستمر من الجزاءات السلبية مثل سخرية الآخرين منـــا وتهكمهم علينا ونبذهم لنا ... الخ يعد أحد العوامل الأساسية في عدم إنحرافنا عن قواعد الجماعة ومعاييرها .

والواقع أننا عندما نتحدث عن قواعد ومعايير مشتركة لانقصد بهذا أن سلوك أعضاء المجتمع يخضع لهــا بشكل حرفي بحيث يتحقق التشابه أو التجانس المطلق . فهناك فروق فردية وفروق طبقية وفروق مهنية ، كذلك فإن هناك نطاقا معينا للتسامح . وما نقصده هنا هو ضرورة جود حـــد أدنى من التشابه وإلا إستحالت الحياة الاجتماعية ذاتها .

الضبط والدور الاجتماعي :

ويمكننا أن ننظر إلى أى تنظيم إجتماعي على أنه عبارة عن نسق من المراكز والأدوار المحدده والمتسلسلة . ويتم ضبط سلوك أعضاء التنظيم على مستوى كافة

المواقع من خلال مجموعة من القواعد التى تحدد لهم ما هو مطلوب منهم وما هو غير مطلوب ، أو ما هو ممكن وما هو غير ممكن ، وماهو مسموح به وماهو غير مسموح به. وهذه القواعد هي ما نطلق عليه توقعات الدور Role expectations[٢٢] يضاف إلى هذا أنه يوجد داخل أى تنظيم ما يمكن أن نطلق عليه تساند الأدوار فدور كل عضو يكمل أدوار بقية الأعضاء. وهذا التساند يدعو الفرد إلى ضرورة الإلتزام بعناصر الدور حتى لا يسبب الخلل فى بقية الأدوار التى تعتمد فى حسن أدائها على حسن أدائه هو لدوره . فالقائم بالدور داخل أى تنظيم - كالمصنع أو المدرسة أو ادارة حكومية - يعرف مهام دوره كما يدرك مهام أدوار الآخرين وما هو أهم أنه يدرك أن هؤلاء الاخرين على علم بمهام دوره وبطريقة أداء هذا الدور . وهذا الإدراك أو توقع الدور، جنبا إلى جنب مع تساند الادوار ومع الجزاءات التى توقع على الشخص الذى لا يقوم بأداء دوره طبقاً للتوقعات المقررة داخل التنظيم ، تعد من أهم عوامل تحقيق الضبط التنظيمى أو ضبط أداء الادوار داخل أى تنظيم إجتماعى .

ويمكن أن نعطى مثالا على ماسبق ذكره . ففى أى مصنع نجد أن هناك مجموعة من القواعد التى تحدد حجم العمل المطلوب من كل عامل خلال يوم عمل، كما تحدد نوعية الإنتاج وأسلوب الإنتاج ، وعلاقة هذا العامل بغيره من العمال ورؤسائه .. الخ . ويدرك العامل هذه القواعد ، كما يدرك إعتماد أدوار غيره من العمال على ما يقوم به من دور . كذلك فإنه يدرك ما يتوقعه الآخرون منه ، وما يمكن أن يصيبه لو أنه لم يلتزم بأداء دوره طبقا للقواعد والتوقعات المقررة. ومحصلة كل هذا هو الإنضباط السلوكى داخل التنظيم . وهنا تكون عوامل الضبط متمثلة فى الإدراك والمعرفة بعناصر الدور وبتوقعات الدور وبتساند الادوار وبالقواعد والمعايير المقررة وبالجزاءات السلبيه والإيجابيه داخل التنظيم

الضبط والقيم الاجتماعية

تعرف القيم عادة بأنها مجموعة التصورات التى تدور حول ماهو مرغوب فيه وموضع إستحسان داخل الجماعة . وعلى الرغم من أننا لانستطيع القول بوجود إتفاق عام بشكل حرفى حول ماهو حسن وماهو مرغـــوب فيه داخل المجتمع الكبير أو المعقد ، إلا أنه يمكن القول بوجود حد أدنى من الإتفاق القيمى value consensus . فالقيم بهذا المعنى عبارة عن تصورات غير محددة Diffuse conceptions كما يذهب ورسلى — بمعنى أنهـا غايات عامة يمكن الوصول اليها من خلال مجموعة من المواقف والأساليب المتباينه . فالنجاح كقيمه يمكن أن يتحقق عن طريق النجاح فى الحياة الأسرية أو فى تكوين الثروة أو فى التعليم ... الخ(١٤) .

والواقع أن أعضاء أى مجتمع فى حاجة مستمرة إلى مايضفى معنى على وجودهم وحياتهم داخل المجتمع وداخل الحياة نفسها . وهنا تبرز أهمية القيم والمعتقدات التى تضع أعضاء الجماعة أو المجتمع داخل سيـــاق ذى معنى ، بمعنى أنها تقدم لهم تفسيرا مرضيا لحياتهم ووجودهم ومجتمعهم وأوضاعهم . فالناس ليسوا فى حاجة إلى تفسير مقنـع لعالمهم ومجتمعهم فحسب ولكنهم فى حاجة أيضـا إلى معرفة إلى أين يسيرون وكيف يصلون إلى غاياتهم . وتمدهم المعتقدات والقيـم بالموجهات التى تحدد لهم غاياتهم وأساليب تحقيقها بالطرق المشروعة .

ويجب هنا أن نشير إلى أن عمومية القيم داخل المجتمـع تسهم فى تحقيق نوع من الإلتقاء أو عدم التعارض بين مختلف القواعد التى تحكم السلوك داخل مختلف جماعات أو طبقات أو تنظيمات المجتمع إلى حد كبير ، بمعنى أنها تحول دون وجود التناقض القيمى بشكل صارخ داخل المجتمع الواحد . فنحن نميـل إلى الإرتباط

بأولئك الذين يفكرون ويسلكون كما نفكر ونسلك نحن ، والذين يرتبطون بنفس القيم والمعتقدات التى نلتزم بها . ويدعم هذا الشعور بالإرتباط أو التماسك من خلال بعض أنواع السلوك الرمزى كالإحتفالات والطقوس المشتركة، التى تذكر الناس دائما بالقيم المشتركة بينهم وبأنهم أعضاء داخل مجتمع أخلاق moral society واحد .

ولاشك أن الإتفاق القيمى يعد أحد العوامل الاساسية فى إنضباط سلوك الأعضاء داخل الجماعة أو المجتمع . ولكن هذه القيم لايمكن النظر اليها على أنها متغير مستقل أو متعال — ترانسندنتالى كما يذهب العديد من مفكرى الغرب. ولكن القيم كتغير يؤثر ويتأثر ببقية نظم المجتمع الاخرى كالنظام الاقتصادى والسياسى والدينى ... الخ .

وسائل الضبط الاجتماعى :

سبق أن اشرنا إلى أن هناك العديد من عوامل ضبط سلوك وفكر أعضاء المجتمع كالتنشئة الإجتماعية والقيم والدين والقانون والتقاليد والأعراف ... الخ. ويهمنا هنا أن نعرض لأهم هذه الوسائل بشىء من التفصيل .

١) تعد عملية التنشئة الاجتماعية أهم عوامل ضبط وتشكيل أفكار وأفعال أعضاء المجتمع . ونحن هنا نأخذ التنشئة الإجتماعية بمعناها الواسع ، بحيث تشمل العمليات التربوية التى يخضع لها الإنسان داخل المجتمع سواء داخل الأسرة أو فى المدرسة أو فى النادى أو مع جماعة الاصدقاء أو داخل المؤسسات الدينيه ، أو عن طريق أجهزة الإعلام كالتلفزيون والراديو والسينما ... الخ . فالعمليات التربوية هى المسئوله عن تغير الطفل من كائن بيولوجى إلى كائن « بيوثقافى » ؛ حيث يكتسب معايير وقيم ومعتقدات ولغة مجتمعه . فالعمليات التربوية هى

المسئوله عن عدم شعور الإنسان بعنصر القهر الإجتماعى الذى يلاحقـه فى كل لحظة ، نتيجة لعملية التمثيل السيكولوجى لهذه القيم والمعايير بحيث تصبح جزءا لا يتجزأ من شخصيات أعضاء المجتمع .

٢) كذلك فان الدين يعـد من أهم وسائل الضبط الإجتماعى خاصة فى المجتمعات التقليدية ، ذلك لان دوره الضابط يقل مع التقدم المادى للمجتمع خاصة فى مجال الصناعة والتكنولوجيا كما يشير إلى ذلك « بيجل » و « لوميس » . وهذا لا يعنى أن العامل الدينى يتلاشى أثره فى المجتمعات الحديثة ، ولكنه يعنى أن تأثير القواعد الدينية فى المجتمعات التقليدية أوضح وأقـوى من تأثيرها فى المجتمعات الاكثر تطورا . ويقصد بالقواعد الدينية، تلك التى تتعلق بالمعتقدات الغيبية ، أو التى تتعلق بالمقدسات . وتنعكس تلك المعتقـدات على علاقات الناس بعضهم ببعض .

٣) وتعد العادات والأساليب الشعبية والاعراف والتقاليد من أهم عوامل الضبط الاجتماعى . ويقصد بالعادات والأساليب الشعبية مجموعة النماذج السلوكيه التى تمارس بطريقة جمعية مثل طريقة المأكل والملبس وأداء التحية ... الخ . أما الاعراف فهى مجموعة من النماذج السلوكية التى تعتمد على خلفية من المعتقدات المنتشرة بين أعضاء المجتمع ، مثل تلك التى تتعلق بالتشاؤم والتفاؤل ، والحرام والحلال ... الخ . أما التقاليد فهى مجموعة من النماذج السلوكية التى تنحدر من الآباء والاجداد ، وهذا ما يضفى عليها طابع الإحترام والاصالة.

٤) ويعتبر الرأى العـام من عوامل ضبط سلوك أعضاء المجتمع ، ويتمثل الرأى العام فى موقف أعضاء المجتمع من قضية ما تمثل أهميته بالنسبة لهم ، بحيث يتسم هذا الموقف بالإستمرار النسبى ويصدر عن تفاعل إجتماعي. وقد ينقسم الرأى

العام الى مؤيدين ومعارضين . ولا شك أن الرأى العام قد لا يكون هو الرأى الصائب ، خاصة فى المجتمعات التى يوجد بها نسبة عالية من الأمية . ولكنه يتزايد أهميته مع تقدم أو تطور المجتمعات . ويرتبط الرأى العام فى المجتمعات الأكثر تطورا ، بما يطلق عليه جماعات الضغط Pressure groups تلك التى ترتبط بدورها بالقوة الاقتصادية والسياسية داخل المجتمع . ونستطيع القول بأن الرأى العام أصبح يمثل قوة ضابطة لسياسة الحكومات فى العصر الحديث . فقبل أن تصدر الحكومة أية تشريعات أو قرارات ، لا بد أن تأخذ فى حسابها رد فعل الرأى العام وإتجاهاته ومطالبه .

ه) أما القواعد القانونية فإن أهميتها تتزايد كلما إبتعد المجتمع عن الطابع التقليدى فى إتجاه الحداثة . والقواعد القانونية هى تلك التى تصدر عن السلطة العليا داخل الدولة ، وتحدد مجموعة من النماذج السلوكية التى يجب فعلها أو التى يجب الإمتناع عن فعلها بصورة عامة ومحددة وملزمة . ويتمثل عنصر الإلزام هنا فى إعتماد القواعد القانونية على مجموعة من الجزاءات المادية سواء الإقتصادية أو الجسمية . وتختلف القواعد القانونية عن القواعد الدينية ، فى أن الأولى قواعد وضعية لا تتعلق بالمقدسات . كذلك فإنها تختلف عن القواعد العرفية فى أنها تصدر عن عمد وعن طريق مشرع أو مجموعة من المشرعين .

مراجع الفصل السابع

(1) A. Inkeles: op cit.

(2) E.Ross: Social control: A Study of the foundations of the Social order. New york. 1901.

(3) J.Dawd: Control in human Societies. 1935.

(4) L. L. Bernard: Social control in its Sociological aspects. N. Y. 1939.

(٥) د. حسن الساعاتي : علم الاجتماع القانوني : الأنجلو المصرية ١٩٦٨ .

(6) C.H. Cooley: Sociel process: New. York 1981 – F.H. Giddings: Studies in the theory of human Soeiety N. Y. 1922– K.Yaung: Introductory Sociology: N. Y 1934.

أنظر المصدر السابق

(٧) ويمكن الرجوع إلى مقالة الدكتور عزت حجازي بعنوان: مفهوم الضبط الاجتماعي: دراسة في سوسيولوجية المعرفة : المجلة الجنائية القومية نوفمبر ١٩٦٩ .

(8) Couldner: The Comming crisis in western sociolcgy: New Delhi. 1971.

(9) Ibid.

(10) Ibid.

(١١) يمكن الرجوع الى مقدمة ابن خلدون ، الفصل التالي : (في أن العمران لابد له من سياسة ينتظم بها أمره) .

(12) E. Durkheim: The elementary forms of religious life.

(13) W G. Summer: Falkways: Astudy of the Sociological importance of the usages, manners, customs, normes and morals. 1906.

(14) C. Cooly: Social organisation: 1909.

(51) J. Dawd: Control in human Societies; 1935.

(16) L.L. Bernard: Social control in its Sociological aspects 1939,

(17) M. Weber: The theory of Social and economic Organisation 1947. See also. N. Mouzelis; Organisation and bureaucracy London. 1969.

(81) Peter Worsley, et - al, Imtroductory Sociology, Penguin Books, 1970. p. 357.

(19) Ibid.

(20) Ibid.

(21) Ibid p.358.

(22) Ibid p. 359.

(23) Ibid p. 360;

(24) Ibid p. 362.

(٢٥) يمكن الرجوع الى كتاب د. أحمد الخشاب : الضبط الاجتماعي ـ أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ـ مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٨ .

محتويات الكتاب

	صفحة
تقديم بقلم الأستاذ الدكتور محمد عاطف غيث	أ
مقـــدمة بقلم المؤلف	ن

الفصـــل الأول

مجـــال الدراسة فى علم الإجتماع	١ - ٤٧
١) مقدمة عامة	٣ - ٥
٢) المدخل التاريخى الكلاسيكى فى تحديد مجال الدراسة فى علم الإجتماع	٥ - ٢٢
التصور السوسيولوجى عند ماركس	٦ - ١٠
التصور السوسيولوجى عند كومت	١٠ - ١٣
التصور السوسيولوجى عند سبنسر	١٤ - ١٦
التصور السوسيولوجى عند دوركيم	١٦ - ١٨
التصور السوسيولوجى عند فيبر	١٩ - ٢٢
٣) المدخل الأمبيريقى فى تحديد موضوع وقضايا علم الإجتماع	٢٣ - ٣٠
المصادر الأساسية فى علم الإجتماع	٢٣ - ٢٥
مجالات إهتمام الباحثين فى علم الإجتماع	٢٥ - ٢٧
موضوعات علم الإجتماع كما تعرضها المؤتمرات والمجلات العلمية	٢٧ - ٣٠
٤) المدخل التحليلى العقلى فى تحليل موضوع وقضايا علم الإجتماع	٣٠ - ٣٧
علم الإجتماع كدراسة المجتمع	٣٢ - ٣٤
علم الإجتماع كدراسة النظم	٣٥ - ٣٦
علم الإجتماع كدراسة العلاقات	٣٦ - ٣٧

صفحة

٥) موضوع علم الإجتماع عند أنصار المدارس المختلفة فى علم الإجتماع ٣٧ - ٤١
أولا : علم الإجتماع عند أنصار المدرسة السلوكية ٣٧ - ٣٨
ثانيا : علم الإجتماع عند أنصار المدرسة التحليلية ٣٨ - ٤٠
ثالثا : علم الإجتماع عند أنصار مدرسة الفعل الإجتماعى ٤٠
رابعا : علم الإجتماع عند أنصار المدرسة الصورية ٤٠ - ٤١
٦) مناقشة عامة ٤١ - ٤٣
مراجع الفصل ٤٥ - ٤٧

الفصل الثانى

علاقة علم الإجتماع بالعلوم الإجتماعية الأخرى والمنظور المتميز لعلم الإجتماع ٤٩ - ٧٨
١) مقدمة ٥١
٢) علاقة علم الإجتماع بالعلوم الإجتماعية المتداخلة معه ٥١ - ٥٣
٣) العلاقة بين علم الإجتماع وعلم الاقتصاد ٥٣ - ٥٦
٤) العلاقة بين علم الإجتماع وعلم السياسة ٥٦ - ٥٨
٥) العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ ٥٨ - ٦٠
٦) العلاقة بين علم الاجتماع وعلم النفس ٦٠ - ٦٣
٧) العلاقة بين علم الاجتماع وعلم الانسان ٦٤ - ٦٨
٨) مناقشة عامة حول قضية الحدود الفاصلة بين العلوم الاجتماعية ٦٨ - ٧١
٩) نحو تحديد أدق لمجال علم الإجتماع وموضوعه النظام ـ الصراع التغير ٧١ - ٧٥
١٠) مراجع الفصل الثانى ٧٧ - ٧٨

صفحة

الفصل الثالث

أهم مكونات الحياة الإجتماعية ٧٩ - ١٢٧
١) مقدمة ٨١ - ٨٢
٢) الضروريات الوظيفية للنسق الإجتماعى ٨٢ - ٨٦
٣) الثقافة ٨٦ - ٩٤
٤) الاوضاع الإجتماعية ـ المراكز والأدوار ٩٥ - ١٠٤
٥) المعايير الجمية ١٠٤ - ١٠٩
٦) النظم الإجتماعية ١٠٩ - ١١٩
٧) القيم الإجتماعية ١١٩ - ١٢٣
٨) مراجع الفصل الثالث ١٢٥ - ١٢٧

الفصل الرابع

المجتمع والعلاقات الإجتماعية ١٢٩ - ١٧٩
مقـــدمة ١٣١ - ١٣٢
التفاعل والعلاقات الإجتماعية ١٣٢ - ١٣٦
تصنيف العلاقات الإجتماعية عند « كولى » ١٣٦
تصنيف العلاقات الإجتماعية عند « تونيز » ١٣٧ - ١٣٨
تصنيف العلاقات الإجتماعية عند « دافيز » ١٣٨ - ١٣٩
تصنيف العلاقات الإجتماعية عند « بارسونز » ١٤٠ - ١٤٢
تصنيف العلاقات الإجتماعية عند «بارك» و «برجس» ١٤٢
دراسة بيلز للعلاقات الإجتماعية ١٤٢ - ١٤٣
القياس الإجتماعى للعلاقات ٣١٤
الأسلوب الرياضى فى قياس العـــلاقات ١٤٤
الاتجـــاه الصورى فى دراسة العلاقات ١٤٤

	صفحة
الجماعات الإجتماعية	١٤٥ - ١٥٣
المجتمع المحلى	١٥٣ - ١٥٩
المجتمع الريفى والحضرى	١٥٩ - ١٦٤
مجتمع الجيرة	١٦٤ - ١٦٥
المجتمع المتروبوليتانى	١٦٥ - ١٦٦
المجتمع العام	١٦٦ - ١٧١
مجتمع الجوع	١٧١ - ١٧٣
المجتمع العالمى	١٧٣ - ١٧٤
مراجع الفصل الرابع	١٧٥ - ١٧٦

الفصل الخامس

قضية الطبقة فى علم الإجتماع	١٧٧ - ٢٣٤
مقدمة	١٧٩ - ١٨٠
حتمية التمايز الإجتماعى داخل المجتمعات	١٨٠ - ١٨١
أبعاد التدرج الطبقى الإجتماعى	١٨٢ - ١٨٤
الشرائح والطبقات الإجتماعية	١٨٤ - ١٨٧
تاريخ البحث الإجتماعى فى قضية الإنقسام الطبقى	١٨٧ - ١٩٦
الطبقة فى الفكر السوسيولوجى الحديث	١٩٦ - ١٩٩
الخصائص الأساسية للتدرج الطبقى	١٩٩ - ٢٠١
المداخل المتعددة لدراسة التدرج الطبقى داخل المجتمع	٢٠١ - ٢٠٥
نظرية الطبقة عند «ماركس»	٢٠٥ - ٢١٢
نظرية الطبقة عند «فيبر»	٢١٢ - ٢١٦
الدراسات الحديثة فى التدرج الطبقى	٢١٦ - ٢٢٥
التنقل أو الحراك الاجتماعى	٢٢٥ - ٢٢٨

صفحة

التدرج والصراع والصفوة ٢٢٨ - ٢٣١
مراجع الفصل الخامس ٢٣٣ - ٢٣٤

الفصل السادس

المنظور السوسيولوجي للامتثال والإنحراف ٢٣٥ - ٢٨٦
مقدمة ٢٣٧ - ٢٤١
العوامل التي تسهم في ظهور السلوك الممتثل ٢٤١ - ٢٤٤
فقدان المعايير والإنحراف الإجتماعي ٢٤٤ - ٢٤٦
عوامل ظهور « الأنومي » أو فقدان المعايير ٢٤٦ - ٢٥٠
عدوى الانحراف ٢٥٠ - ٢٥١
نظرية كلوارد ٢٥١ - ٢٥٢
إتجاهات الانحراف ٢٥٢ -
التناقض الوجداني والانحراف ٢٥٢ - ٢٥٤
الأشكال الايجابية والسلبية للانحراف ٢٥٤ - ٢٥٦
الهدف من الشعور السلبي ٢٥٦ - ٢٥٧
العوامل التي تسهم في تسهيل عملية الإنحراف ٢٥٧ - ٢٦٢
نظرية «ميرتون» في الانحراف : تحليل ومناقشة ٢٦٢ - ٢٦٧
نظرية « بيكر » في الانحراف : تحليل ومناقشة ٢٦٧ - ٢٦٩
نظرية « ليمرت » في الانحراف : تحليل ومناقشة ٢٦٩ - ٢٧٠
علاقة الضبط بالقوة في المجتمع ٢٧٠ - ٢٧٤
قضية الإنحراف والضبط بين نموذجي التوازن والصراع ٢٧٤ - ٢٧٥
قضية الإنحراف والجناح في الدراسات السوسيولوجية ٢٧٥ - ٢٧٧
أ) نظرية « كليفورد شو » ٢٧٧ - ٢٧٩
ب) نظرية «جلوك» ٢٧٩ - ٢٨٠

	صفحة
جـ) نظرية « أهلين »	٢٨٠ - ٢٨١
الانحراف بين العامة والصفوه «سوذرلاند»	٢٨١ - ٢٨٣
مراجع الفصل السادس	٢٨٥ - ٢٨٦

الفصل السابع

نظرية الضبط فى علم الاجتماع	٢٨٧ -
مقــدمة	٢٨٩ - ٢٩٠
البدايات التاريخية للاهتمام بقضية الضبط فى علم الإجتماع	٢٩٠ - ٢٩١
اختلاف مفهوم الضبط بين العلماء	٢٩١ - ٢٩٣
التوجيه الايديولوجى وعلاقته بنمو الاهتمام بقضية الضبط فى علم الاجتماع	٢٩٣ - ٢٩٨
مفهوم الضبط عند بعض العلماء	٢٩٨ - ٣٠٨
نظرية الضبط فى علم الاجتماع	٣٠٨ - ٣٠٩
الضبط والارادة البشرية	٣٠٩ - ٣١١
الضبط والتنشئة الاجتماعية	٣١١ - ٣١٢
الضبط والجزاءات الاجتماعية	٣١٢ - ٣١٣
الضبط والدور الاجتماعى	٣١٣ - ٣١٤
الضبط والقيم الاجتماعية	٣١٥ - ٣١٦
وسائل الضبط الاجتماعى	٣١٦ - ٣١٨
مراجع الفصل السابع	٣١٨ - ٣٢٠

تم طبع الكتاب بحمد الله وتوفيقه

رقم الإيداع: ٢٠٠٦/٢٤٦٥٢

المركز العلمى للطباعة والكمبيوتر
ياسر الكرار
نسخ كمبيوتر - طباعة (اوفست - ماستر)
كل مايخص الطباعة تجده بين يديك
الادارة : ٢٠ ش ترعة الجلاد - القصيرين الزاوية الحمراء
المطابع : ٤ ش محمود الفار من المنياوى القصيرين - الزاوية الحمراء
☎ : ٤٢٤٠٤٦٥ محمول : ٠١٠٢٥١٠٩١١